مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

هيئة التحرير

أحمد البرصان عبد الفتاح الرشدان

السنة العاشرة العددان (٣٦-٣٧) صيف وخريف ٢٠٠٦

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعــة الأولى

عمــان – صيف وخريف ٢٠٠٦

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصـر	أ.د. أ حمد سعيد نوفل الأردن
أ.د. إسحق الفرحان الأردن	أ.د. أمين مشاقبة الأردن
أ.د.سعد ناجي جواد العـراق	أ.د. عبد الإله بلقزيز المغـرب
د. عبد الله النفيسي الكويت	أ.د. علي محافظة الأردن
د. غانم النجار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجدي عمر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصـر
أ.د. محمد المجذوب لبنان	أ.د.محمد المسفر قطـر
أ.د. مروان كمال الأردن	أ.د. هيثم الكيلاني سوريا

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً وألا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلّم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً، أو جزء منه بأي شكل، وبأية لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٦. يمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه، بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر بنظام Office / IBM على قرص (DISK or CD) مرفقةً مع نسختين ورقيتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠ كلمة، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وخمس نسخ من مستلة المادة المنشورة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ **المواجهات مع إسرائيل وانتصار المقاومة !**
هيئة التحرير

البحوث والدراسات

١٣ **آفاق الاستراتيجية العربية لمواجهة التحديات والتهديدات**
ولاء البحيري

٤٧ **استراتيجية الخروج: كيف ننسحب من العراق خلال ١٨ شهراً**
باري ر. بوزان

٦٣ **الخطوة التالية لحماس ... إيجاد الطريق إلى فلسطين**
هلينا كوبان

ندوة العدد

٨٩ **أوروبا والقضية الفلسطينية**
بين الموقف التاريخي المستقل والضغوط الأمريكية والإسرائيلية
أحمد نوفل

مقابلة

١١٣ **الأبعاد الاستراتيجية لبرنامج المقاومة في فلسطين ولبنان**
على الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي عسكرياً وأمنياً
مع اللواء طلعت مسلم

التقارير والمقالات

١٢١ **التحديات الخارجية التي تواجه الأردن**
عبد الفتاح الرشدان

١٢٩ **إسرائيل.. شرطي المصالح الأمريكية في المنطقة العربية**
حسين عبد الله

١٣٩ **التخبط الاستراتيجي الأمريكي واتجاهات الخروج من المستنقع العراقي**
إيهاب الدين النقشبندي

١٤٩ **هل تنجح المحاكم الإسلامية الشرعية في إحكام سيطرتها على عموم الصومال؟**
عبد السلام بغدادي

١٥٧ **إسرائيل تُغطّي فشلها العسكري والأمني بارتكاب جرائم حربٍ ضِدَّ الفلسطينيين**
رائدة أبو عيد

١٧٩ **حركة فتح والبوصلة الجديدة بعد خسارة السلطة**
محمد عبد الفتاح

١٩١ **إيران: عواقب اندلاع الحرب**
بول روجيرز

٢١١ **"ما بعد حيفا" حرب المقاومة اللبنانية مع إسرائيل**
مروان الأسمر

٢١٩ **قراءة في وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني: الكاسبون والخاسرون**
فريد أبو ضهير

٢٣٥ **مراجعات**
مروان الأسمر

٢٤٢ **ملخصات بالإنجليزية**
مروان الأسمر

المقال الافتتاحي

المواجهات مع إسرائيل وانتصار المقاومة !

هيئة التحرير

شكلت المواجهات الساخنة بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وقوات المقاومة الفلسطينية في الجبهة الجنوبية، والقوات الإسرائيلية والمقاومة اللبنانية في الجبهة الشمالية، (٢٥/ ٦- ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦) نقلةً نوعيةً في ديناميكيات التوازن والرَّدع بين الطرفين، في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي.

فقد فاجأت المقاومةُ قوات الاحتلال بما تتمتع به من معنوياتٍ وقدراتٍ قتاليةٍ ميدانيةٍ فائقة، ووسائل تكتيكية متنوعة، وقدرةٍ على المناورة والكرِّ والفرِّ، وكفاءة في استخدام الأسلحة المُتاحة لها، مما جعل من ميدانِ المعركةِ بين الطرفين فُرصَةً لإعادة الحسابات في المعادلات التي كانت سائدةً من قبل، ومما مكّن المقاومةَ في لبنان من تحقيق انتصارٍ مرحليٍّ مثير على قوات الاحتلال، ومكّن المقاومةَ الفلسطينية من إرباك التخطيط الإسرائيلي إزاء استمرار العدوان.

إنَّ الحديث عن انتصار المقاومة لا يُقصد به بالضرورة تحقيق نصرٍ عسكري كاسح، وتحقيق هزيمة عسكرية ميدانية مباشرةٍ بقوات الدولة المحتلة أو المستعمِرة، ولكنَّ المقصود بانتصار المقاومة أمران:

الأول: نجاح المقاومة بالصمود والمواجهة، والقيام بعمليات قتالية متنوعة ومتغيرة الموقع والتكتيك، أمام حجم القوة الهائلة التي يملكها العدو، والمدعَّمة بأحدث أنواع التكنولوجيا العسكرية الحديثة، وبالتالي تمسك المقاومةِ النسبيُّ بمواقع الأقدام، وتطبيق نظريات حرب العصابات بالكرِّ والفرِّ، لصالح استمرار المعركة، وإفشال خطط العدو بتدمير إمكانات وقوات المقاومة، وإخضاعها أو دفعها إلى الاستسلام، أو الهروب من ساحة القتال.

الثاني: تطور قدرة المقاومة على الإثخانِ، وإنزال الخسائر المادية والبشرية بقوات العدو، واختراق دفاعاته الأمنية المخصصة لحمايةِ العمق المدني والداخل العسكري والصناعي والحيوي، مما يزيد في عِظَم حَجم خسائر العدو الذاتية كثَمَنٍ لهذه المواجهة.

كيف انتصرت المقاومة ؟

في ضوء التعريف السابق، نجد أن المقاومة في لبنان وفلسطين قد انتصرت على قوات الاحتلال الإسرائيلي في المواجهة معه على أكثر من صَعيد، حيث تمكنت المقاومة من تنفيذ عملياتٍ عسكرية نوعية في الأرض التي يسيطر عليها، وضدَّ قواته المسلحة التي تقوم على حماية حدوده ومناطقه المأهولة بالسكان، التي تُعدُّ قوات رَدْعٍ متقدمة ضِدَّ المقاومة، وذلك من خلال علميتي "**الوَهم المتبدد**" التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ شرقيّ قطاع غزة، و"**الوعد الصادق**" التي نفذتها المقاومة اللبنانية في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ شمالَ فلسطين المحتلة، التي تمَّ خلالها تكبيد قوات الاحتلال قتلى وجرحى، وتدمير دبابات؛ كما نجحت المقاومة في أسرِ جُنديٍّ في غزة، واثنين في جنوب لبنان؛ كما نجحت المقاومة في لبنان وفلسطين من امتصاص ضربات العدوّ الجوية والمدفعية، ونجحت في حَشد الصمود الجماهيري على الرغم من التدمير وجرائم الحرب التي ارتكبها العدو، إثرَ هاتين العمليتين.

من جهة ثانية فقد أبدت المقاومة قدرةً على استخدام كافة أسلحتها طوال وقت المعركة، وتمكنت من إفشال خطط العدوّ وضرباته العسكرية، في محاولةٍ منه لتحقيق أي تحييد لهذه الأسلحة، ونَخصُّ بالذكر النجاح المُلفِت للمقاومة المتمثِّل في استمرار قدرتها على إطلاق الصواريخ على مناطق العدو المدنية والعسكرية، بالرغم من الغارات الجوية المتلاحقة، والقصف المدفعيّ المتواصل، الذي يستعين بالأقمارَ الصناعية، وأشعة الليزر لتحديد الأهداف ورصدها وملاحقتها.

وقد حققت المقاومة انتصاراً بليغاً على الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، من خلال استخدام الصواريخ التي تمكّنت من تحقيق توازنٍ نسبي مع طيران العدو، حيث فشلت إسرائيل في مواجهة هذه الصورايخ أو التصدي لها طوال فترة المواجهة، وبالتالي فقد نجح سلاحُ الصواريخ لدى المقاومة _على الجبهتين_ من اختراق جبهة العدو، وتحويل أرضه ومنشآته ومُدنه إلى أهداف لها، مقابل استخدامه الطائرات المقاتلة نحو الأهداف المدنية والمنشآت.

كما نجحت المقاومة من جانب آخر في تحييد سلاح الطيران العمودي نسبياً، عندما استخدمت صورايخ متطورة مضادة لهذه الطائرات، وأسقطت ستاً منها، مما دفع العدو ليقلل من استخدامها بكثافة، في مكان دون آخر، كما هو الحال في قطاع غزة، حيث ليس هناك مثل هذه الصورايخ.

ومن المهم هنا الإشارة إلى نجاح المقاومة في منع العدو من تحقيقِ أيٍّ نوع من الاستقرار خلال اجتياحاته المحدودة للمناطق اللبنانية والفلسطينية، واستمرار قدرة المقاومة على إخراجه ودحره من أي كيلو متر يتقدم فيه لبضع ساعات أو أيام، ونجاحها في إفشال عمليات الإنزال الخلفية التي حاول القيام بها خلف خطوط المقاومة في لبنان، أو في قطاع غزة.

إن الإشكالية الأساسية التي تواجهها المقاومة في الجبهتين، هي العمليات السياسية غير المنسجمةِ مع نتائج المواجهات على الأرض، وذلك عبر قرارات الأمم المتحدة التي تُملِيها الولايات المتحدة لصالح إسرائيل، أو الضغوط العربية الرسمية التي تَخشى المواجهة مع إسرائيل، أو من خلال بعض القوى الداخلية التي لا تؤيد برنامج المقاومة، لاعتبارات سياسية واقتصادية وفكرية، وبشكل لا تصبُّ فيه تحركات هذه القوى مجتمعةً في صالح قَطفِ ثمار هذه المقاومة، بل قد توفِّر للعدوِّ أحياناً طوقَ النجاة من الهزيمة العسكرية التي تحققت على الأرض، لتوفِّر له بالتالي بعض الانتصار السياسي، بقصد أو بغير قصد، إذ تلجأ هذه القوى إلى التذرّع بحجم الدمار والقتل والخسائر التي نجمت عن الحرب لتبرير مواقفها، مع علم الجميع أن المواجهة بين المقاومة الشعبية وقوات الاحتلال لا يمكن لها أن تمضي بلا خسائر.

كما يلجأ البعض إلى التقليل من الانتصار ونتائجه في مجال تكبيد العدو الخسائر المادية والبشرية، التي لا يسمح الطرف الإسرائيلي بنشرها أو تغطيتها إلا من خلال الرقابة العسكرية، كما هو معروف عنه، وبالطبع يُسقِط هؤلاء من حساباتهم ما يتعلق بهدف المقاومة الأساسي من تحقيق الحرية والكرامة والاستقلال والتحرير، وإجبار العدوِّ على الانسحاب بفعل تراكم الخسائر البشرية والمادية لديه، وهي المعادلة التي كانت وراء انسحابه من لبنان عام ٢٠٠٠، ومن غزة عام ٢٠٠٥، في تجربتين نادرتين في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي.

وخلاصة القول: إن المقاومة _على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية_ قد حققت الانتصار العسكريّ والأمنيّ على العدو، وتراكمت إنجازاتها السابقة لتدفعه للانسحاب من الأراضي

المحتلة، وإعادة التفكير بسياساته الاحتلالية؛ ووضعت المقاومة بذلك الكرة في ملعب السياسيين العرب، وبالأخصِّ الفلسطينيين، ليحققوا انتصاراً سياسياً على العدو.

ويبقى أن المقاومة في النهاية صنعت معادلات رَدعٍ وتوازن جديدة مع الاحتلال، دفعته إلى أن يُجرِيَ في أروقةِ جيشه_مع قادته السياسيين_ التفكيرَ والبحث الجادَّ فيها، بعيداً عن الدعاية والإعلام.

وعلى قادة المقاومة والقادة السياسيين في فلسطين ولبنان أن يدركوا هذه الحقائق، ويتعاملوا مع المرحلة والمعطيات وِفقها، وذلك دون التفاتٍ لإرجافٍ هنا وهناك، ممن لا يَعُون الحقائق إلا متأخرين، أو ممن يعتقدون أن هذا الانتصار لفئةٍ معيّنة على حساب فئةٍ أخرى في البنية الفلسطينية أو اللبنانية، أو ممن لهم دوافع واتجاهات أخرى لا تتقاطع بالضرورة مع أهداف المقاومة التي بيّناها أعلاه، وستثبت الأيام نتائجَ هذا الانتصار والتراكم النضالي الذي تحققه المقاومة، وحقيقة وقوة ومغزى هذا الانتصار الكبير، مهما حاولت وسائل الإعلام المُعادية أو المهزومة أن تخفي حقائقه مرحلياً.

البحوث والدراسات

آفاق الاستراتيجية العربية لمواجهة التحديات والتهديدات

ولاء البحيري*

مقدمة

لم يسبق أن شهد العالم العربي هذا القدر الكبير من القضايا والإشكاليات والتحديات السائدة حالياً على الساحة العربية، فقد شهدت الآونة الأخيرة العديد من التطورات في المنطقة العربية جلبت عديداً من التحديات المختلفة في آن معاً وفي دفعة واحدة، وقد صاحب هذه التطورات الإطاحة بالعديد من مبادئ القانون الدولي من قِبَل إدارة بوش، بترسيخ مبدأ الحرب الاستباقية والضربات الوقائية وتكريس حلّ النزاعات بالوسائل العسكرية، وتفسّخ مبدأ السيادة الوطنية، وإطاحة نظم الحكم بالضغوط العسكرية أو بالعمل العسكري المباشر. وقد لازم ذلك سوء صورة العرب والعالم الإسلامي في الخارج واتهامه بالرجعية والديكتاتورية والتطرف، الأمر الذي وفّر مبررات مختلفة على الصعيد الدولي لطرح العديد من المخططات والمبادرات الأمريكية والأوروبية لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة كي تتلاءم مع المصالح الغربية.

ولا شك أن العالم العربي يعاني من مشكلات بنيوية عميقة، كما يواجه تحديات خارجية سواء في المجال السياسي المتعلق بمسألة الشرعية وتداول السلطة والمشاركة السياسية والشعبية واحترام حقوق الإنسان ونبذ العنف والتطرف، أو في مجالي التحديث والتنمية الاقتصاديين، وصولاً إلى المجال المتعلق بتنمية الموارد البشرية وإدارة المجتمع والتطوير الثقافي، إلى جانب تهديدات الأمن القومي العربي، وخصوصاً في مجال تزايد حالة الانكشاف الأمني وضعف القدرات العسكرية الذاتية عن توفير الحماية، سواء للأمن القطري لكل بلد عربي على حدة، أو توفير المناعة للأمن القومي العربي ككل.

وتعاني بلدان مجلس التعاون الخليجي من تحديات وتهديدات لأمنها واستقرارها الاجتماعي والسياسي والنفسي في ضوء تزايد التحديات الناجمة عن تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق وحالة عدم الاستقرار المخيف الذي يعاني منه العراق، إلى جانب تصاعد مظاهر العنف السياسي في كل من السعودية والكويت وقطر، مما يؤشر على انتقال أعمال العنف عابرة الحدود إلى منطقة

* باحثة مصرية، جامعة القاهرة- كلية العلوم والاقتصاد.

الخليج العربي بعد سقوط حركة طالبان في نوفمبر ٢٠٠١. يضاف إلى ذلك المخاطر الناتجة عن رفض إيران عودة الجزر الثلاث إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وتداعيات ضعف التنسيق الأمني بين إيران ودول مجلس التعاون، والاختلاف في المواقف بين الطرفين بشأن الترتيبات الإقليمية المطلوب الاتفاق عليها واللازمة لضمان أمن الخليج.

ولا تكمن مشكلة الأقطار العربية في عدم قدرتها على مواكبة التطورات الجارية في المجالات السابقة فقط، بل تجد نفسها أمام عجزٍ واضحٍ عن مواجهة التحديات الخارجية الراهنة، مثل تحدي العلاقة مع الغرب لا سيما الولايات المتحدة، وتحدي مواجهة التوترات الناشئة في البيئة العربية فيما يتعلق بعودة الاستقرار للعراق، أو حلّ المشكلة الفلسطينية، أو إعادة بناء الدول المنهارة كما في حالة الصومال أو الحفاظ على وحدة دولة، مثل حالة السودان، فضلاً عن تحدي محاولات فرض الإصلاح في المنطقة من أطراف خارجية، تحت دعوى نشر الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات، أو بدعوى مكافحة "الإرهاب" والتطرف، ثم أصبحت هذه القضايا _أكثر من أي وقت سابق_ تشكل عنصر انكشاف عربي أمام التدخلات الخارجية.

مشكلة الدراسة

ومن ثَمَّ فمشكلة الدراسة تدور حول كون العالم العربي يواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية التي كان لها _ضمن ما كان_ تأثير واضح على الاستقرار الداخلي في الوطن العربي وعلى مؤسساته المختلفة، الأمر الذي يستدعي البحث والنظر في هذه المشكلات.

تساؤلات الدراسة

ما أهم التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها الوطن العربي؟ وما تأثيرها على الوضع الداخلي؟ وما هي أهم هذه التحديات سواء كانت داخلية أو خارجية وما طبيعتها؟ وما التحديات التي لها تأثيرها المباشر على الوطن العربي، هل التحديات الداخلية أو الخارجية؟

وفي هذا الإطار، سوف تنقسم هذه الدراسة إلى مبحثين، الأول يتعرض لأهم التهديدات والتحديات الداخلية السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم العربي، والمبحث الثاني يركز على التحديات والتهديدات الخارجية التي تواجهه.

المبحث الأول

التهديدات والتحديات الداخلية

أولاً: التهديدات والتحديات السياسية والأمنية

تعدّ قضايا الإصلاح السياسي واستكمال مسيرة التحول الديمقراطي، وأوضاع حقوق الإنسان، ومواجهة التطرف والعنف الداخلي في البلدان العربية، من أبرز التحديات السياسية المطروحة بدرجة أو بأخرى داخل كل دولة عربية، بمعنى أن مواجهة هذه التحديات تخضع لظروف كل دولة، كشكل المجتمع والنظام السياسي، أو تطور ثقافتها المجتمعية، فضلاً عن علاقاتها الخارجية.

ولا ينفي كون هذه التحديات ذات طبيعة قطرية بالأساس، أنها لا تشكل إطاراً للعمل العربي المشترك لمواجهتها، فقضية الإصلاح على سبيل المثال قد أصبحت من كبرى القضايا المطروحة على أجندة العمل العربي، ولا ينفي ذلك أيضاً أن هذه القضايا كانت حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ولا تزال مدخلاً للقوى الدولية، وخاصة الولايات المتحدة للتأثير على الدول العربية.

١- الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي

بغض النظر عن مسألة فرض الإصلاح من الخارج التي تنتهجها الولايات المتحدة في المنطقة العربية منذ البدء الأمريكي للإعداد للحرب على العراق، فإن الإصلاح السياسي واستكمال عملية التحولات الديمقراطية التي ظهرت مع الموجات المختلفة التي شهدتها مناطق مختلفة من العالم، خاصة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، يُعدُّ ضرورةً جوهرية لكل الدول العربية، على الرغم من العقبات التي تواجه عملية بناء ديمقراطية عربية قابلة للاستمرار والنجاح، ليس فقط لأن هذا من أكبر البدائل المتاحة لمواجهة الضغوط الخارجية الراهنة، ولكن لأن هذه القضايا أصبحت محل إجماع داخلي من الحكومات والشعوب، فالرأي العام يفضِّل النظام الديمقراطي على غيره من الأنظمة بأغلبية ملموسة، وتُضطَّر النخب الحاكمة ذاتها لأسباب داخلية وخارجية إلى إعلان تفضيلها للنظام الديمقراطي.

ومن ثَمَّ يبدو الإصلاح السياسي والديمقراطية المخرجَ الوحيد من الأزمة الممتدة والشاملة بما يضمن التطور السلمي للمجتمع والدولة في أكثرية الأقطار العربية، بعد أن عاشت المجتمعات العربية أكثر من نصف قرن في ظل أنظمة طوارئ، حَرَمَتْها من الحقوق والحريات، وأضعفت هياكل

المشاركة، وعانى المجتمع السياسي من تشوّهات جوهرية وافتقار لآليات العمل الحزبي المنظم والسلمي[١].

وفي هذا السياق لا يمكن إنكار حقيقة أن بعض جوانب المعادلة الديمقراطية تتوفر في أكثرية المجتمعات العربية، لكنها لم تتجاوز بعد مرحلة الانتقال من "ديمقراطية الموافقة" إلى "ديمقراطية المشاركة"، حيث إن الإصلاح السياسي المطلوب هو ذلك الذي يفضي إلى إطلاق الحريات العامة وكفالة حقوق الإنسان واحترامها، وإلى الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وإقرار نظام تمثيلي نزيه، وتحقيق المشاركة السياسية ومنها مشاركة المرأة، وصولاً إلى التداول الديمقراطي للسلطة بما يسهم في بناء كيانات أكثر استقراراً وأكثر قدرةً على امتصاص خدماتها الداخلية ونزعات العنف السياسي المتنامية في نسيجها المجتمعي، وأكثر قدرة على تهذيب السلطة وترشيد سلوكها تجاه المجتمع الوطني وحقوقه[٢].

وتعترض عملية التحول الديمقراطي الكثيرُ من العقبات التي يجب الإسراع في القضاء عليها بتدرّجٍ منسَّق، وأولها ما يتعلق بالأوضاع الدستورية والسياسية، فعلى الرغم من أن أنظمة الحكم تختلف من بلد لآخر، بحيث يصعب تحديد تفاصيل دستورية معينة تكون صالحة للتطبيق في كلٍّ منها، إلا أن هناك عدداً من الأسس التي يجب أخذها موضع اعتبارٍ للتحول إلى الإصلاح السياسي الحقيقي، وأهمها وجوب ممارسة السلطة لا من هيئة واحدة، وإنما من هيئات ومؤسسات يشارك بعضها ويراقب بعضها حتى يظهر قدر من التوازن[٣].

وأما ثانيةُ هذه العقبات تجاه الإصلاح السياسي، فهي تجديد الحياة الحزبية العربية وكسر حالة الجمود الراهنة، فقد أصبحت معظم الأقطار العربية تعيش في ظلِّ نوعٍ من التعددية الحزبية، وبعضها الآخر في طريقه لإقرار هذه التعددية، بينما هناك حظر مطلق على قيام الأحزاب السياسية في دول الخليج الستة وفي ليبيا، وهناك حزب قائد في سورية بنصِّ الدستور، قبلت الأحزاب المعترف بها قانوناً بدوره القائد؛ وانتقل العراق من نظام الحزب القائد إلى التعددية الحزبية في ظلِّ الاحتلال

---

[1] محمد السيد سعيد، "أين نجد قوة الدفع الديمقراطي"، مجلة "رواق عربي"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، السنة التاسعة، العدد ٣٣، ٢٠٠٤، ص٢٥.

[2] محمد المجذوب، مشروع الإعلان العربي للديمقراطية والإصلاح، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٤، يونيو ٢٠٠٤، ص ١٠٠- ١٠١.

[3] طارق البشري، "حول الأوضاع الدستورية والسياسية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد ٣١١، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، ص٨٨.

الأمريكي دونما تحديد لمصير هذه التعددية في ظلِّ الأوضاع المضطربة في العراق حالياً، كما انتقل السودان من الحظر الكامل للأحزاب واحتكار جبهة الإنقاذ الإسلامية للسلطة إلى عودة التعددية مرة أخرى، دون أن يُصاحب ذلك تغيُّرات دستورية تسمح بتداول السلطة[١]. ومن ثَمَّ، فعلى الرغم من أن ما يزيد على نصف الأقطار العربية يشهد نوعاً من التعددية الحزبية "المقيَّدة" منذ فترات طويلة نسبياً، إلا أن هذه التعددية لم تحقق نتائجَ تذكر على طريق التطور الديمقراطي أو المشاركة الفعلية مثل حالات التعددية في بعض الدول النامية الأخرى[٢].

ووسط هذه العقبات جميعها يحتل الفساد وعدم صلاحِ الحكمِ مكاناً محورياً في المنطقة العربية، حيث يسود نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الاحتواء القمعي، وضَعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية، وغياب دولة المواطن ومفهوم المواطنة، وهو ما يمثل في جوهره حائلاً دون تحقيق الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية صيغةً مستقرةً مرتضًى عليها للحكم، وسِلماً أهلياً، واستقراراً سياسياً يقوم على تنظيم الحياة السياسية على أسس تنافسية حرة وسلمية[٣].

ويقوم مفهوم الحكم الصالح، وهو الوجه المقابل للفساد، كما يعرفه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنه الذي يتضمن معايير: المشاركة، وحكم القانون، والشفافية، وحسن الاستجابة، والتوافق، والمساواة، والفعالية، والمحاسبة، والرؤية الاستراتيجية[٤].

وعلى ضوء هذه العوائق أمام الإصلاح السياسي، فإن من المفيد أن تَضَعَ كلُّ دولةٍ عربيةٍ أُطُراً تنفيذية دون إبطاء لبناء الديمقراطية الحقيقية، وقد حددتها وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ"، الذي عُقِد في شهر مارس عام ٢٠٠٤، وطالبت بخطوات ملموسةٍ من الحكومات العربية تشمل ثماني خطوات هي:

(١) الإصلاح الدستوري والتشريعي.

(٢) إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية.

(٣) الإصلاح التشريعي الديمقراطي.

---

[1] عبد الغفار شكر، "التعددية الحزبية العربية: وجهة نظر مختلفة"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام الصحفية، العدد ١٧، يناير ٢٠٠٥، ص ١٣٥، ١٣٦.

[2] رضوان السيد، "الدولة والسياسة والإصلاح في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، العدد ١١٧، ربيع ٢٠٠٤، ص ٥٩، ٦٠.

[3] حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٤٩.

[4] UN, ESCAP, "what is good governance?", P3.

(٤) إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون.
(٥) التصديق على منظومة المواثيق الدولية والعربية.
(٦) تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية.
(٧) إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني.
(٨) تشجيع إجراء قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية[١].

٢- قضية حقوق الإنسان

تعتبر قضية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى والحساسة في العالم العربي، وتبرز سواء كانت بصفةٍ مستقلة أو جُزْءاً من قضية الديمقراطية، وهي ظاهرة وظِّفَت من قِبَل الإعلام الغربي كسلاح أيديولوجي ضِدَّ العالم العربي[٢]، وهو ما حدث في حالات العراق وليبيا والسودان وغيرها من الأقطار العربية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

لقد اتسمت أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ بتراجعٍ فادحٍ تحت وطأة أربعة عوامل أساسية، أولها: تداعيات الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة "الإرهاب"، وثانيها: الاحتلالات العسكرية لفلسطين والعراق وتداعياتها على بلدان المنطقة، وثالثها: استمرار النزاعات المسلحة في بعض البلدان، أما العامل الرابع فقد تمثل: في سياسة الولايات المتحدة تجاه تغيير النظم السياسية والثقافية والاجتماعية في المنطقة تحت شعارات الإصلاح[٣].

أما على صعيد أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة على الساحة العربية داخلياً، فتشير معظم التقارير العربية والدولية إلى تفاقم العديد من الظواهر السلبية، وفي مقدمتها قوانين الطوارئ وغيرها من القوانين القمعية التي تعززت بمنظومة قوانين مكافحة "الإرهاب" أو مكافحة غسيل الأموال، والإعدام خارج القانون، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والمحاكمات أمام القضاء الاستثنائي، ومحاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري، وتقييد الحريات العامة وفي مقدمتها حرية

---

[1] أحمد يوسف القرعي، "دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٥٦، أبريل ٢٠٠٤، ص ٩٥.

[2] محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧، ص ٢٦.

[3] التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان- ٢٠٠٣، أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي، مايو ٢٠٠٤.

الرأي والتعبير والتجمع السلمي والحق في المشاركة، وذلك على الرغم من تصاعد الخطاب الرسمي حول الإصلاح وضرورته، حيث تبدو هناك مفارقة بين هذا الخطاب وبين التعدي المتكرر على نشيطي حقوق الإنسان والإصلاحيين، حتى امتدَّ إلى الاحتجاز التعسفي أو المحاكمات الجائرة، وأحياناً إلى الاعتداء البدني عليهم[١].

وتكشف العديد من الممارسات أن النهوض بحقوق الإنسان يواجه تحديات داخلية بقدر ما يواجه تحديات خارجية[٢]، فقد تعرضت حرية الرأي والتعبير وخاصة الحريات الإعلامية لضغوط متعددة، فتمّ وَقْفُ العديد من الصحفيين، وإحالة بعضهم إلى محاكمات بدعوى القذف أو التشهير أو تشجيع "الإرهاب"، واستمرَّ تقييد ممارسة حق تكوين الجمعيات في معظم البلاد العربية[٣].

٣- التطرف والعنف الداخلي

ثمة علاقة عكسية واضحة بين تأثير التطرف والعنف السياسي الداخلي على مسارات التحول الديمقراطي والمحافظة على حقوق الإنسان، كما أن إهمال هذين الأخيرين يقود بالطبع إلى انتشار العنف، فالجماعات المتطرفة التي تلجأ لاستخدام العنف إنما تؤدي إلى تقويض النظام الديمقراطي في جميع أسسه، إذ تتجه الدول لمحاربة العنف السياسي بشتى الوسائل التي تنطوي بلا شك على المساس بأسس الديمقراطية وتقلل من مساحة الديمقراطية المتاحة للأفراد، وخاصة إذا أصابت الجريمة الرأي العام؛ وقد حدث ذلك في الولايات المتحدة ذاتها بعد أحداث ١١ سبتمبر، فتمّ إصدار سلسلة من الإجراءات والقوانين التي قيدت الحريات المدنية بوجه عام؛ وقد شهدت مصر إجراءات مشابهة عام ١٩٩٢، عندما تمّ التوسع في تعريف "الإرهاب" بحيث يشمل كل الجرائم التي تهدف إلى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع للخطر[٤].

---

[1] المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير بعنوان "تعزيز الحريات العامة والحكم الجيد يبدأ بالإصلاح"، عن الجمعية العمومية السادسة للمنظمة، القاهرة ٢٤- ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٤.

[2] محمد السعيد إدريس، آفاق الوضع السياسي العربي"، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، المركز العربي الإقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة، العدد ١١٦- ١١٧، يوليو- ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٦٠.

[3] وثيقة إعلان بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي، مجلة "رواق عربي"، العدد ٣١ شتاء ٢٠٠٣، ص ١٥٠- ١٥١.

[4] محمد ظاهري، أثر "الإرهاب" على الديمقراطية"، مجلة الديمقراطية، العدد ٥، شتاء ٢٠٠٢، ص ١٣٥.

غير أنه في السنوات الأخيرة تحوّل العنف الداخلي إلى سِمَةٍ في البلدان العربية تمتدّ من المغرب وحتى المشرق، حيث أدى احتلال العراق ووجود القوات الأجنبية في الخليج وعودة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، إلى إحياء بعض التيارات مثلما حصل في اليمن (تمرد الحوثي ومصرعه على يد قوات الأمن اليمنية)، وظهور المجموعات التكفيرية والخلايا النائمة والخلايا المسلحة العنفية التي تنتمي لشبكة تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية وغيرها من الدول. حيث نما تيارٌ سلفي تحديثي يرفض العلاقة مع الغرب بل ويحرمها في جوانب كثيرة [١].

غير أن دور العامل الخارجي في تجديد نزعات العنف والتطرف في الوطن العربي يجب أن لا يأخذنا بعيداً عن الأسباب الحقيقية الداخلية لوجود هذا العنف الذي يمكن اعتباره في الأصل ظاهرة داخلية لا خارجية، وذلك حتى يمكن معالجته[٢]، لأن تجاهل أو تهميش مصادره الداخلية يبعد العالم العربي عن مقومات القضاء عليه ويعتبر العنف السياسي الاجتماعي مرضاً مشتركاً في كثير من المجتمعات، فهو ليس وقْفاً على مجتمعات إسلامية، لأنه موجود في مجتمعات أخرى مسيحية ويهودية وبوذية وعلمانية، لأنه ينتج عن اختلالات في المجتمع بغض النظر عن ثقافته[٣].

٤- آفاق المواجهة

تستلزم الرؤية الاستشرافية لمستقبل استراتيجيات مواجهة العنف السياسي في البلدان العربية تحليلَ التطورات الحادة والمتسارعة التي تَمرُّ بها كل من المجتمعات والنظم السياسية في هذه البلدان، وخصوصاً منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، وما أعقبها من حرب واشنطن على حركة طالبان وتنظيم القاعدة وسقوط حركة طالبان في نوفمبر ٢٠٠١. ويمكن القول من ناحية أخرى: إن ساحة النشاط الديني والدعوي نفسها شهدت تغيرات كثيرة ومعقدة من حيث حدوث تغير حتى في داخل الجماعة نفسها أو الفريق الذي يمارس أنشطة الدعوة الإسلامية، تمّ ذلك داخل معسكر المتشددين بأن تَحَوَّلَ بعضهم عن أفكار الغلوّ والتعصب والتزمت أو المحافظة

---

[1] جريدة الحياة اللندنية، ٦ فبراير ٢٠٠٥، ص ١٥.

[2] مريم سلطان لوتاه، "قراءة فيما وراء ظاهرة العنف في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٩، خريف ٢٠٠٤، ص ٤٠ – ٤٤.

[3] وحيد عبد المجيد، "الإرهاب" وأمريكا والإسلام: من يطفئ النار؟، القاهرة، مكتبة الأسرة ٢٠٠٤، دار مصر المحروسة، ص ١٠٦- ١٠٧.

الاجتماعية إلى الوسطية والاعتدال والانفتاح على أفكار أخرى والتحرر اجتماعياً، تماشياً مع التغير في المواقف والسياسات الرسمية للحكومات، في حين ظل آخرون على التشدد والغلو ولو على مستوى الدعوة والفكر.

أما عن آفاق مواجهة العنف السياسي فقد تطوّرت كفاءة وقدرة أجهزة الأمن على التعامل مع الهجمات المسلحة ومع الخلايا المتطرفة العنيفة بعد أن عانت من الارتباك وضعف التدريب على مواجهة هذه الهجمات، وقد استضافت الرياض مؤتمراً دولياً لمكافحة هذه الظاهرة في فبراير ٢٠٠٥. كما أن ثمة حاجة لتركيز التعاون العربي ذاته بالتوافق مع التقليل من التعاون الثنائي مع دول غير عربية، معروفة بسياساتها المعادية لمصالح الأمة مثل الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا، بغية تجنب دواعي الاستفزاز وازدياد المواجهة الداخلية.

ومن جانب آخر، فقد اتبعت بعض الحكومات استراتيجية أخرى للمواجهة الفكرية عبر سُبُلِ الإقناع والحوار مع الشباب المسلّح المتطرف، الذي يتبنى الأفكار التي تُسوِّغ العنف السياسي ضد مجتمعاتها، والتي آتت أُكُلاً أكثر من استخدام الأجهزة الأمنية في الملاحقات، حيث كانت لها تداعيات سياسية عديدة ولم تتمكن من احتواء الظاهرة بالكامل، ولذلك يعد نموذج المصالحة الوطنية والانفتاح على الجميع كما في حالات الجزائر واليمن وفلسطين ومصر ولبنان والسودان وغيرها نموذجاً صالحاً للاقتداء بعيداً عن تجييش أجهزة الأمن والصحافة الموالية لإثارة النعرات وتقسيم المجتمعات، وكيلا تعطي فرصة للعنف ليعيش في السجون وخارجها، كردات فعل على الإجراءات الأمنية غير المنضبطة فكرياً وقانونياً، ناهيك عن أهمية الانفتاح على التيار السياسي الإسلامي الذي يمثل الوسطية والاعتدال ليكون ملاذاً للشباب بفهم صحيح للدين والمجتمع بعيداً عن أيدي المتطرفين والغلاة.

وإن هناك أهمية لتضامن الدول العربية وتعاونها في هذا المجال بوسائل سياسية وإعلامية من جهة، وتبادل المعلومات فيما بينها حول الخبرات الفكرية من جهة أخرى. وتنبع فعالية هذه الخطوة من كونها تستطيع أن تحلَّ إلى حدٍّ كبير محل التعاون مع الولايات المتحدة ودول غربية أخرى نظراً لما ينطوي عليه الأمر الأخير من حساسيات بالغة، وما يثيره من استفزاز لدى الشباب المسلح والعلماء المتعاطفين معهم. والواقع أن دول مجلس التعاون الخليجي عبّرت مراراً عن إدانتها الشديدة للهجمات التي تعرضت لها السعودية والكويت، كما اتخذ مجلس التعاون موقفاً موحداً في ذلك من قبيل اتهام هذه الخلايا وهجماتها المروعة.

ثانياً: التهديدات والتحديات الاقتصادية الاجتماعية

على الرغم من أن تجربة العمل الاقتصادي العربي المشترك تعود إلى أوائل عقد الخمسينات، بدءاً من عقد معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠، واتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية عام ١٩٥٣، فضلاً عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧، والسوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربي عام ١٩٨١، ثمّ التوقيع على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٨، التي من المقرر أن ينتهي العمل من مراحلها بداية عام ٢٠٠٧، وغيرها من الأطر القانونية للعمل الاقتصادي العربي، إلا أن التجربة لم تحقق النجاح المطلوب مقارنةً بالتجارب الأخرى، وظلّت هذه الأطر لا تعبِّر إلا عن طموحات عربية في التكامل الاقتصادي لم تستطع الدول العربية ترجمتها إلى واقع عملي[1].

ومن المهم رصد أهم التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تواجه الاقتصاديات العربية في القرن الحادي والعشرين مع استشراف رؤية مستقبلية للوضع الاقتصادي العربي في المراحل المقبلة.

١- طبيعة الهياكل الاقتصادية العربية

مثّلت الهياكل الاقتصادية العربية أحد أهم التحديات التي واجهت الاقتصاد العربي خلال العقود الماضية والتي ستؤثر -بلا شك- على أدائه في القرن الواحد والعشرين حيث تميزت الاقتصاديات العربية بعدة خصائص منها:

أ- افتقاد الهياكل الاقتصادية العربية إلى التنوع فيما بينها: فقد اتسمت هذه الهياكل، سواء من حيث أدوات الإنتاج أو طبيعة هذا الإنتاج، أو من حيث هياكل الصادرات والواردات بدرجة كبيرة من التشابه إلى احتدام التنافس بين تلك الاقتصاديات على عددٍ محدودٍ من الأسواق، سواء فيما يتعلق بالصادرات أو الواردات، واتَّسم هيكلُ الصادرات بارتفاع نسبة المواد الأولية، خاصة البترول، مقابل انخفاض نسبة الصادرات العربية من المصنوعات، فقد بلغت نسبة الصادرات العربية من البترول عام ١٩٨٥، على سبيل المثال حوالي ٩٠٪ من إجمالي الصادرات العربية مقابل ١,٣٪ فقط للسلع الرأسمالية و٢,٥٪ للمصنوعات.

---

[1] جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الصادرات العربية من الآلات ومعدات النقل إلى حوالي ٢,٥٪ سنة ١٩٩٣ وارتفاع نسبة المصنوعات إلى ٢١,١٪ في العام نفسه إلا أن البترول ظلّ يشغل النسبة الأكبر، حيث استحوذ على ٦١٪ من إجمالي الصادرات. وفيما يتعلق بهيكل الواردات أيضاً تسيطر الآلات ومعدات النقل والمصنوعات على الواردات العربية، فقد بلغت هذه الواردات عام ١٩٨٥ حوالي ٣٠,٥٪ للآلات ومعدات النقل، ٣٢,٧٪ للمصنوعات، وارتفعت قيمة الواردات من الآلات ومعدات النقل إلى ٣٣,٤٪ سنة ١٩٩٣. واستمرت في الارتفاع خلال فترة التسعينات لتصل إلى ما يقارب ٣٥٪ عام ٢٠٠١م[١].

ب- طبيعة الاستثمارات البينية العربية في القطاعات: ففضلاً عن تواضع حجم الاستثمارات، يتميز التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات بالتركيز في بعض القطاعات التي لم تحقق مردوداً قوياً على تنمية الروابط الصناعية العربية، أو تنمية التجارة السلعية البينية العربية، فعلى سبيل المثال تمّ توجيه نحو ٧٠٪ من جملة الاستثمارات العربية في الأردن سنة ١٩٩٧ إلى قطاع الخدمات، بينما نال قطاع الصناعة ٢٩,٩٪ منها فقط، وفي مصر كذلك فبينما استحوذ قطاع الخدمات على ٥٠,٩٪ في العام نفسه، واستحوذت الصناعة على ٣٧٪؛ وفي المغرب استحوذ قطاع الخدمات على ٩٤,٦٪ بينما نال قطاع الصناعة٥,٤٪ فقط[٢].

ج- تخلّف قطاع الصناعة العربية: من أهم القطاعات الرائدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا القطاع تتواضع نسبة مساهمته في الناتج المحلية الإجمالية للدول العربية، فضلاً عن غلبة الصناعات الخفيفة التي تنتج السلع الصناعية الاستهلاكية والصناعات الغذائية والمنسوجات، وهي جميعها صناعات لا تدعم بطبيعتها عملية التكامل الاقتصادي بالقدر نفسه الذي يمكن أن تلعبه الصناعات الكبيرة والثقيلة في دفع عملية التكامل، كما يتسم قطاع الصناعة العربية من ناحية أخرى بغلبة الصناعات الصغيرة الحجم التي تستخدم عدداً محدوداً من العمال، وهو ما يفرض صعوبة أخرى في إقامة صناعات عربية مشتركة.

د- الافتقار إلى وجود بنية أساسية قوية وخدمات متطورة لازمة لتنمية عملية التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري العربي، خاصة افتقاد شبكات مواصلات واتصالات قوية وشبكات معلومات متطورة.

---

[1] صندوق النقد العربي، جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، ٢٠٠١.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠١.

هـ- الارتباط الشديد بين الأنظمة المالية والنقدية العربية والأسواق المالية والنقدية العالمية خاصةً بالجنيه الإسترليني أو الدولار، وقد تساوت في ذلك الأمر الدول النفطية وغير النفطية، وتدعَّمت هذه الظاهرة خاصة بعد انتشار المؤسسات النقدية والمصرفية الأجنبية في العالم العربي، فضلاً عن المؤسسات المختلطة العربية-الأجنبية، وحاجة الدول العربية إلى العملات الأجنبية لتمويل وارداتها من العالم الخارجي أو لسداد ديونها[1].

٢-قضية الأمن الغذائي العربي

شهدت الفترة الأخيرة تطورات متباينة في إجمالي الإنتاج الزراعي في الدول العربية، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن قيمة هذا الإنتاج بالأسعار الجارية وصلت إلى ٨٠,٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠، وبلغ متوسط معدل نمو هذا الإنتاج في عقد التسعينيات حوالي ٣,٣٪ سنوياً، وقد سجل الإنتاج الزراعي تراجعاً طفيفاً قدره ٠,١٪ عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٩، في حين زاد إنتاج المحاصيل الزراعية بنسبٍ متفاوتة، ماعدا إنتاج الخضراوات الذي سجل تراجعًا في الفترة نفسها بلغ ٥,١٪[2].

والجدول التالي يوضح حجم الإنتاج من المحاصيل الزراعية في الوطن العربي:

جدول رقم (١) إنتاج المحاصيل الزراعية في الوطن العربي (ألف طن)*

السنوات / المحصول	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	نسبة تغير الإنتاج (١٩٩٩-٢٠٠٠)٪
الحبوب	٤٦,١٨١	٣٩,٩١٩	٤٤,٤٨٦	١١,٤
الدرنيات	٧,٨٦٥	٧,٤٦٩	٨,١٩٣	٩,٧
البقوليات	١,٥١٣	١,١٦٣	١,٢٧٩	٩,٤
البذور الزيتية	٢,٦٥١	٣,١٧٨	٣,٤٠٨	٧,٢
الخضر وات	٣٦,٣٨٨	٤٢,٤٥١	٤٠,٢٨٢	٥,١-
الفواكه	٢٧,٠٤٣	٢٥,٠٦١	٢٧,١٢٥	٨,٢
الألياف	١,٩٢٣	١,٧٩٨	١,٩٩٩	١١,٢
محاصيل السكر	٢٧,٣٢٥	٢٩,٩٩٣	٢٩,١٤٢	٢,٨-

[1] محمد محمود الإمام، "مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في إطار التنمية العربية المتكاملة والشاملة والمستقلة"، شؤون عربية، عدد ١٠٢، يونيه، ٢٠٠٠، ص ١٢٨- ١٣٠.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠١، ص ٣٥.

* المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠١.

وبالرغم من هذا التحسن في الإنتاج الزراعي في السنوات الأخيرة، فإنه لا يزال دون مستوى إشباع الحاجات العربية من الغذاء، إذ لا يغطي سوى نصف هذه الحاجات، في حين يتمّ استيراد النصف الآخر من الخارج.

وتشكل الحبوب وخاصة القمح منها المكوّن الرئيس للفجوة الغذائية العربية، وتشير العديد من الإحصاءات إلى أن الإنتاج الحيواني عام ٢٠٠٠ حدثت فيه تطورات موجبة مقارنة مع بداية التسعينات، فقد سجل إنتاج اللحوم زيادة بلغت ٢,١٪ بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ وزاد إنتاج الألبان بنسبة ٤,١٪ خلال الفترة نفسها، وكذلك إنتاج الأغنام والماعز والأبقار والجاموس والإبل بنسب ٥,٩٪ و١,٣٪ و١,٥٪ على التوالي في الفترة نفسها، في حين سجل إنتاج البيض تراجعاً بنسبة ٦,٨٪. وفي مجال الإنتاج السمكي حقق إنتاج الوطن العربي فائضاً للتصدير نظراً للثروة السمكية التي يحظى بها الوطن العربي، فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي أكثر من ١٠٨٪ عام ١٩٩٩. ويقدر إنتاج الأسماك في الوطن العربي لعام ٢٠٠٠ بحوالي ٢,٧ مليون طن. والجدول رقم (٢) يوضح حجم الإنتاج الحيواني والسمكي في الوطن العربي.

جدول رقم (٢) الإنتاج الحيواني والسمكي في الوطن العربي*

السنوات / أنواع الإنتاج	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
أبقار وجواميس (١)	٤٣,٤٧٦	٤٨,٨٥٦	٥٢,٩٦٧	٥٥,٣٨٨	٥٦,١١٩
الأغنام والماعز (١)	١٧١,٥٧٢	٢٢١,٣٥٥	٢٣٧,١٠٧	٢٣٧,٣٥٣	٢٥١,٤٧٠
الإبل (١)	١٢,٠٥٩	١٢,٠٠١٩	١١,٩٠٤	١٢,٠٠٣	١٢,١٧٩
اللحوم (٢)	٣,٨٦٢	٤,٦٢٦	٥,٢٢٤	٥,٤٥٤	٥,٥٦٩
الألبان (٢)	١٢,٥٧٢	١٥,٩٠٧	١٨,٩١٨	١٩,٤٦٦	٢٠,٢٦٢
البيض (٢)	٨٧١	٨٤١	٨٩٢	٨٤٥	٨٨١
السمك (٢)	١٨٥٨,٢٨	٢٤٣٨,٢٨	٢٤٧٠,١٧	٢٦٥٤,٩٩	٢٧٠٧,٢

(١) بالمليون رأس (٢) بالألف طن

* المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ٢٠٠١. والمذكور من العام ٢٠٠٠ تقديرات وليست إحصاءات.

٣- الاستخدام السيئ للموارد البشرية في الوطن العربي

من أهم التحديات التي تواجه الحكومات والشعوب العربية على حدٍّ سواء، هو عدم قدرة العمالة العربية على التعامل بكفاءة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتشوّه توزيعها على القطاعات الاقتصادية الأقل كفاءة وعلى رأسها قطاعات الزراعة، والخدمات التي تستوعب أكبر عدد من القوى العاملة في الوطن العربي في مقابل القطاعات الأكثر حيوية والأكثر استيعاباً للقدرات البشرية في العالم أجمع[١].

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن القوى العاملة في البلدان العربية تمثل حوالي ٣٢٪ من مجموع السكان عام ٢٠٠٠، أي ما يعادل ٩٢ مليون عامل. ويستحوذ قطاع الزراعة على نسبة ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة، وهو ما يعادل ٢٧,٤ مليون عامل في العام نفسه.

ويحتل قطاع الزراعة مكانة مهمّة في اقتصاد كثيرٍ من الأقطار العربية، خاصةً في توفير المنتجات الغذائية لإشباع حاجات السكان، وخلق فرص عمل لشريحة واسعة منهم، وتوفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، فضلاً عن مساهمته في مصادر النقد الأجنبي من خلال إنتاج سلع قابلة للتصدير.

وبالرغم من ذلك أظهرت العديد من الإحصاءات أن قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تصل مساهمته إلى مستوى ضعيف يتراوح بين ٠,٣٪ و٥,٤٪ في الأقطار العربية، على سبيل المثال لا الحصر، التي تتميز بموارد زراعية محدودة تقابلها موارد مالية هائلة[٢]. ونظراً للتفاوت في أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي للدول العربية، فإن أهمية هذا القطاع في استقطاب وتشغيل اليد العاملة تتفاوت كذلك بين الدول العربية، إذ يظهر التوزيع القطري للسكان الزراعيين تبايناً واضحاً بين المجموعة العربية، ففي عام ١٩٩٩ استقطب قطاع الزراعة حوالي ٧٢٪ من مجموع القوى العاملة الكلية في الصومال، و٦٢٪ في السودان، و٥٣,٤٪ في موريتانيا، و٥٢,٦٪ في اليمن، و٤٠,٢٪ في عمان، و٣٧٪ في المغرب، و٣٠٪ في مصر، و٢٨,٣ في سورية، و٢٥٪ في تونس والجزائر، وبين ١ إلى ٦٪ في كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات وليبيا ولبنان[٣].

---

[1] عبد الهادي السويفي، اقتصاديات الوطن العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٢.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد سبتمبر، ٢٠٠٢.

[3] عبد الهادي السويفي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٠- ٣٤٠.

٤- الأمن المائي العربي

أصبحت أزمة المياه حالياً ورقة مهمة في الصراع السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية، وربما اعتبرت فتيل الأزمة في النزاعات الإقليمية، ويمثل هذا الرأي ما توصل إليه العديد من مراكز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية في العالم، وعلى رأسها مركز الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية بواشنطن عام ١٩٩٨ الذي تنبأ بأن المياه، وليس النفط، سيكون القضية المهيمنة في الشرق الأوسط. وحسب تقرير خبراء الاستراتيجية في هذا الشأن: حيث تكون ندرة المياه، فإن المنافسة على مواردها المحدودة يمكن أن تقود الشعوب إلى النظر إلى قضية المياه على أنها أمن قومي. ومن نافلة القول إن أحد الخبراء ذكَر قضية المياه في الشرق الأوسط فوصفها بأنها كالأرض الطيبة تعني أشياء كثيرة، فهي مصدر الحياة والغنى والقاعدة الاقتصادية الأساسية والرصيد ورمز السيادة والسلاح السياسي أيضاً[١].

إن جملة الموارد المائية المتاحة (المتجددة) في الوطن العربي تقدر بما يقارب ٢٦٥ مليار متر مكعب في السنة، تتوزع بين ٢٣٠ مليارًا كمياه سطحية و٣٥ ملياراً كمياه جوفية، فضلاً عن بعض المياه الناجمة عن إعادة استخدام المياه العادمة من الصناعة والصرف الصحي، وتلك المتأتية من تحلية المياه المالحة. وعلى الرغم من ضعف مستوى حصة الفرد العربي من الماء في الوقت الحاضر، فإن التنبؤات المستقبلية تشير إلى أن هذا المستوى سوف ينخفض إلى حدود ٤٦٠م^3 في السنة بحلول عام ٢٠٢٥، وأنه سيصبح أكثر من نصف الوطن العربي تحت خط الفقر المائي، تضاف إلى ذلك احتمالات تناقص كميات المياه التي ترد من الخارج بسبب بعض الخلافات مع دول الجوار المشتركة معها في مصادر هذه المياه، التي تمثل ٥٠٪ من المياه المتاحة عربياً، والواردة أساساً من نهر النيل ونهري دجلة والفرات ونهر السنغال.

وتتوزع المياه السطحية المتاحة في الوطن العربي كما يلي: ٣٨,٥٪ من مجموع المياه السطحية المتاحة عربياً في الإقليم الأوسط (مصر والسودان والصومال وجيبوتي)، ٣٧٪ منها في إقليم المشرق الغربي (الأردن وسوريا ولبنان والعراق وفلسطين)، ١٩,٧٪ في دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)، ٤,٨٪ في شبه الجزيرة العربية (اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي)[٢].

---

[1] John K.Gleick, "Middle East Water: Power for Peace", Middle East Policy, 1992/1993, p13

[2] محمد سيد أحمد : الشرق الأوسط عام ٢٠٢٠، جريدة الأهرام، ٢٨/ ١١/ ١٩٩٩.

٥- الفقر وسوء توزيع الدخل القومي

على المستوى العربي فإن أكثر من ثلثي السكان يقيمون في الأقطار المنخفضة الدخل، وهناك أكثر من ٧٠ مليون عربي يقعون تحت خط الفقر[١]. والملفت للنظر حقاً أنه على الرغم من العقود الطويلة من التنمية وخطط الاقتصاد والنهوض بالمستوى العام للمجتمعات العربية فإن الدراسات تخلص إلى أن الفقر في الوطن العربي الذي كان في انخفاض مستمر خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ بدأ بالارتفاع كنسبة من جملة السكان، وكعددٍ مُطلق خلال الفترة منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن.

أما في البلدان العربية متوسطة الفقر فإن ظاهرة الفقر والفقر المدقع تبدو أكثر بروزاً، فعلى سبيل المثال كانت ظاهرة الفقر في مصر أواخر الخمسينات أقل مما هي عليه في منتصف السبعينات. وتعود تلك الظاهرة في العالم العربي إلى: الظروف الإقليمية والدولية وكذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة. غير أن حقبة الثمانينات شهدت تحسناً في مستويات الدخل، نتج عن استرجاع مصر لحقوقها في إنتاج وتصدير النفط وازدياد فرص العاملين المصريين في الخارج وخاصة في الخليج. والحالة الأردنية لا تبتعد كثيراً عن نظيرتها المصرية، إذ إن التحسن في مستوى الدخل الذي شهده الأردن بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦، الذي كان في صالح الشرائح الفقيرة والعائد للنمو الاقتصادي في تلك الفترة، قد تآكل في النصف الثاني من الثمانينات وحتى سنة ١٩٩٢. فمؤشر الفقر في المرحلة الثانية ازداد ٩,١١٪، وفجوة الفقر (التي تمثل الفرق بين الدخل الحقيقي وخط الفقر) ارتفعت بمقدار ٤,٣٪، وكل هذا يعود إلى التراجع في النمو الاقتصادي وتقهقر الناتج المحلي بنسبة ٨,٨٪ [٢].

٦- قضية البطالة في العالم العربي

تتنوع أسباب ارتفاع معدلات البطالة ومعدل نمو القوى العاملة في الدول العربية باختلاف الدول والحكومات، التي أكدت على أن هذه الأسباب هي محصلة لضعف الأداء الاقتصادي من ناحية وسوء توجهات التنمية وضعف مناهج المؤسسات التعليمية والتدريبية من ناحية أخرى[٣]، الأمر الذي استوجب إصلاحات اقتصادية عميقة اتبعت منهاج السوق.

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول قضايا الفقر وسوء توزيع الدخل في العالم العربي انظر، د. إبراهيم العيسوي، قضايا أساسية في الاقتصاد المصري، دار ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.

[2] جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣.

[3] عبد الصاحب علوان، المشكلات المتعلقة بحماية البيئة وتدهور الموارد وانعدام الأمن الغذائي في الأقطار العربية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل : ورقة مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، أعمال المؤتمر الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٤- ١٥ نوفمبر، ١٩٩٨، ص٧.

وقد أشارت الدراسات المتخصصة إلى أن حجم البطالة في البلاد العربية يتراوح بين ١٠ و١٥ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يزيد هذا الحجم في البلاد العربية إلى ثلاثة أمثال في عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٢٥ مليون عاطل عن العمل، ودَعَت تلك الدراسات إلى استحداث ما لا يقل عن ٥ مليون فرصة عمل سنوياً حتى يمكن تقليص البطالة إلى مستوى معقول.

فمسألة البطالة في البلاد العربية أصبحت تتصدر قائمة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها الدول العربية، حيث رأت أن ذلك يعود إلى أسباب أهمها: أن أسواق العمل العربية تواجه زيادة مستمرة في عرض الأيدي العاملة لا تقابلها زيادة مماثلة في الطلب عليها، أي وجود قوى ضَخّ في أسواق العمل لا تقابلها قوى مماثلة لامتصاص وتوظيف هذه الأيدي العاملة[1]. فمواجهة البطالة بعد أن أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وذلك من خلال تطبيق استراتيجية تتضمن عدة محاور تتمثل في دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة، وتطوير نظم المعلومات العربية، والاعتماد على التدريب، وإنشاء صناديق عربية لتمويل مشروعات الشباب، مع العمل على جذب الأموال والاستثمارات العربية بالخارج وتوجيهها داخل البلاد العربية[2].

المبحث الثاني

التهديدات والتحديات الخارجية للعالم العربي

أولاً: التهديدات والتحديات السياسية الأمنية

يُقصد بهذه المجموعة من التحديات أبرز القضايا المطروحة حالياً على الساحة العربية، التي تؤثر على العالم العربي في مجموعه، كما أن هذا النوع من التحديات لا يمكن لدولة بمفردها مواجهتها أو وضع حلول لها، لأنها تستلزم تضافر جهود وإمكانيات مجموعة من الدول العربية أو كلها لإيجاد سياسة مشتركة بعيداً عن عوامل القطرية أو التفرّد الذي حظيت به المجموعة الأولى من التحديات التي إن كان يمكن علاجها بشكل جماعي، إلا أنها تخضع في النهاية لظروف كل دولة، أما التحديات التي ستجري مناقشتها في هذا المبحث من الدراسة إنما تؤثر على المستوى العربي والنظام

[1] مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، البطالة والهجرة في العالم العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.

[2] منظمة العمل العربية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

العربي ذاته، من ثَمَّ فهي تطرح مجموعةَ القضايا التي تهم المستوى الجمعي العربي سواء تعلق الأمر بالبعد الإقليمي أو الدولي.

ولعل أهم التحديات السياسية التي تتطلب العمل العربي المشترك هي تفعيل العمل العربي المشترك عبر تطوير وسائل عمله، خاصة تطوير الجامعة العربية ومواجهة بؤر التوتر الساخنة في العالم العربي، مثل قضايا العراق والسودان وفلسطين والصومال، كما تبرز مجموعة أخرى من التحديات السياسية تتميز بطابعها الدولي، وأهمها "محاولات اتهام العالم العربي بتحمل مسؤولية ما يسمى بـ"الإرهاب" الدولي، والعمل على تشويه صورته في الغرب، إضافة إلى كيفية التعامل مع السياسة الخارجية الأمريكية الراهنة تجاه منطقة الشرق الأوسط بوصف الولايات المتحدة في هذا العصر القوة العالمية الأكثر تأثيراً في مجريات الأحداث الدولية.

١-تفعيل العمل العربي المشترك "مواجهة القضايا الساخنة"

ليس أمراً جديداً أن تبرز حقيقية مهمة، وهي أن النظام العربي الإقليمي لم يتميز بكفاءة الأداء ومواجهة التحديات منذ بدء مسيرة العمل العربي المشترك عام ١٩٤٥، إذ يواجه النظام العربي نوعين من التحديات، النوع الأول هو مجموعة التحديات الهيكلية النابعة من طبيعة النظام ومؤسساته، وكذلك طبيعة الدول أعضاء النظام أنفسهم، والنوع الثاني يرتبط بالظروف السياسية المتغيرة ومدى قدرة النظام العربي على التعامل معها، حيث تُعَدُّ قضية العراق وإعادة بناء الدولة العراقية، وإعادة بناء الدول المنهارة مثل الصومال أو السعي لتأسيس دولة عربية مستقلة ذات سيادة (حالة فلسطين)، أو الحفاظ على شكل الدولة وبناء هيكلها القومي (حالة السودان)، أبرز المتغيرات والظروف السياسية الوليدة على الساحة العربية في السنوات الأخيرة.

وتتلخص التحديات النابعة من طبيعة النظام نفسه في: نقص فاعلية النظام، وضعف قدرته على إلزام أعضائه بقراراته، وضعف الثقة بين أعضاء النظام، تُضاف إلى هذا المشكلات الناجمة عن طبيعة المشكلات التي تواجهها الحكومات والمجتمعات العربية، إذ ينعكس ضعف أداء أعضاء النظام على كفاءة أداء النظام نفسه، فأداء النظام الإقليمي العربي في التحليل الأخير هو محصلة أداء أعضائه[1].

[1] التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١، النظام الإقليمي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، مايو ٢٠٠٢، ص ٣٤٣.

وازدادت في الآونة الأخيرة الاعتراضات على الجامعة العربية والنظام العربي، نظراً للعجز عن اتخاذ قرار بشأن قضايا مصيرية مثل احتلال فلسطين، واحتلال العراق، والهجمة التي تتعرض لها بعض الدول العربية من الولايات المتحدة، والإعراض عن تنفيذ القرارات المتخذة على مستوى القمة أو الوزراء، سواء في هذه القضايا السابقة أو غيرها[١]، ثم غياب الإرادة السياسية للتعاون والتضامن والتنسيق في مجالات التعاون الثنائي والشامل في مجال الدفاع والأمن، وعدم التنسيق بين الدول العربية في شأن العلاقات مع دول الجوار العربي، فضلاً عن أن العالم العربي باعتباره مجموعةً لا يملك تحالفات أو علاقات وثيقة مع تجمعات دولية أو هيئات عالمية، فهو يفتقر للعمل الخارجي المشترك على المستوى الدولي، وتستلزم هذه الأمور أن يكون إصلاح الجامعة جوهرياً لا شكلياً، وأن يتسم بالواقعية لا المثالية، وأن يتم تنفيذه على مراحل لا دفعة واحدة، لأن الجامعة على الرغم من العديد من السلبيات قد سدت فراغاً سياسياً بأن أقامت تجمعاً سياسياً عربياً مطلوباً تطويره وإعادة هيكلته[٢].

لم يستطع النظام العربي تجاوز أزمته الهيكلية على الرغم من استعراض مسيرة الإصلاح والتطوير والعديد من المبادرات العربية لإصلاح الجامعة، التي تمّت مناقشتها في قمة تونس (مايو ٢٠٠٤)، بعد الخلافات العميقة بين الأعضاء وتأجيل القمة، وعلى الرغم من توقّع أن تكون قمّةُ تونس هي قمةَ الإصلاح، فإنه قد تمّ اتخاذ مجموعة من القرارات لتفعيل العمل العربي المشترك لم تُسفر عن شيء حتى الآن، وحتى بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب في يناير عام ٢٠٠٥ لم يتم سوى الاتفاق على إنشاء برلمان عربي وهذا أدنى الممكن بالنظر إلى الظروف الراهنة [٣].

وعلى صعيد الوضع في العراق وعلى الرغم من إجراء الانتخابات في نهاية يناير ٢٠٠٥، إلا أن الأوضاع لا تزال تسير نحو المزيد من التدهور، ولم يستطع الطرف العربي بناءَ رؤيةٍ استراتيجية للعمل المشترك لإخراج العراق من أزماته والحفاظ على وحدته، على الرغم من العديد من اجتماعات دول الجوار الجغرافي، وعقد بعض المؤتمرات الدولية التي كان أبرزها مؤتمر "شرم الشيخ"، حول مستقبل العراق، الذي عُقِد في نوفمبر ٢٠٠٤، حيث إنه كشف غياب أجندة عربية موحدة تجاه

---

[1] مجدي حماد، جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢٩٩، يناير ٢٠٠٤، ص ٨، ٩.

[2] سيد أنور علي "جامعة الدول العربية وفلسفة التطوير"، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٧، ربيع ٢٠٠٤، ص ٢٤.

[3] د.عبد الله الأشعل، "الديمقراطية العربية ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة العربي (الكويت: وزارة الإعلام)، العدد ٥٥٣، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٢٢.

مسألة انسحاب القوات الأجنبية أو كيفية تأمين الحدود العراقية مع دول الجوار خاصة سورية وإيران، كما لم يقدم العرب مبادرة فعالة لتحقيق مصالحة عراقية فعلية بين أطياف وفئات المجتمع العراقي وضرورة تحقيق الأمن داخل العراق وهي أمور حيوية لبناء عراق عربي جديد[١].

وفي هذا السياق، تشكّل المسألة العراقية بموقعها العربي والإقليمي والدولي التحدي الأهم والأشمل من حيث أبعاده على النظام العربي، فهي تتخطى موضوع تغيير السلطة لتطال مخاطر تفكيك الدولة أو تفككها عبر استمرار الأزمة والفشل في بناء السلم أو إعادة بناء الدولة، فطبيعة المجتمع العراقي والمخاضات الحادة التي يعيشها، وموقع العراق ووزنه كلها عناصر تجعل لأي سيناريو مستقبلي محتمل للعراق تداعيات كبيرة ومؤثرة بشدة في إيجابياتها كما في سلبياتها على النظام العربي كله[٢].

ولا يختلف الوضع كثيراً في السودان، فعدم التحري العربي المشترك لمواجهة أزماته المختلفة وآخرها أزمة دارفور أدى إلى التصعيد الدولي السريع، وقيام الولايات المتحدة بطرح المشكلة في مجلس الأمن باعتبارها أزمة سياسية وكارثة إنسانية تهدد والسلم والأمن الدوليين[٣]، وغني عن الذكر أن أزمات السودان تؤثر سلباً وإيجابياً في الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية أولها مصر ثم ليبيا واليمن، وتضعف في النهاية من اندماج السودان في النظام العربي وعدم استغلال ثرواته الطائلة التي تحتاج للاستثمارات العربية قبل الخارجية[٤].

٢- "الإرهاب" الدولي وصورة العالم العربي في الخارج

في ظل التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة عقب أحداث ١١ سبتمبر وآثاره على الدول المختلفة، تبرز الحاجة إلى إلقاء الضوء على الموقف العربي الرسمي وغير الرسمي من "الإرهاب" الدولي، وهل بالفعل بذلت البلدان العربية جهداً يُذكر في مجال الحوار مع الغرب وتحسين صورة الإسلام والمسلمين به؟ وهل أسهمت في أن توضح الفرق بين "الإرهاب" والمقاومة المشروعة

---

[1] ماجد كيالي، "النظام العربي وتحدي المشروع الشرق أوسطي"، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٥، خريف ٢٠٠٣، ص ٣٦.

[2] أبو بكر الدسوقي، "مؤتمر شرم الشيخ ومستقبل العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، ص ١٥٨.

[3] ماجد كيالي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

[4] السيد عوض عثمان، "بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية"، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة عشرة، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٥، ص١٥.

نظرياً وفكرياً وتطبيقياً؟ فهذه الموضوعات لا تزال تشكل تحدياً فكرياً يقع عبؤه على الحكومات والشعوب، خاصة المثقفين وذوي الاتجاهات الإسلامية المعتدلة.

وبدايةً، فإن الحكومات العربية اتخذت موقفاً إيجابياً من الحملة الدولية على "الإرهاب"، وشاركت بشكل أو بآخر مع الولايات المتحدة في هذه الحرب، وسعت في الوقت نفسه إلى إطلاق العديد من التصريحات التي تميِّز بين "الإرهاب" والمقاومة المشروعة للاحتلال، أي أن الموقف العربي الرسمي جسد "برجماتية فجة"، وتحدث المسؤولون العرب عن مكاسب تصوروا أن في الإمكان تحقيقها عبر الالتحاق بالتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، غير أن محاولات عدم الخلط بين "الإرهاب" والمقاومة المشروعة في الحالة الفلسطينية باءت بالفشل، وفي المقابل، نجحت إسرائيل بأساليب التلاعب والخداع والتضليل في استثمار أحداث سبتمبر للربط بين الهجمات التي حصلت، وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال وقواته المسلحة ومستوطنيه المسلحين. ومن ثَمَّ خَسِر العرب الجولة من بدايتها، فلم تتحقق مكاسب سياسية على صعيد القضية الفلسطينية جراء المشاركة في الحرب الأميركية على ما يسمى بـ "الإرهاب"، التي يحاول الرئيس جورج بوش رشوة العرب بها.

والأمر الثاني هو أن الدراسات الغربية التي ركزت على علاقة الإسلام "بالإرهاب" كان لها اتجاهان، الأول: يرى أن الإسلام دين سماوي يتضمن أخلاقيات سماوية سامية، وليس هناك أي علاقة بين الدين كأيديولوجية و"الإرهاب" كسلوك، مثل كتابات "جون إسبوزيتو" وكذلك "شيرين هانتر"، وأما الاتجاه الثاني: فيربط مباشرةً بين الإسلام و"الإرهاب"، وتغذِّيه الدراسات الصهيونية، مثل "معهد دراسات الإرهاب" الذي يرأسه "نتنياهو"، كما تناولت الأفلام الصهيونية قضية الكفاح الفلسطيني لتربط بين "الإرهاب الانتحاري" وبين المقاومة الفلسطينية[1].

إن النظرة الموضوعية من العالم العربي لبدء حوار حضاري جادٍّ مع الغرب يجب أن تبدأ من حقيقتين يجب دراستهما جيداً، الأولى: اتخاذ الحوار مع الغرب وسيلةً عقلانيةً متبادلةً للنظر إلى الأمور من زاوية توازن المصالح وتبادل المنافع، مع الحرص على تعميق استمرار التطور الدولي في الوجهة الصحيحة، فالغرب قد اختلط في ذهنه صورة الإسلام باعتباره ديناً ومنظومةً للقيم بوجود تيارات إسلامية متطرفة، وهذا الخلط له ما يبرره إزاء ما يجري في بعض البلدان العربية والإسلامية من انغلاق وتقوقع وهدر لحقوق الإنسان بحجة الخصوصية والسيادة وعدم التدخل، وعليه فالمنهج

[1] وحيد عبد المجيد، "الإرهاب وأمريكا والإسلام، من يطفئ النار"، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦ – ١٨٧.

الحواري إنما يجب أن يستند على نقد الذات أولاً، وأن يستجيب لروح العصر ومتطلبات الحداثة وحقوق الإنسان دون تغريب أو سلفية[١].

وأما الحقيقة الثانية التي ينطلق منها الحوار تقوم على بحث جاد لعوامل تكوين الصورة الذهنية عن المسلمين في الغرب ولدى الأمريكيين، ففي الولايات المتحدة مثلاً تحول الإسلام والمسلمين، منذ أوائل الثمانينات بعد عملية خطف الرهائن الأمريكيين في طهران عام ١٩٨٠، إلى مصدرٍ للصدمات النفسية، وهو ما قاد لاحقاً لسهولة عودة الأمريكية لهذه الآراء وقت الأزمات، كما حدث في تفجيرات عام ١٩٩٣ ثم عقب أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١[٢]، والأمر الغريب أن الولايات المتحدة سعت إلى تحسين صورتها في العالمين العربي والإسلامي بعد إدراكها تنامي مشاعر الكراهية والعداء لها وعملت على تحسين صورتها، حيث توصل تقرير أعده الكونجرس في يونيو عام ٢٠٠٣ إلى ضرورة تفعيل دبلوماسية العلاقات العامة الأمريكية وضرورة إنشاء مركزٍ كبيرٍ للحوار بين أمريكا والعالم الإسلامي، وتخصيص مبلغ ٤٩٧ مليون دولار سنوياً لدعم الدبلوماسية العامة للتأثير على الرأي العام العربي والإسلامي[٣].

٣- الأجندة الخارجية للإصلاح

تتحدث لغة المصالح دوماً عن الولايات المتحدة سواء تعلقت مصالحها بالتعاون مع نظم استبدادية أو أخرى ديمقراطية، ففي الماضي ومنذ عقدين من الزمن لم تكن الولايات المتحدة تعطي أهميةً كبيرةً لقضية مساندة الديمقراطية في الشرق الأوسط ومنه العالم العربي، ولم تكن النظم الملكية هي فقط التي وجدت تعاطفاً من الدوائر الرسمية في واشنطن، بل كانت تدعم الديكتاتوريات العربية مثل صدام حسين في الثمانينات أو نظام حافظ الأسد في سورية، وكان السبب دائماً واحداً من الآتي: إما النفط، أو إسرائيل وأمنها، أو مقاومة محاولات السوفيت بسط نفوذهم في الشرق الأوسط.

---

[1] السيد ياسين، الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمي، القاهرة، دار ميريت، مكتبة الأسرة ٢٠٠٣، ص ١٨٣.

[2] فواز جرجس، أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح، بيروت، دار النهار، ٢٠٠٣، ص ٢٧٨.

[3] السيد ياسين، الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمي، القاهرة، دار ميريت، مكتبة الأسرة ٢٠٠٣.

إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة ودخول الولايات المتحدة طرفاً رئيساً في علمية السلام بالشرق الأوسط بعد انطلاق "مؤتمر مدريد عام ١٩٩١"، فإنها بدأت تلوِّح بورقة الديمقراطية في المنطقة باعتبارها الضمان الجديد لمواجهة مخاطر عدم الاستقرار، ولم تبتعد أهدافها أيضاً عن النفط أو إسرائيل أو مواجهة الخطر الجديد المتمثل في ظهور الحركات الإسلامية الأصولية في المنطقة العربية، وضمان عدم عرقلة لعملية السلام، والتوجّه نحو إقرار صيغة شرق أوسطية تدخل إسرائيل طرفاً إقليمياً مباشراً فيها يقبل العالم العربي التطبيع معه وإقامة علاقات سلمية.

ويمكن القول إن هذه المبادرات تعيد رياح المشاريع الشرق أوسطية تجاه المنطقة العربية، وأن العالم العربي يكاد يقف على عتبة جديدة من الوصاية الدولية بعد أن اكتست هذه المشاريع بطابع دولي مع توصل قادة الدول الثمانية الصناعية الكبرى في اجتماعهم في يونيو ٢٠٠٤ إلى نوع من التفاهم الدولي لإعادة هيكلة الشرق الأوسط بدعوى إصلاح أوضاعه السياسية والاقتصادية والتعليمية، بما يتلاءم مع المصالح والأوليات والمعايير الغربية ولا سيما الأمريكية منها، ولذا فالمنطقة العربية تواجه في هذه المرحلة تحديات كثيرة وخطيرة تشمل السياسة والاقتصاد والفكر وتطال الدول والحكام كما المجتمعات والأفراد[١].

وبوجه عام فقد شهد عام ٢٠٠٤ طرح العديد من المشاريع لإصلاح الشرق الأوسط بعد أن أطلقت الولايات المتحدة مبادرة إقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية في ٩مايو ٢٠٠٣، ثم مبادرة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط في ٦ نوفمبر ٢٠٠٣، أما عام ٢٠٠٤ شهد العديد من المبادرات أبرزها:

مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته إدارة الرئيس الأمريكي بوش في ١١ فبراير ٢٠٠٤م[٢].

مبادرة وزير الخارجية الألماني "يوشكا فيشر" المتعلقة بإصلاح الشرق الأوسط في ٢٠ فبراير ٢٠٠٤ التي شكلت معادلة أوروبا لمشروع الشرق الأوسط الكبير[٣].

مبادرة فرنسية ألمانية مشتركة للإصلاح في ٤ مارس ٢٠٠٤.

---

[1] ماجد كيالي، "مشاريع الإصلاح فى المنطقة: تنافسات خارجية وتجاذبات إقليمية"، مجلة شؤون عربية، العدد ١١٩ خريف ٢٠٠٤، ص ٥٢-٥٣ .

[2] جريدة الحياة، ٢٠ فبراير ٢٠٠٤.

[3] جريدة الحياة، ٤ مارس ٢٠٠٤.

المبادرة الأوروبية بعنوان "الشرق الأوسط الأوسع" في إبريل ٢٠٠٤، والتي حملت وجهة نظر أوروبية في مجمل القضايا المطروحة في الشرق الأوسط (الإصلاح، والقضية الفلسطينية، والعراق)[١].

مبادرة قمة الثماني في يونيو ٢٠٠٤ بعنوان "خطة إصلاح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" التي أكدت في ديباجتها أن هذه الخطة هي إقامة الشراكة من أجل التقدم والمستقبل "ومنبر المستقبل"، وأن الإصلاح المقترح يجب ألا يُفرض من الخارج وإنما أن ينبثق من المنطقة نفسها مع مراعاة خصوصية كل بلد، على ألا يكون ذلك عائقاً أمام الإصلاح.

طرحت قمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت في تركيا في ٢٨ و ٢٩ يونيو ٢٠٠٤ مبادرتين، الأولى: "مبادرة إسطنبول للتعاون"، وهي موجهة للشرق الأوسط الموسع وتهدف إلى تعزيز التعاون الأمني بين الحلف ومنطقة الشرق الأوسط، والثانية: مبادرة لتطوير الحوار الأطلنطي المتوسطي، الذي يهدف إلى تكوين شراكة تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي، والتعاون في مجال مكافحة "الإرهاب" ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل[٢].

وهناك مشاريع أخرى جرت صياغتها في المنتديات الدولية (كمنتدى دافوس)، وفي مراكز الأبحاث وصنع السياسات الأوروبية مثل "المجموعة الدولية لإدارة الأزمات"، والأمريكية مثل "مجلس السياسات الخارجية"، ومن هنا بدا الأمر وكأن السماء تمطر مبادرات، وكان الشرقُ الأوسط حقلَ تجاربٍ بحسب تعبير "عمرو موسى" الأمين العام لجامعة الدول العربية[٣]

وإزاء هذه المبادرات المتعددة وقفت الحكومات العربية وقوى سياسية قومية وإسلامية في مواجهتها. وعلى الرغم من اختلاف منطلقات الرفض، فقد كان موقفًا يحمل معاني التضامن بين الحكّام والمحكومين، على الرغم من إدراك المحكومين أنهم مطاردين من حكامهم ومستبعدين من أي مشاركة، لكن هذا لم يمنع من كون قضية الإصلاح لم تَعُد قاصرةً على المتغيرات المحلية فحسب، بل أصبحت هناك أطراف دولية مؤثرة في دفع الإصلاحات العربية، بحيث أصبح الإطار العربي الرسمي معنياً بالإصلاح مثلما جاء في قمة تونس مايو ٢٠٠٤، وفي الإطار غير الرسمي أيضاً عبر

---

[1] جريدة الشرق الأوسط، ٤ إبريل ٢٠٠٤.

[2] جريدة الشرق الأوسط، ٣ يونيو، ٢٠٠٤.

[3] عطية عبد العزيز، قمة إسطنبول: التوسع الجنوبي للناتو، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ١٥٢.

منظمات غير حكومية ومجالس رجال الأعمال، كما ظهر في وثيقة الإسكندرية ومؤتمر صنعاء ومجلس رجال الأعمال العرب ومنظمات أهلية أخرى[١].

غير أن هذا الرفض الرسمي وغير الرسمي قد جعل مواقف القوى الكبرى _لحسابات وعوامل عديدة_ تطور موقفها من قضية الإصلاح على نحو استوعب _نظرياً على الأقل_ كثيراً من مبررات الرفض الحكومي والشعبي[٢].

٤-الأمن القومي العربي

وهنا يمكن الحديث عن عنصرين مهمين يتعلقان بتأثير الولايات المتحدة وإسرائيل على الأمن القومي العربي، وذلك على النحو التالي:

أ- الولايات المتحدة والأمن القومي العربي

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ وقت مبكر جداً، على الوجود العسكري في منطقة الوطن العربي، التي تُعدّ المنطقة الأكثر حيوية وإستراتيجية في العالم، بجانب كونها الأغنى في مواردها النفطية. شمل هذا الوجود جميع صوره التي تتمثل في وجود الخبراء العسكريين، والمستشارين العسكريين، والمساعدات الأمنية، والقواعد والتسهيلات العسكرية، واستخدام التسهيلات التي تشمل قواعد وتسهيلات برية وقواعد وتسهيلات التجارب والتمركز المسبق لمعدات القتال والقواعد، والتسهيلات الجوية مثل انتشار طائرات القتال التكتيكية والاستراتيجية لتنفيذ المهام القتالية وانتشار طائرات النقل والاستطلاع والمساحة لمعاونة أعمال القتال وغير ذلك. فضلاً عن ذلك، استمر النشر الاستراتيجي للقواعد والتسهيلات الشاطئية والبحرية والتسهيلات الفنية، ومختلف صور الوجود العسكري مثل المناورات والتدريب المشترك مع القوات الأجنبية، والوحدات المتخصصة عدا تشكيلات القتال[٣].

---

[1] حسن أبو طالب، "ثلاثية الإصلاح والحريات والمعرفة"، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أغسطس ٢٠٠٤، ص ١٣.

[2] Mohammad EL- sayed Selim, European and American Policies in the Middle East: Convergence or Divergence? Strategic papers, Al- ahram center for political and stategic studies. Vol 14 no2.Dec2004.p20

[3] طلعت أحمد مسلم «الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي»، المستقبل العربي، عدد ١٨٣، يناير ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٦.

في الواقع يمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية الآن لا تزال تقوم على عدد من الأسس والمبادئ التي تشكل جوهرَ تحركها، خاصةً تجاه المنطقة العربية، ومن أبرزها[١]:

١- هناك معضلة أمنية تواجه الولايات المتحدة هي -من منظور المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية- ذلك الوضع الذي يؤدي فيه قيام دولة ما بزيادة قدراتها المختلفة للحفاظ على أمنها إلى إحساس الدول الأخرى أن أمنها معرض للخطر، وهذا التشكك يعرّض أمنها للخطر ولا تستطيع الدولة سوى مواجهة أعدائها المحتملين، ولأن الأمن المطلق غير مؤكد، فإن الدول تسعى للتوسع في الأهداف وامتداد وتعظيم قوتها في الزمان والمكان اللذين يعظمان مصلحتها.

٢- وقد نتج عن هذا الإدراك السابق أن تبنّت الولايات المتحدة استراتيجية عسكرية هجومية تقوم على امتلاك المُبادأة، ومنع حدوث مفاجآت أو فقدان زمام المبادرة، والاعتماد على القوة الذاتية الشاملة، ووضعت ظواهر انتشار "الإرهاب" الدولي والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وسقوط بعض الأنظمة السياسية وانتشار الحركات المتطرفة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل باعتبارها أهم مصادر التهديدات المحتملة، وعليها مواجهتها باستمرار، والتمسك باستراتيجية الهيمنة وفرض الإرادة على البيئة الأمنية العالمية.

٣- وبناءً على ما سبق، تبنّت الولايات المتحدة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ سياسة "الضربات الوقائية المباغتة" دون انتظار انكشاف الأدلة العدوانية للطرف الآخر، وهو ما ذكره وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" أمام قمة حلف الناتو في ٦ يونيو ٢٠٠٢، حينما أكد أن الحلف لن ينتظر الدليل حتى يتحرك ضِدَّ المجموعات التي يعتقد أنها مجموعات "إرهابية" أو ضدّ الدول التي تسعى لامتلاك أسلحة للدمار الشامل، مما يعني أن الضربات الأمريكية سوف توجه لمجرد الشك بوجود خطر على مصالحها في أي مكان دون انتظار دليل قاطع، وأن الضربات الوقائية يجب أن تتصف بالفاعلية والسرعة، وهذا ما حدث في حربي العراق وأفغانستان.

٤- ومن ثَمَّ تشكلت الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط وللعراق تحديداً في إطار هذه الرؤية الفكرية الحاكمة على السلوك الأمريكي، الذي يعتمد على السيادة على العالم وتعظيم المصلحة القومية الأمريكية ونشر النموذج الأمريكي، والنظرة الأحادية للعالم وللتاريخ، وتطبيق الخيار "صفر" في العلاقات الدولية، إذ لا شيء قابل للمساومة، مما يقتضى ممارسة القوة لحماية الأمن القومي الأمريكي[٢].

---

[1] Charles Glaser, "The Security Dilemma Revisited", World Politics, vol. 50, No1, Oct 1997, p 174

[2] لواء أ.ح حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢، ص ٢٩٢.

ومن هنا فإن على الدول العربية أن تؤسس رؤيةً استراتيجيةً لكيفية التعامل مع هذه التحديات، خاصةً في ظل احتمالات التصعيد الأميركي ضد إيران، الذي ينذر بكارثة كبرى على المنطقة العربية، ومن شأنه أن يؤدي إلى حالة من انتشار الفوضى وموجة لا متناهية من العنف السياسي في المنطقة العربية، حالَ دخول إسرائيل كطرف في هذا الصدام بشكل مباشر أو غير مباشر، ولذلك لا بد من الاتفاق على رؤية مشتركة لتحقيق الأمن في المنطقة، وتفعيل العمل المشترك لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، كما أن عليها مواجهة الاتهامات المتكررة بين الحين والآخر حول سعي بعض الدول العربية لامتلاك سلاح نووي مثل مصر والسعودية، دون أن يتم الإشارة إلى مخاطر ترسانة إسرائيل النووية، وإعاقتها للاستقرار، ومن ثم العمل على استخدام هذه الأطروحة سلاحاً ضاغطاً في أي تفاوض قادم مع الولايات المتحدة أو غيرها[١].

ب) إسرائيل والأمن القومي العربي

لعل أهم مصادر التهديد التي تشكلها إسرائيل على الأمن القومي العربي هي ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل التي تحتفظ بها، فقد بدأت إسرائيل العمل على إنتاج أسلحة الدمار الشامل منذ إنشائها ١٥/ ٥/ ١٩٤٨، فقد أنشأت في آب ١٩٤٨ فرع (البحث والتخطيط) للتنقيب عن اليورانيوم في صحراء النقب. ثم أنشأت معهد وايزمان ١٩٤٩ الذي توصل في نهاية الخمسينات إلى ابتكار طريقة لاستخراج اليورانيوم من خامات الفوسفات، وإلى إقامة وحدة لإنتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات النووية.

ابتداءً من العام ١٩٥٣ وإلى العام ١٩٦٧ بدأ التعامل في المجال النووي بين فرنسا وإسرائيل، وتمخّض عن إقامة مفاعل ديمونة الإسرائيلي، ولقد تأخرت مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل في المجال النووي إلى العام ١٩٥٥، وكانت في البداية ضمن إطار مشروع أيزنهاور "الذرة من أجل السلام" ثم وافقت الولايات المتحدة على المساعدة على إنشاء مفاعل "مناجال سورك" الذي افتتح العام ١٩٦٠ وكان بقوة خمسة ميغاوات، أما مفاعل ديمونا فكان بقوة ٢٦ ميغاوات[٢].

---

[1] مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"، السياسة الدولية، العدد١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص ٦٦- ٦٧.

[2] محمد جمال عرفة، البرنامج النووي الإسرائيلي بين الواقع والطموح، الكويت: مجلة المجتمع، عدد ١٣٦، أغسطس ١٩٩٨، ص ١٦.

وعلى الرغم من هذه الوقائع فإن إسرائيل لا تعترف رسمياً بملكيتها للأسلحة النووية، وإن كانت تعترف بطريقة ملتوية بهذه الملكية من حين إلى آخر، لتعود فتتنصل من هذا الاعتراف؛ لكن الخبراء الدوليين توصلوا إلى قناعة تتجاوز حدود التأكيد بملكية إسرائيل للأسلحة النووية، وقد جاء تأكيد ذلك في لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي عقدت بتاريخ ٧ تموز (يوليو) ١٩٧٠، وجاء التأكيد يومها على لسان مدير وكالة المخابرات الأمريكية "ريتشارد هيلمز".

ويمتاز السلوك النووي الإسرائيلي بشذوذه وبخروجه على الأعراف الدولية، إذ ترفض إسرائيل الاعتراف بملكيتها لهذه الأسلحة وتستند إلى هذا الرفض بالتهرب من الالتزامات المترتبة على هذه الملكية. في المقابل فإنها تقوم بتدمير المفاعل العراقي بتاريخ ١٢ تموز (يوليو) ١٩٨١ وكأن مبدأ "الذرة من أجل السلام" مبدأ خاص بها، وكأن لها سلطةً إجرائية لتنفيذ أحكام تتعلق بهذا المدى، فقد كان من حقها وفق الأعراف الدولية أن تطلب مراقبة هذا المفاعل واستخداماته؛ هذا عداك عن قيام إسرائيل باغتيال العلماء العرب والأجانب المشاركين في أية أبحاث تقدرها هي بأنها مصدر تهديد لأمنها!

إن السلوك الإسرائيلي يوضح بما لا يضع مجالاً للشك أنها مصرةٌ على احتكار ملكية أسلحة الدمار الشامل، وعلى منع أية دولة من دول المنطقة من هذه الملكية، وتحدد إسرائيل ملامح سلوكها النووي، (والتدميري الشامل) بصورة ضمنية في الإطار الآتي:

- إنها لن تستخدم أسلحة دمار شامل بصورة مباشرة بل كرادع.
- إن وجودها واستمرارها مرتبطان باحتكارها هذه الأسلحة.
- إنها تبرر الاستخدام الانتقامي لهذه الأسلحة ضد المدنيين العرب.
- إنها لا تمانع في تصدير (بل هي تقوم بذلك فعلاً) أسلحة الدمار الشامل.

ثانياً: التحديات الاقتصادية الخارجية

١-الديون الخارجية

تضاعفت الديون الخارجية للدول العربية في العقدين الماضيين سبع مرات، إذ زاد حجمها من ٤٩ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٣٢٥ ملياراً في عام٢٠٠٠[1]، ولم يصاحب هذا الارتفاع زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي.

[1] الهيئة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي، ٢٠٠١.

في بداية عقد الثمانينات، وبالتحديد في عام ١٩٨٠، شكلت الديون الخارجية نسبة ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي، فأصبحت في نهايتها ٤٦٪ منه. وتشكل خدمة هذه الديون عبئاً ثقيلاً على مالية الدولة، وتؤثر تأثيراً سلبياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما لم تصمم إعادة الجدولة إلا لتأجيل المشكلة، أما إلغاء الديون فتعتمد على اعتبارات سياسية بحتة، ناهيك عن ضعف فاعليتها، وتتطلب المعالجة الحقيقية لأزمة المديونية تشخيصاً دقيقاً لأسبابها. وهناك كتابات عديدة تشير إلى أن المديونية الخارجية ناجمة عن قلة الادخار المحلي مقارنة بطموحات الخطط الاقتصادية[١]، إذ إن القروض تنمّي هذا الادخار فيرتفع الإنتاج وتتحسن الصادرات ويسهل لاحقاً سداد الديون.

لكن هذا التحليل الذي يشجّع في نهاية المطاف على الاستدانة لا يَمُتُّ بصلةٍ لواقع مديونية الدول العربية، فلا تشكو هذه الدول من ضعف مدخراتها بقدر ما تعاني من عدم فاعلية السياسات المالية والاقتصادية في توجيه الأموال العامة نحو الاستثمار النافع؛ كما لم يخصص الجزء الأكبر من القروض للتنمية بل لشراء معدات عسكرية وتمويل مشاريع ضعيفة الإنتاجية، فلا علاقة لأزمة الديون بالتنمية، فلو استُخدمت الموارد الذاتية والقروض الخارجية لتدعيم النمو الاقتصادي لما تفاقمت الديون لأن النمو سيكون كفيلاً بتحرير المجتمع من التزاماته المالية. وعلى هذا الأساس لا يمكن معالجة المديونية العربية إلا عن طريق إنهاء التوترات السياسية البينية العقيمة التي تقود إلى ارتفاع الإنفاق العسكري؛ لكنّ تقليص هذا الإنفاق لا يكفي لمواجهة الأزمة المالية، ففي عام ١٩٧٥ كان حجم القروض الجديدة الممنوحة للدول العربية غير الخليجية ٥٤٥٧ مليون دولار، أي أكبر بكثير من خدمة ديونها القديمة البالغة ١٥٥٦ مليون دولار. كانت إذن التحويلات الصافية (٣٩٠١ مليون دولار) لصالحها.

وبمرور السنوات بدأ العد التنازلي لهذه التحويلات، ومنذ عام ١٩٨٩ لم تحصل على أي إيراد على الرغم من استمرار تدفق القروض، بل باتت التحويلات الصافية لصالح المؤسسات والدول المقرضة[٢].

وفي عام ١٩٩٧ بلغ حجم القروض الجديدة ٧٥٣٧ مليون دولار في حين وصلت خدمة الديون القديمة إلى ١٢٠٠٤ ملايين دولار، وحدث هذا الأثر السيئ على الرغم من هبوط أسعار

---

[1] محمد محمود الإمام، التعاون الاقتصادي العربي المشترك، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٢، ص ٢١٦.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣.

فائدة جميع أنماط القروض الخارجية، وبات من اللازم إذن البحث عن مصادر مالية لخدمة الديون الخارجية والقيام بعملية التنمية[1].

٢- الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على أداء الاقتصاد العربي

تواجه الاقتصاديات العربية منذ مطلع التسعينيات ضغوطاً وتحدياتٍ خارجيةً قويةً للغاية، وذات أبعاد وتأثيرات مباشرة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، فضلاً عن ما يعانيه من قصور في الأداء والتنمية، وتفاقم التبعية للأقطار الصناعية الكبرى، وتتولى الدول الصناعية الكبرى G8 تلك الضغوط، وبأساليب مختلفة. وجاءت تلك الضغوط على إثر قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتدشين مفهوم العولمة بأبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي أبعاد تسعى في عمومها إلى العمل على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدّرات العالم المتقدم والنامي على حدٍّ سواء. وقد فرضت البيئة الدولية الجديدة تحديات على العالم العربي للشروع في إصلاحات مؤسسية واقتصادية لتجنب سلبيات تلك البيئة، ولجني المنافع المتوقعة من التغيرات الحاصلة والمساهمة في دمجها في هذه البيئة التي تسير نحو عولمة التجارة وتحريرها بطريقة تؤدي إلى مثالب في أداء الاقتصاد العربي.

وقد كان من أكبر تلك التحديات خلال فترة التسعينيات هو الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في مراكش(المغرب) بتوقيع ١٠٩ دولة من أصل ١٢٤ دولة، وذلك بعد انتهاء سبع جولات من مفاوضات أوروجواي، وفي هذا الإطار تمّ إنشاء منظمة التجارة العالمية لفرض نوع من الإشراف على الاتفاقية وتطبيق الإصلاحات المنصوص عليها في الاتفاقية العامة.

وفي إطار الثالوث الحاكم للعلاقات الاقتصادية والمالية والدولية، يصبح من الضروري العمل على التكيّف في تلك الدوائر الثلاث، وهي البنك وصندوق النقد الدوليين، التي من المتوقع أن يؤدي عدم التكيّف معها إلى آثار سلبية عديدة، قد لا تستطيع الدول العربية التناغم والانسجام فيها. وفي هذا الإطار قامت الدول العربية بتوقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في فبراير عام ١٩٩٧ الذي ينصُّ على التحرير التدريجي للمنتجات العربية حتى عام ٢٠٠٧ من خلال خفض للجمارك خلال عشر سنوات بنسبة ١٠٪ تصل إلى ١٠٠٪ عام ٢٠٠٧. ومن ثَمَّ فإن إنشاء مثل تلك التكتلات يعتبر ضرورة تمليها الظروف الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، كما تعتبر

[1] لمزيد من التفصيل ينظر (شؤون عربية، العرب والقرن الحادي والعشرين: حصاد قرن ورؤية مستقبلية)، جامعة الدول العربية، عدد١٠٢، القاهرة، ٢٠٠٠.

تلك المنطقة فرصة كبيرة لتعزيز ودعم التجارة والاستثمارات العربية البينية، كما تمثل تلك المنطقة حال تنفيذها فرصة كبيرة لتحقيق حلم السوق العربية المشتركة التي تمّ طرحها قبل إقامة السوق الأوروبية بفترة كبيرة، الذي تطور فيما بعد إلى وحدة نقدية واحدة[١].

٣- استنزاف الأموال العربية لصالح العمالة الأجنبية بالهجرة إلى البلدان العربية

أصدرت منظمة العمل العربية تقريراً تحت عنوان "الهجرة والعولمة في البلدان العربية"، تناولت موضوع الهجرة الداخلية بين الدول العربية والهجرة الآسيوية إلى منطقة الخليج العربي، حيث أشارت إلى أن عدد المهاجرين في بلدان الخليج العربية وصل إلى عشرة ملايين، مقابل مليون واحد قبل ربع قرن، وتتركز الهجرة في السعودية بنسبة ٥٥ في المئة ثم الإمارات فالكويت وعُمان. وأدت تلك الهجرة إلى خروج نحو ١٠ بلايين دولار من التحويلات خارج المنطقة، وتقلّصت نسبة العرب الوافدين من ٧٥٪ إلى ٣١٪ لصالح العمالة الآسيوية، وارتفع حجم الهجرة إلى بلدان الخليج العربية الستة من مليون واحد إلى عشرة ملايين في فترة ربع قرن فقط[٢].

وتتميز تجربة الهجرة في البلدان العربية بخصائص عدة، مثل كثافتها وغلبة المهاجرين على حجم السكان الوطنيين وتنوع تيارات الهجرة وتأثير الإدارة الحكومية للمشاريع على الهجرة. وهكذا مثّلت مختبراً جيداً لدراسة أثر العولمة على الهجرة، حيث نمت القوى العاملة الوافدة بمعدل ثلاثة أضعاف الوطنية، فانتقلت بذلك نسبة الوافدين في القوى العاملة من ٣٩٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧٤٪ عام ١٩٩٥، وإلى نحو ٧٨٪ عام ٢٠٠٠، وذلك لمجموع البلدان.

وبلغت نسبة العمالة المهاجرة في بعض البلدان معدلاً كبيراً، لتصل إلى ٨٩,٧٪ في الإمارات و٨١,٩٪ في الكويت وقطر، لكنها بقيت في السعودية عند ٥٥,٨٪. واستمر الطلب على الوافدين، على الرغم من النيات المخططة والمعلنة لتقليص حجم الوافدين، ومع عدم ارتفاع إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠١ عمّا كان عليه عام ١٩٨٤، وظهور معدلات بطالة بين الوطنيين تصل إلى ١٠ في المئة. ويعود ذلك إلى تطور "صناعة هجرة" قوية، وفّرت في حلقتها الأولى نحو بليون دولار، وفي جميع حلقاتها ما يزيد على ١٠ بلايين دولار سنوياً؛ ومن عناصر تلك الصناعة نظام الكفالة ثم الإدارة الدولية للمشاريع.

---

[1] عبد الصاحب علوان، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٨.

[2] منظمة العمل العربية، تقرير العمالة والهجرة إلى البلدان العربية، ٢٠٠٤.

وحسب تقرير المنظمة، تناقصت نسبة العرب بين الوافدين بشكل متواصل لتنخفض من ٧٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣١٪ عام ٢٠٠١، وكان الانخفاض لصالح الهجرة الآسيوية التي أصبحت تشكل نسبة ٦٧,١٪ من مجموع القوى العاملة الوافدة عام ٢٠٠١. وبلغت تحويلات العمّال العرب إلى بلدانهم خلال عقدين "من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٤" ما قيمته ١٤٦ بليون دولار، كان نصيب مصر منها ٦٢,١ بليون والمغرب ٢٤,٦ بليون والأردن ١٧,٣ وسورية ٨,٣ بليون. واتسعت الهجرة إلى اتجاهات عربية أخرى مثل الأردن ولبنان واليمن، التي أصبحت مستقبلة ومصدّرة معاً، فضلاً عن الهجرة غير الموثقة إلى مصر والسودان. ويحتل كلٌّ من الأردن ولبنان أهمية من حيث حجم الاستقبال، أكبر من البحرين وقطر. أما الهجرة العربية إلى البلدان الأوروبية، فلم تتجاوز ٢,٦ مليون، واستمرت عمليات الهجرة المغربية، التي أصبحت تمثل الحجم الأكبر، وتأتي الهجرة العراقية في الترتيب الرابع بعد بلدان المغرب الثلاثة.

الخاتمة

بالنظر إلى واقع التهديدات والتحديات التي تواجه العالم العربي، يتضح أنها تنوعت بين التهديدات الداخلية والتهديدات الخارجية، تمثلت في التهديدات السياسية والأمنية، والتهديدات الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والنظام الاقتصادي العربي الذي يواجه العديد من المعوقات التي أثرت على أدائه خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، إلا أن هذه التهديدات ليست وليدة اللحظة الراهنة وإنما هي تراكمٌ للعديد من المعوّقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت بشكل واضح على أداء النظام العربي في جملته، ومثّلت تحديداً كبيراً تحاول الدول العربية الآن معالجة هذه المثالب.

أما على صعيد التهديدات والتحديات الخارجية فقد تبين أنها متنوعة أيضاً، وترتبط بطبيعة النظام العربي خاصةً في علاقته مع القوى الكبرى، فمن ناحية تنوعت التهديدات الخارجية بين التحديات المرتبطة بإصلاح النظام العربي، ومواجهة تهديدات جماعات العنف السياسي الداخلي، وبين علاقة النظام العربي بالنظام الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، ولإضعاف التحدي الناجم عن السياسات والمشاريع الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى كانت هناك التحديات الاقتصادية الخارجية المرتبطة بالمديونية الخارجية للدول العربية وعلاقتها بالنظام الاقتصادي الدولي، وهو الأمر الذي شكل عائقاً في طريق العلاقات العربية بالقوى الكبرى الأخرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي). ولذلك فإنّ مواجهة هذه التهديدات -سواء كانت تهديدات داخلية أو خارجية- يستلزم التكامل العربي الإقليمي أولاً للوصول إلى الغاية المنشودة من التضامن العربي

الشامل، ويكون ذلك من خلال التعاون الاقتصادي العربي الذي يمثّل الأساس اللازم لأي تكامل كما هو الحال في تجربة الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ما يدور من مقترحات وحلول إزاء مختلف التحديات.

ويبقى التحدي البارز الذي يلاحق كل التحديات، ألا وهو تفاقمُ الخطر الإسرائيلي على المصالح العربية عموماً وحقوق الشعب الفلسطيني خصوصاً، ولذلك فإن دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية سوف يجعل من الطرح الرسمي العربي الملتزم بكامل الحقوق العربية، وخصوصاً ما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة، سيجعل من هذه التوجهات طوق نجاة سياسي لإسرائيل بدلاً من مواجهة الرعب والخسائر والدمار بعمليات وصواريخ المقاومة الفاعلة.

استراتيجية الخروج
كيف ننسحب من العراق خلال ١٨ شهراً*

باري ر.بوزان**

إن الولايات المتحدة بحاجة إلى استخدام استراتيجية جديدةٍ في العراق والخليج، لأن الحرب في أحسن أحوالها مأزق يصعب الخروج منه؛ والوجود الأمريكي الواسع يخلق المشاكل أكثر مما يعمل على حلها أو منعها، إن من المُحتَّم علينا الانسحاب من العراق وإخلاء معظم الوحدات العسكرية الأمريكية والمتحالفة منه خلال ثمانية عشر شهراً. وعلى الرغم من أن الانفكاك عن العراق له مخاطره وتكاليفه، لكنه أمر يمكن تدبره، إذ إن تبعات ذلك لن تكون أسوأ للولايات المتحدة من الوضع الحالي، ويمكن التعامل مع تلك التبعات بفاعلية إذا تمَّ توظيفها بشكل صحيح.

ويرى البعض أن على الولايات المتحدة الانسحاب من العراق، لأن الحرب كانت خطأً في المقام الأول، أو لأنها خطيئة أخلاقية؛ إنني لا أعتزم إصدار حكم على هذه القضايا بطريقة أو بأخرى، لأن حجتي للانسحاب مختلفة، فهي تستدعي النظر إلى الإمام، كما أنها مبنيَّة على المصالح الوطنية الأمريكية.

إن الحرب في تطورها وتداعياتها _وكما يرجَّح أن تتطور وتتداعى_ تعمل على خدمة تلك المصالح بشكل سيِّء، ووجود خطة جيدة للانسحاب سوف يخدم تلك المصالح بشكل أفضل، وذلك عن طريق تقليل التكاليف العسكرية والاقتصادية والسياسية.

دعونا نتدبر حقائق الأمور؛ إن الولايات المتحدة وحلفاءها يقومون بحملة مضادة على "الإرهاب"، على أعداء لدودين يحظون بالتمويل والتجهيزات الجيدة، وهناك بشكل أساسي جماعتان تنظمان المعارضة العنيفة، هما: بقايا نظام البعث والإسلاميون الأصوليون العراقيون

* Boston Review, a political and literary forum, January/February 2006 issue, http://www.bostonreview.net/BR31.1/posen.html

** أستاذ العلوم السياسية في مؤسسة فورد الدولية، ومدير برنامج الدراسات الأمنية في معهد ماساشوستس للعام ٢٠٠٦.

بالتحالف مع "الإرهابيين" الأجانب (مؤسسات تابعة للقاعدة أو مُقلِّدَةٍ لها). ويَجِد كلاها الدعم في المجتمع السني العربي العريض، الذي يشكل تقريباً خمسة ملايين من السكان، يعيشون بشكل أساسي في وسط وغرب العراق.

ويجد التمرُّد السندَ والمؤازرة من أربعة مصادر، أولها غضب جماعة كانت تتربع على قمة السلطة وتحظى بالامتيازات في العراق، وأصبحت الآن في أدنى مرتبة. والمصدر الثاني هو روابط القربى القوية بين أفراد هذه الجماعة، والناتجة عن ارتفاع معدلات الولادة وامتداد الأُسَر الكبيرة، وممارسات مثل زواج الأقارب، كزواج أبناء العمومة، مما يحافظ على هذه الأُسَر الكبيرة وعلى تماسكها، وتترتب على ذلك عديد من الالتزامات التي تجذب للمقاومة أعضاء جدد من الأسرة، مع قتل أو أسر أو إيذاء أفراد آخرين منها. والمصدر الثالث هو القومية العراقية والقومية العربية. والمصدر الأخير هو الأصولية الدينية المنتعشة في العالم الإسلامي.

ويعمل المصدران الأولان في العراق بشكل رئيس، بينما يعمل الاثنان الآخران، في العالم الإسلامي كله فضلاً عن العراق، مما يوفر ويقدم مَدداً مستمراً من المجنّدين الجُدُد للتفجيرات الانتحارية والعمليات "الإرهابية" الأخرى؛ وعلى الرغم من أنه تم سجن نحو ١٢ ألف متمرد مشبوه، وقتل آلاف آخرين في معارك، إلا أنَّ هناك اعترافاً الآن بأن قوة التمرد تضاعفت ثلاث أو أربع مرات عما كانت عليه في خريف عام ٢٠٠٣. ومن الواضح أن المتمردين قادرون على تجنيد أعداد هائلة من القوة البشرية الاحتياطية.

ومن جهة أخرى، يصعب أن نجد تقدُّماً إدارياً في العراق، فقد أثبتت الحكومة، التي هي الآن في أيدي العراقيين، عدم قدرتها على القيام بمعظم المهام والخدمات الأساسية؛ وتظهر التقارير الصحيفة أنَّ ما بين التخريب والصيانة الضعيفة، تدهورت البنية التحتية للنفط والطاقة في العراق، كما أن النظام الوطني لتقنين الطعام (التراث الموروث عن برنامج الأمم المتحدة للغذاء مقابل النفط) الذي يقدم الغذاء لفقراء العراق، هو نظام غير فاعل وفاسد.

إن النفط والغذاء هما أهمّ التدابير الحكومية اللازمة لخير العراقيين على المدى المتوسط، ويظهر الأداء الضعيف للحكومة بأن القادة السياسيين لا يدركون هذا الأمر، أو أنهم ليسوا على عجلة من الأمر لإدارة وتسيير هذه الخدمات، أو أنهم لا يستطيعون ذلك!

أما على الصعيد الأمني، فإن التقدم في تفعيل قوى الأمن مشوش في أفضل حالاته، صحيح أن هناك مزيداً من الوحدات القادرة على القيام ببعض العمليات القتالية، بمساعدة

كبيرة من الدعم الأمريكي المباشر، أكثر مما كان عليه الحال قبل سنة مضت، (ولكن لم يكن يوجد شيء من ذلك قبل سنة)، وبناء على الأرقام التي قدمت في ٢٩ أيلول ٢٠٠٥ إلى لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ، كان يوجد في العراق في ذلك اليوم ما بين كتيبة إلى كتائب قادرة تماماً على القيام بعمليات مستقلة، وربما كان يوجد كذلك ثلاثون كتيبة أخرى، من عشرين ألف رجل، قادرة على القتال بجانب القوات الأمريكية. وقد ثبت أن وزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين تُداران على نحو ضعيفٍ إلى درجة استدعت الاستعانة بوزارة الدفاع الأمريكية لإعادة تنظيم هاتين الوزارتين، على الرغم من ادعاء الحكومة الأمريكية بأن للعراق الآن قوة جيش وشرطة من ٢٠٠ ألف رجل، إلا أن الشواهد توحي بأن معظمهم لا يساهم كثيراً حتى الآن في قتال المتمردين.

ومما يجعل هذه المشكلات تتفاقم، الوجود الأمريكي في العراق، والبيانات والتصريحات الرسمية بأن القوات الأمريكية هناك سوف ((تصطاد)) "الإرهابيين". ولذلك، فإننا نجد، أولاً: أن السياسيين العراقيين لن يزاولوا ضغطاً مستمراً على قواهم الأمنية لكي تحسن مستواها، طالما أنهم يعلمون أن الأمريكيين سيبقون في العراق لحماية الدولة من المتمردين. ثانياً: القوات العراقية نفسها، لن تطور قدراتها ولن تزداد ثقتها في نفسها طالما ظلت تعتمد على فطنة القيادة والسيطرة وقوة النار الأمريكية، ومقدرتها التكتيكية.

إن التأكيد بأن تلك القوات سوف تستفيد من المزيد من التدريب، والقيادة الأعلى مهنية، والمزيد من التنظيم، والتجهيز الأفضل، تأكيد صحيح، على الرغم من مضي سنتين على الحكومتين العراقية والأمريكية في صبِّ الموارد لتطوير تلك القدرات.

ولكن، كيف يفلح المتمردون في أدائهم بدون توافر قواعد تدريب لهم، أو مكان آمن لتنظيم صفوفهم، أو شبكة قيادة وتحكّم الكترونية آمنة، والسلاح الوحيد الذي يستطيعون الحصول عليه هو البسالة والشجاعة؟ الإجابة التي تكاد تكون وحيدة، إنها: الدافعية؛ إن اهتمام المتمردين بطرد الولايات المتحدة يفوق اهتمام السياسيين والجنود العراقيين بإيقاف المتمردين، وذلك جزئياً لأن العراقيين يستطيعون الاعتماد على الولايات المتحدة لإنجاز ذلك نيابة عنهم.

الأمر الثالث: هو أن القادة السياسيين العراقيين للفئات العراقية الثلاث الرئيسة لن تُقْدِمَ على تسويات صعبة طالما ظلت الولايات المتحدة في العراق، ومن المفارقة أن الوجود الأمريكي ربما يشجِّع الأكراد والشيعة والعرب كلهم على الاعتقاد بأنهم أشجع مما هم عليه في واقع

الأمر. فقد أصبح الأكراد معتادين على الحماية الأمريكية من الشيعة ومن تركيا، لذلك فهم يشعرون بالحرية في المطالبة بما يصل إلى "دولة مستقلة"، والسيطرة على حقول النفط الشمالية في العراق.

أما الشيعة فإنهم يعتمدون على الجنود الأمريكيين في القيام بمهمة مقاتلة المتمردين السنة العرب، مما يسمح للساسة الشيعة بالاعتقاد أن بوسعهم الكفاح للحصول على "دولة دينية" والاحتفاظ باحتكارهم لحقول النفط الغنية في جنوب العراق؛ كما أن بعض السياسيين الشيعة يدعمون عمليات تطهير ضد المسؤولين والجنود، ومعظمهم من العرب السنة، الذين ربما كانوا على صلة بنظام صدام وجاء بهم إياد علاوي رئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة إلى الإدارة والخدمات الأمنية العراقية.

أما العرب السنة فإنهم ربما يعتقدون بأن الوجود الأمريكي وحده هو الذي يمكن أن يمنعهم من إعادة إرساء سيطرتهم على العراق، والقوات الأمريكية وحدها هي التي كانت قادرة على خلعهم من السلطة في الماضي، ولا يؤمن أي من العرب السنة بالتقديرات المنتشرة على نطاق واسع بأن الشيعة يفوقونهم عدداً بنسبة ثلاثة إلى واحد؛ ويبدو كذلك بأنهم نَسوا أن بقاء سيطرتهم على العراق إنما جاء فقط بقوة السلاح الكيميائي والمدفعية والدبابات والطائرات، الأمور التي وَلَّت كلها وأصبحت من الماضي، وهم لن يعتادوا على وضعٍ ومَكانةٍ متدنيتين في العراق حتى يكتشفوا بأنهم لم يعودوا قادرين على إلحاق الهزيمة بالشيعة والأكراد في قتال ومعركة عادلة.

والأمر الرابع: هو أن الوجود الأمريكي يؤجج المصادر الاجتماعية الأربعة لدعم التمرد، ومن المؤكد أن العرب السنة يعتبرون أن الولايات المتحدة هي سبب سقوطهم من على قمة النظام الاجتماعي، وأن الوجود الأمريكي عَقَبةٌ أمام استعادة سلطتهم ومواردهم؛ والعمل العسكري الأمريكي، على الرغم من أنه دقيق ومُحْكَم بالمعايير التاريخية، فإنه يُلحِق الأذى المباشر بالعراقيين وبأُسَرِهم الممتدة، لأن كل عملية قتل أو اعتقال تُنتِج مزيداً من المتمردين، ومن السهل رؤية ما تؤول إليه الحال عندما يكون لكل ضحية اثنان أو ثلاثة من الإخوة، والكثير غيرهم من أبناء العمومة الذكور من الدرجة الأولى في القرابة.

وأخيراً، من الواضح أن الوجود الأمريكي يثير كُلاً من المعارضة الدينية والقومية، ومن السهل نسيان أن بعض الشيعة كانوا في وقت ما يعارضون بعنفٍ الوجود الأمريكي، لهذه الأسباب نفسها.

وقد جاءت القومية والدين كذلك بالمقاتلين الأجانب إلى العراق؛ وللعلاقات العامة الجيدة شأن مهم كذلك، فقد بثَّ المتمردون أفلاماً عن مآثرهم على الانترنت، ولذلك فإن الشّبان العرب يتوجهون إلى العراق لمقاتلة الولايات المتحدة، حيث يصل كثير منهم عن طريق سورية، ويبدو أن البلدان المحيطة بالعراق تجد أن من مصالحها غَضُّ النظر عن توجه الشباب الأكثر عنفاً، ذوي الدوافع السياسية والدينية، إلى العراق، حيث يمكن أن يلاقوا حتفهم في قتالهم للأمريكيين، بدلاً من التآمر على أنظمة الحكم في بلدانهم؛ وربما يكون نصف المقاتلين الأجانب الذين ماتوا في العراق هم من رعايا السعودية.

ولو أن الولايات المتحدة لم تكن في العراق، لكان الحال لا يقتصر على قلة عدد الذين يرغبون في الذهاب إلى العراق، بل إن الدوافع كانت لتزيد عند الحكومات المجاورة في القبض على هؤلاء الأشخاص، لقد أصبح العراق اليوم ميدان تدريب للمقاتلين الأجانب، ولكنه أصبح كذلك مقبرة لكثير منهم، والفضل في ذلك يعود إلى القوات الأمريكية. ولن يكون للحكومتين السورية والسعودية مصلحة في أن تصبح المناطق السنية في العراق منطقة تدريب آمنة وملاذاً للثائرين الذين يرغبون في الإطاحة بهما حالما تغادر القوات الأمريكية العراق.

لقد مضى عامان على وجود الولايات المتحدة في العراق تقاتل المتمردين فيه، واليوم أصبح المتمردون على قَدْرٍ من القوة يعادل على الأقل المستوى الذي كانوا عليه، وربما هُم الآن أكثر قوة.

إن الوجود الأمريكي يعمل في وقت واحد على إثارة المقاومة وإضعاف حوافز الحكومة العراقية في القيام بالخطوات اللازمة لمكافحة هذه المقاومة، والتقدم السياسي والعسكري في العراق الذي تُلْمِح إليه الإدارة الأمريكية بانتظام إنما يوجد فقط في المنطقتين الشيعية والكردية بشكل أساسي، بينما يتحقق القدر الضئيل من التقدم في مناطق العرب السنة التي تشكل قلب التمرد. إن الوجود الأمريكي ينتج في أحسن أحواله توازناً دموياً، سيدفع ثمنه الذي لا نهاية له الجنود الأمريكيون ودافعو الضرائب الأمريكيون والمدنيون العراقيون.

ما المصالح الأمريكية في الخليج وفي العراق؟ وكيف ستؤدي بنا إلى استراتيجية للانسحاب؟ لنبدأ بتأمل الدور المهم والحاسم للنفط.

إن مصلحة الولايات المتحدة في النفط ليست في السيطرة عليه من أجل التأثير في سعره أو لنيل المكاسب منه، وإنما في ضمان ألا يسيطر عليه أعداء محتملون يستخدمون المكاسب والسلطة لإلحاق الأذى بالآخرين؛ كما أن المصلحة تكمن كذلك في ضمان أن يجد النفط طريقة إلى الأسواق على نحو موثوق به، وبذلك تتصرف الولايات المتحدة لمنع وقوع إنتاج النفط تحت سيطرة دولة أو دولتين. ولكن هذه القوة الكبيرة تنتج حافزاً على وجود الشرِّ عند صاحبها والخوف عند جيرانها، وربما يلي ذلك سباق التسلح والحرب وانقطاع إمدادات النفط على نطاق واسع؛ ولهذا السبب كان احتلال العراق للكويت أمراً غير مقبول؛ ولهذا السبب أيضاً تراقب الولايات المتحدة إيران بعناية؛ وللسبب نفسه وقفت بجانب العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية عندما بَدَا أن إيران ربما تكسب المعركة.

ويبرز اهتمام أمريكي آخر بالنفط بسبب ظهور القاعدة، فمن الواضح أن بعض أموال النفط وجدت طريقها إلى صناديق "الإرهابيين"، والولايات المتحدة بحاجة إلى تقليص هذا الانسياب من الأموال إلى أدنى حَدّ، وضمان ألا تُهيمن القاعدة على دولةٍ نفطية، وضمان ألا تضرب بتلك الجذور العميقة داخل دولة نفطية تستطيع من خلالها استقطاع جزء من عوائد هذا النفط.

وبعيداً عن النفط، تعلَّمنا من التحالف بين القاعدة ونظام طالبان في أفغانستان أنْ ليس من الحكمة السماح "للإرهابيين" بأن يكون لهم موطئ قدم في دولة متعاطفة معهم يستطيعون منها القيام بالدعاية وبالتجنيد والتدريب والتخطيط في أمنٍ نسبي.

ما مضامين هذه المصالح الدائمة للسياسة الأمريكية في العراق؟ يجب على الولايات المتحدة وهي تسحب قواتها من العراق ضمان ألا يتقاسمه جيرانه، ومن شأن هذه العملية أن تقود إلى حرب إقليمية؛ ولا بد للولايات المتحدة كذلك، من القيام بخطوات لتقليص خطر نشوب حرب أهلية في العراق، وإن حدث ذلك، أن تقلص من حدتها ومدة بقائها، وأن تؤثر في نتائجها؛ لأن نشوب حرب طويلة يمكن أن يفتح منافذ للأجانب _ومنهم القاعدة_ للتدخل في السياسة العراقية. وحتى تحقيق الشيعة لانتصارٍ دموي على العرب السنة يمكن أن يُلحق الضرر بالمصالح الأمريكية، لأن ذلك سوف يترافق _مؤكّداً_ مع خرقٍ لحقوق الإنسان لا يخدم مصالح

الغرب في حربه على "الإرهاب". ولذلك، لو أن حرباً أهلية نشبت في العراق، فإن الولايات المتحدة ستكون راغبة في إنهائها في أسرع وقت ممكن، وبدون أن تكون حاسمة لطرف من الأطراف الداخلين فيها. وعلى الولايات المتحدة كذلك ضمان ألا يصل مؤيدو القاعدة إلى السلطة ويحوِّلوا دَخْلَ النفط إلى أهداف مدمرة. وأخيراً، يجب أن تمنع الولايات المتحدة المتمردين من إقامة مؤسسة آمنة لهم في زاوية مناصرة لهم في العراق.

ويؤكد بعض المحللين وجودَ مصلحة أمريكية أخرى في العراق، وهي إقامة ديمقراطيةٍ فاعلة، ويرون بأن الديمقراطية وحدها هي التي تستطيع توجيه الطاقات السياسية للشباب العراقي في قنوات سلمية، بعيداً عن "الإرهاب"؛ ويرون كذلك أن الديمقراطية الفاعلة العملية في العراق سوف تُفضي بطريقة ما إلى تغيرات ديمقراطية في البلدان المجاورة، بحيث تضمن كذلك انطلاق الطاقات السياسية للشباب في توجهات سلمية.

لكن العراق مجتمع ينقسم إلى ثلاث جماعات مختلفة الهُوية والعِرق والتوجهات الدينية، مما يجعل التحوُّل الديمقراطي أمراً غير يسير؛ فالأقليات تخشى جور الأقلية، والأغلبية تواجه أوقاتاً صعبة في تجنب الإغواء الذي يقود إلى الظلم والاستبداد؛ أما إدارة بوش فإنها تأمل في أن تفضي المحصلة السياسية المثالية إلى دولة مستقرة، تعددية ديمقراطية متحدة، فيها حماية دستورية قوية لحقوق الأقليات، وتريد هذه الأقليات الاعتماد عليها. لكن هذا الهدف غير محتمل لأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع مَحْوَ تاريخ العراق، ولا تستطيع إلغاء القوة السياسية للأعداد المطلقة لأفراد الجماعات العراقية. ففي تاريخ العراق، يعني نزع السلاح العدوان! وفي الديمقراطية التي تمزقها الولاءات القوية للجماعة، يعني التفوق العددي العُرْضَة للخطر؛ ولذلك فإن السنة والأكراد لا يعيشون بدون جيوش خاصة بهما؛ والشيعة لا يرضون بالمشاركة السياسية والعسكرية مع السنة الذين اتسموا بالمَكر والقسوة إلى درجة مكَّنتهم من السيطرة على الحكم في الماضي كأقلية مُسلَّحة.

لقد فشلت –مؤخراً– إلى حد كبير المحاولات في إقامة ديمقراطية في مجتمعات منقسمة على ذاتها، فالقوات الأوروبية ما زالت باقية في البوسنة بعد عشر سنوات من فرض حلف الأطلسي نهايةً للحرب الأهلية هناك، وحقق لبنان تقدماً قليلاً نحو الديمقراطية تحت الاحتلال السوري، لكن ديمقراطيتها انهارت في حرب أهلية قبل وقت طويل من وصول سورية.

إن النتيجة السياسية المعقولة للعراق، هي قيام نظام فدرالي فضفاض تحكم فيه الجماعات الثلاث نفسها، وقد يمكن إقناع الجماعات الثلاث بدعم دولة مركزية ضعيفة هدفها الرئيس هو حماية العراق دبلوماسياً من جيرانه الذين لا يُؤمَن جانبهم، والأساس الذي تُبنى عليه هذه الحماية هو المصالح الجيوسياسية للقوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة، بضمان بقاء العراق بلداً مستقلاً، وبمساعدة هذه القوى العظمى نفسها _الدول الرئيسة المستهلكة للنفط_ يمكن للحكومة المركزية الإشراف على التوزيع العادل لثروة العراق النفطية.

ولأن الاستراتيجية هي توزيع الموارد العسكرية القليلة من أجل أهداف استراتيجية متنوعة، يجب موازنة التكاليف مقابل المنافع، ويمكن أن يكون للقوة العسكرية الأمريكية أدواراً أخرى تقوم بها في العالم، وبشكل خاص لردع إيران وكوريا الشمالية، وحتى جمهورية الصين الشعبية عن التفكير في مختلف أنواع الأذى؛ ولكن الوجود الأمريكي في العراق يبدو أنه قوَّى وعزَّز منظمة القاعدة سياسياً، الأمر الذي يُظهِر صعوبة تحقيق نصر في حرب عالمية على "الإرهاب". ولذلك، فإن منع إخضاع العراق، ومنع سيطرة مؤيدي القاعدة عليه، ومنع ظهور ملجأ كبير للقاعدة في العراق؛ كل واحد من هذه الأهداف يجب السعي لتحقيقه بأنجع طريقة ممكنة، وبأقل قدر ممكن من إلحاق الأذى والضرر بالمصالح الأمريكية.

إن فكَّ الارتباط العسكري والانسحاب أمر خطير يتطلب وجود استراتيجية ودبلوماسية جادة، وينبغي أن تكون الخطوة الأولى القيام بجولة لتذكير الدول الأخرى بمصالح أمريكا الدائمة في الخليج وكيف تبدو هذه المصالح واضحةً جلية في العراق، ويشارك في هذه المصالح الكثير من القوى العالمية الأخرى، ويمكن أن يقدموا المزيد من المساعدة عندما يرون أن الاستقرار في العراق هو مشكلتهم ومسؤوليتهم أيضاً. وينبغي كذلك تذكير جيران العراق بأن سلامة أراضيه هي أيضاً مصلحة أمريكية جوهرية، وربما كان من المفيد جعل هذا الالتزام مؤسسياً، باتفاق شامل أو قرار صادر عن الكونغرس، أو حتى بعقد معاهدة أمنية مع العراق؛ ويحتاج هؤلاء الجيران –ومنهم سورية وإيران وتركيا– إلى توجيه تحذيرٍ هادئ لهم عن الثمن السياسي أو الاقتصادي أو العسكري الذي يمكن أن يدفعوه إذا قام أحد منهم بعمل تقليدي أو مستتر، ضد الحكومة العراقية.

وربما كانت هناك حاجة لتترافق التحذيرات مع إغراءات؛ فمثلاً، على الولايات المتحدة أن توضح أنه إذا تعاونت سورية وإيران من أجل الاستقرار في العراق، فإن الولايات المتحدة

ستهدئ طموحاتها للإطاحة بهما، وربما ستُقْدِم على مساعدتهما. كما أن إدارة بوش بحاجة إلى إعادة النظر في اهتمامها بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، وبخاصة في الدول المحاذية للعراق، وعلى الرغم من أن هذه الدول الاستبدادية تخشى الديمقراطية كمَرَضٍ مُعْدٍ بشكل طبيعي، فإنها على الأرجح أكثر خشية من القوات المسلحة الأمريكية؛ فهي تستطيع مقاومة العدوى الإيديولوجية بالطريقة التقليدية القديمة، كالدعاية والانتخابات المزورة؛ غير أن مقاومة الولايات المتحدة في حرب مباشرة أمر عسير؛ ولذلك، فإن بعض هذه الدول، وبخاصة سورية وإيران، لها مصلحةٌ في نزف الدَّم الأمريكي في العراق، وبذلك تضمن فشل المشروع الكبير للولايات المتحدة. كما أن التخلي عن نشر الديمقراطية يمكن أن يوفر للعراق فسحة لالتقاط الأنفاس، الأمر الذي يحتاجه لكي يُصبح دولةً فدرالية فضفاضة.

ولذلك، ينبغي توجيه المخططين العسكريين الأمريكيين لكي يطوروا استراتيجيات مستقبلية لحماية العراق من عدوان تقليدي، وعلى الولايات المتحدة استغلال سيطرتها على البحر والجو والفضاء، لتطوير عوامل تهديد موثوق بها لضرب أي عدوان تقليدي؛ فقد برهنت عدة مرات في الخليج، منذ حرب ١٩٩١، على قدرتها على شنِّ أعمال هجومية ساحقة من الجو بشكل خاص؛ ويستطيع العراق الإفادة من الطيران الأمريكي على الحاملات، ومن القاذفات الاستراتيجية، ومن القواعد الأمريكية في المنطقة.

ربما يرغب العراق في الإبقاء على قواعد جوية جاهزة لتقديم المساعدة للتعزيز السريع الذي تقوم به الطائرات الأمريكية المستقرة على الأرض، مثلما فعلت السعودية في الثمانينات، ويجب على وكالات الاستخبارات الأمريكية وقيادة العمليات الخاصة الأمريكية المحافظة على علاقات مع أقرانها العراقية الرسمية وغير الرسمية عند الأكراد والشيعة والسنة لمساعدتها بما يتسق مع مصالحها، على الرغم من تطفل الدول المجاورة.

إن فترةً من ١٨ شهراً تعتبر وقتاً واسعاً ومناسباً للولايات المتحدة لمساعدة العراقيين على إتمام مشروع تدريب وتنظيم جيش قادر على المحافظة على الأمن الداخلي؛ وذلك يعني فعلياً، تدريب قوات أمن يسيطر عليها الشيعة قادرة على القيام بأعمال الشرطة والدفاع عن بغداد والمناطق التي يشكل الشيعة أغلبية فيها في الجنوب. (لدى الأكراد شرطة عاملة وقوات عسكرية تقوم بمهامها).

ومن شأن تولي تلك القوات مسؤولياتها في المحافظة على الأمن أن يحظى باهتمام السياسيين العراقيين، وخاصة الشيعة؛ ولأن الولايات المتحدة ستواصل تولّي مسؤولية الدفاع الخارجي عن العراق بعد الانسحاب، ولأن المتمردين يعملون في جماعات صغيرة، فليس من الضروري تدريب جيش قادر على القيام بعمليات ممكنة على نطاق واسع؛ ولكن وجود وحدات مشاة مدعمة بكميات صغيرة من المدفعية والدبابات، قادرة على أداء مهمات محدودة على مستوى اللواء والكتيبة والسرية، يعتبر أمراً كافياً، ولم يتم بعد تشكيل هذه القوة، ولكن إذا وجدت حوافز كافية عند العراقيين _وخاصة الشيعة_ إذ يدركون بأنهم سيعتمدون على أنفسهم في وقت قريب، فإنهم يمكن أن يحققوا هذه القدرة خلال عام من العمل الجاد المضني؛ وهناك اليوم في العراق الكثير من الأفراد الذين تلقوا نوعاً من التدريب أو الخبرة العسكرية.

لقد كان الجيش العراقي السابق كبيراً جداً، وفيه أكثر من أربعين فرقة، أما الجيش الجديد فسيبلغ في أقصى حدٍّ ربع ذلك القدْر. وعلى الرغم من أن معظم الضباط في الجيش القديم كانوا من السنة العرب، فليس من الصعب العثور على عدد كاف من الضباط الشيعة لهذه القوة المحدودة الجديدة. وسوف يتلقى هؤلاء القادة على مدى السنة القادمة دورات تنشيط على أيدي الضباط الأمريكيين وضباط من حلف الأطلسي؛ وإذا لزم الأمر، يمكن إلحاق وحدات صغيرة من القوات الخاصة الأمريكية بالوحدات العراقية الرئيسة لتقديم المشورة المستمرة، ولتكون وصلات قيادة وسيطرة مع الطيران القتالي الأمريكي.

وقد شكلت الجيوش الغربية في وقت الحرب وحدات صغيرة خلال عام أو أقل للقيام بمهمات كبيرة الجهد والشدة. وحتى الجيش العراقي في حكم صدام نَمَا بشكل سريع تحت ضغط الحرب مع إيران، حيث كان يُضاف إليه ثلاث أو أربع فرق كل عام خلال الثمانينات، حسب الأرقام الواردة في منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية. إن الحاجة والخطر يشكلان حوافز قوية.

يتحدث أنصار الوجود العسكري الدائم في العراق عن مخاطر نشوب حرب أهلية في حالة فكّ الارتباط؛ إن هذا الأمر مرجَّح الوقوع، والواقع أن حرباً أهلية صامتة قد بدأت فعلاً، فالأكراد يحاولون طرد العرب من كركوك، و"الإرهابيون" من السنة يهاجمون أحياء الشيعة بالقنابل، ويغتالون المسؤولين الحكوميين من الشيعة، ويبدو أن مليشيات الشيعة تقوم بقتل

زعماء السنة؛ وعندما تنسحب الولايات المتحدة، ربما تتصاعد هذه الحرب الدائرة الآن على نطاق محدود.

إن أكثر النتائج العسكرية احتمالاً لهذه الحرب الأهلية هي الوصول إلى حالة جمود، وهذا ما يجب أن تهدف إليه الولايات المتحدة؛ فعلى الرغم من احتمال حدوث الكثير من سفك الدماء، لكن من غير المحتمل أن تَقدِر جماعة على إلحاق الهزيمة بالجماعات الأخرى؛ ولن يكون اقتطاع مناطق منفصلة للسنة والشيعة والأكراد سهلاً؛ لأن هناك تداخلاً كبيراً بين هذه الجماعات، وخاصة في وسط العراق، حيث إن بعض الناس سيجدون أنفسهم على الجانب الخطأ من الخطوط السياسية أو العسكرية الفاصلة بين جماعة وأخرى، وربما يلاقون الموت أو الطرد.

والسنة الذين يشكلون نحو ٢٠ في المائة من سكان العراق، لا يملكون المهارة العسكرية والتنظيمية ليشكلوا قوة قوية في الميدان بسرعة كافية، قوة تضم –مؤكداً– الكثير من المتمردين الحاليين. أما الشيعة الذين يشكلون ٦٠ في المائة من السكان، فإنهم يحظون بالأعداد الوفيرة وبالأسلحة أيضاً، أما المستودعات المهمة والوحيدة من الأسلحة الثقيلة، الدبابات ومركبات المشاة القتالية، فهي في يَدِ الحكومة، وسيقع معظمها على الأرجح في أيدي الشيعة، ولكن الشيعة، مؤكداً، تجد صعوبة في المحافظة على هذه الأسلحة واستخدامها في عمليات هجومية بدون مساعدة أمريكية.

ويتمتع الأكراد كذلك بقدر كبير من المهارة العسكرية والتنظيمية، التي بنوها على مدى سنوات من محاربة صدام، وأثناء فترة الحكم الذاتي الطويلة في التسعينات، لكنهم يفتقرون كذلك للأعداد والقدرة على القيام بعمليات هجومية بعيداً عن المنطقة الكردية؛ وعلى الرغم من أن لدى الأكراد الحوافز لتأمين حقول النفط والمنشآت المتصلة بها لصالحهم، مما سينطوي على شنِّ أعمال هجوم على الجماعات الأخرى، لكنهم لا يملكون حافزاً قوياً للتوغل في مناطق الأغلبية العرب، وتكبد إصابات مهمة وتكاليف كبيرة في سبيل احتلالها. وعلى الأكراد كذلك التقدم بحذر لكي لا تستدعي أعمالهم الغزو التركي لهم، فقد أوضحت تركيا أنها لن تسمح بقيام كردستان مستقل، وعلى الولايات المتحدة أن توضح جيداً بأنها لا تستطيع كَبْحَ تركيا إذا أقدم الأكراد على مغامرات كبيرة.

تستطيع الولايات المتحدة، بل يتحتم عليها، التصرف عسكرياً ودبلوماسياً لتحقيق حالة من الجمود والتعادل، ويجب أن تعكس هذه الاستراتيجية بشكل أساسي الاستراتيجية التي استخدمت لإنهاء حرب البوسنة: أولاً، تقوية الأطراف الضعيفة، الكروات والبوسنيين، وتقديم الدعم لجهودهم العسكرية ضد العرب، ثم كبح القوتين الأوْلَيين عندما تصبحان على درجة عالية من الجشع، ثم حَثّ الأطراف الثلاثة على الوصول إلى تقسيم للبلد يعكس التعادل العسكري الذي خططت له الولايات المتحدة والأطلسي. وبالمثل، سيكون التعادل العسكري في العراق نقطة الانطلاق لتسوية سياسية تقوم على بنية فدرالية فضفاضة، وعلى الولايات المتحدة أن تعلن أثناء انسحاب قواتها البرية بأن التعادل هو النتيجة التي سوف تدعمها.

إن هذه العملية لن تكون سهلة، لكن الدعم الجوي الأمريكي، والاستخبارات وإمدادات السلاح الأمريكية تستطيع مؤكداً منع إقامة دولة للقاعدة أو دولة للبعث. ويتحتم على الولايات المتحدة أن تكون قادرة على منع المتمردين السنة من السيطرة على عوائد النفط العراقي، حيث إن حقول النفط تقع في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد والشيعة، ومن غير المحتمل أن تكون قوات الحكومة أو المليشيات الشيعية قادرةً على السيطرة على محافظة الأنبار بشكل أفضل مما تقدر عليه الولايات المتحدة؛ وبدون مساعدة القوات الأمريكية تبدو الفرص أكثر بُعداً عن تحقيق هذه السيطرة. وتستطيع الولايات المتحدة بالضغط العسكري والدبلوماسي أن تكبح -لا أن تمنع- تدفق المال والسلاح على الجماعات الثلاث كلها، مما يحدُّ من قوتها في الحكم الذاتي ويُبقي على الفاعلية الأمريكية والنفوذ الأمريكي.

يُقال: إن على الولايات المتحدة التزام أخلاقي بمنع وقوع العراق في صراع مدني عميق، لأنها أزاحت صدام حسين الذي كان على الأقل يحفظ النظام في العراق؛ وفي الحرب الأهلية، من الطبيعي أن يُقتل الكثير من المحاربين والمدنيين، وربما بأعداد أكثر مما يموتون الآن. والأسئلة الأخلاقية التي يطرحها الأمريكيون هي: هل نحن ملزمون نحو العراق بمهمة حفظ سلام مفتوحة لا نهاية لها، تشتمل بالضرورة على حملة دموية مكلفة، يبدو أنها ستؤدي إلى نتيجة عكسية وإلى تمرد عكسي؟ وهل نحن ملزمون نحو العراق بالضعف المؤكد للجيش الأمريكي؟ وهل ينقل التمرد المعاكس المتعادل العراق قريباً من تسوية سياسية داخلية أكثر مما تنقله إليها حرب أهلية تتحمل فيها الأطراف العراقية الثلاثة كلاً من المسؤولية السياسية والتكاليف في الأرواح والأموال؟

إن المشكلة الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة فيما يتعلق بحرب أهلية تجلب التعادل هي أن مناطق العرب في العراق، وخاصة محافظة الأنبار الواسعة الفسيحة التي لا تخضع لحكم القانون، ربما تصبح ملاجئ آمنة للقاعدة. ولكن لجنةً للأمم المتحدة استنتجت مؤخراً أن الوجود الأمريكي في العراق أصبح هو نفسه قوة جذب للقاعدة، وتعمل كمدرسةٍ للتمرد والرعب للذين يريدون الانضمام إليها ممن لديهم الالتزام القوي بمساندتها. وحتى الجنرال جورج كاسي والجنرال جون أبي زيد، أبرز ضابطين مسؤولين عن جهود مكافحة التمرد في العراق، يوافقان على أن الوجود الأمريكي الواسع يغذي نيران التمرد، وحالما تغادر القوات البرية الأمريكية العراق، ربما تخبو جذوة التمرد وتفقد السند السياسي الوطني؛ فالكثير من العرب السنة الذين تغاضوا عن وجود المقاتلين الأجانب، ربما لا يتغاضون عن ذلك الوجود بَعْدُ، فقد قال أحد قادة المتمردين في مقابلة مع مجلة "تايم"، وهو أبو قتادة التميمي: "في يوم ما، عندما يرحل الأمريكيون، سنكون بحاجة إلى خوض حربٍ أخرى ضد هؤلاء المجاهدين، فهم لن يغادروا (العراق) بهدوء"؛ وهناك شواهد على أن بعض هذه الجماعات المتمردة بدأت تقاتل بعضها بعضاً.

فضلاً عن ذلك، وحالما يتمخض الوضع عن حالة التعادل، ويجد السنة أنفسهم يديرون شؤونهم، في جزء من العراق يخلو من النفط، فإنهم سيكونون بحاجة إلى الموارد لإدارة دولتهم. ويجب على الولايات المتحدة أن تكون قادرة على اكتساب بعض الحلفاء من بين أهل السنة، وهي ثرية بما يكفي لعرض ثمن أعلى مما تعرضه القاعدة لشراء هؤلاء الحلفاء واكتساب دعمهم الداخلي. وربما يرى الشيعة والأكراد كذلك بأن لهم مصلحة في تعاون العرب السنة عندما يتحتم عليهم دفع المزيد من الأموال ثمناً لإصلاح ما فسد، وهي التكاليف التي تدفعها حالياً القوات الأمريكية.

ويبدو أن الأكراد لم يلاحظوا أن أنابيب نفط التصدير من حقول كركوك يسهل على العرب السنة وعلى تركيا تدميرها، وربما سيتضح أن المشاركة في ثروة النفط ثَمَنٌ قليل لشراء السلام. وأخيراً، وكما قيل سابقاً، سيكون للبلدان المجاورة للعراق مصلحة في حراسة حدودها بشكل أقوى بكثير مما تفعله حالياً، ويمكن للولايات المتحدة أن تقوم بالضغط على هذه البلدان وأن تساعدها كذلك في هذا العمل.

أما الناقدون لفكِّ الارتباط فيرون أن تحديد تاريخٍ للانسحاب سوف ينتج سلوكاً استراتيجياً خطيراً من جانب المتمردين، ويتوقع بعضهم تحسن الروح المعنوية للمتمردين،

وازدياد الهجمات. لكن ذلك قد يحدث، وقد لا يتحدث، لأن كل هجوم يقوم به المتمردون ينطوي على بعض المخاطر، وللمرء أن يتساءل عن جدوى ركوب مخاطر في اليوم التالي لإعلان خطة الانسحاب، أكبر مما في اليوم السابق لذلك. وعلى أيّة حال، سوف ينفد وينتهي بعض الدعم السياسي للمتمردين مع رحيل الولايات المتحدة، ومع انتهاء السند الوطني للمقاومة.

ويخشى آخرون من بقاء المتمردين في انتظار لاكتمال الانسحاب الأمريكي للقيام بمحاولة كاسحة للإطاحة بالحكومة. هذا أمر ممكن، ولكن حتى لو صحَّ ذلك، فمَن الذي يحقق أقصى فائدة من فترة الهدوء الطويلة؟ لو أن الهجمات تضاءلت طيلة عام من الزمن، ستكون الحكومة العراقية وقوى الأمن قادرة على التركيز على تحسين قدراتها بينما يعتاد السكان على السلام ومنافعه، وربما لا يتعاطفون مع المتمردين عند استئناف العنف؛ ولو وضع جدول للانسحاب خلال ثمانية عشر شهراً، فلن تكون هناك حاجة لبدء عمليات سحب مهمة للقوات سوى في الأشهر الستة الأخيرة، ويمكن لقوات التحالف طيلة عام من الزمن مواصلة شَنّ عمليات انتقائية للإبقاء على الضغط على المتمردين. ولو أن المتمردين تسكعوا وظلوا هناك، عندها ستجد الحكومتان الأمريكية والعراقية أن من الحكمة التخطيط لاحتمال قيام المتمردين بأعمال هجوم كبرى مع رحيل آخر القوات البرية؛ ويمكن أن يكون السكان العراقيون مستعدين سياسياً لهذا الهجوم، كما كانوا أثناء الاستعداد لانتخابات ٢٠٠٥؛ ويمكن لقوى الأمن العراقية اتخاذ إجراءات دفاعية وإعداد بعض المفاجآت الخاصة بها.

وأخيراً، يتوقع بعضهم أن يعمل الانسحاب المفاجئ من العراق على تشجيع القاعدة وزيادة قدرتها على تجنيد عناصر وضمها إلى صفوفها، لأنها ستكون قادرة على الادعاء بأنها أحرزت نصراً على الولايات المتحدة؛ ويَفترض هذا التوقعُ أن القاعدة لا تبذل الآن كل جهد مستطاع ضِدَّ الولايات المتحدة، مما يتناقض مع الرأي الذي تعلنه إدارة بوش على نطاق واسع. إن الجهد المبذول في العراق يجلب المزيد من الأنصار للقاعدة، يذهبون إلى العراق بشكل أساسي لخوض ما يوصف بحرب التحرير العربي، ولكن عندما تغادر معظم القوات الأمريكية، سيكون الأمر أصعب بكثير على القاعدة لتقديم هذه الحجة. ومن المؤكد أن القاعدة ستحتفل وتدَّعي شرف إجبار أمريكا على فَكِّ الارتباط عن العراق، عندما يحدث ذلك، وعلى الدبلوماسيين الأمريكيين الرَّدُّ على ذلك عاجلاً أم آجلاً.

ولكن، مثلما يُحَاجُّ خبراء العلاقات العامة وخبراء الدعاية منذ زمن طويل، سوف يكون واقع الأمر وحقائق الأمور هي الأكبر أهمية، فلن يعود هناك وجود للقوات الأمريكية في العراق، لكن قوتها ستظل باقية في الخليج.

وعلى وجه العموم، يُعتبر التأكيد بأن إعلان تاريخ محدد لانسحاب القوات البرية الأمريكية سيكون أمراً مواتياً ومفضلاً للتمرد، إنما هو تأكيد مبني ببساطة على مجرد الظن، ولكن المسؤولين في إدارة بوش الذين لا يريدون الاعتراف بأخطائهم وتطوير استراتيجية جديدة، يقدمون هذه المَقولة لإسكات المناقشة وتثبيط العزيمة عن القيام بتحليل منظّم للوضع.

تعتقد إدارة بوش بأن تحقيق أهدافها يقتضي بقاء القوات الأمريكية في العراق، لتواصل بناء نموذجها المعلن بشكل مُبهَمٍ لديمقراطية شرق أوسطية، وحسب هذا الرأي، يمكن كسر حالة الجمود الحالية بإجراء وتحقيق تحسّن متواصل في إدارة العراق، والمزيد من المؤسسات السياسية الأكثر تمثيلاً للشعب وشمولاً، وتحقيق زيادة مهمة في حجم ونوعية قوى الأمن العراقية، التي برهنت كلها على حال من المراوغة.

ولكن توقع وجودٍ غير محدد للقوات الأمريكية يزيد في الدعم السياسي الداخلي والخارجي للمتمردين، ويشل الحكومة والجيش العراقي، مما يولد حالة جمود دائمة، في أحسن الأحوال.

إن خطة إدارة بوش تقتضي التمسك بالبقاء والأمل في كسر حالة الجمود، أو تأمل على الأقل في الاستمرار حتى نهاية فترة رئاسة بوش الثانية بدون حدوث كارثة واضحة، وفي الوقت نفسه، سيؤدي استمرار السحق في العراق إلى دفع الجنود والضباط البارعين إلى ترك الجيش بهدوء، وإلى رفض المجندين المحتملين الدخول فيه، وربما يرفع الجمهور الأمريكي أبصارهم بعد ثلاث سنوات ليجدوا أن خيار الصمود قد ضاع، وأن الظروف للرحيل أصعب بكثير؛ ومن المؤكد أن يُفضي تواصل قرع طبول جنائز القتلى الأمريكيين، مع وجود الفجوة بين التقدم السياسي الذي تدعيه إدارة بوش وواقع العلاقات بين السنة والشيعة والأكراد، إلى تضاؤل الدعم الشعبي لأي التزام دائم نحو العراق. عندها يصبح أشد ما يخشاه كل من مؤيدي إدارة بوش ومنتقديها هو وجود استراتيجية وحيدة متوافرة، وهي الانسحاب المتهور. ولذلك، فإن على الولايات المتحدة تجريب استراتيجية أخرى بينما تملك الموارد السياسية والعسكرية اللازمة للتأثير على نمط الانسحاب وما بعده.

الخطوة التالية لحماس
إيجاد الطريق إلى فلسطين*

هلينا كوبان **

نشرت في مايو/ أيار من العام ٢٠٠٦ من قبل بوسطن رفيو (Boston Review) دراسة حول حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، نعرض ملخصاً لها باللغة العربية، وننشر الدراسة كاملة باللغة الإنكليزية، لنضع هذا الموضوع بين أيدي المختصين والباحثين المهتمين للاستفادة ...

* * *

في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية الأخيرة، فاز أعضاء حماس بالأغلبية الساحقة (٧٦ مقعداً ص١٣٢). وكان السؤال الرئيس الذي تردد في الدوائر الدبلوماسية يدور حول كيفية ردِّ حماس على المطالب الثلاثة للولايات المتحدة وحلفائها: الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وتأكيد التزامها بكافة الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها فتح، ونبذ "الإرهاب". وفي لقائي على فترات مع عدد من قادة حماس فيما بعد، كانت الإجابة الرئيسة: " إن منظمة التحرير الفلسطينية قدمت سابقاً إجابات لتلك الأسئلة، فلمَ يركز المجتمع الدولي على حماس ويكرر الأسئلة؟. إن إسرائيل هي التي يجب أن تعترف بحق الفلسطينيين وبدولة فلسطينية في كافة الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. عندها يصبح من السهل الإجابة والوصول إلى اتفاق. وقد ركز "هنية" على حاجة الفلسطينيين لترتيب البيت الفلسطيني أولاً، وقال الزهار: نريد أولاً "تنظيف البيت الفلسطيني وتنظيف علاقات شعبنا مع البلدان العربية.. وإيجاد طريق جيد للاستثمار الاجتماعي والاقتصادي، وتنظيف المجتمع من "المتعاونين" مع إسرائيل.

لقد ظلت حماس قوية عصية على محاولات إسرائيل لتدميرها، بالرغم من قتل الكثير من قادتها وتعرض الأحياء منهم لذلك... كما أن عقيدة حماس القوية ساعدتها على التركيز على

---

*Boston Review, a political and literary forum, May 1, 2006.

**Helena Cobban is a global-affairs columnist for The Christian Science Monitor and Al-Hayat, and a contributing editor of Boston Review.

أهدافها بالرغم من تهديدات إسرائيل، وربما يضاف لذلك عامل آخر هو محافظة حماس على الهدنة من جانب واحد منذ آذار ٢٠٠٥ (التهدئة) التي لم تعد إسرائيل تلتزم بها، والتي ساعدت شارون على الانسحاب من غزة، واعتبرته حماس نصراً، وعزز نجاحها في الانتخابات، ونجاح حزب "كديما" في الانتخابات الإسرائيلية.

كان الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني قد وقّعا على عدة اتفاقيات بعد أوسلو، أهمها "اتفاقية باريس" التي سيطرت إسرائيل بموجبها على حركة البضائع بين غزة والضفة الغربية. كما أن إسرائيل تخلت منذ ٢٠٠٢ عن التنسيق مع السلطة حول الأمور السياسية والاقتصادية وغيرها، ودمرت مراكز الاقتصاد الفلسطيني وقد تحدث الزهار عن نيةِ انفكاك غزة عن اتفاقية باريس واتفاق رفح بعد الانسحاب من غزة، وفتح الحدود مع مصر... لكن الخشية أن يؤدي ذلك إلى الانفصال تجارياً وسياسياً عن الضفة الغربية.

ويبتعد قادة حماس عن عقد مفاوضات قريبة مع إسرائيل، لأن التفاوض مدمّر في ظلّ الوضع الحالي الذي لا تتوازن فيه معادلة القوة حالياً بين إسرائيل والفلسطينيين، ولا تفرق حماس بين اليمين واليسار في إسرائيل في العداء للفلسطينيين.

وترسم حماس صورة مشرقة لوضعها السياسي في الشرق الأوسط الإسلامي، وقال الزهار: إن المنظمة تلقت التأييد من كثير من الشخصيات البارزة في العالم العربي، ودعوات للزيارة من عدة بلدان. وتتوقع حماس المزيد من الانسحاب الإسرائيلي في الضفة الغربية، وازدهار المجتمع والاقتصاد الفلسطيني خلال عامين. وتنكر حماس أي صلة لها مع القاعدة، ولا تنظر إلى الشعب الأمريكي كعدو لها، بل تؤمن بالتعاون بين الشعوب، وتندد بأعمال القاعدة التدميرية في الغرب.

وعلى صعيد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، ترى الكاتبة أن الفلسطينيين يتجهون إلى البناء الداخلي ولا يتوقعون خيراً من أي اتصالات مع إسرائيل، ويعتبرون ما بدا أنه ميل إلى التقارب في التسعينات لم يكن سوى غطاء يخدم عدم توازن القوة لصالح إسرائيل. وفي إسرائيل يبدو أن الحدّ من الاتصال اليومي مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة أصبح سياسة إسرائيلية، وأن حاجزاً أمنياً ضخماً بنته الحكومة يجد طريقة الآن إلى عمق الضفة، وفي قلوب الكثير من الفلسطينيين في القدس الشرقية، وإن إسرائيل قد أنهت اعتمادها على العمالة الفلسطينية رخيصة الأجر.

هذه التوجهات الأحادية المتوازية تثير عدداً من الأسئلة، أهمها:

- هل ستقدر حكومة حماس على ممارسة سيطرتها على كافة مناطق الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك الكثير من أجنحة حماس؟

لن تكون السيطرة سهلة عل كافة المناطق، فقد شعرت فتح بالإهانة من فوز حماس الكاسح في الانتخابات ورفضت المشاركة في حكومة وحدة وطنية. وهناك بين الحركتين جذور عميقة للخلاف. لكن حماس كانت تريد حكومة وحدة فلسطينية لمواجهة إسرائيل، ولإيجاد توازن سياسي فلسطيني في الداخل. ومن الصعب التكهن بنتيجة صراع مسلح على السلطة، إذ لدى حماس خمسة آلاف مقاتل على قدر كبير من التدريب والالتزام، بينما لقوى أمن السلطة الموالية لفتح نحو ستين ألفاً، لكنها غير موحدة القيادة، سيئة التدريب، ويقال أن نحو ثلثها صوّت لصالح حماس في الانتخابات النيابية. كما أن الوضع السياسي لفتح غيّر القوى. وهي مشلولة بالخلافات الداخلية، ويبدو من المستبعد حدوث مواجهة واسعة بين الحركتين. ويبدو مؤكداً أن باستطاعة حماس بسط سيطرتها على غزة بسهولة، لكن ذلك يبدو صعباً في الضفة الغربية، نظراً لأن دعمها هناك أضعف مما في غزة، ولوجود القوات الإسرائيلية فيها.

- كيف ستتصرف إسرائيل والمجتمع الدولي إزاء محاولة حماس تشكيل حكومة فلسطينية؟

نفترض مواصلة قادة حماس وقادة حزب "كاديما" في إسرائيل مواصلة توسيع التصرفات أُحادية الجانب، وإرسال أولمرت إشارة موافقة لحماس لمواصلة مشروع بناء دولة في غزة وبعض مناطق الضفة بما يمكنه مواصلة سحب حدود إسرائيل في الضفة الغربية، ولكن بدون مفاوضات، حالما يوقف إطلاق الصواريخ من غزة. ولو اختار أولمرت هذا الوضع فإنه سيجعل واشنطن تعطي فرصة لحكومة حماس في غزة وانسحابها من اتفاقية باريس، ويصبح الوضع أشبه بما حدث مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣، ويمهد الطريق لحكومة ديمقراطية تمارس بعض صلاحيات الحكم الذاتي.

- ماذا يحدث للعلاقات بين سكان غزة والضفة الغربية إذا انتهجت حماس مسار "غزة أولاً" الذي وصفه الزهار؟

سيكون لهذه الخطوة مضاعفات واسعة... سيصبح اقتصاد غزة أكثر ارتباطاً بالاقتصاد المصري وبالاقتصاد العالمي عبر مصر، وسيصبح ارتباط الطلبة والمهنيين ورجال الأعمال بمصر أقوى منه بالضفة الغربية.. وسيكون كل هذا التغيير تقريباً لصالح سكان غزة، بما يمكّنهم من إعادة بناء وتطوير ما طال مطالبة المجتمع به، وسيزدهر الاقتصاد. لكن الضفة الغربية ستظل تعاني من

الاحتلال، كما يقول الزهار، وعلى السكان هناك يستمروا بالمقاومة.. ولكن متى يعود الارتباط بين غزة والضفة؟ ذلك متروك للمستقبل.. ولكن وضع اللاجئين في غزة سيظل يذكّر العالم بمحنة اللاجئين الفلسطينيين المنتشرين في العالم.

- كيف ستتصرف إسرائيل والمجتمع الدولي إذا سعت حكومة بقيادة حماس للخروج من اتفاقية باريس؟

ربما تكون حكومة بقيادة حزب "كاديما" سعيدة بإنهاء العلاقات الاقتصادية الوثيقة مع الفلسطينيين. ويتوقع أن تقبل الولايات المتحدة بذلك، وأن يُرحب به الاتحاد الأوروبي الذي يفضل هذه الخطوة والتعاون الأوثق بين غزة وكل من مصر والاتحاد الأوروبي نفسه.

- هل ستقدر حماس على الوصول لتسوية مؤقتة مع مصر؟ وماذا عن علاقاتها مع الدول العربية وغيرها من دول العالم؟

إن موقف حماس من كثير من القضايا، بما في ذلك إسرائيل، لا يختلف كثيراً عن مواقف معظم الدول العربية الأخرى. وبينما عرضت الدول العربية في "إعلان بيروت" (آذار/ ٢٠٠٣) الاعتراف الكامل والتطبيع مع إسرائيل إذا لبت شروط الإعلان يرى قادة حماس أن الانسحاب الكامل لحدود ١٩٦٧ سيجعلهم "يفكرون" في الاعتراف بها والدخول في "هدنة" طويلة المدى.

ويُعتبر الأردن ومصر أكثر الدول العربية التزاماً بالسلام مع إسرائيل. وقد أبدت مصر الاستعداد للتعامل مع قادة حماس، لكن علاقة حماس مع مصر تتأثر بكون حماس حليفة لحركة الإخوان المسلمين ذات الجذور العميقة في مصر والأردن اللتين تنتهجان سياسة مع هذه الحركة تتأرجح بين العنف والحذر. غير أن مصر تبدو أكثر استعداداً من الأردن في انتهاج سياسة دعم حماس. وفي الأردن، حيث نصف السكان من الفلسطينيين، يواجه الملك أوقاتاً صعبة في الإقدام على شيء يساعد على تمكين حماس أو الإخوان في الداخل.

- ما احتمالات بقاء القوى الفلسطينية العلمانية بعد الانفجار الداخلي لفتح؟

عكست نتائج الانتخابات البرلمانية السخط الفلسطيني الشعبي الواسع من سياسات فتح واحتكارها مراكز القوة طيلة السنوات الماضية، كما واجهت القيادة القديمة لفتح التحدي من نشطاء الجيل الجديد، مثل دحلان ومروان البرغوثي، وظلت تتجاهل الدعوة للإصلاح والشفافية. وخلال عمق السلطة الفلسطينية، استمال قادةُ فتح قادةَ الحركات الوطنية العلمانية.

لكن ظهور حماس يمثّل نكسة للحركة العلمانية، مما سيكون له كذلك مضاعفات على فتح. ومن المستبعد أن تعيد فتح تجميع صفوفها وإيجاد صيغة فاعلة للإصلاح الداخلي، إذ إنها تخلو من إصلاحيين ذوي رؤية وإدراك قوي للتنظيم السياسي بعكس حماس التي تبدو على مستوى ممتاز من التنظيم. صحيح أن دوائرها تشهد نقاشاً داخلياً قوياً، ولكن لا أحد يسمع ذلك من الخارج.

- ما التوقعات بالنسبة للمرأة الفلسطينية والمسيحيين إذا بسطت حماس سلطتها؟

تختلف حماس عن طالبان والقاعدة من عدة وجوه، بما في ذلك النظر إلى المرأة، ذلك أن حماس تولي المرأة اهتماماً بارزاً، وبخاصة في مجال التعليم وإسهامها في النشاط المجتمعي، ولها مكانة بارزة في المساجد.

وتدير حماس الكثير من المؤسسات التعليمية والإغاثة والخدمية. كما يؤكد قادة حماس للمسيحيين بأن الحركة لا تنوي إلزامهم بأسلوب غير مألوف لهم، وقد أدخل إسماعيل هنية مسيحياً وامرأة في قائمة حكومته المقترحة في آذار. لكن حكومة حماس ربما تعيد النظر في المناهج الدراسية والكحول ولباس المرأة وغير ذلك من القضايا المتصلة بالحياة العامة.

- هل نشطاء حماس الداخل أكثر براغماتية ومرونة من القيادة في الخارج؟

تتمثل قيادة حماس في المكتب السياسي في الخارج بقيادة خالد مشعل، ويعتبر ميثاق حماس أن فلسطين التاريخية بكاملها وقف إسلامي إلى يوم القيامة، لا يجوز التخلي عن جزء منها. وعندما قررت حماس الدخول في التهدئة ثم في الانتخابات، بدأ المحللون في الخارج يرون أن حماس الداخل كانت مستعدة لإبداء مرونة سياسية أكبر ممن في الخارج، لكن المحللين الفلسطينيين يرون أن مشعل يظل هو القائد المرن البراغماتي، وإن حماس الداخل" تظل ملتزمة بمواقفها المبدئية وقيادتها التقليدية في دمشق، وأن قادة حماس في الداخل غير مستعدين لتبني رؤية سياسية مرنة في المستقبل القريب.

- ما احتمالات حركة السلام الإسرائيلية وتحول الكثير من الفلسطينيين والإسرائيليين عن الأسلوب التعاوني وتأييد صنع السلام؟

يبدو دعاة السلام في إسرائيل على استعداد للحوار مع حماس، وأبدى ٤٨٪ من الإسرائيليين في استطلاع للآراء الرغبة في الحوار مع حكومة لحماس، بينما عارض ذلك ٤٢٪ منهم، ويبدو أن المجتمع الإسرائيلي يتحول إلى معارضة النزعة العسكرية والاستعداد لإنهاء النزاع وتأييد التوجه أحادي الجانب عند حزب "كاديما"، والتخلي عن الاتجاه التعاوني مع الفلسطينيين الذي كان يفضله حزب العمل واليسار منذ وقت طويل.

- ما احتمالات وضع الولايات المتحدة في المنطقة إذا واصل أولمرت سياسة الحل الأحادي وإرساء حدود نهائية لإسرائيل تضم القدس الشرقية وأجزاء كبرى من الضفة؟

لو حقق أولمرت وعوده الانتخابية برسم حدود نهائية لإسرائيل، تضم معظم الكتل الاستيطانية الكبرى والقدس الشرقية ووصلها مع مستوطنة معالي أدوميم بموافقة من بوش، فإن واشنطن سوف تواجه ورطة صعبة وسوف تلحق الضرر بموقفها في الشرق الأوسط، خاصة وأنها متورطة في العراق، وتتعرض للخطر من الجماعات القومية والدينية في المنطقة. لكن إدارة بوش ربما تعمل الآن من خلف الستار لإقناع أولمرت بألا يتحرك في هذا لاتجاه.

- هل من سبيل لحل القضايا الصعبة للقدس والحدود واللاجئين بالتفاوض؟

إن أكثر الجوانب إشكالية في خطة أولمرت هي ضمّ القدس الشرقية ضمن حدود نهائية. والواقع أن القدس تمثل جوهر الصراع عند الفلسطينيين والعرب والمسلمين بشكل عام؟ كما أن بقية المنطقة مصابة بالشلل، وتواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها وضعاً صعباً في العراق الذي يتجه نحو حرب أهلية، ومع إيران حول القضايا النووية، وكلها على صلة بالقضية الفلسطينية. ولو وقع حادث كبير كمهاجمة خطوط الإمداد العسكري الأمريكي في الأردن، أو تفجير ناقلة نفط، أو قتل هنية أو مشعل، فإن الشرق الأوسط كله ستعمه الفوضى. وإذا استمر حصار حماس في غزة ومنع المساعدات عنها فإن ذلك سيكلف بلدان الغرب غالياً من ناحية سياسية، لقد جلب مشروع بوش لنشر الديمقراطية وضعاً لا ترضاه واشنطن في العراق والمناطق الفلسطينية بل شكل تحدياً قاتلاً لدبلوماسية ما بعد أوسلو ولعملية السلام.

وفيما يلي النص الكامل للدراسة...

Hamas's Next Steps
Finding the road to Palestine

On January 25, Palestinians went to the polls and, in an election supported by the United States and judged free and fair by observers, elected members of Hamas, a movement on the U.S. State Department's terrorist-organization list, to 76 of the 132 parliamentary seats.

Six weeks after the election, I sat down separately with two of the key architects of the Hamas victory, Prime Minister–designate Ismail Haniyeh and Foreign Minister–designate Mahmoud Zahar, and with a dozen other Hamas leaders, activists, and supporters in Gaza and the West Bank. A main question in diplomatic circles has been how Hamas will respond to the "three demands" that the United States and its allies have placed on the new Palestinian government: that it recognize Israel's right to exist; that it affirm its commitment to all international agreements concluded by its predecessor, the Fateh Party; and that it renounce violence. President George W. Bush and the leaders of the United Nations, the European Union, and Russia—the so-called Quartet that has sought since 2002 to manage Israeli–Palestinian diplomacy—stressed that they could not work diplomatically with the new Palestinian government if it did not meet these demands. The United States and the EU also threatened to withhold economic aid, and Israel threatened to block its provision.

I interviewed Haniyeh on March 7 in the crowded satellite seat of the Palestinian Legislative Council in Gaza City. (The Gaza journalist Laila el-Haddad came with me and helped with the translation at a couple of points.) When asked about the three demands, Haniyeh answered wearily that the PLO—the Palestinians' longstanding political umbrella organization, which gave birth to the Palestinian Authority in 1993—"already gave answers to those questions. So why do they ask us this over and over again? Anyway, why does the international community always face *us* with questions and conditions? It's Israel that they need to ask. We ask that the international community demand that Israel recognize the rights of Palestinians and recognize a Palestinian state in all the Palestinian territory occupied in 1967. Then, for sure, we will have a response to this question."

Dr. Mahmoud Ramahi, Hamas's chief whip in the PLC, made a similar statement when I interviewed him a few days earlier in the PLC's main seat in Ramallah:

We have said clearly that Israel is a state that exists and is recognized by many countries in the world. But the side that needs recognition is Palestine! And

the Israelis should recognize our right to have our state in all the land occupied in 1967. After that it should be easy to reach agreement. They ask us to recognize Israel without telling us what borders they're talking about! First let us discuss borders, and then we will discuss recognition.

Haniyeh made clear in our short interview that his government would be putting domestic rather than international affairs at the top of its agenda. "We are confident we can succeed in this new challenge of organizing the Palestinian house," he said. "Our people want internal security now."

The previous evening, Mahmoud Zahar had spelled out in greater detail Hamas's desire to focus on domestic affairs. I interviewed him in his mosque-side Gaza home on March 6, after the end of evening prayers, as he had specified. We sat in a very large ground-floor reception room, near a corner in which stood two large flags: the green Hamas flag and the four-colored Palestinian flag. An aide brought us coffee from a kitchen at the far end of the room.

"Our strategy right now is twofold," Zahar said. "To clean the Palestinian house and also to clean up our people's relations with the Arab countries. In our own house here, we need to find a good way to make the social and economic investments that are so badly needed here, and also to clean Palestinian society of collaborators." He did not specify who these collaborators were or what they were planning to do with them. PA legislation defines unauthorized collaboration with Israel as a capital offense.

Through the kitchen I could see a small, beat-up Japanese sedan parked in an indoor garage that was open to the reception room. Zahar pointed to it. "That's my car," he said. "Did you see the expensive cars that the Fateh leaders drive?" Later, he said, "The people saw the sacrifice that the Hamas leaders made for the people's interest." He made no specific mention of one key sacrifice he and his family made: in September 2003 his son, Khaled, was killed, along with a bodyguard, when an Israeli F-16 dropped a 1,100-pound bomb on the family's home. (The bombing occurred one day after Hamas suicide bombers had killed 15 young people—including a number of soldiers—at two locations inside Israel.) Zahar, his wife, and one of their daughters were injured in the attack.

Now 60, Zahar is one of the few surviving members of the group of (mainly) professional men who founded key Hamas precursor institutions in Gaza in the 1970s. The spiritual leader of that group, Sheikh Ahmed Yassin, was killed by an Israeli guided missile in March 2004; his successor Abdel-Aziz Rantisi was killed a month later. Nearly all the other Hamas founders from Gaza were assassinated at that time. (Khaled Meshaal, who has run Hamas's operations in the Palestinian diaspora for some time and is now the head of the organization's ruling Political

Bureau, barely survived an Israeli assassination attempt in Jordan in September 1997.)

In the days before I met with Zahar and Haniyeh, Israel's leaders issued stern warnings to Hamas leaders that they would be killed if the organization resumed its attacks on targets inside Israel. But these two men and their colleagues seemed unfazed. One Hamas official told me, "They tried to destroy our movement back in 2003 and 2004 when they tried to kill all our leaders. But not only did Hamas survive, we went on to win in the elections. That should show them they can't destroy us."

Religious faith, which seemed strongly and sincerely held by the people I met, has almost certainly helped Hamas remain focused on its goals in spite of Israel's often lethal threats. But these days, another factor may help: since March 2005 Hamas has stuck in a remarkably disciplined way to a unilateral cessation of attacks against Israel that it negotiated through the PA's Fateh Party president, Mahmoud Abbas. The only exception came last September, after a series of explosions in a Hamas military parade killed 19 Hamas fighters. The explosions were soon found to be the result of an accident, but not before the Hamas military and other militants had fired a "retaliatory" barrage of rockets into Israel, killing five. But the Hamas leaders were able almost immediately to reinstate the self-restraint regime.

This unilateral ceasefire, known to Palestinians as the *tahdi'eh* (calming), was never negotiated with Israel, nor did Israel promise to reciprocate it. Nevertheless, its general solidity was a key factor that allowed Prime Minister Ariel Sharon to succeed in his own big unilateral project of 2005: pulling Israel's troops and settlers out of Gaza. Thus, in 2005, a pattern emerged: each side proceeded with its own unilateral project but in parallel with the other, and though neither side admitted it, each depended on the other's success. Hamas "won" the Israeli withdrawal, and it claimed this victory was the result of its own actions, both its earlier lethal actions and its later ceasefire. And Sharon "won" a withdrawal that proceeded without major incident. With Sharon's Kadima party now dominating the Israeli government and Hamas dominating the PA, the pattern of mutually reinforcing, parallel unilateralisms that was established in 2005 could well be carried forward for some years.

This shift toward parallel unilateralisms marks a significant change from the negotiated approach that had hitherto dominated the strategy of both national leaderships (though Benjamin Netanyahu showed a strong aversion to cooperation during his premiership in Israel, from 1996 to 1999). That earlier strategy had been applied to economic issues as well as political issues. Seven months after concluding the Oslo Accords the two parties signed a follow-on document called

the Paris Agreement, which delineated a single "customs envelope" around their two countries. Under the Paris Agreement, Israel maintained complete control over the movement of all goods into and out of Gaza and the West Bank—and this control continued even after the withdrawal from Gaza. The Paris Agreement stipulated complete freedom of trade between Israel and the PA-controlled areas and broad freedom of movement for workers between them. But in practice, the Israeli government used security concerns as a reason to maintain tight controls on the movement of Palestinian goods and workers into Israel while continuing to treat the PA-controlled areas as a captive market for its goods; and from spring 2002 onward the Sharon government abandoned any pretense of coordinating its policies, economic or otherwise, with the PA. It also used its military to destroy key nodes of the PA economy such as the airport and the fisheries market in Gaza. Indeed, Israel's control over all aspects of Palestinians' external trade resembles the hold that apartheid South Africa once exercised over its Bantustans.

Zahar spoke with me about the prospect of a Hamas government taking Gaza pretty rapidly out of the Paris Agreement. "An opening of our trade links to Egypt and through our seaport is a first option for us," he said. He continued,

The Israelis have violated all the economic agreements from the Paris Agreement through to the Rafah Agreement [which was concluded with Secretary Rice's help in November 2005]. So we are not obligated to remain within them.

If we push ahead with regard to opening our border with Egypt, we can certainly make it work to the benefit of both sides. You know, in September, right after the Israeli withdrawal from Gaza, when our border with Egypt was unsecured, we learned that our people spent $8 million in El-Arish in just ten days because the prices of everything in Egypt are so much lower than the prices the Israelis impose on us here.

I mentioned a concern that some Palestinians had voiced: that if Gaza breaks out of the Paris Agreement, this would split it off even more, both economically and politically, from the West Bank—an area that remains under much tighter and more pervasive Israeli control than Gaza. "Gaza is already cut from the West Bank," he said. He noted that any switch by the Gazans from the customs envelope with Israel to a new economic link with Egypt "should of course be by arrangement with Egypt."

I asked what policies he expected Israel to follow after the March 28 election there. He said he expected a further unilateral Israeli withdrawal in the West Bank. "You know, whenever Israel undertakes unilateral withdrawals, they are costless to us, because they do not tie us up in negotiations. They are a big victory for us."

Nearly all the Hamas leaders and activists I spoke with in Gaza and the West Bank viewed the prospect of negotiations with Israel with great wariness. They

referred frequently to Fateh's record in such negotiations, concluding that those talks had all been a damaging trap for the Palestinian side. But Zahar was the most outspoken on this point of any of them. "The conflict should *not* be solved in our age, because the power equation here is not yet balanced," he said. "If the Israelis leave us alone a while and want to come to talk to us later, then okay."

I reminded Zahar that many Israelis were extremely fearful of Hamas and asked whether Hamas might consider using persuasion to budge Israelis—or at least those on the left, who might be more open to Hamas's position. He said,

What is the difference between Israeli extreme rightists and extreme leftists? On central issues like Jerusalem and the right of return, there is no difference. How can we *persuade* people who took away all our rights? Mr. Arafat believed he could, and he helped some of these parties, even with cash. But look where it got him.

They *should* be scared, because whenever they felt a sense of security they felt it would be okay to make aggressions, like in 1956, 1967, 1982. When they felt insecurity was when they withdrew.

He painted a confident picture of Hamas's political standing in the Muslim Middle East. He said the organization had received expressions of support from many prominent political figures in the Arab world, including the veteran Egyptian Nasserist Mohamed Hassanein Haikal. He added,

Nowadays, we see many countries inviting us to visit. But when Abu Mazen [the PA's Fateh president, Mahmoud Abbas] went to Qatar to ask for financial support, they turned him down.

These days, the U.S. presence in Iraq is helping the Palestinian people because the failure of the U.S. project there will certainly weaken Israel. Also, the picture of the U.S. as oppressing people—at Abu Ghraib or Guantánamo or elsewhere—all this increases anti-U.S. attitudes. . . .

You know, when the PLO was hit in Lebanon in 1982 by the Israelis, no one helped them. Why? Because they had previously behaved so badly toward so many Arab peoples. We are different. Hamas is welcomed everywhere in the Arab world.

He described the visit that the Hamas political-bureau chief Khaled Meshaal had recently made to Moscow as "a breakthrough in our relations with the Quartet. And now we are hoping to have a breakthrough with the Europeans because they will not be prepared to follow the U.S. forever."

What, I asked, did he predict the Palestinian situation would look like in another two years? "I see a further Israeli withdrawal in the West Bank. There will be a flourishing in our economy and in our society. We'll be represented in the

international community, and people around the world will see a good example of how a people without resources can build strong industries." He made no mention of peace talks with Israel.

Finally, I asked about Hamas's relations with al Qaeda. He said, "I want to tell the American people: we are not against the American people, but we do note those individuals who support Israel's aggressions against us. The Muslims are not against any other people... We believe in cooperation, not conflict… We are not Qaeda."

Mahmoud Ramahi had earlier pushed this argument even further: "Right now, regarding our relations with the U.S. and Europe, Hamas and the other Islamic groups here say they are ready to sit down with them to agree on the future. But they refuse to sit with us. But they should know: *if they make us fail, they won't find anyone else at all to talk with.* We are the moderates in the Islamic movement. We condemned the Qaeda actions in the U.S. and London and Madrid. We could have acted outside the area of Palestine, but we never did. We're the only group here that never did kidnappings or other undisciplined attacks like that."

Over the past nine months, the Israelis and the Palestinians have each witnessed far-reaching political upheavals. The specifics have been different, but both resulted from strong shifts in popular opinion against the concept of a negotiated peace. This repudiation was confirmed for Palestinians by Hamas's surprise victory at the polls in January and for Israelis by the waning of the Labor Party and its former allies in the peace camp and the swift rise of Kadima, whose rallying cry has been the pursuit of unilateralist "solutions" in Gaza and the West Bank.

In the best-case scenario for the next few years, we would see each side forming a stable administration (with the Palestinians able to control all the unruly factions) and in parallel deciding to focus on domestic matters while postponing the conclusion of a final peace.

Certainly, inside both societies, many, many people are ready to simply turn their backs on the members of the other nation. Many Palestinians have long had mixed feelings about the kinds of touchy-feely get-togethers that proliferated in the 1990s, arguing that those gatherings served mainly to mask and perpetuate the vast disparity in power and influence between the two sides. In Israel, the decision to reduce daily contact with the Palestinians of the West Bank and Gaza has already become policy: a massive government-built security barrier now snakes its way deep into the West Bank and through the heart of many Palestinian neighborhoods of East Jerusalem, and Israel has largely ended the reliance on cheap Palestinian labor that for 30 years after 1967 helped to undergird its impressive economic growth. Israeli labor contractors have joined their counterparts in other rich

economies of the Middle East in bringing large numbers of very cheap laborers from Asia or Africa into their country on a strictly "contract-only" basis. More than 100,000 Gaza Palestinians used to cross every day to work on farms and construction sites in Israel; now only 4,000 or 5,000 have the Israeli-issued permits required to do so.

The prospect of these parallel unilateralisms raises a number of interesting questions:

Will the Hamas government be able to exert its control over the whole of the West Bank and Gaza, including the many lawless Fateh offshoots?

This will not be easy. The Fateh leaders felt badly humiliated by their rout in the January election. One very well-informed Palestinian politician told me that Abbas's main reaction was a strong desire to humiliate Hamas in return. Hamas's public position in the weeks after the election was to call for the establishment of a national unity government. Fateh turned down that invitation, and it seemed clear from what Mahmoud Zahar told me that, though he still hoped that some smaller parties would join the coalition government, he was actually quite happy that Fateh had refused to do so. The feud between the two movements has deep roots.

In the end, the smaller parties turned Hamas down as well. (Many of them were pointedly urged to do so by Washington.) When Haniyeh named a cabinet March 20, its 24 members included only Hamas members and generally pro-Hamas independents, mostly professionals and people with technical expertise.

Hamas had strong reasons for preferring a coalition government. One was the tough challenge of the conflict with Israel. Another was the intra-Palestinian political balance: though Hamas won 76 out of 132 PLC seats, it won only 44 percent of the popular vote while Fateh won 41 percent. It is hard to foresee the outcome of a raw military contest for power between the two movements, should it come to that. Hamas has 5,000 trained and disciplined fighters in its Izzeddine Qassam Brigades. The Fateh-led PA security forces have between 60,000 and 70,000 fighters on their multiple payrolls. Those forces have no unified command structure, and only a small number of them are well trained. Nor are they all Fateh supporters: some one third reportedly voted for Hamas.

Haniyeh named the popular Hamas politician Said Siyam as interior minister with the expectation that he would take over the PA's security forces. But it remains unclear how many of the PA's five police and security branches will report to him and how many to Abbas's office. Similar questions hang over the control of budgets. Three months after the election, key Fateh functionaries were still working hard to gain control over as many levers of PA power as possible. Indeed, the rivalry between the two movements might go even deeper. The International

Crisis Group analyst Mouin Rabbani told me in April that some elements of Fateh seemed to be preparing to act as "Palestinian Contras." There have been some low-level clashes between armed supporters of the two sides, but so far these have been fairly easily contained.

In mid-April the Hamas speaker of the PLC, Aziz Dweik, appealed to Abbas to convene a high-level Palestinian gathering to iron out the internal differences. On April 29, Abbas agreed to hold this conclave within a week, so there was some hope that an all-out clash could be averted.

Fateh's general political position is not strong. It has remained plagued by the internal divisions that helped it to lose the election; and many of the Palestinians I talked with who voted for neither Hamas nor Fateh told me that they strongly preferred "giving Hamas a chance" to going back to live under Fateh's chaotic and corrupt administration. Most Palestinians were also extremely disappointed with the results of Fateh's diplomacy, and many have been impressed by Hamas's record in the nonpartisan and efficient provision of services to needy populations.

Depending on the policies pursued by an Israeli government—once this is formed—Hamas may be able to exert its control over nearly all of Gaza with relative ease. In the West Bank it will probably have more problems, both because its support there is weaker and because Israel's forces remain free to act on the ground there and will likely retain that freedom even after the additional, small-scale withdrawal that Olmert is promising in the months ahead.

How will Israel and the international community react to Hamas's attempt to establish a PA government?

Let's assume that both Hamas leaders and Kadima continue and even expand the model of parallel unilateralisms. Once Ehud Olmert has been able to form a coalition government of some stability, it is quite possible that he will give Hamas a quiet nod to continue with its project of nation-building in Gaza, and possibly also in some areas of the West Bank. This, he might hope, would allow him to proceed with the redrawing of Israel's boundaries in the West Bank. The one thing he would insist on, of course—though he would not do this through direct negotiations—would be that the Hamas government truly exert its authority over the whole Gaza Strip and bring an end to the troubling intermittent firing of rockets against Israel from its northern reaches.

If Olmert does make such a choice, he would almost certainly be able to persuade Washington to (however quietly) give a Hamas-led government a bit of a chance—for example, by allowing aid from non-Western countries to reach the PA and by not objecting to the PA taking Gaza out of the Paris Agreement. This would echo what happened with the PLO in 1993: first the Israeli government decided to relax its long-held taboos and talk with the PLO, and then it was easily able to

persuade Washington to do likewise. With Hamas it might be even easier, since no one would propose talking to or cooperating explicitly with it. Instead the democratically elected PA government would simply be enabled to exercise some (but by no means all) of the powers of self-governance.

To be sure, Israel's hardliners and their American supporters might want to pursue the kinds of punitive policies toward a Hamas administration that were articulated in Kadima's election rhetoric. But that would be difficult. The residents of the Palestinian territories remain the wards of the international community, and in an era of instantaneous global communications, neither Israel nor the United States can afford to be seen as conniving to starve them to death—or, indeed, to prevent their flourishing in any unjustifiably harsh way.

How will Israel and other parts of the international community react if a Hamas-led government seeks to take Gaza out of the Paris Agreement?

A Kadima-led government in Israel is likely to be quite happy to see the end of the kinds of intimate economic ties that undergirded the post-Oslo peace-building. It is true that the Kadima elder statesman (and former Labor prime minister) Shimon Peres was traditionally Israel's firmest advocate of such ties. But he has little power or influence within Kadima.

If Olmert's new government reacts with equanimity to a Haniyeh government taking Gaza out of the Paris Agreement, then the United States again could be expected to follow that lead. So too could the EU, which has long worked to foster economic ties with the PA. One senior European diplomat told me that he had met discreetly with Hamas leaders. He indicated that he and other EU decisionmakers saw real value in the Gazans breaking out of the Paris Agreement: "Let's face it, the Gazans have always had more in common with the Egyptians and more contacts with Egypt than with anyone else. This would be a natural rebuilding of those ties."

Will a Hamas-led government be able to work out the kind of modus vivendi with Egypt that Zahar alluded to? How about its relations, more broadly, with the Arab states and the other governments of the world?

Hamas's position on many issues of policy, including Israel, is not wildly different from that of most Arab governments. Arab governments spelled out explicitly in the landmark "Beirut Declaration" of March 2002 that if Israel withdraws to the pre-1967 lines in the West Bank, Gaza, and occupied Golan and agrees to "a just solution to the problem of Palestinian refugees to be agreed upon in accordance with the UN General Assembly Resolution No 194" then they would sign a peace agreement with Israel and establish normal relations. For their part, the Hamas leaders say only that if Israel undertakes a complete withdrawal then

they would be prepared to "consider" recognizing it and entering into a long-term *hudna* (truce) with it. Many Arab states have promised to work hard to persuade Hamas to agree to the Beirut Declaration's formula.

Egypt and Jordan are the two Arab states that already have longstanding peace agreements with Israel. Under the terms of their treaties and given the close relationships they maintain with Washington, they are prevented from undertaking any actions that would undermine the security of Israel. While I was in Israel, the high-level Likud advisor (and former Israeli ambassador to the UN) Dore Gold described to me his fears about how a Hamas-led administration could lead swiftly to the importation into Gaza of al Qaeda operatives or serious armaments—or even, in his worst-case scenario, Iranian nuclear weapons. Such fears are extremely exaggerated. Throughout the 27 years of the Egyptian–Israeli peace, Cairo has shown itself committed to those portions of the peace treaty that assure the security of Israel. Egypt is quite capable of controlling the access of goods and persons into a Palestinian-administered Gaza (just as Jordan would be for the West Bank).

At the political level, Cairo has already shown itself prepared to work with Hamas leaders. In 2003 and again in 2005, the Egyptian security chief Omar Suleiman made a point of helping to broker the talks between Abbas and Hamas leaders that led to the *tahdi'eh*. (The first of those agreements did not stick; the second did.)

The relations that the Mubarak government have maintained with Hamas are affected by the fact that Hamas grew out of, and is still closely aligned with, the Muslim Brotherhood movement, which has deep support in many Arab countries, including Egypt and Jordan. Both the Egyptian and Jordanian branches of the Brotherhood have for many years pursued a nonviolent strategy that has sought inclusion and representation in the nations' political systems. Both Egypt and Jordan have, in addition, been the targets of terrorist anti-civilian violence undertaken by more extreme, al Qaeda–linked Islamist groups. But how, exactly, these complex political facts affect these governments' willingness to work with Hamas is a complex question. Over the years, both regimes have pursued policies toward their local Brotherhood branches that have veered between harsh suppression and cautious cooptation. Both governments also have to balance their close ties to Washington with the fact of strong anti-American sentiment at home.

At the moment Egypt seems more ready than Jordan to move toward a policy of supporting the Hamas project—perhaps because it hopes that this will play well with the public (and because it prefers not to do anything more radical to try to counter American power in the region). In Jordan, with more than half the national population Palestinian, the king will have a much harder time considering anything that would empower Hamas or the Muslim Brotherhood at home.

What happens to relations between residents of Gaza and the West Bank if the Hamas-led government pursues the kind of Gaza-first course that Zahar described?

Many times in the past 30 years Israelis and their allies have suggested that as a first, confidence-building step the Palestinians might consider establishing their own administration in Gaza, with a view to later extending that administration to the West Bank. Fateh and its allies always resisted that plan for fear that once Israel had divested itself of control over Gaza's dense concentration of Palestinians (currently, around 1.4 million), it would feel freer to try to annex the emptier lands of the larger West Bank. Indeed, throughout the entire period of the post-Oslo negotiations, Palestinians remained adamant that the two portions of occupied Palestinian land should be treated as a single unit. How ironic, then, that the Hamas hardliners are now discussing allowing Gaza to break out of the Israeli-dominated "customs envelope" while the 2.3 million Palestinians of the West Bank would still remain within it.

This move would have broad ramifications. Certainly, Gaza's economy would become much more intimately tied to Egypt's—and to the regional and global economy through Egypt rather than through Israel. Gaza's students, professionals, and businesspeople would become more closely tied to institutions and counterparts in Egypt than those in the West Bank. Gaza politics might become more carefully attuned to Cairo than to Ramallah or Jerusalem. Nearly all aspects of this switch would benefit the Gazans. The Paris Agreement's customs envelope has mired them in much greater poverty than Palestinians in the West Bank. Because of the UN schools that educate the 80 percent of Gazan children who are from refugee families and Gaza's robust networks of Islamic educational institutions—including two Islamic universities—the Gazan population is well educated and in a good position to undertake the reconstruction and general development that their long-battered society cries out for. Under the right political circumstances Mahmoud Zahar's vision of economic flourishing need not be a pipe dream.

For now, however, this vision is confined to Gaza. Zahar told me, "We know the West Bank will continue to suffer from occupation, and the people there must resist that." Perhaps he was only being realistic when he said that the two Palestinian territories were already divided. Indeed, all the portions of the Rafah Agreement (and previous Israeli–PA agreements) that ensured freedom of movement between Gaza and the West Bank have remained a dead letter. I did not press Zahar on how or when he saw the Palestinian communities of Gaza and the West Bank coming back together, and he did not offer a plan. Like the undertaking of peace negotiations with Israel, he and his colleagues clearly preferred to address that challenge in the future. Meanwhile, the political weight of the Palestinian

refugees within Gaza's population virtually assures that the refugee-related portion of the Palestinian national project will never be forgotten by any Palestinians who rule there and ties this population politically to the fate of Palestinian refugees everywhere.

What are the prospects after the recent implosion of Fateh for the survival of Palestinian secular nationalism?

Fateh's performance in the January polls may not look disastrous, but the popular vote reflected widespread disaffection with the party that had monopolized the PA's positions of power and patronage for the past 12 years. The people of Gaza have suffered particularly harshly from Fateh's factionalism, which has included armed turf battles.

Born in the Gaza Strip in the 1950s, Fateh has never had a strong sense of internal discipline. Indeed, the organizational theory of its founders was to run overlapping and internally competing networks. The "overlapping" part of this strategy may have made some sense at first. But after Oslo, Fateh became a recognized political movement with responsibility for increasing portions of the Palestinian national terrain. Its traditional organizational concept became counterproductive, but a badly ossified Fateh leadership never saw fit to change it. The old-guard leaders did face challenges from younger generation activists like Muhammad Dahlan and Marwan Barghouti. But Arafat, Abbas, and others dealt with these challengers in their same old way: they co-opted them into the existing system by giving them their own new (and competing) networks to run, while still resisting calls for greater internal accountability. Some of the new networks, like Marwan Barghouti's, were more politically flexible. Others, like the Al-Aqsa Brigades, were much more militant. Various portions of the PA's five security services have also lined up with various Fateh factions.

Along the way the Fateh leaders had also co-opted most of the members and leaders of non-Fateh secular nationalist movement into their own patronage networks. These groups (or what was left of them) made a poor showing in the January election. The Popular Front for the Liberation of Palestine (PFLP), once Fateh's leading competitor in Palestinian politics, won 4.25 percent of the popular vote. The electoral list run jointly by the Democratic Front for the Liberation of Palestine (DFLP) and the former Palestinian Communist Party won only 2.92 percent.

Hamas's rise in Palestinian politics represents a considerable setback for secular Palestinian nationalism that will no doubt have broad repercussions for Fateh. Will Fateh regroup and find an effective formula for internal reform? Having studied the movement's workings very closely for more than 30 years, I am skeptical. I don't see any reformers who have the necessary vision or grasp of

political organizing. Qais Abdel-Karim (Abu Leila), a longtime leader of the DFLP who has held the DFLP's seat on the PLO Executive Committee and who won a PLC seat in the January election, told me, "Hamas now seems to be the only Leninist party we have here. They understand about 'serving the people.' And they have strong internal debate—but you never hear about it from the outside: they have excellent internal discipline."

Secular nationalism will probably reemerge within Palestinian politics at some point. But it is hard to say when that will happen.

What are the prospects for Palestinian women, Christians, and secular Muslims if Hamas extends its power?

Hamas is different from al Qaeda and the Taliban in many important ways—just as Palestinian society is very different from those of the rugged, underdeveloped areas of Afghanistan and Waziristan that spawned and incubated the two other movements. To understand this, it helps to meet a woman like Jamila Shanty, a longtime professor at the Gaza Islamic University and one of six Hamas women elected to the PLC in January.

Shanty clearly relishes her new role in the parliament, where, she told me, she hoped to sit on the political and legal-affairs committees. She said she was inspired mainly by the Hamas founder Sheikh Ahmed Yassin. "Sheikh Yassin always paid such a lot of attention to women's affairs." she said. "He made sure the mosques all provided enough space for the women to pray in, and that they offered lectures and other activities for women. He told us that the work we do in our homes is important because it has real political value. But he also strongly encouraged women to become engaged in causes outside the home. Whenever he visited a mosque he would make sure to have a meeting with the women there, and he would urge all the women to finish their education and contribute what they could to society. He was an example not just to Palestinians but all Muslims."

I visited some of the social-service projects that Islamic charities have been running throughout the Gaza Strip for more than 25 years and which are now supported by Hamas. I saw a beautifully appointed preschool in which an all-female staff was providing a sophisticated and interactive curriculum to 160 underprivileged girls and boys in a refugee camp. I saw two parallel campuses—one for girls, one for boys—where another Islamic foundation educates 1,500 older children, grades five through 12. (Both campuses had large open spaces for sports, with bleachers.) I saw a small city hospital run by the same charity where around one third of the medical staff members were women.

All those women, including the physical-education teacher energetically leading exercises in the preschool yard, were wearing headscarves and modestly

loose, ankle-length over-garments. For many years in Gaza, it has been rare to see women in public spaces with their hair uncovered, or showing bare legs. Certainly in the refugee camps and poorer parts of Gaza, you almost never now see an unscarved woman. In much of the West Bank, the norm of female dress is still much less Islamist. This is partly because there are significant numbers of Palestinian Christians in the West Bank, but there are also greater numbers of openly secular Muslims there.

Many Hamas leaders have gone out of their way to reassure the Christians that Hamas does not intend to curtail a lifestyle that—especially in historically Christian towns like Ramallah—includes the easy availability of alcohol. And Ismail Haniyeh included one woman and one Christian in the government list he proposed March 20. But the Hamas-led government will have to negotiate a careful path regarding dress codes, alcohol, and other issues of public life such as the national school curriculum and the activities of PA-backed cultural bodies. The Hamas municipality that has run the West Bank town of Qalqilya since early 2005 aroused great opposition from constituents when it canceled a much-loved cultural festival—and Qalqilya's voters then became the only constituency that clearly punished Hamas in the recent election. Let's hope that result taught Hamas to tread carefully in these matters.

Can we conclude that the Hamas "insiders" are more flexible and pragmatic than the organization's diaspora-based leadership?

Hamas's national leadership is in the hands of a political bureau based in exile in Damascus and led by a 50-year-old former physics professor, Khaled Meshaal. Its 1988 charter holds that the entire land of Mandate Palestine, including present-day Israel, "has been an Islamic Waqf throughout the generations and until the Day of Resurrection, [and] no one can renounce it or part of it" and states that Hamas strives to "raise the banner of Allah over every inch of Palestine."

When Hamas decided to enter first the *tahdi'eh* and then the PLC election, outside analysts began speculating that Hamas leaders inside the historic homeland were ready for greater pragmatism and political flexibility than their confreres on the outside. Then after Hamas's January 2006 victory there was speculation that the people inside the PA's new Hamas-led government might follow the path that Yasser Arafat and his fellow Fateh and PLO leaders trod 30 years ago—toward the adoption of positions of ever-increasing political flexibility.

There is little evidence that this is happening. Some experienced Palestinian analysts argue that Meshaal has been as strongly supportive of the pragmatic aspects of Hamas's recent activities as the "insiders" and that the insiders remain as strongly committed to the goals of the charter as the Damascus-based national leadership. Indeed, the decision to name Zahar, an outspoken proponent of

Hamas's traditional goals, to the important post of foreign minister indicated that Hamas's in-Palestine leaders were not planning to move toward a more flexible political view anytime soon. Certainly, Zahar's statements to me reflected his strongly ideological commitments.

Among the pro-Hamas constituency in Gaza, I sensed broad continuing support for the organization's hard line. One example: the director of the Islamic preschool that I visited told me firmly that all the Palestinian refugees should be allowed to return to the homes their forefathers had left or had been forced to leave, in 1948. "And the Jews who are there now should go back where they came from."

What are the prospects for the Israeli peace movement of the repudiation by many Palestinians and Israelis of the cooperative approach to peacemaking that it has long pursued?

One day near the end of my trip I sat in the vaulted basement bar of the American Colony Hotel in East Jerusalem with Naomi Chazan, a strategist for the strongly pro-peace Meretz-Yahad Party who was herself a Meretz member of the Israeli Knesset. In the mid-1990s Meretz had between nine and 12 Knesset seats, and in 1999 Chazan became a deputy speaker. In the 2003 election, Meretz won just six seats, and in March 2006 it won only five. When I was with Chazan she said she expected a low turnout, especially among voters on the left, and she talked about the splintering of the Israeli left in general. For example, among the mainly Jewish parties to the left of Labor, Meretz had now been joined by both a Green Party and a "Green Leaf Party," whose decidedly post-Zionist platform focuses on the legalization of marijuana. Chazan expressed some annoyance when we talked, because the Green Leafers had started running ads showing a gay couple getting married, an approach that she felt could slice even more voters away from Meretz's traditional constituency.

Chazan has been a long-time participant in all kinds of "track two" discussions. She held a number of meetings with PLO representatives back in the 1980s when that was still illegal in Israel. I asked if she felt ready to talk to Hamas leaders or known supporters. "I'll talk to anyone who will talk to me," she said. "That's always been my position—back with the PLO, or now with Hamas." But openly held people-to-people activities such as cultural exchanges or joint conflict-resolution seminars are unlikely to win the same support from a Hamas-led PA that they have always won from Fateh—and especially from Mahmoud Abbas.

Though the prospects for people-to-people contacts that proliferated in the 1990s now seem dim, some people on the Israeli left feel cautiously hopeful that some deeper trends in their society might, over the longer term, move in that direction. In Cholon, south of Tel Aviv, I talked with Adam Keller, a smart peace activist who works with Uri Avnery's Gush Shalom "Peace Bloc." He noted the

relatively calm way that many Jewish Israelis reacted to Hamas's electoral victory: "I was pleasantly surprised that in polls done then, 48 percent of respondents said they were in favor of talking to a Hamas government, while 42 percent were opposed." He also said, "After Ehud Barak discredited the peace option, Ariel Sharon then discredited the war option. . . . Israeli society really is becoming less militaristic."

Is this so? He gave one indicator: a smaller proportion of Israeli males than ever before is now called to the military-reserve duty that is required until around age 50. "Now only around ten percent of the reserves get called up each year," he said. "In general, more people now seem ready just to end the conflict." If that is the case, though, for now they seem much more ready to do so by supporting Kadima's unilateral formula than by giving back their support to the cooperative approach long favored by Labor and the left.

What are the prospects for the United States' standing in the region if the Olmert government proceeds with its plan of unilaterally establishing "final borders" for Israel, before 2010, that incorporate into Israel large portions of the West Bank including East Jerusalem?

On March 8 Ehud Olmert said that by 2010, "Israel will be disengaged from the vast majority of the Palestinian population, within new borders." These permanent borders would, he said, be close to the line of the present separation barrier in the West Bank, with some adjustments; and Israel would determine their location on its own. The line Olmert described would fold into Israel less land than some Israeli right-wingers would like. But he said he aimed to keep within the border all of East Jerusalem and several large settlement blocs elsewhere in the West Bank, including Maale Adumim, whose connection to Jerusalem (which he vowed to complete) would cut the West Bank laterally into two. He also vowed to keep the fertile bottomlands of the Jordan Valley. He said that after becoming prime minister he would give the Palestinian government one last chance to recognize Israel and renounce violence. But there is little chance of that happening—so his unilateral plan seems very likely to proceed.

Olmert told Israelis that day that his plan had been shared with the Bush administration, and he clearly implied that Washington gave at least tentative approval.

If Olmert proceeds with this plan, Washington will face a tough dilemma. Ever since 1973, Washington has been able to balance its role as Israel's main outside supporter with its parallel role as the main facilitator of an ongoing Arab-Israeli peace process. But if there is no peace process and Israel is proceeding with an openly annexationist plan—and Washington still continues to give significant financial and political support to Israel—then the United States's standing in the

Middle East is bound to be harmed. This at a time when the U.S. troop deployment in Iraq and its lengthy supporting supply lines are already very vulnerable to actions taken by the region's many nationalist or Islamist groups.

The Bush administration may or may not have given Olmert the claimed "orange light" for his plan, but it refrained from constraining him during his election campaign. It can now be expected to work hard behind the scenes to persuade him not to make any further decisive declarations about, or moves toward, the establishment of Israel's "final" border; once that happens the idea of a negotiated settlement and of the road map that is supposed to get us there will collapse. What happens in the Middle East then is anyone's guess. (On April 9, Olmert declared publicly that he would define Israel's final borders in the West Bank by 2008—which is, of course, an election year in the United States.)

Is there any way in which the thorny issues of Jerusalem, borders, and Palestinian refugees could be resolved through negotiation—after a years-long period of parallel unilateralisms?

The single most problematic aspects of the Olmert plan is that it would assert as an irreversible fact on the ground Israel's annexation of large portions of the occupied West Bank including all of East Jerusalem. East Jerusalem was the central issue that caused the rejection—not just by Yasser Arafat but also by all the Arab states—of Barak's allegedly generous offer to the Palestinians back in September 2000. Jerusalem lies at the heart of Palestinian national identity, and Palestinian longing. (Most of Gaza's people have been completely barred from visiting Jerusalem since 1987, when the first intifada started; but jewel-like depictions of the Dome of the Rock can be found in nearly every home and office in the Gaza Strip—as in the homes of Palestinian refugees in Jordan, Syria, and Lebanon, and elsewhere throughout the world.)

But the retention of Israeli control over all of East Jerusalem has also been a central goal of nearly all those Jewish Israelis who support Kadima's unilateralist approach to border drawing. (Olmert himself was mayor of the city from 1993 to 2003.) The high probability of impasse over the Jerusalem issue is enough to indicate the difficulty of imagining any easy transition from the era of parallel unilateralisms to one of Israeli-Palestinian negotiations for a peace agreement, though over time the two publics may become more open to considering formulas for power-sharing in the city such as those developed earlier by Naomi Chazan, Rashid Khalidi, and others.

Meanwhile, the rest of the region remains plagued by considerable uncertainty. The position of the United States and its allies inside Iraq is far from stable or assured. The Iraqis themselves are on the cusp of a civil war whose effects could reverberate throughout the region. The Bush administration seems headed for

a confrontation with Iran over Tehran's nuclear programs. These arenas may seem distant from Israel and the Palestinian territories, but they are tied to them through close-braided strands of sentiment, politics, and military logistics. A large-scale attack on a U.S. military supply line in Jordan, an explosion on an Iranian tanker in the Persian Gulf, the killing of Ismail Haniyeh or Khaled Meshaal—any one of these incidents, or others like them, could plunge the whole Middle East into turmoil.

Under these circumstances of very high stakes and great strategic uncertainty, the idea that the Palestinians and Israel could win even a few months of relative calm through parallel unilateralisms might be seen as a real benefit. (Certainly, if the people of Gaza could win some respite both from Israel's strangulation of their economy and from Israeli military attacks, this would constitute a real benefit.) Over the long haul, however, it is impossible to see how this situation can lead to stability.

It is impossible, too, to see how Israel and the United States can maintain or even mount a strict worldwide embargo against the elected PA government. Khaled Meshaal has already visited Tehran and Moscow. He and other Hamas leaders (including Zahar) have since visited a number of Gulf countries. And Hamas leaders are also scheduled to visit China and South Africa in the weeks ahead. It will be hard though not impossible for any combination of countries to replace the aid donations that the United States and the EU have now decided to withhold from the PA. But continuing to withhold the aid will impose clear political costs on the Western nations—within and possibly far beyond the Palestinian territories. Meanwhile, if over time the 1.4 million people of Gaza can be gotten off the international dole and integrated constructively into the world economy through Egypt, the PA's budgetary needs could fairly rapidly become less burdensome.

As recently as January George W. Bush was crowing about the great strides that his project of rapid democratization was making in the Middle East—and he was pointing to the popular elections in both Iraq and the occupied Palestinian territories as prime fruits of this campaign. In Iraq, the democratization project brought results very different from what the Bush administration had intended. In the occupied Palestinian territories, it brought a sea change in internal politics that poses a sharp, probably fatal challenge to two key features of recent Palestinian–Israeli diplomacy: the post-Oslo negotiating process and its longstanding domination by the United States. Responsibility for peacemaking will likely shift back to the UN over the next few years. In the meantime, Hamas will pursue reconstruction in all the communities to which it has access. Israel's incoming leaders have already shown some signs that they can live with this. Washington has no real alternative but to do likewise, and wise policy may be to make a virtue of this necessity.

ندوات ومقابلات

ندوة العدد

أوروبا والقضية الفلسطينية بين الموقف التاريخي المستقل والضغوط الأمريكية والإسرائيلية*

أحمد نوفل

أرحب بكم باسم مركز دراسات الشرق الأوسط للمشاركة في ندوة حول "أوروبا والقضية الفلسطينية"، وبلا شك فإن هذا الموضوع من الموضوعات المهمة لأنه موضوع الساعة. وفي الوقت ذاته موضوع واسع، ومن الصعب خلال فترة قصيرة أن نحدد جميع أبعاد الموضوع، على أساس أن له تشعبات كثيرة ولن نستطيع إعطاءه حقه خصوصاً من الناحية التاريخية، ولكننا سنركز على الوضع الحالي، وسنتحدث من خلال المحاور الرئيسة، عن بعض القضايا التي لها علاقة بالموقف الأوروبي، وخاصة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وسنحاول استشراف المستقبل بالنسبة للموقف الأوروبي. ولحسن الطالع أو لسوء الطالع، فقد سمعنا اليوم خبراً عن الاتحاد الأوروبي وموافقته مع اللجنة الرباعية على تقديم دعم للفلسطينيين من خلال وسائل جديدة بعيداً عن الحكومة الفلسطينية. ويأتي هذا الموقف بالطبع في سياق موافقة أمريكية، وليس بعيداً عنه. مما يدل على أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع أن يتخذ موقفاً بالنسبة للقضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، إلا -مع الأسف- بعد التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ على الفور أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية تأييدها للموقف الأوروبي.

لذا، سنناقش الموضوع، وجوانب القضايا المطروحة الأخرى من خلال محاور الندوة:

---

* عقدت الندوة في مقر مركز دراسات الشرق الأوسط، يوم السبت الموافق ١٧/٦/٢٠٠٦، بمشاركة كل من **أ.د.عبد الفتاح الرشدان** أستاذ العلوم السياسية في جامعة مؤتة، و**د. أحمد البرصان** أستاذ العلوم السياسية في جامعة الحسين، و**د. محمد المقداد** أستاذ العلوم السياسية في جامعة آل البيت، والأستاذ **جواد الحمد** مدير مركز دراسات الشرق الوسط. وأدار الحوار **أ.د.أحمد سعيد نوفل** أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.

- محددات الموقف الأوروبي ومكوناته الأساسية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٩٠-٢٠٠٠)، وتطورها (٢٠٠٠-٢٠٠٦).
- وأهمية الموقف الأوروبي في السياسة الدولية، تجاه القضية الفلسطينية وانعكاساته على حقوق الشعب الفلسطيني.
- والضغوط الأمريكية والإسرائيلية على أوروبا لتشكيل موقفها إزاء قضية فلسطين بمكوناتها المختلفة (٢٠٠٠-٢٠٠٦).
- واتجاهات التحول والثبات الممكنة في الموقف الأوروبي والعوامل المؤثرة فلسطينياً وعربياً ودولياً وإسرائيلياً، خلال (٢٠٠٦-٢٠٠٧).

كما سنناقش الأسباب التي جعلت الاتحاد الأوروبي يصل إلى هذا المستوى؛ وعن الوضع الدولي وقوة الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ أو تراجع مواقف بعض الدول الأوروبية في الفترة الأخيرة، على أساس أن بعض هذه الدول كانت تتخذ مواقف متقدمة على موقف الاتحاد الأوروبي، وهي داخل الاتحاد. والآن أصبح من الصعب على بعض تلك الدول اتخاذ مثل هذه الموقف، لأنها تريد أن يكون موقفها منسجماً مع موقف الاتحاد الأوروبي، وأن لا تغرد خارج سرب الاتحاد الأوروبي. مما جعل بعض الدول مثل فرنسا المعروفة بأن لها مواقف متقدمة في السابق، تحاول ضبط موقفها كي لا يخرج عن الموقف الأوروبي الرسمي في قضية الصراع العربي-الإسرائيلي.

وقد يتساءل البعض: كانت هناك مواقف ألمانية وفرنسية تجاه الحرب على العراق تختلف عن مواقف الدول الأخرى داخل الاتحاد، فما السبب الذي جعل فرنسا وألمانيا تخرج عن الموقف الرسمي المعلن في الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت ، والآن لا تستطيع هذه الدول أن تتخذ مثل هذا الموقف؟

واسمحوا لي أن نبدأ بالمحور الأول في الندوة: محددات موقف الاتحاد الأوروبي ومكوناته الأساسية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٩٠-٢٠٠٠)، وتطورها خلال (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، وما الأسباب التي جعلت الاتحاد الأوروبي يكون له موقف مستقل وفي الوقت نفسه لا يتماشى هذا الموقف مع المصالح الأوروبية في المنطقة العربية؟

عبد الفتاح الرشدان

بداية لي تعليق بسيط حول الموقف الأوروبي الأخير والتحول في الموقف الأوروبي لدعم الحكومة الفلسطينية. ونحن في واقع الحال لا نريد البحث في مثل هذه القضايا التي أعُدّها لا تمسُّ جوهر القضية، وإنما مواقف هامشية ولا تمسّ القضايا الأساسية التي يمكن أن تكون محور النقاش.

القضية الأساسية كيفية الوصول إلى حل لهذه القضية والصراع الممتد لعقود أو لقرون؛ وأعتقد أن الموقف الأوروبي عند الحديث عن محدداته والمتغيرات التي تتعلق بأوروبا له ثلاثة عناصر مؤثرة في موقفه، سأذكرها بالمجمل ثم سأدخل في التفاصيل... أولاً: عنصر القوة، ثانياً: عنصر المصالح، ثالثاً: عنصر التحيّز لإسرائيل، وفيما يخص عنصر القوة، فإنه يتعلق بثلاثة جوانب، الجانب الأمريكي، والجانب الأوروبي نفسه، والجانب العربي.

وبالنسبة للقوة فنحن نتحدث عن نظام دولي أحادي القطبية بدأ يسيطر على النظام الدولي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي؛ حاولت الولايات المتحدة كدولة عظمى، أن تعيد أوروبا التي ربما كان لها مواقف متقدمة إلى الصف الثاني وربما الثالث فيما يتعلق بإمكانية تدخلها في أي عمل أو مبادرة أو مشروع يمكن أن يؤدي أو يسهم في حل القضية الفلسطينية.

والنقطة الأخرى المتعلقة بالقوة الأوروبية، إذا قارنا بين قوتها والقوة الأمريكية، فالحقيقة ليس هناك مجال للقول إن أوروبا تساوي _وإن قلنا إنها في ظل اتحاد_ قوة الولايات المتحدة، التي تتفوق عسكرياً واقتصادياً على كل دول العالم.

أما عنصر القوة الثالث: قوة العرب، ففي مقياس القوة ليست لديهم أي إمكانات مفعّلة، ولا أقول ليست لديهم إمكانات بالمعنى المطلق... وأتجاهل الموارد، لكن أقول: إنها كامنة، ولا توجد إرادة تستطيع أن تنهض بهذه الإمكانات أو تقوم بتعبئة الموارد حتى تستطيع أن تكون ذات قوة فاعلة، في مواجهة العالم الآخر؛ كما أن التشتت والتبعثر العربي أفقدهم أي قوة في مواجهة الآخر.

وحول العنصر الثاني (المصالح)، فأوروبا وأي دولة في العالم بل وأي دولة في العالم صغيرة أو كبيرة تنطلق في مواقفها السياسية من منطلق المصالح، وليست هناك دولة في العالم تتحرك أو تقدم شيئاً إلا وهناك شيء آخر بالمقابل يمكن أن تحصل عليه من الطرف الآخر الذي تمد له يَدَ العون والمساعدة.

ومصالح أوروبا ربما تكون مرجحة أكثر مع الولايات المتحدة، ولا تستطيع أن تقف موقفاً معادياً للولايات المتحدة مقابل أن تكون في صف الدول العربية، ففي النهاية يجمعهم عالم غربي ومصالح مشتركة، وجوامع وقواسم مشتركة؛ وربما لا تضحي أوروبا بالمكانة التي تتمتع بها الولايات المتحدة، مقابل أن تقف إلى صفّ العرب، الذين كما يبدو ليس بيدهم شيء يمكن أن يقدموه كمصالح لأوروبا، لا سيما أن أوروبا وأمريكا كذلك، قادرة على نيل ما تريد من العرب دون تقديم شيء بالمقابل؛ فأمريكا تحصل على ما تريد دون تقديم شيء للعرب، وأوروبا يمكن لها أن تحصل على ما تريد دون أن تقدم بالمقابل بالضرورة شيئاً موازياً، وربما تقدم شيئاً هزيلاً أو هامشياً.

العنصر الثالث حول تحيّز إسرائيل، وأريد أن أؤكد هنا أن موقف العالم كله وعلى رأسه العالم الغربي من موضوع الصراع العربي-الإسرائيلي، يختلف عن أي موقف آخر تجاه الجزائر مثلاً أو تجاه العراق أو السعودية... ومعروف أن وعد بلفور وعد أوروبي وليس أمريكياً بالدرجة الأولى، فقد أعطت دول أوروبية ومنها فرنسا وعد بلفور، أتبعته أمريكا بوعود أخرى. فالعالم الغربي متفق على ضرورة قيام إسرائيل وتمكينها وزرعها في المنطقة.

وفي ضوء التبعثر والتشتت العربي، نقول: ليس للعرب موقف موحد أو رؤية تجاه أي قضية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والمسألة ليست خطاباً سياسياً، وليست مشروعاً أو مبادرة تقدم في مؤتمر قمة، وإن كان جزءاً مهماً، ولكن كيفية القدرة على وضع آليات أو برنامج عمل لتعبئة الموارد وحشد الطاقات كي تستطيع الدول العربية تنفيذ هذه المبادرة. وليست المسألة مجرد إعلان، وإلا فالعرب أعلنوا عدة مرات، ولهم مواقف يبدو أنها موحدة في مبادرات مختلفة مثل فاس ومبادرة فهد عندما كان أميراً، ومبادرات كثيرة آخرها مبادرة الملك عبد الله بن سعود في قمة بيروت؛ ولكن حتى هذه المبادرات -على ضعفها- لا تلبي الطموحات العربية أو الحد الأدنى الذي يرغب به العرب، ولم تكن هناك آليات وقدرة على تفعيل وحشد وتعبئة الطاقات والموارد، حتى نستطيع أن ننفذ هذه المبادرات.

نقطة أخيرة أذكرها وهي أننا نحن العرب نريد من العالم الآخر الدعم والتأييد، ونقول: إن أوروبا في مواقفها تراجعت بعد التسعينات، أو بعد الثمانينات، حين كان لها مواقف متقدمة كمؤتمر البندقية، ولكن لماذا لا نتساءل عن تراجع العرب أنفسهم حيال هذه القضية؟

هناك أيضاً -مقارنة بالتراجع الأوروبي- تراجع عربي والمقياس نفسه تجاه القضية الفلسطينية، في مواقفهم وأكثر من أوروبا، فلماذا ننتظر المدد من الخارج، ولماذا لا ننظر إلى أنفسنا بالدرجة الأولى، فهناك تراجع كبير وانقسام حتى في الصف الفلسطيني وصل إلى حد الخلاف الذي يؤدي إلى قتال وأكثر، وليس مجرد الاختلاف. فعندما وصلت حماس إلى السلطة كأن ذلك كان جريمة كبرى؛ ففتح وعناصر أخرى لم يتقبلوا فكرة وصول حماس، مع أنه جزء وفصيل مهم على الساحة الفلسطينية حظي بإرادة شعبية أوصلته إلى هذه المرحلة. إذاً، هناك تراجع عربي ساهم في تراجع الموقف الأوروبي منذ التسعينات وحتى هذه اللحظة.

أحمد نوفل

في الواقع حول قضية المصالح، تبين للدول الأوروبية أن الولايات المتحدة تأخذ موقفاً معادياً للدول العربية، ومع ذلك فإن مصالحها لم تتضرر... إذاً، لماذا على الدول الأوروبية أن تحافظ على مواقفها المؤيدة للعرب؟ وهذا الأمر شجع الاتحاد الأوروبي على التراجع عن مواقفه.

أحمد البرصان

أريد أن أركز على نقاط عدة من جانب آخر، كالموقف الأيديولوجي، حيث أعتقد أن أوروبا من ناحية أيديولوجية في موقفها حول ما تعده خطراً عليها ووصول بعض التيارات إلى السلطة، كالموقف المعروف لفرنسا من الجزائر، خاصة بعد أحداث التفجيرات في إسبانيا ولندن.

النقطة الثانية: ليس هناك موقف أوروبي موحد، لأن الاتحاد الأوروبي قد توسع ودخلت فيه عشر دول جديدة بعضها من أوروبا الشرقية؛ وأمريكا تلعب على وترٍ حساس بين أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة، وهذه نقطة مهمة جداً، فالأوروبيون ليس لديهم موقف موحّد، فأوروبا الجديدة تسير بشكل أكبر بكثير في المسار الأمريكي، بعكس أوروبا التقليدية كفرنسا، التي تحاول معارضة أو لها مواقف مختلفة عن مواقف الدول الأخرى التي تتجاوب مع المسار الأمريكي، ومثل ذلك ألمانيا.

فضلاً عن عامل الخلاف في المصالح بين الأمريكيين والأوروبيين، وبخاصة مصالح البترول، فنحن نلاحظ أن الشركات الأمريكية تحثّ صانع القرار الأمريكي، وتتحدث عن غياب الاستثمار الأمريكي في البترول الإيراني والبترول الليبي والجزائري سابقاً، فأعتقد أن هناك مصالح أوروبية تحتِّم عليها مواقف حسب المصلحة، أما أن أوروبا بعيدة في مواقفها ضمن النظام الدولي، فحلف

الناتو موجود، وهناك سياسة عامة مشتركة لحلف الناتو، والحلف مشارك في أفغانستان، وهناك على المستوى الدولي دول مثل الصين، وبوتين الآن يتحرك ويحاول إعادة أمجاد دولته، وهذا الوضع بشكل عام يجعل الأوروبيين لا يريدون أن يفلتوا من الجانب الأمريكي وإرضائه.

كما أن أوروبا ليست بعيدة عن الوضع تماماً، فهي تقدم مساعدات اقتصادية، ومشتركة في خارطة الطريق وفي بعض القضايا الأخرى، لكنها في الوقت نفسه تلعب على الوتر دون أن تغضب أمريكا، وتحاول أن تقدم شيئاً من أجل الرأي العام، أو من أجل المحافظة على مصالحها في المنطقة، خاصة أن المنطقة العربية جغرافياً واستراتيجياً متعلقة بأوروبا أكثر من أمريكا، ولو حدث عدم استقرار في المغرب العربي فستتأثر أوروبا بالوضع أكثر من أمريكا. وأوروبا حساسة لهذه القضايا، لكنها في الوقت ذاته لا تريد أن تخرج بعيداً في صِدام مع أمريكا، لدرجة أن بعض الدول التي اصطدمت مع أمريكا مثل فرنسا، حتى قيل لا نريد (France Frays) بل نريد (France Free) دلالة على أن فرنسا تراجعت لأنه لم يقف معها أحد من دول أوروبا، مما اضطرها للعودة إلى مغازلة أمريكا.

أحمد نوفل

في السياق ذاته يمكن أن نقول: إن بإمكان العرب الاستفادة من بعض التناقضات الموجودة بين أوروبا وأمريكا، مثل قضية انتقال التعامل من الدولار إلى اليورو، وأن ذلك سيكون لصالح العرب وقضاياهم؛ وكلنا نعرف أن فرنسا وألمانيا حاولتا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أن تثيرا قضية مهمة وهي قضية وجود القواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا، التي كانت موجودة أصلاً بسبب الخوف من الاتحاد السوفيتي، وأن هذا الخطر لم يعد قائماً، فلم تلك القواعد؟!

قضية أخرى حول الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث أعتقد أن ذلك يصب في الموضوع، ولماذا تُعدُّ الآن فاشلة بعد عشر سنوات من نشأتها؟!

محمد المقداد

لا شك في أن للاتحاد الأوروبي دوراً كبيراً، وينتظر الكثير من أبناء الدول العربية منه تبني دور أكثر فاعلية في الوقت الحاضر، تجاه قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، ويرى بعضهم أنه القادر –

من بين الدول الأخرى- على التأثير والضغط على أمريكا وإسرائيل، من أجل التحول عن مواقفهم، وأن المصالح المشتركة وميزان القوى قادرة على توجيه عملية السلام.

ومن وجهة نظري، فإن هناك مسألة تُعَدُّ مدخلاً للحديث عن الواقع ومستقبل الدور الأوروبي في التدخل لتوجيه الأطراف نحو المسار الذي يخدم العملية السلمية، وهي التراضي، ويتمثل بأن الدور لن يتغير كون الأولويات الذاتية لدول الاتحاد الأوروبي باتت تشكل الحيِّز الكبير في رسم السياسات المستقبلية للاتحاد الأوروبي؛ وأن التدخل الخارجي لحل النزاعات الدولية، التي لا تتعلق بدول الاتحاد تبقى استثنائية، وإن جاز التعبير في الفترة الحالية والعقد الحالي بالنسبة للسياسات المقروءة التي تشخص واقع الاتحاد حالياً.

وحول الحديث عن موضوع المحددات وأهمية الموقف، نرى أن هناك عجزاً في صياغة موقف موحّد من قبل الفلسطينيين أنفسهم، بغض النظر عن المبررات، لكنها أثّرت على الموقف الأوروبي وموقف الدول المتعاطفة مع هذه القضية.

فهل يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي في منطقة الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين؟ وحينما تُبرِز الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية مؤسساتٍ وشخصياتٍ سياسية، هل يمثل أولئك فعلاً الشعب الفلسطيني؟ وهل لدى من يمثل الشعب الفلسطيني حالياً القدرة الحالية والمستقبلية على اتخاذ قرارات جريئة ومهمة تتعلق بواقع ومستقبل القضية وبجميع جوانبها؟

ولذلك هناك إشكالية عندما نتحدث عن قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، ولا بد لنا أن نتحدث عن حدود دولة إسرائيل، بناء على ما يدور حالياً من حديث حول ذلك، خاصةً أنّ حماس التي فازت في الانتخابات والحكومة وتمثل غالبية مقاعد المجلس التشريعي، عادت إلى المربع الأول الذي كان العرب يتحدثون عنه بخصوص الحدود، وخاصة أن هناك تناقضاً حول ما يطرحه العرب في المبادرات الأخيرة، مثل المبادرة السعودية في بيروت عام ٢٠٠٢.

والتساؤل الذي أطرحه عما إذا كانت إقامة دولة فلسطينية على حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ أمراً ممكناً، ومن لديه الصلاحيات في التنازل عن حق فلسطينيي ٤٨، وإعطاء إسرائيل تلك الحدود؟ وهل محمود عباس قادر على ذلك؟ أو حتى حماس إن غيَّرت مواقفها؟ فالفلسطينيون الموجودون داخل حدود ٤٨ ليسوا بضعة آلاف تتم مراضاتهم بمثل ما يطرح؛ وهذه المشكلة يتحدث عنها

العرب ولا تزال ترددها حماس، مما له أثر مباشر على الموقف المطلوب تجاه الآخر، ففي الوقت الحالي صار مبرراً للاتحاد الأوروبي أن يقول: ما لم يكن هناك موقف موحّد للفلسطينيين، فما المطلوب منا؟ ولذا فإنهم يكتفون حالياً من وجهة نظري بتقديم المساعدات، لأنهم يعدّون أنفسهم في الأصل من بين دول العالم الأكثر تقديماً للمساعدات، إذ تبلغ مساعداتهم ٥٠٪ من مجموع المساعدات المقدمة، علماً أن الولايات المتحدة لا تصل مساعداتها إلى ٣٠ ٪ من المجموع العام، ونصف المساعدات التي يقدمها العالم العربي فقط وصل إلى الفلسطينيين!

إذاً، هناك إشكالية كبرى في الموقف الحالي للاتحاد الأوروبي، وهناك غياب للإرادة السياسية المتكاملة، داخل الاتحاد الأوروبي، الذي يتكوّن من ٢٥ دولة حتى الآن؛ وكذا إشكالية تقوية الاتحاد الأوروبي لذاته حتى يستطيع أن يكون قوة ضغط دولية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة.

وهناك تفاوت في المصالح، ما بين دول مركزية في الاتحاد مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وبين باقي الدول التي تشكل الاتحاد الأوروبي.

ولا ننسى ما يصرح به رؤساء الوزراء الإسرائيليين حول العلاقات مع أوروبا، مثل ما صرح به شارون من تجميد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي على خلفية إدانة دول الاتحاد بناء الجدار العازل.

ونقطة أخرى أساسية أيضاً، وهي احترام الاتحاد الأوربي للعلاقة مع أمريكا، والبارزة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، كحلف شمال الأطلسي، كيلا يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً تنافسياً مع الولايات المتحدة.

وحول وجود وجهة نظر للاتحاد حول شراكة أوسطية مع الدول العربية وشمال أفريقيا بشكل خاص، فإن المبادرات الأمريكية التي تطرح في الوقت الحالي، مثل مبادرة الشرق الأوسط الكبير، تريد منه الولايات المتحدة أن تقيض معه دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

أحمد البرصان

موضوع تحويل الأرصدة العربية ومبيعات البترول من الدولار إلى اليورو التي أثارها الدكتور أحمد نوفل قضية مهمة جداً، تقلق الولايات المتحدة الأمريكية، وإحدى العوامل الأساسية في ضرب العراق.

وفي السبعينيات، عندما هدد العرب في عهد الملك فيصل بسلاح البترول وسحب أرصدته، قام هنري كيسنجر بعمل خطة إنقاذ لأوروبا، وفرض على الأوربيين تحويل مبالغ بشكل تلقائي بقيمة عشرة مليارات كي لا يختل اليورو، وكان اتفاقاً ضمنياً بينهم، وهذه ظاهرة خطيرة جداً. ثم إن إيران حاولت أن تبيع باليورو، مما يؤكد أن هذه القضية إشكالية كبيرة جداً بين الولايات المتحدة وأوروبا.

وحول الشراكة المتوسطية، أعتقد أن أوروبا حاولت معها أن لا تفقد دورها في المنطقة، خصوصاً بعد دخول أمريكا المنطقة وإقامة قواعد عسكرية، و من خلال المتوسطية تمَّ جرُّ العرب للجلوس مع إسرائيل، لكنه فشل، لأن أوروبا أرادت من العرب محاربة ما يسمى "بالإرهاب"، وتحويل الأنظمة إلى شرطي منطقة، والدول العربية غير مستعدة لمسألة الديمقراطية ومجيء جماعات أخرى معارضة تنازعها في السلطات.

وقد حاول الأوروبيون طرح فكرة المشروع الفرنسي-الألماني كبديل عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وضده، ولكن بحذر شديد جداً، ولكن بعيداً عن الاصطدام مع بعضهما بعضاً.

جواد الحمد

من خلال اطلاعنا على الموضوع ومن خلال بعض العلاقات والاتصالات المطولة مع دبلوماسيين وسياسيين وباحثين وجامعات، نعلم أن هناك الكثير من المعيقات في أوروبا، وأكثر مما نتخيل، وأعتقد أن الشّقّ الأوروبي أصبح موضوعه معقداً ولم يعد _كما كان_ يمكن تنشيطه.

وإن الارتباط الأمريكي-الأوروبي ارتباط استراتيجي وليس ارتباطاً مرحلياً، وكل التحرك الأوروبي المناوئ للولايات المتحدة الأمريكية -تكتيكياً أو مؤقتاً- يُلاحظ أنه يتعلق بمصالح أوروبية غالباً الداخلية، وأحياناً قليلة على المستوى الدولي، لاعتبارات داخلية أيضاً، كما هو الحال مع التحرك الروسي الألماني الفرنسي المشترك ضد الحرب على العراق.

والآن نلحظ أنه في عملية السلام كما سميت مؤخراً، والصراع العربي-الإسرائيلي في أصل التسمية، وفي قضية فلسطين، نجد أن هناك إصراراً أوروبياً على أن أوروبا تلعب دوراً مكمّلاً (Complement). ورافضين إنشاء المبادرات، وإن أنشؤوا مبادرات، فإنهم يذهبون إلى أمريكا لتتبناها أولاً؛ مثل اتفاقية ٦ أبريل بين حزب الله وإسرائيل، فأصلها مبادرة فرنسية، وجمعوا الترويكا

الأوروبية في دمشق، لكن أمريكا بعثت مندوبها وتبنت المبادرة رسمياً. وأعتقد أن السبب وراء ذلك أن الأوروبيين يؤمنون أنهم لا يستطيعون أن يمتلكوا القوة العالمية، خاصة مثل التغطية العسكرية المنتشرة حول العالم، مثل السيطرة على التجارة الدولية، ومثل حماية منابع الطاقة والنفط، ومنع الشيوعية سابقاً من السيطرة عليها، ومثل وقف الإسلام السياسي من السيطرة عليها.

وأوروبا تعتقد أنها لوحدها غير قادرة، ويبدو أن هذا الأمر متوارث منذ الحرب العالمية الثانية، يتناقله السياسيون والخبراء والباحثين وحتى طلاب الجامعات، وسفراء في الدول العربية، ومراكز أبحاث أوروبية، وبالعبارات نفسها في التقارير التي تتناول هذا الموضوع، حيث يقولون: ليست لدينا قوة تستطيع القيام بالواجب المطلوب. وحلف الناتو الذي يحتمون به، من فعل أمريكا!

أحمد البرصان

أعتقد أن أمريكا مخترقة لأوروبا من خلال الأحزاب السياسية، وقد كانت أمريكا في الخمسينات مخترِقةً للأحزاب الاشتراكية.

جواد الحمد

أصل أوروبا التقليدية، حسب المصطلح السياسي مخترقة أصلاً، أما الآن فهناك مرحلة أخرى، وهذا الأمر كان الحديث عنه في مرحلة ما قبل التسعينات، وكانت بريطانيا المستثنى الرئيس منه، فـ ٦٥٪ من البنوك في بريطانيا استثمارها أمريكي.

وعندما يحرك اللوبي الصهيونيُّ في أمريكا اللوبي الصهيونيَّ في أوروبا، فعملياً هناك اختراق ثانٍ، اختراق صهيوني-أمريكي، عبر الصهيونية الأوروبية.

وعلى صعيد ثالث فقد تمكنت أمريكا دولياً من تحجيم جميع دول الاستعمار الأوروبي، كالبرتغال وإسبانيا وفرنسا وهولندا وبريطانيا، فتحجمت وانكمشت وحلَّت أمريكا محلها. نظرية الإحلال مكان الاستعمار الأوروبي، وأصبح الأمريكيون يتحكمون في الثروات والأسواق والمناطق الإستراتيجية. ويمثل هذا الصعيد مرحلة.

وفي مرحلة ثانية كان هناك اختراق أعمق، عندما انضمت عشر دول حتى الآن إلى الاتحاد الأوروبي، وهي دول ضعيفة، ومخترقة أصلاً من قبل أمريكا عبر الـ CIA، وانقلبت على الشيوعية من خلال أحزاب مختلفة، والتجارة ورأس المال والمنظمات الماسونية، وما شابه ذلك، فسيطرت على

البنيـة الجديـدة وزاد الاخـتراق اختراقـاً؛ وبقيـت هنـاك مواقـف أخلاقيـة لـبعض الـدول كفرنـسا وسويسرا، وليست مواقف سياسية حقيقية، وعنـدما يكـون هنـاك نقـاش حقيقـي معهـم يتحـدثون بشكل إيجابي، وقد يتحدثون داخل الاتحـاد، ولكـن عنـد الحـوار والنقـاش سـنجدهم يعـودون إلى الإطار الأوروبي العام.

إضافة إلى أن موضوع العولمة موضـوع محـدِّد، وحلـف النـاتو موضـوع محـدِّد، وقـد توقعـت شخصياً بعد عام ٩٠ أن يتراجع حلف الناتو باعتبار أن حلف وارسو قد انتهى، لكن العجيب أنهـم خلقوا له مهمات جديدة لم تكن متوقعة، مثل مهمات حفظ السلام ومهمات إنسانية، والآن مهمات أخطر، تتعلق بدارفور والدفاع عن أوروبا والدفاع عن أمريكا من الخطـر الإسـلامي، أو مـا يـسمى بـ(إسلام فوبيا).

وبالنسبة لموضوع الطاقة، فمن الواضح جداً أن أوروبا عاجزة تماماً عن تـوفير الطاقـة لنفـسها محلياً، وعاجزة عن السيطرة على مصادر الطاقة الأخرى، فأمريكا هي المصدر الأساس لها، وأمريكـا تستورد حوالي ٣٠٪ من مجموع وارداتها من الطاقة من الخليج، لكنها تأخذ أكثر مـن ذلـك بكـثير، فأين يذهب الباقي؟ إنه يباع لأسواق أوروبا والأسواق الأخرى، وقـد كـان العـراق يـؤمّن مـا بـين ٦٠-٨٠٪ من احتياجات الطاقة الأوروبية، إضافة إلى الصين وإيران.

وهناك عامل آخر مهم في رأيي يمكن أن يؤثر ويحرك العوامل الأخرى، وهو سخونة الـصراع؛ فمع برودة الصراع تنحسر مواقف العالم، وعلى عكس ما يقال، فإن حجم المساعدات للفلـسطينيين لم تزِد بعد أوسلو، ففي مؤتمر المانحين تمَّ التـبرع بمليـارين، وكـان تـبرع الأوروبـيين بــ ٦٥٠ مليـون دولار، ولدينا دراسة عام ١٩٨٧ تبين أن أوروبا كانت تدفع قبل أوسلو ٧٥٠ مليـون دولار، أي أنّ هناك تراجعاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار. ومثل موضوع الشرق الأوسط الكـبير، فلـيس صـحيحاً أن هناك ميزانية خاصة للمشروع، وإنما لاحظنا أنهم جمعوا كل الجهود الموجودة في تقرير واحد وكأنهـا جهد واحد، كالدنمارك وألمانيا وغيرها وكأنها مجهود واحد، وهو غير صحيح.

فسخونة الصراع والعامل الفلسطيني الساخن والعامل العربي المتفاعل وخروج المظاهرات من المغرب إلى البحرين، عندما ينتفض الشعب الفلسطيني عسكرياً ومدنياً ويلتحم مـع الاحـتلال، فـإن لذلك الأثر الواضح في العالم وفي المنطقة.

كما أن هناك عوامل ثقافية واجتماعية، وهناك أيديولوجيا معادية، لها انتماء للمشروع الصهيوني لاعتبارات إستراتيجية ودينية أحياناً، ولها عداء لمشروعنا لاعتبارات أخرى. وهناك بُعد إنساني في القضية وهم مصرون على البعد الإنساني في القضية ويقدمون في ضوئه بعض المساعدات.

أحمد البرصان

أريد أن أذكّر بشيء، فلا نريد أن نصوِّر الأوروبيين على أنهم مع أمريكا على طول الخط، بل إن هناك ذكاءً عند أوروبا، وبعض التحليلات الأوروبية تقول: ما دامت سمعة أمريكا "تتسخ" في العالم الإسلامي فإن المستفيد في النهاية من ذلك الأوروبيون.

أحمد نوفل

من خلال متابعة بعض ما تكتبه الصحافة الفرنسية، نلاحظ أنه داخل ذاكرة الأوروبيين وفي عقلهم الباطن، فإن أمريكا ساهمت في تحريرهم من الاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية، وهذه قضية يبدو أن لها تأثيرها، فينظرون لأمريكا نظرةً فوقية. وديغول الذي يمثل رمزاً لفرنسا، يعتقد أنه لولا وجود القوات الأمريكية في نورماندي التي ساهمت في التحرير، لما كان بالإمكان تحرير فرنسا، وبناء فرنسا الحرة. فهذه العقدة موجودة، مقابل وجود مثل هذه النظرة عند الأمريكيين الذين يرون أن لولاهم لكانت فرنسا مدمرة، ومحتلة من قبل النازيين.

من ناحية أخرى فإن السباق بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا، فيه تناقضات كثيرة، ويرى البعض أن احتلال العراق ما هو إلا استباق لما سيحدث في المستقبل، بالنسبة للصراع على النفط، وأنها حرب غير مباشرة على المصالح الأوروبية، فأوروبا بحاجة إلى النفط العربي، وليس الولايات المتحدة.

أحمد البرصان

بالنسبة لشعور الأوروبيين بتحريرهم من ألمانيا، أذكر أن وزيراً بريطانياً أثناء حرب الخليج في التسعينيات نَشَر كلاماً في صحيفة الغارديان يقول للأمريكيين: أنتم سبب خروجنا من منطقة الشرق الأوسط، وأخرجتمونا من اليمن ومصر وإيران. وأمريكا أول من اعترف بالثورة اليمنية.

أحمد نوفل

هناك تساؤل بالنسبة للضغوطات الأمريكية والإسرائيلية على الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، خلال السنوات الخمس الماضية: هل ستنجح وتستمر هذه الضغوطات لاتخاذ مواقف معينة؟ ونحن نعرف أن قضية المراقبة على المعابر في رفح، كان الأوروبيون يصرّون على الحصول على موطئ قدم في الأراضي المحتلة، وكانت أمريكا وإسرائيل ترفض، وفجأة وافقت الولايات المتحدة على تواجد قوات أوروبية (مراقبي أمن أوروبيين) في معبر رفح، وأعتقد أن الأوروبيين وجدوا في ذلك إنجازاً كبيراً. بينما يعدّ الأمريكيون والإسرائيليون هذه الموافقة سبباً لابتزاز الموقف الأوروبي مستقبلاً، من أجل أن لا يتدخلوا في قضايا رئيسة أخرى في الصراع.

عبد الفتاح الرشدان

فيما يتعلق بأهمية الموقف الأوروبي، وأطرح سؤالاً: ما المقصود بالموقف الأوروبي؟ ما طبيعة وماهية الموقف الأوروبي المطلوب؟ هل المقصود الموقف الإيجابي من القضية العربية والقضية الفلسطينية، أم موقف سلبي؟

وسؤال آخر: هل يمكن أن نتحدث عن موقف أوروبي موحّد؟

في إطار عام هناك موقف أوروبي في الساحة الدولية، لكن أعتقد أنّ من الصعوبة بمكان التحدث عن موقف أوروبي أو سياسة خارجية أوروبية موحدة، فهناك مصالح مختلفة لكل دولة، وبخاصة الدول الكبرى في أوروبا، بغض النظر حتى عن الدول العشر التي دخلت الاتحاد خلال السنتين الأخيرتين.

وحول طبيعة الموقف الأوروبي، أطرح سؤالاً آخر وهو: لو لم يكن هناك ضغط أمريكي وإسرائيلي على الاتحاد، فهل سيكون الموقف الأوروبي موقفاً إيجابياً ولصالح العرب؟ أم أنه قد يكون مشابهاً للموقف الأمريكي؟ ولماذا نفترض أننا دائماً نميل إلى أن الموقف الأوروبي يمكن أن يكون موقفاً إيجابياً، وموقفاً داعماً للدول العربية؟

ولو استعرضنا موقف الاتحاد السوفييتي سابقاً منذ عام ٥٦، وصفقة الأسلحة التشيكية مع عبد الناصر وبناء السد العالي في أسوان، وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي، كنا نحن العرب نعوّل على الاتحاد السوفييتي بشكل كبير، وربما كانت الظروف أفضل بكثير مما عليه الوضع الراهن. لكن

الاتحاد السوفييتي لم يستطع أن يقدّم للعرب ما يريدونه منه، مع أنه كانت له مواقف إيجابية، لكنها بقيت في إطار محدود ولم تخرج عن إطار يستطيع أن يصل إلى حدّ إيجاد حل أو دعمٍ للعرب يُلزم بحلٍّ عادل أو مقبول بالنسبة لأطراف الصراع وخاصة الطرف العربي.

إذاً، ما الأسس التي بنينا عليها هذا التصور بأن للاتحاد الأوروبي موقفاً إيجابياً؟ وأقول: ليس بالضرورة أن يكون موقف الاتحاد الأوروبي موقفاً إيجابياً، مع أننا اعتدنا على أن نرجح أو نميل إلى أن لأوروبا يداً أوحلاً للقضية الفلسطينية، ربما لأنها أكثر اعتدالاً من أمريكا.

وما الدوافع التي تدفع أمريكا لتقف في صف إسرائيل؟ وألا يمكن أن تكون الدوافع ذاتها التي قد تدفع أوروبا للوقوف في صفٍّ إسرائيل؟

والضغوط ستبقى مستمرة، سواء من جهة إسرائيل أو من جهة أمريكا، كي لا يكون لأوروبا موقف مستقل أو داعم للعرب في الصراع العربي-الإسرائيلي؛ مع أنني أؤكد أن أوروبا لو كانت بمعزل عن الضغط الأمريكي ربما لا يكون لها ذلك الموقف الإيجابي، لأنها ستنطلق من المصالح التي تنطلق منها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل، وأساس مشروع قيام إسرائيل مشروع أوروبي في الدرجة الأولى، وهناك تعهدات وضمانات فرنسية إنكليزية إيطالية تؤكد على ضرورة دعم إسرائيل.

والموقف الإسرائيلي الضاغط على أوروبا سيبقى مستمراً، وستبقى أوروبا لأسباب وظروف عديدة تقبل بهذا الضغط الأمريكي الإسرائيلي، ولا أتوقع في ظل المعطيات والمواقف الراهنة وما يمكن أن يحدث، على المدى القصير أو المنظور، أن تغيِّر أوروبا موقفها بشكل إيجابي أو فاعل أو مؤثر دولياً لصالح القضية الفلسطينية، ولذا فلا أتوقع أن يكون لأوروبا موقف مؤثر على المدى المنظور وخلال العشر سنوات القادمة.

والضغوطات الأمريكية حاصلة على الصين واليابان، وكل دول العالم التي من الممكن أن تشكل قوة جديدة، تضاهي أو تنافس الولايات المتحدة، ولن تسمح بذلك وستشكل قوة ضاغطة على أي قوة بازغة يمكن أن تؤثر على الصعيد العالمي، لأن من مصلحة الولايات المتحدة أن تبقى متفردة ومهيمنة ومسيطرة على العالم.

أحمد البرصان

أوروبا أيضاً تحاول أن تفلت من الهيمنة الأمريكية، وهناك القمّة الأوروبية مع مجموعة آسيا، والقمة الأوروبية مع مجموعة دول أمريكا الوسطى، وهي تشير إلى محاولات أوروبية للخروج من

الضغط والهيمنة الأمريكية، وأعتقد أن هناك مبالغة في موضوع دور اللوبي اليهودي في أوروبا، فاللوبي اليهودي في أوروبا ليست له القوة المؤثرة التي لدى اللوبي اليهودي في أمريكا. وأؤكد على أن ضعف الموقف العربي مهمّ في طبيعة الدور الأوربي، فلو شعرت أوروبا أن مصالحها مهددة مع العرب لغيرت مواقفها بكل تأكيد؛ لكن _مع الأسف الشديد_ تعرف أوروبا أن المواقف العربية غير مؤثرة وغير فاعلة، بل على العكس فإن الأنظمة العربية الآن _بسبب المعارضة الداخلية_ في موقف إرضاء لأوروبا لحمايتها. وأن الشعور بالخطر الداخلي للأنظمة العربية يؤدي إلى أن موقفها مع أوروبا ليس فيه مجال للضغط على أوروبا، بل على العكس هي بحاجة إلى أوروبا وتقديم تسهيلات لحماية الأنظمة.

وبالنسبة للضغط الأمريكي على أوروبا فهو موجود بلا شك، لكن لدى أوروبا مجالات للمناورة، ولكن إذا كان هناك ضغط عربي حقيقي فستخرج من دائرة الضغط الأمريكي، مثل ما حصل عام ١٩٧٣ عندما تغيرت سياستها جراء حظر البترول فخرجت عن الضغط الأمريكي تجاه سياسة الشرق الأوسط.

عبد الفتاح الرشدان

مع أن الموقف عام ١٩٧٣ موقف تكتيكي وليس جذرياً، فهو يتقدم ويتراجع ويناور، وأحياناً يراوح، والضغوط العربية في حينه كانت هامشية، ولم يستمر. ونحن هنا نتحدث عن موقف جوهري أو موقف حسم وهو غير موجود.

أحمد البرصان

موقف أوروبا جزئي مقابل دور عربي جزئي، ولو كان هناك موقف عربي صارم، لكان هناك موقف أوروبي حاسم... وحتى أمريكا ستغير مواقفها.

جواد الحمد

في استعراض لبعض مذكرات كيسنجر نجده يقول: إن أوروبا شقّت عصا الطاعة الأمريكية، وقد يؤدي ذلك إلى شق حلف الناتو. وقام بجولة مكوكية في أوروبا ومارس ضغطاً عنيفاً ومباشراً واتهامات، من أجل إعادة أوروبا لموقفها الطبيعي، خوفاً من الاتساع وعزل الموقف الأمريكي وكشفه دولياً.

أحمد نوفل

في ١٩٧٣ كان وزير الخارجية الفرنسي ميشيل جوبيير متطرفاً في سياسته ضدّ الأمريكيين، وكان ديغولياً. وقد كتب كتاباً فيما بعد عن تفاصيل العلاقات الفرنسية-الأمريكية، والأوروبية-الأمريكية، وكيف حاولت الولايات المتحدة أن تضغط على فرنسا بشدة من أجل تغيير موقفها تجاه العرب، في حرب أكتوبر؛ وتحدث عن صِدَام حقيقي بين أوروبا وأمريكا، وبالذات فرنسا، لكنني أعتقد أنه لم يعد في أوروبا شخصيات ورموز قادرة على اتخاذ مواقف متميزة عن الاتحاد الأوروبي في القضايا الدولية. وقد كانت هناك شخصيات في فرنسا وألمانيا وغيرها، ولدرجة قيل معها: إن بريطانيا تلعب دور حصان طروادة داخل الاتحاد الأوروبي، وتحالفها مع الولايات المتحدة، يؤثر وينعكس بشكل سلبي على أي موقف أوروبي. وعلى سبيل المثال، فقد كانت فرنسا في عام ١٩٧٤، كانت أول دولة غربية يوافق رئيسها جيسكا رديستان ورئيس الوزراء في حينه جاك شيراك على أن يجتمع وزير الخارجية الفرنسي جان سوفانيارك مع أبي عمار في بيروت. وفي حينها حدثت ضجة كبيرة في العالم، ومع ذلك تحملت فرنسا ردود الفعل تلك.

وفي مقارنة مع الوضع الحالي، وهل تستطيع فرنسا أن تقوم بالدور نفسه، وتلتقي مع خالد مشعل مثلاً؟ وكنت قد وجهت هذا السؤال لمسؤول فرنسي، فقال لي: هناك فرق كبير... إذ لم يكن لأبي عمار الدور الخطير الذي يمثله الآن خالد مشعل، والسبب أن وراءه تياراً إسلامياً قوياً، وهو أخطر بالنسبة لهم. وهذا الأمر غير مقنع!

أحمد البرصان

وزير خارجية فرنسا ميشيل دوبريه قال في عام ١٩٩١ عبارة مهمة جداً في مقال في الإندبندنت: إن الإسلام السياسي _في تعليق على الجزائر_ أخطر علينا من الشيوعية في الحرب الباردة.

محمد المقداد

الدوافع متشابهة ما بين الولايات المتحدة وأوروبا، وأحب أن أضيف نقطة أخرى، وهي أنه إذا لم يكن للوبي اليهودي في أوروبا دور كبير كدور اللوبي اليهودي في أمريكا، فهل للعرب الموجودين في أوروبا نفوذ كبير، فنقارنه بالنفوذ الآخر؟ فالنفوذ اليهودي في أوروبا مقارنة بالنفوذ

العربي الاقتصادي لا يقارن، إذ هناك نفوذ سياسي واقتصادي وتعاطف ديني في أوروبا تجاه اليهود، على الرغم مما نسمعه من تشكيك حول المحرقة اليهودية. وأوروبا التي نطالبها ونتحدث عن موقف داعم للموقف العربي، نفسها التي كونت إسرائيل وما زالت تدعم صمود إسرائيل. وأيضاً فإن النفوذ يزداد من خلال طبيعة قرارات الدول الجديدة في الاتحاد الأوروبي من وسط وشرق أوروبا، من أجل احتواء وإعادة تأهيل هذه الدول في المجالات السياسية والاقتصادية، والتي لا يزال لليهود فيها دور كبير، وسوف يبقى وفق القراءة السياسية الحالية ويزداد، أي إن نفوذ اليهود في أوروبا في حالة نمو وازدياد لا جمود.

وللاتحاد الأوروبي دور مع الولايات المتحدة في ترتيب وضعه الداخلي، وكما ذكر حتى في المسائل الأمنية، حيث يطرح دائماً التعاون مع حلف شمال الأطلسي.

والإشكالية الكبرى في موقف الاتحاد الأوروبي هي انفراد كلٍّ إدارة أمريكية عن سابقتها، والتركيز على موضوعات معينة في دعم إسرائيل بطريقة تخدم إسرائيل في المستقبل. وعلى سبيل المثال هناك ضوابط مستمرة تبين الميل الواضح في دعم إسرائيل في كافة المجالات ومما خدم ذلك أحداثُ ١١ سبتمبر.

وإسرائيل تريد من الاتحاد الأوروبي، كما ورد على لسان منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، بعد إعلان موقفهم في الجمعية العمومية تجاه البلدان العربية، تريد إسرائيل من الاتحاد الأوروبي أن يكون هناك تعاون في مجال التكنولوجيا والتجارة فقط، ولا يريدون أي مساعدة في مجال الصراع العربي-الإسرائيلي.

لكن الإشكالية الكبرى مع الاتحاد الأوروبي تتمثل في عدم وجود صياغة موحدة حول الشريك المقابل، وإسرائيل منذ سنوات _وبدعم من الولايات المتحدة_ تردد هذا الكلام حتى صارت تردده أوروبا، مما أعطى مُبرراً وحجةً لخروج الاتحاد الأوروبي ليكون أقل من منافس أو حتى مكمّل، وأصبح موقف التبرير والحجج واضحاً في موقف الاتحاد الأوروبي كونه يعاني من إشكالات ذاتية.

إذاً، هناك دوافع متشابهة مابين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكنها غير متطابقة، ودوافعهم نحو إسرائيل أكبر من دوافعهم نحو الوطن العربي.

جواد الحمد

دون تعريف مصالح أوروبا بشكل مستقل عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ستبقى أوروبا تتمسك بالموقف التابع، أو المساعد. وأساس هذا التعريف هو الطاقة والنفط، وما لم يتم تحرير جزء من مصادر الطاقة العربية، ويتم التعامل به مع أوروبا مباشرة، فستبقى أوروبا خاضعة للضغوط الأمريكية، وقد فشلت كل البدائل، وما يردد حول الطاقة البديلة إشاعةٌ للضغط على دول الخليج.

كما أن التوظيف الأمريكي للمِنَّة على أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية لا يذكره كثير من الباحثين والخبراء الأوروبيين، وأقترح أن يُثار هذا الكلام على صعيد ثقافي وفكري وسياسي بشكل أوسع نطاقاً، وهل نستطيع أن نسهم في تحرير الأوروبيين من هذه العقدة؟ بالمعنى الأدبي طبعاً، كما هي محاولاتنا من تحرير ألمانيا من عقدة المحرقة، وهناك جهود بُذلت في هذا المجال، حول حجمها ومداها أو صحتها ومصداقيّتها.

وكذلك فإن الضغط الأمريكي والإسرائيلي مستمر ومتواصل، وعندما يقول نتنياهو: ليس هناك دور لأوروبا في عملية السلام. ويأتي باراك بعده ويقول: أوروبا في الخلف. وعندما أعطوهم لقمة تافهة في وضع بعض المراقبين دون سلطة على الحدود، شعرت أوروبا وكأنها أحرزت شيئاً مهماً وتحاول المحافظة على هذا المكسب، بالتنازل عن مواقف أخرى. وأعتقد أن أوروبا لا تتحرك خارج النفوذ الأمريكي إلا على الصعيد الاقتصادي.

وحتى موقفهم من الحرب على العراق، عندما تراجعت روسيا عن موقفها لأسباب معروفة، أصبح موقف أوروبا موقفاً أخلاقياً بحتاً.

أحمد نوفل

بقي لدينا المحور الأخير حول "اتجاهات الثبات والتحول في الموقف الأوروبي والعوامل المؤثرة فلسطينياً وعربياً ودولياً وإسرائيلياً"، وأظن أنه أهم محور.

والآن بعد زيارة أولمرت لواشنطن ثم في وقت قصير لندن وباريس، تعدُّ هذه الزيارة مؤشراً مهماً، إذ إن إسرائيل لم تكن مهتمة كثيراً بالموقف الأوروبي، وصار هناك اهتمام حالي، ويعود ذلك إلى تراجع الموقف الأوروبي. فعندما صار الموقف الأوروبي أقرب إلى الموقف الإسرائيلي، أصبحت

إسرائيل توافق ولو جزئياً على إعطاء دور، مثل المراقبة على معبر رفح، والآن محاولة إقناع أوروبا بخطة أولمرت حول تجميع المستوطنات.

وفي المقابل هل تستطيع الدول العربية والفلسطينيون أن يوازوا هذا الموقف؟ أعتقد أنه في ضوء ظروف الضعف العربي فلا يتوقع خلال السنوات الخمس القادمة توقع تغيّر في الموقف الأوروبي لمصلحة الموقف العربي. ولا يعود سبب ذلك إلى الخلافات الفلسطينية، إذ إن الأوروبيين اتخذوا هذا الأمر شماعة، بل إنهم يريدون أن يوازوا في المواقف مع المواقف الأمريكية، فيتحدثون في عواصمهم وعيونهم على واشنطن لمعرفة رد الفعل وماذا تقول أمريكا عن هذه المواقف، فهم حريصون على عدم إثارة السيد الأمريكي.

عبد الفتاح الرشدان

القضية الفلسطينية موضوع شائك وفيه ملابسات كثيرة، فهل الحديث عن حل الصراع؟ أم قيام دولة فلسطينية؟ أم تجاه تقديم المساعدات؟ وكي نقرّب الموضوع فسنتحدث عن الموقف من المبادرة العربية. وزيارة رئيس الوزراء الجديد لبعض الدول الأوروبية تدلُّ على أن إسرائيل تربط رضاها عن الموقف الأوروبي بمدى انسجام الموقف الأوروبي مع المصلحة الإسرائيلية، مما يلبي الطموحات الإسرائيلية، وإذا كانت أوروبا تريد أن تلبي مصلحة أمريكا وإسرائيل على حدٍّ سواء، فأعتقد أن أوروبا في غضون السنوات الخمس القادمة لن تقدم شيئاً ملموساً على صعيد دعم قيام دولة فلسطينية، على الأراضي التي احتلت بعد ٥ حزيران ١٩٦٧.

لأنها محكومة إلى حدٍّ بعيد، على الرغم من وجود هامش من المناورة والحرية، إلا أنها تتأثر بالضغوط الأمريكية لاعتبارات تاريخية ومصلحية، وتتأثر أيضاً بالضغوط الإسرائيلية، وليس في موقف أمريكا ولا إسرائيل فيما يبدو رغبةٌ أو اتجاه نحو انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية على هذه الأراضي. وليس هناك على الإطلاق أيَّة نية _وفق رأيي_ لدى إسرائيل أو الإدارة الأمريكية الحالية وربما المستقبلية، في هذا الاتجاه. وستبقى أوروبا تدغدغ عواطف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتقبل بالحدود التي يقبلون بها فيما يتعلق بأي طرح يمكن أن يكون حلاً للصراع.

أحمد البرصان

أختلف مع الرأي حول أن زيارة أولمرت لأوروبا تماشت مع الموقف الأمريكي، وأعتقد أن زيارته لأوروبا تعكس أهمية أوروبا. ولأسباب عدة:

أولاً: بدأ الرأي العام الأمريكي يتعود ولو أكاديمياً، والدراسة التي نشرها ستيفن والتس أثارت ضجة في الأوساط الأمريكية، حتى قال البعض: كنا نريد سماع هذا الكلام منذ زمن.

ثانياً: تراجع نفوذ المحافظين الجدد.

ثالثاً: بقي للرئيس الأمريكي جورج بوش سنتين في الرئاسة، وأي إدارة أخرى لن تكون بمستوى التأييد لجورج بوش في ظل التطورات الدولية، والسبب يعود إلى أن أحداث ١١ سبتمبر استطاعت أن تجعل التأثير كبيراً جداً للمحافظين الجدد وتورطهم في العراق.

رابعاً: تصريحات بوش قبل ١١ سبتمبر حول قيام دولة فلسطينية بغض النظر عن إيجابيته أو سلبيته إلى أن إسرائيل استغلت الأحداث لصالحها، لاتهام الفلسطينيين بأنهم إرهابيين.

لذا أرى أن زيارة أولمرت لأوربا يعكس أهمية الدور الأوروبي، وهناك رأي لأحد الأساتذة الإسرائيليين حول عدم الاعتماد على الولايات المتحدة ١٠٠٪.

محمد المقداد

أرى أن الدور لن يتغير، فالأولويات الذاتية للاتحاد هي التي تحدد الموقف، والتدخل الخارجي في حل النزاعات الدولية يبقى استثنائياً، أما إشكالات التأثير العربي، فلم تظهر دولة عربية منذ إقامة إسرائيل قادرة على التأثير بالمستوى المطلوب، وإشكالات أخرى يفهمها الاتحاد الأوروبي داخلية تتعلق بالهوية، ومفهوم الانتماء القطري، والانتماء القومي في الوطن العربي، هذه الأشياء ومثلها يعلمها الاتحاد الأوروبي ويعلم أنه لا يزال هنالك انفراد في الطرح من قبل الدول العربية، وعدم الثبات في المبادرات المطروحة من قِبَل العرب، فهناك مبادرات تنازل عدة، وإسرائيل لم تعبأ بأي مبادرة منها، فأصبح الأمر بالنسبة لإسرائيل في اتجاه الضغط على أوروبا الذي يؤدي بنتيجة لصالحها. وبالتالي فالإشكالات في الموقف العربي والفلسطيني يخدم المصلحة الإسرائيلية.

جواد الحمد

سياسة الأمر الواقع التي تنتهجها الحركة الصهيونية أصلاً، ثم بعد ذلك كيان الدولة الإسرائيلية هي التي أركعت المواقف الأمريكية والأوروبية، وفي المقابل سياسة الصراخ وسياسة

المجاملات، وسياسة الاستهلاك المحلي للحكومات العربية، إذ لا تقوم الحكومات العربية ببحث القضية الفلسطينية مع الغرب، وما يصدر من بيانات فهو للإعلام، أما أن يكون هناك طرح جدي في جدول الأعمال مع الغرب فهذا غير وارد.

ومما سمعناه أن زيارةً لوزير عربي إلى أوروبا ولمدة أسبوع، أحد أهم أسباب الزيارة القضية الفلسطينية وانتهاكات حقوق الإنسان، نفاجأ من مصادر أوروبية مطلعة أنه لم يتم طرح القضية إطلاقاً خلال الزيارة واللقاءات المختلفة! ثم إن الحكومات العربية والزعماء والسياسيون العرب لا يطرحون مع الأوروبيين أننا نملك مفاصل مستقبلكم الاقتصادي والصناعي!

وهناك تحول في المنطقة العربية، هو الأساس في الموضوع، وهو الذي سيحدد عوامل التحول والثبات في الموقف الأوروبي وحركتها، وحتى الثقافية منها، والتقليل من وزن أمريكا، ورفع وزن عوامل أخرى كالطاقة والسوق، وعامل الجيرة مع أوروبا، فالعرب يشكّلون ضمانةً أمنيةً وضمانة تهديد، فلماذا لا تشعر أوروبا بهذا الكلام؟ هناك دغدغة ببعض التصرفات كبعض المهاجرين غير الشرعيين، ومطاردتهم وعمل شرطي ملاحقاتٍ للمهاجرين، مما لا يقبله البدو في الصحراء قديماً، ويعد إهانة... فأين القضية الفلسطينية وقضية العراق، وقضية الأمة كلها وأين الدور العربي في الأمم المتحدة؟

وأعتقد أن اتجاهات التحول الأوروبية من الممكن أن تكون متعددة، وستتراجع قيمة اتجاهات الثبات ووزنها السياسي، من خلال فرضية واحدة، أن يحصل تحول في المنطقة العربية، والتحول فلسطينياً قد بدأ، وحوصر حصاراً شديداً ويراد خنقه في مكانه، ولو نجح هذا التحول في العيش والاستمرار، ثم دعم بتحولات أقل حجماً في المنطقة، وأعتقد أنها موجودة وبدأت تتحرك في اعتقادي، فالأوروبيون ليسوا بعيدين عن المنطقة، ويعلمون تماماً أن هذا الحراك سوف يمتد في المنطقة كلها.

أحمد البرصان

أتصور أن هناك صراعاً بين أوروبا وأمريكا، في من يكون صاحب الأمر والنهي في دولة ما أو الأنظمة السياسية، وقد قال البعض: إن الأموال الأمريكية اختطفت فتح. وأعتقد أن الأوروبيين الآن غير مرتاحين لكون من في السلطة في جيب أمريكا، ولا أعتقد أنهم مرتاحون لأن يكون في

الجزائر من يمشي مع الأمريكيين. وفرنسا لن تترك المغرب العربي، على الرغم من تراجع نفوذها هناك مقابل النفوذ الأمريكي، فهي تناور وتحاول.

أحمد نوفل

حول البعد الجغرافي، هل من مصلحة أوروبا أمنياً تحقيق التسوية والسلام في منطقة الشرق الأوسط، على خلاف الولايات المتحدة التي تعد بعيدة جغرافياً عن المنطقة؟

عبد الفتاح الرشدان

الموقف العربي، وكما تعلن القيادات العربية هو أن الخيار الاستراتيجي هو خيار السلام. ومنذ العام ١٩٧٣ وحتى الآن لم يرفع أي نظام عربي شعار الحرب على إسرائيل، أو التعبئة من أجل الحرب، أو استيراد أسلحة أو أي توجه لإعلان الحرب على إسرائيل، لم يكن وارداً على الإطلاق، ولا شك أن هناك حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، فإذا الموقف العربي في تراجع، فقبل أن نبحث عن الدور الأوروبي ونحاول التنبؤ للمستقبل، إلا أن عنصر التحول والثبات مبني بشكل أساسي على البحث عن إمكانيات التحول والثبات في المنطقة العربية ذاتياً.

فالتحول الأوروبي في اتجاهنا من خلال الضغط وخلق مصالح لأوروبا في المنطقة، مبني على الدور العربي في إيجاد مثل هذه الظروف، وليس للعرب موقف يشكل ضغطاً، ولا حتى على إسرائيل، ولا مما قد يعكس حالة توتر التي قد تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار أو الانفجار، الذي يستدعي موقفاً يستحث أوروبا على تغيير مواقفها وسياساتها تجاه القضية الفلسطينية. بما أن الموقف العربي في تراجع فلا أرى أن هناك إمكانية لوجود تحول أوروبي باتجاه إيجابي نحو القضايا العربية الأساسية.

محمد المقداد

أرى أن إدراك القوة الدولية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي للواقع العربي يجعلها في الظروف الحالية تتخاذل عن تقديم أي شيء جديد تجاه القضية الفلسطينية، والمطلوب دور عربي وفلسطيني، فإذا غيروا مواقفهم واستثمروا أدوات الضغط الممكنة، سيكون هناك تغيير. وطالما أن هناك مصالح مشتركة لا تريد أوروبا أن تضغط على إسرائيل ولا تريد أن تخسر الولايات المتحدة، فلا يتوقع في مستقبل الوضع الراهن من أوروبا أن يكون لها دور لحل مشكلة القضية الفلسطينية. ونتمنى من

الدول العربية أن تضع أجندة جديدة لمحاولة التحاور مع أوروبا، إن كانت ترى في أوروبا أداة ضغط على إسرائيل والولايات المتحدة.

أحمد نوفل

إلى أي حد من الممكن أن ننجح عربياً وفلسطينياً في التغيير، أعتقد أن التغيير لا بُدَّ أن يكون في اتجاهين، تغيير للضغط على أوروبا، وفي المقابل ضغط على أمريكا، رافعين ورقة مصالحها في الوطن العربي، فلا يجوز أن نبدأ بالضغط على أوروبا من أجل اتخاذ مواقف معينة لصالح القضايا العربية، ونترك الولايات المتحدة. ففي النهاية الولايات المتحدة لا تقدم شيئاً للعرب ومصالحها مستمرة مع العرب دون أي ضرر، والاقتصاد والاستثمار مستمر، فما الذي ستحققه الضغوطات على أوربا دون المسِّ بالمصالح الأمريكية؟ فلا بد من هذه العلاقة: الضغط على أوروبا وعلى الولايات المتحدة الأمريكية في الوطن العربي، من خلال، سحب الاستثمارات العربية في المؤسسات الأمريكية وإيداعها في أوروبا، وتحويل الاستثمارات إلى اليورو بدلاً من الدولار. وهذا الأمر يجعل الشركات الأمريكية تبحث عن شركات فرنسية وألمانية وبريطانية للاستثمار فيها، مما يعزز الموقف العربي في مواقفه ومطالبه.

حوار استراتيجي بين يدي المواجهة[1]

الأبعاد الاستراتيجية لبرنامج المقاومة في فلسطين ولبنان على الوضع الاستراتيجي الإسرائيلي عسكرياً وأمنياً

أ. جواد: هل تعتقد -في ظل التطورات الأخيرة- أن طبيعة المواجهة القائمة اليوم بين إسرائيل وحزب الله في الشمال وإسرائيل وحماس وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى في الجنوب من النوع التكتيكي العابر، أم أنها نوع من المواجهات ذات البعد الاستراتيجي؟

اللواء طلعت مسلّم: أعتقد أنها ربما بدأت بشكل تكتيكي ولكنها تحولت سريعاً إلى بُعْدٍ استراتيجي، وربما يكون دور الكيان الإسرائيلي في ذلك هو الأساس. واضحٌ أن المقاومة الفلسطينية حينما بدأت بالحصول على الأسير كان الهدف منه هو إجراء نوع من التبادل بين الأسرى الفلسطينيين والأسير الإسرائيلي، وإسرائيل حولتها إلى مواجهة. لا شك أن الهدف الذي استدعته المقاومة الفلسطينية كان له وجهته الاستراتيجية بمعنى إنهاء قضية الأسرى، ولكن لم يكن يقصد بها المواجهة الإسرائيلية الكاملة. إسرائيل حولته إلى مواجهة شاملة، بالقبض على وزراء وعلى أعضاء المجلس التشريعي والقصف الجوي والتوغل بالقوات البرية وبالتالي حولتها إلى مواجهة شاملة.

أعتقد أن الوضع نفسه حصل بالنسبة للبنانيين، حيث كانت عملية أسر الجنديين بهدف إجراء عملية تبادل الأسرى، وكان موضوعاً بالاعتبار الرد الفاعل الإسرائيلي المتوقع قياساً على المواجهات السابقة، وكان متصوراً أن يكون شيئاً أشبه بعناقيد الغضب السابقة، لكن إسرائيل حولته إلى أكثر من هذا، حيث حولته إلى مواجهة شاملة، وبالتالي أصبحت القضية على المحك، وأعتقد أن اجتماع مجلس وزراء خارجية العرب والمجلس الوزاري العربي الذي حول القضية كلها إلى مجلس الأمن زاد من تحويل المواجهة إلى البعد الاستراتيجي، حيث لم تعد قضية فلسطين وقضية الجولان ولبنان وإنما أصبحت القضية قضية السلام في المنطقة، وبالتالي تحولت القضية كلها إلى قضية استراتيجية من الدرجة الأولى، ومعنى ذلك أننا أمام مواجهة تتعلق بمستقبل المنطقة كله. ولا ندري

[1] تم هذا الحوار مع اللواء طلعت مسلّم الخبير العسكري والاستراتيجي المصري، يوم الاثنين الموافق ١٧/ ٧/ ٢٠٠٦ عبر الهاتف، وأجرى اللقاء رئيس التحرير أ.جواد الحمد.

إن كانت الأمور ستمضي على هذا الشكل أم أنها ستتراجع لتأخذ حلاً جزئيا لبعض القضايا مرة أخرى، وهو أمر يصعب التنبؤ به.

س: لماذا تعتقد أن إسرائيل اتجهت هذا الاتجاه التصعيدي لتحول المواجهة إلى البعد الاستراتيجي؟ وماذا سينعكس عليها جراء ذلك في المرحلة الراهنة باعتقادك؟

ج: التطور العربي جعل الجانب الإسرائيلي يحول القضية إلى قضية استراتيجية، بمعنى أن إسرائيل ستمر بفترة انتقال بعد اختفاء شارون من النشاط السياسي، ودخول (أولمرت) مكانه، الذي ليست له تجربة شارون نفسها، وبالتالي أعتقد أنه يفكر بالأسلوب الذي كان يفكر به شارون حينما أصبح رئيساً للوزراء لأول مرة، حينما وعد بإنهاء الانتفاضة خلال أيام. هذا في تصوري، القيادة الإسرائيلية الجديدة وافتقادها للخبرة التي حصل عليها من سبقوها كان أحد الأسباب.

س: هل يمكن القول إن إسرائيل تورطت في هذه المعركة خلافاً لما كان ينبغي أن تتجه إليه كحكومة جديدة.

ج: أعتقد هذا، أعتقد أن السياسات الإسرائيلية السابقة قد خرجت من تجاربها السابقة بأن محاولة فرض إسرائيل على المنطقة بالقوة فقط لم تعد واردة، وأن إسرائيل الكبرى لم تعد واردة، وبالتالي كانت تحاول أن تصل بشكل ما إلى حل يمكن أن يقبله الفلسطينيون. أولمرت ليست لديه هذه الخبرة، لذلك أعتقد أنه تورط في التطرف بالرد واستخدام القوة بأقصى مما كان يحتمله الموقف.

س: كيف يكون تقويمكم إذاً لإمكانيات الطرفين في المواجهة اليوم، في ظل طبيعة المواجهة القائمة والبعد الاستراتيجي الذي أخذته، وفي ظل استخدام سلاح الجو الإسرائيلي بكثافة عالية وعجز سلاح الدبابات، ربما حتى الآن مباشرة باستثناء القصف عن بعد، هل إمكانيات الطرفين اليوم.. ما وضعها وتقويمك لها في ظل الأخذ بالاعتبار الأبعاد الإقليمية والدولية لهذه المواجهة من حيث الأرض والسلاح وما شابه ذلك؟

ج: تقويمي للجانب العسكري: أن الطرفين لديهما من الأسلحة ما يجعلهما من الممكن أن يستمرا في الحرب لفترة، بمعنى أن إسرائيل تستطيع باستخدام قوتها الجوية أن تطيل الصراع، والمقاومة الفلسطينية واللبنانية بحصولها على الصواريخ وقدرتها على الوصول إلى المستوطنات والمدن الإسرائيلية استطاعت أن تؤثر جداً. هنا القاعدة التي تساند الجانبين سيكون لها دور كبير جداً، فحسب تصوري، المستوطنون الإسرائيليون في شمال إسرائيل وسكان صفد وحيفا

لن يستطيعوا أن يستمروا طويلاً تحت التهديد ويبيتون في الملاجئ، وبالتالي فهم إما يبحثون فعلاً عن حلّ أو أنهم سيبحثون عن حل في وقت قريب.

س: هل تعتقد أنه ضمن إمكانيات الطرفين تعتبر قدرة التحمل الشعبية للخسائر والضربات عاملاً مهماً؟

ج: هذا ما أردت التحدث عنه، قوة التحمل الشعبية هي الأساس الحقيقي، إذا كانت قدرة التحمل الشعبية الإسرائيلية تتحمل وفي الوقت نفسه نحن نرى أن هناك محاولة إسرائيلية أمريكية وربما غربية، تحاول أن تفصل بين حزب الله وبين القاعدة الشعبية اللبنانية، وكذلك هناك محاولة للفصل بين حماس وقاعدتها الشعبية، ومحاولة الالتفاف حولها من ناحية منظمة التحرير والرئاسة الفلسطينية، فإذا نجحت القاعدة الشعبية العربية سواء في فلسطين أو لبنان فإن هذا سيكون الفاصل، وهو قدرة الجانب الإسرائيلي على التحمل؛ وأنا أتصور أنها محدودة بلا شك، وبحسب معلوماتي، فإن السياح الأجانب في إسرائيل نزحوا من شمال فلسطين، وهناك نوع من الهجرة المضادة، وهناك خوف ورعب من الصواريخ، وأعتقد أنهم لن يستطيعوا أن يستمروا لفترة طويلة بسياسة الملاجئ، وبالتالي أعتقد أننا من الممكن، إذا احتفظنا بالقاعدة الشعبية الفلسطينية واللبنانية سليمة ومساندة لقواتها، فمن الممكن تحقيق النصر في هذه المواجهة.

س: هناك حديث طويل وكثير بعدة مناحٍ تكلّم به بعض الإعلاميين وبعض الخبراء ألمح له، حول إمكانية اتساع رقعة المواجهة، لاحظنا أن إسرائيل قد أعلنت رسمياً أنها لا تستهدف سوريا في هذه المرحلة؛ هل تعتقد أن هناك إمكانية لتوسيع رقعة المواجهة من قبل أيٍّ من الطرفين مثل فتح جبهات عربية أخرى على سبيل المثال في الضفة الغربية وفي الأردن مصر وسوريا، أو من الجانب الإسرائيلي في ضرب سوريا ذاتها أو توسيع عدوانه عليها أو ضرب إيران؟

ج: أستطيع القول إن هناك احتمالاً لتوسيع المواجهة ولكنه محدود حسب تصوري حيث من الممكن أن تدخل فيه سوريا والعراق وإيران، بمعنى أن إسرائيل من الممكن أن تقوم بالعدوان على سوريا، حيث تتدخل إيران لمعاونة سوريا، واشتراك إيران يؤدي لتحريك قوى شعبية لها علاقة قوية بإيران في العراق، وبالتالي تشتعل المنطقة وأعتقد أن هذا ليس في قدرة إسرائيل ولا قدرة الولايات المتحدة. وهو ما يقلل من فرص مثل هذا التوسيع للمواجهة من جانب إسرائيل.

س: وعلى صعيد المقاومة؟

ج: المقاومة كما أرى أنها من الناحية العسكرية أعدّت نفسها بشكل كبير، فقد استطاعت أن تستخدم صواريخ ذات مدى ودقة لم تكن معروفة عنها، واستطاعت أن تستخدم صواريخ ضدّ قطع بحرية وهذا شيء جديد، واليوم هناك حديث عن منطاد أو طائرة إسرائيلية سقطت قرب بيروت وهذا يعني أنه حتى القطاع الجوي وهو يمثل نقطة الضعف في التكوين العسكري لحزب الله، تطور وبدأ يظهر له تأثير، فأنا أعتقد أن الإعداد العسكري كان جيداً وأستطيع القول إنه لم يكن متوقعاً ردُّ الفعل الإسرائيلي، وهذا شيء طبيعي لأن المفروض أن يوجد في مثل هذه الأمور حدود معقولة لرد الفعل، وإسرائيل تجاوزت هذه الحدود، وبالتالي لم يدخل هذا في اعتبار حزب الله حينما خطط لهذه العملية.

س: في الحديث عن الشروط الموضوعية أو المساحة الإقليمية لأي مواجهة ممكنة، تحدثت عن المساحة الإقليمية لهذا التوسع في حال حدوثه، لكن ما الشروط الموضوعية في اعتقادك؟ ألا تعتقد أن المفاجآت التي لقيتها إسرائيل مؤخراً في غزة ابتداءً ثم في جنوب لبنان تشير إلى أن إسرائيل أصبحت تعيد النظر كثيراً، وأن هذه محددات مهمة في منع إسرائيل من التجرؤ على فتح جبهة إقليمية أوسع؟

ج: هذا يرتبط بوجود قيادة رشيدة قادرة على أن ترى أبعد من الموقف الذي تعتقده وجهةً، وهذا ما أشرت إليه في موضوع القيادة الإسرائيلية الجديدة وخبرتها، صحيح أنها تستطيع أن تدمر الكثير، وتستطيع أن تحرم لبنان من الوقود وتدمر البنية التحتية وخلافه، ولكنها لا تستطيع أن تحقق الأمن لأفرادها.

هذا ما لا تستطيع القيادة الإسرائيلية الحالية أن تدركه، وللأسف فإن هذا يشجعها، إضافة إلى أن الولايات المتحدة هي أيضاً لديها قيادة غير رشيدة وغير قادرة على النظر إلى ما وراء الموقف الخارجي. من المفروض أن العقل والمنطق يقول بعدم العمل على توسيع نطاق المواجهة، لكن أستطيع أن أقول إنني لا أستطيع أن أستبعد هذا الاحتمال في ظلِّ القيادة الإسرائيلية الحالية المدعومة من قيادة أمريكية منسجمة مع توجهاتها الرعناء وغير العاقلة في التعامل مع الأمور.

س: في ضوء التجربة الأولية للمواجهة في غزة التي فشل الإسرائيليون في احتلالها أو بالدخول في اشتباكات برية واسعة النطاق مع المقاومة فيها، وبالتالي فشلوا في تحرير الجندي الأسير، ثم في

لبنان كذلك لا زالت إسرائيل تحاول إجراء اختبارات على البحر والسواحل والجنوب عبر فرق كوماندوز صغيرة لأي اشتباك بري، مما يعني أنها غير جاهزة كثيراً لمثل هذا الاشتباك، حيث تأخر حشد الدبابات على الحدود مع لبنان، وفي ضوء امتلاك المقاومة لصواريخ متوسطة المدى في غزة وفي لبنان، هل تعتقد أنه لو أن دول المواجهة العربية الأخرى قد حسمت أمرها ومارست ممارسةً بهذا المستوى وليس بمستوى حرب شاملة، هل من الممكن أن تهزم إسرائيل عسكرياً وأمنياً، حتى لو كان هناك دمار هائل بحكم الآلة العسكرية الإسرائيلية المتطورة حيث قد يدفع العرب ثمناً كبيراً، ولكن هل من الممكن أن نهزم إسرائيل عسكرياً وأمنياً على هذه الجبهات لو عملت معاً؟

ج: للأسف إن ما تقوله يدخل في باب التمنيات أكثر منه واقع، حيث هناك قواعد موضوعية لا تسمح بتحققه، أنا لا أستطيع أن أتجاهل أن كلاً من الأردن ومصر قد دخلت في نوع من التنظيم الدفاعي مع حلف شمال الأطلسي، وبالتالي أصبحت هناك علاقات عسكرية بين هذه الدول وبين حلف الأطلسي وبينها وبين الولايات المتحدة، وهي تحتاج أولاً إلى التخلص من هذه الاتفاقات قبل أن تستطيع أن تخطو الخطوات التي تأخذها إلى المواجهة مع إسرائيل، ولو أن هذه الخطوات متاحة، يمكن أن أقول إن هذا الاحتمال ممكن التحقق ويمكننا أن نهزم إسرائيل.

ولكن يبدو أننا قد تورطنا في علاقات وتورطنا في أوضاع نحتاج لسنوات طويلة للتخلص من نتائجها، وحتى نستطيع تجميع قوانا كعرب ودول مواجهة ونستطيع أن نهزم إسرائيل.

س: أين تصنف طبيعة المواجهة اليوم مع إسرائيل في سياق الصراع العربي–الإسرائيلي وآفاقه المستقبلية، والسيناريوهات المتوقعة خلال السنوات الخمس القادمة مثلاً؟ أين سيلعب دوراً وأين سيؤثر وأين سيدفع باتجاهات هذا الصراع ؟

ج: إن الموقف العربي ما زال غير واضح ولا يبشّر بأن هناك موقفاً عربياً موحداً؛ هناك بعض الإشارات المبشرة ولكنها غير فاعلة حتى الآن، وقد يكون ما صدر عن اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب في ١٥ يوليو يوحي بأن هناك احتمالاً لأن تصلح الأمور، وأننا سنبدأ بمواجهة الأسئلة الأساسية في الصراع، وبالتالي يمكن أن تعود الأمور إلى الاتجاه الصحيح. ولكن هذا مجرّد إشارة بسيطة لم يظهر لها حتى الآن أي أثر على الجانب العملي وعلينا أن ننتظر.

لا شك أن المرحلة الحالية تشير إلى تطور في قوة وعمل المنظمات الشعبية مثل حماس ومثل حزب الله، وأن هذا التطور سيكون له تأثيره على سير الصراع في المستقبل، وربما لا يكون في المستقبل القريب، ولكن من الممكن أن يحقق شيئاً مهماً على المدى المتوسط، حيث تزداد قوة

المنظمات الشعبية على حساب المنظمات الحكومية، حيث ستكون ثمة فرصة للعرب أن يجمعوا قواهم وأن يحققوا أهدافهم في حسم الصراع لصالح الحق العربي.

س: على الصعيد الإسرائيلي، أين تصنف طبيعة المواجهة اليوم وانعكاسها على الصعيد الإسرائيلي استراتيجياً في تعامله مع الصراع العربي – الإسرائيلي؟

ج: على الصعيد الإسرائيلي أقول إنه ربما ما يدور حالياً له تأثيره الكبير في المستقبل، لأن الواضح أن إسرائيل بُنيَت على أساس توفير موطن آمن لليهود، بينما الأمر أصبح أن إسرائيل هي أكثر الأماكن التي يتعرض فيها اليهودي للتهديدات، ولذلك أعتقد أن مستقبل إسرائيل على المحك، ومن المحتمل أن يتغير هذا وهو يتوقف بدرجة كبيرة على ما سيحدث على الجانب العربي خلال السنوات القادمة.

س: في الجانب الدولي، كيف تعتقد أن المواجهة اليوم وطبيعتها وتوقعات مآلها تؤثر على الموقف الدولي، والسياسة الدولية تجاه الصراع الإسرائيلي؟ هل ستتجه الدول والمنظومة الدولية، لتمثل مفاجأة وتراجعاً أمريكياً أمام تحول استراتيجي في التوازن بين العرب وإسرائيل عبر المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية؟ كما لاحظنا في قمة الثمانية في بطرسبرغ عندما فرض الموقف على الولايات المتحدة من قبل الآخرين إزاء حل الأزمة حسبما رشح من معلومات.

ج: أعتقد أن التوازن الدولي كله معرض للتغيير، أعتقد أن روسيا بدأت تستعيد موقعها، والصين بدأت تتقدم بسرعة، وأمريكا تتأثر كثيراً من تزايد إشكالها في العراق، وبالتالي يمكن القول إنها تتراجع دولياً، ويمكن أن يكون الوضع العالمي مفيداً للوضع العربي في المستقبل، ولكن هذا أيضاً يتوقف على قدرة الجانب العربي على الاستفادة من التغيرات الدولية وأرجو أن يكونوا قادرين على ذلك.

أ.جواد: شكراً سيادة اللواء طلعت مسلّم، الخبير الاستراتيجي المعروف من مصر.

التقارير والمقالات

التحديات الخارجية التي تواجه الأردن*

يهدف هذا التقرير إلى دراسة وتحليل علاقة الأردن بالبيئة الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومن ثَمَّ التعرف على طبيعة التحديات التي تفرضها هذه البيئة على الأردن، ومدى انعكاساتها على مجمل الأوضاع فيه.

تُعرَّف البيئةُ الخارجية للدولة بأنها العناصر والمتغيرات التي تقع خارج نطاق سيادتها، ومن الطبيعي أن تختلف البيئة الخارجية بشقَّيها الإقليمي والدولي، ودرجة تأثيرها، باختلاف الدول من حيث حجم قدراتها ومواردها وقوتها، والموقع الجغرافي الذي تمتع به. وعادةً ما يكون للمتغيرات والأوضاع السائدة في الإقليم -وحتى في العالم- أثرٌ كبير على سياسات الدول الصغرى، وعلى عملية صنع القرار فيها.

والمدخلات التي توجِّهها البيئة الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي لأيَّة دولة تعطي مؤشراً على مدى تأثير الأحداث والظروف التي تتميز بها هذه البيئة، فالدول عادة ما تتحرك في سياستها الخارجية تحت تأثير خصائص الإقليم الذي تنتمي إليه، وعلاقة الدولة بالنظام الإقليمي والدولي الذي تعيش فيه أو تنتمي إليه، وهي علاقة الجزء بالكل على أساس تبادلي، فالكل -وهو القطاع الإقليمي أو الدولي- يؤثر في الجزء -وهو الدولة- وذلك بقدر ما يتيح الجزءُ من قابليةٍ للتأثير في الكلِّ، بمعنى أن العناصر والمتغيرات الخارجية تزداد أهميتها في التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية للدولة وسلوكها كلما ازدادت قابلية البيئة الداخلية للدولة للتأثر بالعوامل والمتغيرات الخارجية.

وقد تتسم البيئة الخارجية المحيطة بالدولة بالاستقرار أو عدم الاستقرار، إذ إنه كلما ازداد وجود عوامل عدم الاستقرار في البيئة المحيطة كلما كان لذلك تأثيرٌ على الأوضاع داخل الدولة بشكلٍ كبيرٍ، ولاسيما إذا كان هناك اعتماد كبيرٌ للدولة على محيطها سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً.

* إعداد أ.د. عبد الفتاح رشدان، أستاذ العلوم السياسية في جامعة مؤتة وعضو هيئة التحرير.

وبشكلٍ عام، فإن الدول الصغرى تتأثر بشكل كبير بعوامل البيئة المحيطة، التي تلعب دوراً مؤثراً كضوابط أو مقومات في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لتلك الدولة.

ويمكن القول: إن الأردن يشكل أنموذجاً للدولة الإقليمية الصغيرة التي توجد في بيئةٍ محيطةٍ، تتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار؛ فالنظام الإقليمي العربي يتَّسم بدرجةٍ كبيرةٍ من الديناميكية في العلاقات المتداخلة بين أعضائه، وفي السياسات التي تتبعها كل دولة إزاءَ الدُّول الأخرى، وبوجود كثيرٍ من الأزمات والتحديات التي تواجهها والتي يهدد بعضها أمْنَ واستقرار هذه الدول.

وقد شكلت خصوصية النظام الإقليمي العربي مُحدِّداً إزاء سياسات الدول العربية وأمنها الداخلي؛ وبما أن علاقة الأردن مع الإقليم علاقةٌ تفاعليةٌ تبادلية، فمن الطبيعي أن يكون للمتغيرات التي تحدث فيه أثرٌ كبير على سياسات الأردن وسلوكه الخارجي.

لقد جعل موقع الأردن منه دولة ذات موقعٍ اتصالي بين الدول المجاورة له، وجعله يشكل الدولة الأكثر سخونة وتأثيراً في حساباتِ منطقة الشرق الأوسط، وتوازناتِ القوى فيه؛ كما يُعدُّ الأردن نقطةَ ارتكازٍ محوريةً تلتقي وتتقاطع عندها طرقٌ تجارية، ومصالحٌ وأهدافٌ حيوية للقوى الإقليمية والدولية، ونقطةَ التقاء بين الدول العربية من جانب، وبين إسرائيل من جانب آخر، وخطَّ المواجهة الأطولَ مع المشروع الصهيوني.

تتأثر سياسات الأردن والأوضاع الاقتصادية الأمنية فيه بعوامل عدة منها:

١- موقع الأردن الاستراتيجي، الذي يشكّل معبراً للبحر الأبيض المتوسط.

٢- موقع الأردن المقفل وعدم امتلاكه لمياه إقليمية.

٣- جوار الأردن لفلسطين، القضية القومية، التي تعد الأكثر أهميةً بالنسبة للمنطقة برمتها.

٤- عدم تمتّع الأردن بموقع جغرافي يتوفر معه العمق الاستراتيجي.

٥- وقوع الأردن بين دول إقليمية كبرى تحيط به من جميع الجهات.

التحديات التي تواجه الأردن

١- الكيان الإسرائيلي ومخاطره

لقد كانت إسرائيل وما زالت تشكل التحدي الأكبر والأخطر من بين كل التحديات التي تواجه مصر والأردن بشكل خاص، وعلى الرغم من المحاولات التي جرت في العقود الأخيرة لتسوية الصراع، إلا أن إسرائيل ما زالت تماطل وترفض الانصياع لقرارات الشرعية الدولية في هذا المجال؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما لدى إسرائيل من أهدافٍ وخططٍ مستقبلية، تسعى إسرائيل من خلالها لتطوير جيشها في غضون السنوات القادمة، كي يكون جزءاً من شبكة شاملة متكاملة من أنظمة الدفاع والرَّصْد والإنذار والتوجيه، يجمع ما بين الدفاعات الإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية في إطار قيادي و"عملياتي" مشترك. وقد حدث هذا في الوقت نفسه الذي كانت إسرائيل تجلس فيه على طاولة المفاوضات مع الدول العربية، في مدريد عام ١٩٩١ وبعدها، علماً بأن ميزان القوى بمختلف أشكاله مختلٌّ لصالح إسرائيل.

يضاف إلى كل ما سبق خطورة الطابع التوسعي، والمخططات المستقبلية لإسرائيل ضد الدول العربية، وعدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات أو المعاهدات التي تعقدها مع الفلسطينيين والعرب؛ فالمخطط الأمريكي-الإسرائيلي يستهدف إخضاع منطقة الشرق الأوسط بكاملها حتى تصبح إسرائيل هي المهيمن الرئيس وصاحب الأمر والنهي في المنطقة كلها.

إنّ ما حدث في لبنان في تموز ٢٠٠٦ من اعتداءٍ إسرائيليٍّ سافرٍ، وقتل للمدنيين، وخلقٍ حالة من الرعب وعدم الاستقرار فيه وفي المنطقة، يمكن أن يحدث في أية دولة عربية أخرى، إذا شعرت إسرائيل أن لها مصلحةً في ذلك.

وكان من أخطر تداعيات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية على الأردن تشريدُ الشعب الفلسطيني وإجباره على النزوح خارج فلسطين، حيث استوعب الأردن العدد الأكبر من هؤلاء اللاجئين والنازحين، الذين ما زالت إمكانية نزوحهم حتى هذه اللحظة قائمةً إلى الأراضي الأردنية، في حال تفاقم الوضع واتساع دائرة الصراع، دون أن تَجِدَ مشكلتُهم طريقاً إلى الحل، في ظِلِّ غياب أيّةِ رؤيةٍ استراتيجية واضحةٍ بخصوص تطبيق حقِّ عودتهم إلى أرضهم وديارهم.

ومما يزيد في مخاطر استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية، والأردن خاصةً، رفضُ إسرائيلَ المتواصلُ السماحَ للشعبِّ الفلسطيني بممارسة حقوقه الطبيعية وانسحابها من الأراضي

المحتلة الفلسطينية والعربية، خاصة في ضوءِ التوجُّهِ المتزايد في المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف، والدعم المُطلَق من الولايات المتحدة الأمريكية، وطرح فكرة الوطن البديل و"الترانسفير" بين الحين والآخر، والهروب من تحمل مختلف الاستحقاقات وفقَ القانون الدولي.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل لم تلتزم باتفاقية السلام التي وقعتها مع الأردن عام ١٩٩٤، بشكل مُرْضٍ، ويؤكد ذلك تسببها في أزمةِ المياه في الأردن عام ١٩٩٩، بعد تولي الملك عبد الله الثاني السلطة بحوالي شهرٍ واحدٍ فقط، مما ترك انعكاسات سلبية على أَمْنِ الأردن واستقراره، وأكّد مخاوف كثير من الأردنيين جرّاء المراوغة التي تمارسها إسرائيل حتى بعد توقيع المعاهدة معها.

إن رفض إسرائيل الانصياع لمقتضيات الشرعية الدولية، وعدم التزامِها بعمليةِ السلام، والانفراد بوضع خطط انسحاب أحادية الجانب، ثم بناء الجدار العازل لفرض الأمر الواقع على الفلسطينيين والعرب، وافتعالها للأحداث والمشكلات في المنطقة حتى في العراق والسودان، سوف يشكل تهديداً مستمراً لجميع الدول العربية، والأردن على وَجه الخصوص.

٢) القضية الفلسطينية وتداعياتها

إن علاقة الأردن بفلسطين وقضية شعبها ليست مجرد التزام قومي يشترك فيه الأردن مع سائر الدول العربية، بل إنها علاقة خاصة متميزة لم يخترعها الأردن، ولكنها تستند إلى واقع وظروف ومعطيات موضوعيةٍ محضة، تتمثل بالجوار الجغرافي، والتمازج السكاني، والتفاعل الثقافي والديني، والتجربة التاريخية المتميزة، والتكامل الاقتصادي.

وتحاول إسرائيل استغلال هذه العلاقة الخاصة المتميزة في تنفيذ مخططاتها التوسُّعية على حساب الشعبين الأردني والفلسطيني؛ ومن هذا المنطلق فإن إسرائيل تسعى لسلب الأرض، وإنشاء الدولة اليهودية على كامل التراب الفلسطيني، وهي ما فتئت تعمل على ذلك بشكل متواصلٍ من خلال العمل على قتل إمكانية قيام دولةٍ فلسطينية مستقلةٍ ذات سيادة، وقد حققت على الأرض عن طريق الاستيطان وبناء الجدار العازل وغيرها من الأفعال نتائج للوصول إلى الهدف، وعموماً فإن العلاقة الأردنية مع السلطة الوطنية الفلسطينية القائمة اليوم – بصفتها نواة الدولة الفلسطينية القادمة – تتسم بخصائص مهمة، منها أن السلطة ليست دولة، أي إنها

ليست كياناً سياسياً مستقلاً، ولا يمكن فَهْم خصوصية العلاقة بين الطرفين دون الأخذ بعين الاعتبار مجموعةً من الحقائق أهمها:

أ- أصبحت إسرائيل واقعياً طرفاً دائماً في ملف العلاقات الأردنية-الفلسطينية-الإسرائيلية، فهي الحاضر الغائب في كل المحادثات أو الاتفاقات الأردنية-الفلسطينية.

ب- أصبح مثلثُ العلاقة الأردنية-الفلسطينية-الإسرائيلية أمراً واقعاً منذ بدء عملية السلام في مدريد ١٩٩١، ويَفْتَرِضُ وجودُ هذا المثلث وجودَ حالةٍ من التنسيق والتعاون المنفتح والمستمرِّ بين الأردن وفلسطين لمواجهة الطرف الثالث (إسرائيل).

ج- إن طرح شعار الوطن البديل وأشباهه، يشكل خطراً على مصلحة الشعبين الأردني والفلسطيني؛ وأخطر ما في هذا الطرح عدم ملامسته للحقائق السياسية والقانونية، بما في ذلك فرض الحلّ الكونفدرالي قبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وخارج دائرة الاختيار الحرّ للشعبين، التي تقول: إن الكونفدرالية تفتقر إلى مقومات قيامها من الحاضر والمستقبل المنظور، فالدولة الفلسطينية لم تقم بعد، وإن أُقِيمَت فإنها ستحتاج إلى وقتٍ طويل حتى تبني مؤسساتها، وتنشِئ سيادتها الفعلية. ورفض هذه المشاريع الإسرائيلية لا يتناقض مع التأكيد على تشجيع كل أشكال الوحدة والتكامل العربية، وخاصةً بين الأردن وفلسطين.

د- الصعوبات التي يواجهها تطبيق حقِّ العودة سياسياً في ظل غياب إرادة الضغط على إسرائيل عربياً ودولياً، ناهيك عن التشابك الاجتماعي والاقتصادي والواقعي الذي تَشكَّل عبر العقود في الأردن، ، ففي حين ترفض إسرائيل التعاطي مع هذا الموضوع أصلاً، يُصِر الأردن رسمياً على المطالبة بحق العودة وأحياناً بالتعويض عن الضرر للاّجئين والدول المضيفة.

٣) الاحتلال الأمريكي للعراق

أدى الحصار الأمريكي للعراق لمدةٍ تزيد على عشر سنوات إلى تحويل العراق من دولة تتمتع بقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية على مستوى الإقليم، إلى دولة هَشّةٍ وضعيفة؛ كما أدى الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ إلى انهيار الدولة العراقية برمّتها، ونَهْبِ ثرواتها وسَلْبِ إرادة شعبها، ثم انتزاع دورها القومي وانتمائه لأمته.

وقد استغلت إسرائيل الأوضاع السائدة في العراق، فكثّفت تواجدها في مناطق متعددة منه، وخاصةً الشمالية، حيث يُهدِّد التواجدُ مستقبلَ العراق ودوره، ويمكن أن يؤدي إلى خلق مزيد من الصراعات والمخاوف من ضرر التلاعب بالقضية الكردية الإقليمية، وغيرها من القضايا.

لقد أدى الاحتلال إلى انهيار البنية التحتية للدولة، وإلى إثارة الفتن والقلاقل والقتل بين الطوائف العراقية من سُنّة وشيعة وغيرها، مما أدى إلى خلق مزيدٍ من الفوضى والعنف، ووسّع الفجوة بين السنة والشيعة، وساهم في الامتداد الإيراني داخل الأراضي العراقية، وهو ما يمكن أن يُسبب آثاراً وانعكاسات على دول الجوار، وعلى الأوضاع في الإقليم كلّه، وكان الأردن قد أبدى مخاوف من مثل هذا السيناريو وتداعياته على لسان الملك عبد الله الثاني.

وقد أدت حالة عدم الاستقرار في العراق إلى قيام حالةٍ من عدم الاستقرار في المنطقة؛ وساهمت الأوضاع في العراق في تفشي ظاهرة ما يسمى بـ"الإرهاب"، وتهديد أمن الدول المجاورة، ومنها الأردن، الذي لم يَسْلم من مثل هذه التداعيات.

كما أفرز احتلال العراق انعكاسات سلبية على أمْنِ واستقرار المنطقة العربية عموماً وعلى الأردن خصوصاً، من أبرزها لجوءُ عددٍ كبير من العراقيين إلى الأردن، وما شكَّلَهُ ذلك من ضغوطٍ مختلفة على البلاد، ناهيك عن الآثار الاقتصادية السلبية التي أحدثها، وخاصةً في مجال ارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي أدى إلى إدخال الاقتصاد الأردني _وحتى موازنة الدولة_ في حالة من الارتباك، على صعيدي التسعير ووفرة المادة، وهو ما سبب خلافات سياسية واجتماعية داخل البلاد وداخل مؤسسات الدولة السياسية.

٤) التدخل الأمريكي في شؤون دول المنطقة

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية _بعد أشهر عدة من احتلالها للعراق في نيسان ٢٠٠٣، وبعد إدراكها لصعوبةِ إنجاز مشروعها في الهيمنة الكاملة على العراق، في المدى المنظور_ إلى محاولةِ معالجة الملفات السابقة في المنطقة، في إطار مشروعها الكبير للهيمنة على المنطقة بأسرها.

فعلى صعيد الملف السوري-اللبناني ازدادت حِدّة الضغوط الأمريكية على هذين البلدين، وعملت بكل قوتها بالتعاون مع فرنسا في مجلس الأمن لإصدار القرار رقم ١٥٥٩ القاضي بانسحاب سورية من لبنان، وتجريد حزب الله من سلاحه، واعتباره حركة "إرهابية". كما

عملت الولايات المتحدة بالتعاون مع المعارضة في لبنان على توظيف حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، لتوجيه إصبع الاتهام إلى سورية، ومن ثَمَّ تكثيف الضغوط الدولية عليها، من أجل فرض الحصار عليها ومقاطعتها، لتحقيق هدف تغيير سياساتها وتحالفاتها ورهاناتها.

حاولت الولايات المتحدة فرض هيمنتها على دول المنطقة من خلال طرح المشاريع المختلفة في المنطقة، سواء مشروع الشرق الأوسط الكبير، أو الإصلاح السياسي والاقتصادي، أو مكافحة "الإرهاب" أو منع المقاومة وتصفيتها؛ وهي سياسةٌ تقود إلى تقسيم المنطقة وتجزئتها، وإعادةِ رسم خريطتها من جديد، بشكل يُلبّي احتياجاتِ وأهدافَ ومصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، دون مصالح شعوب المنطقة، وهي ما تؤدي بالتالي إلى إلحاق الأذى بالمصالح الأردنية الاقتصادية والسياسية، ويحقق حالةً من الارتباك وعدم الاستقرار في الأردن والمنطقة.

تشكّل منهجيةُ السياسةِ الأمريكية تجاه الدول العربية، القائمة على الانتقائية وعدم الثبات والانحياز المطلق لإسرائيل، تحدياً كبيراً لكلّ الدول العربية والأردن خاصة، حيثُ يلعب غيابُ أي نوع من التنسيق والتعاون المشترك بين الدول العربية دوراً سلبياً إزاء هذا التحدي.

الخلاصة

يواجه الأردن جملة من التحديات الخارجية التي أشار التحليل إلى بعضها، ولكن تبقى القضية المركزية التي تجب الإشارة إليها أن هذه التحديات في معظمها تواجه معظم الدول العربية، فالتهديد الذي تشكله إسرائيل منذ قيامها، وتداعيات القضية الفلسطينية، والتدخل الأمريكي في شؤون المنطقة، والمشكلات والأزمات الاقتصادية، واتجاهات برامج الإصلاح السياسي وغيرها، تُلقي بظلالها على دول المنطقة بأسرها.

ومن الموضوعية الإقرار بأن الأردن ربما يكون الدولة الأكثر تأثراً بمعظمها، نظراً لارتباطها الشديد بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي وتعقيداته وانعكاساته المختلفة، بحكم الموقع الجغرافي والتداخل السكاني، والارتباط القومي والسياسي، والموقف الأيديولوجي على مدى عقود، على أنَّ أَمْن الأردنّ واستقراره يقع في المجال الحيوي للأمن القومي للأمة العربية واستقرارها، ومن الصعوبة تحقيق الأمن والاستقرار ومواجهة التحديات الخارجية في أي قطر عربي -ومنها الأردن- دون الارتكاز إلى حد أدنى من التنسيق والتعاون بين الدول العربية، ولو على صعيد

دول الجوار الجغرافي والإقليمي العربي، الأمر الذي ما زال الأردن بحاجة إليه في برنامجه لمواجهة هذه التحديات، مما يُلقِي بعبءٍ كبيرٍ على راسم السياسة الأردنية للإقدام والاستفادة من البعد العربي دوماً بعيداً عن الانغلاق القطري الذي يفقده استثمار المجال الحيوي للأمن القومي العربي.

بما في ذلك بذلُ مزيدٍ من الجهد، والتركيز على التحرك باتجاه تفعيل العمل العربي المشترك، وخلق أُطُرٍ وأبعاد جديدة للتقارب والتنسيق مع الدول العربية، وخاصة الدول المجاورة، حتى يتمكن الأردن من مواجهة هذه التحديات، والسيطرة عليها، والتقليل من نتائجها السلبية.

كما يلعب تَمْتين الجبهة الداخلية، وتعبئة الجهود والموارد المختلفة داخل الدولة، دوراً حيوياً في تمكين الأردن من تشكيل قاعدةِ مواجهةٍ صلبةٍ لهذه التحديات، وترتبط بشكل وثيق بتعزيز علاقاته بالعمق العربي، بوصفه عمقاً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه.

ويُعتَقَد أن تجربة الأردن السياسية خلال العقود الماضية تشكِّل أساساً وقاعدة للتحرك في اتجاه تحسين وتطوير العلاقات مع الدول العربية، وإيجاد أُطُر وضوابط لهذه العلاقات تمكّن الأردن من تحمّل أعباء المخاطر والتحديات التي تفرضها البيئة الخارجية بكل تعقيداتها.

وبذلك يكون الأردن دولة قوية ومجتمعاً متماسكاً يرتبط بعمقٍ عربيٍّ تقوم علاقاته على أساس تعاونٍ استراتيجي وثيق، حيث يوفر له ذلك قدرةً متميزةً على الصمود ومواجهة التحديات.

إسرائيل.. شرطي المصالح الأمريكية في المنطقة العربية*

لا تدين الولايات المتحدة بغير المصلحة الذاتية في علاقتها بأي دولة، وإسرائيل ليست استثناء، ففي يوم ١٤ مايو عام ١٩٤٨، وقف دافيد بن جوريون وسط حشد من اليهود في متحف تل أبيب لكي يعلن للعالم قيام دولة إسرائيل. وفي اللحظة نفسها كان ممثل مكتب الوكالة اليهودية في واشنطن يدخل البيت الأبيض الأمريكي حاملاً التماساً رسمياً للاعتراف الأمريكي بالدولة اليهودية. ولم تمض أكثر من ٨ ساعات حتى كانت الولايات المتحدة أول حكومة في العالم تعترف بإسرائيل، وجاء في الإعلان الأمريكي أن الولايات المتحدة تعترف بالحكومة المؤقتة كسلطة أمر واقع لدولة إسرائيل الجديدة.

في العام نفسه ١٩٤٨، كانت الولايات المتحدة قد تحولت من مصدّر للبترول إلى مستورد صافٍ له؛ كما كانت قد تبنت برنامج مارشال لإعادة تعمير أوروبا التي هي أهم شريك تجاري لها، وكانت المنطقتان في أشد الحاجة لبترول الشرق الأوسط الذي تسيطر عليه الشركات الأمريكية والأوروبية، فانفتحت الحقول العربية العملاقة لكي يتدفق منها النفط لتغذية الاقتصادات الغربية المتعطشة للطاقة بهدف إعادة التعمير.

ومنذ ذلك العام ١٩٤٨ صار للدول الصناعية الغربية بقيادة الولايات المتحدة ما يدفعها لغرس شوكة في ظهر المنطقة العربية، التي تضم ثلثي احتياطيات العالم من النفط، وأن يستمر استخدام تلك الشوكة، وهي إسرائيل، لصرف أذهان العرب عن المطالبة بحقوقهم المشروعة في استغلال أهم مواردهم الطبيعية وهي الثروة النفطية. وهكذا تلاقت المصالح الغربية بقيادة أمريكية مع مصالح إسرائيل التي صارت تلعب دور الشرطي الداعم للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية؛ وكمثال دامغ على هذا الدور: إن أسعار النفط لم تتحرر من الضغط النزولي الذي كانت تخضع له على مدى ربع القرن التالي لانتهاء الحرب العالمية الثانية، إلا بعد أن

* الدكتور حسين عبد الله ، خبير اقتصاديات البترول والطاقة، وكيل أول وزارة البترول المصرية وممثلها فى المكتب التنفيذى لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (١٩٧٤-١٩٩٢)، وأستاذ اقتصاديات البترول بجامعة الكويت (١٩٦٩-١٩٧٤)، ومدير الشؤون الاقتصادية بالهيئة المصرية العامة للبترول (١٩٦٦-١٩٦٩).

انكسرت شوكة الشرطي الإسرائيلي بفضل انتصار العرب في حرب أكتوبر ١٩٧٣، واسترداد حريتهم في إدارة مرفق النفط وتحديد أسعاره، وإن كانت تلك الحرية لم تدم لأكثر من عشر سنوات.

كذلك يتأكد الترابط بين الشوكة الإسرائيلية وبين أسعار النفط بما طرأ على تلك الأسعار من تآكل، بفعل الضغط الغربي، بقيادة الولايات المتحدة، منذ مستهلّ الثمانينات، خطوة بخطوة مع تآكل الإرادة العربية وتفكك التضامن العربي الذي ساد أثناء وعقب حرب أكتوبر في مواجهة الشوكة الإسرائيلية التي عادت تشغلهم عن حماية المكاسب النفطية التي تحققت في ظل أكتوبر. فكما سنوضح بعد قليل، أخذت أسعار النفط في التآكل منذ مطلع الثمانينات، ثم انهارت إلى أقل من النصف في عام ١٩٨٦، واستمرت في التآكل خلال التسعينات، وذلك في الوقت نفسه الذي عادت السياسة الغربية تشحذ وتدعم الشوكة الإسرائيلية وتستخدمها ضمن سياسة نفطية متكاملة للضغط نزولياً على الأسعار.

ولا يعنى ذلك تبرئة العرب مما أصابهم، فقد كان لهم نصيب كبير في إنجاح المخطط الغربي الإسرائيلي، إذ لم تتجه جهودهم إلى الاستثمار العربي المتكامل لحصيلة العوائد النفطية التي قفزت من ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى ذروة بلغت بدولارات ثابتة القيمة نحو ٩٠ مليار دولار عام ١٩٨٠. بل عادت فوائض تلك العوائد تتدفق إلى المصارف الغربية لكي تعيد إقراضها لدول عربية غير نفطية بفوائد باهظة. وبذلك ضاعت الفرصة الذهبية لإقامة وحدة اقتصادية عربية متكاملة على نسق الاتحاد الأوروبي. بل إن تلك الفوائض النفطية لم تلبث أن تبخرت في حروب غبية بدأت في مستهل الثمانينات، وما زالت نيرانها تعصف بالمنطقة وتحولها من منطقة فوائض مالية إلى منطقة استدانة مطلقة خاضعة للنفوذ الغربي بقيادة الولايات المتحدة.

ولا يتسع المقام لشرح التطورات المحزنة لتفكك التضامن العربي في مواجهة الخطر الداهم، بدءاً باتفاقية كامب دافيد (١٩٧٩)، وما تلاها من مقاطعة عربية لمصر عبر عشر سنوات، مروراً بالحرب الغبية بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨)، ومروراً أيضاً باحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، وتداعياته التي بدأت بإزاحة الاحتلال ثم حصار العراق واحتلاله في مارس ٢٠٠٣، ومروراً كذلك باتفاقية أوسلو وتداعياتها التي ما زالت تجثم على أنفاس الشعب الفلسطيني

وتتيح المجال للبطش الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني والاستخفاف بالعرض العربي لتطبيع العلاقات مقابل العودة إلى حدود ١٩٦٧.

وهنا يصح التساؤل: هل كان الغرب بقيادة الولايات المتحدة ليحفل بتقديم ذلك الحجم الهائل من المساندة المطلقة لإسرائيل لو لم تضم المنطقة العربية ما تضمه من احتياطيات النفط (ثلثي احتياطيات العالم) واحتياطيات الغاز (٤٠٪ من احتياطيات العالم)؟

ولنبدأ الإجابة بأهم المعالم النفطية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ ففي ظل السيطرة الكاملة للشركات الغربية على نفط المنطقة في ذلك الوقت، ومع عجز الفحم الذي كان يمثل نحو ٨٥٪ من الطاقة المستهلكة في أوروبا واليابان قبيل تلك الحرب، وهما أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، ارتفع تدفق النفط العربي الرخيص لكي يغذي الصناعات الغربية المتحولة من الفحم إلى النفط من نحو مليون برميل/ يومياً عام ١٩٥٠ إلى ٢٢,٥ مليون ب/ ي في منتصف السبعينات.

ومع أن السعر المعلن لبترول الشرق الأوسط عام ١٩٤٧ كان ٢,١٨ دولار للبرميل إلا أن شركات النفط الغربية، التي كانت تسيطر على حجم الإنتاج وتسعيره، حرصت على ألا يتجاوز نصيب الدول المنتجة من عائداته ٣٠ سنتاً للبرميل على امتداد ربع القرن السابق على حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ففيما قبل عام ١٩٥٠ كان هذا النصيب يتحدد بعائد مقطوع يدفع كإتاوة ويتراوح بين ١٠-٣٠ سنتاً لكل برميل، فلما قبلت الشركات الغربية _تحت الضغوط المتزايدة_ مبدأ مناصفة الأرباح، وصار سعر النفط الخام يتخذ أساساً لحساب تلك الأرباح منذ ١٩٥٠، اتجهت تلك الشركات، بحكم سيطرتها المطلقة على الإنتاج والتصدير والتسعير، إلى تخفيض ذلك السعر خدمةً لاقتصادات الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط ومساندة لها في إعادة التعمير بعد الحرب العالمية الثانية. وفي ظل تلك السياسة انخفض سعر النفط العربي الخفيف من ٢,١٨ دولار للبرميل عام ١٩٤٧ إلى أن بلغ ١,٨٠ دولار عام ١٩٦٠ حيث بقي ثابتاً عند ذلك المستوى حتى مطلع السبعينيات.

وقد أفلحت أوبك خلال عقد الستينات في تثبيت أسعار النفط من حيث قيمتها الاسمية، إلا أنها لم تفلح في وقف تدهور الأسعار من حيث قيمتها الحقيقية. لأن تجارة النفط كانت، وما زالت إلى حد ما، تعتبر في طبيعتها تبادلاً سلعياً Barter trade، بمعنى أن ما تحصل عليه الدول

المصدرة للنفط من عائدات مقابل صادراتها النفطية إلى الدول الصناعية الغربية، التي كانت تنفرد بنحو ٨٥٪ من الواردات النفطية العالمية، كان يعود إلى تلك الدول مقابل ما تستورده منها الدول المصدرة للنفط من سلع وخدمات. ومن مقتضى ذلك أن معدل التبادل الدولي Terms of trade، معبراً عنه بتطور الأسعار في الجانبين عبر فترة زمنية محددة، يمكن أن يستخدم لقياس حجم المكسب والخسارة بين أطراف التبادل الدولي خلال تلك الفترة.

وتطبيقاً لذلك فقد لوحظ أن انخفاض سعر النفط في صورته الاسمية من ٢,١٨ دولاراً للبرميل إلى ١,٨٠ دولاراً خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٧٠، اقترن بارتفاع الرقم القياسي لأسعار الناتج القومي الإجمالي GNP لمجموعة الدول الصناعية الغربية أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي OEEC[1] من ١٠٠ إلى ٢٦٠. وباستخدام المخفض المشتق من هذا الرقم GNP deflator يتبين أن سعر النفط قد انخفض خلال الفترة المذكورة في صورته الحقيقية إلى ٧٠ سنتاً مقوّمة بدولارات عام ١٩٤٧. بل إن نصيب الدول المصدرة للنفط من هذا السعر لم يكن يزيد على ٥٠٪ بعد طرح التكلفة، وبذلك لم يكن هذا النصيب حتى عام ١٩٧٠ يتجاوز ٣٠ سنتاً للبرميل مقومة بدولارات عام ١٩٤٧ وهي القيمة نفسها التي كانت تلك الدول تتقاضاها كحدّ أقصى في ظل نظام العائد المقطوع قبل عام ١٩٥٠.

وفي تقديري إن ما حققته الاقتصادات الغربية من نمو وانتعاش خلال تلك الفترة لم يكن ليتحقق بدون هذا المصدر الرخيص من مصادر الطاقة الذي حرصت شركات النفط الغربية على تزويدها به بمقابل لا يذكر، كما أوضحنا.

من ناحية أخرى، كان سعر النفط الأمريكي يزيد كثيراً على أسعار أنواع النفط الرخيصة المستوردة من الشرق الأوسط، حتى بعد إضافة تكلفة النقل عبر تلك المسافة الطويلة؛ ولذلك حرصت الولايات المتحدة على وضع سياسات لحماية أسعار أنواع نفطها المحلية من المنافسة دون أن تفقد نصيبها من الكعكة الشرق أوسطية. ثم قامت بتحديد الواردات النفطية بحصص معينة، ومنحت المستوردين تراخيص للاستيراد في حدود تلك الحصص؛ وكانت تلك التراخيص تتداول في الأسواق الأمريكية بأسعار تمثل الفرق بين سعر النفط المحلي المرتفع وبين سعر النفط المستورد.

---

[1] والتي حلت محلها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD منذ ١٩٦٠.

وفي ظل هذا السعر المتدني لنفط الشرق الأوسط، استطاعت خزائن الدول الغربية المستوردة للنفط أن تقتنص الجانب الأكبر من الريع النفطي الذي يعبر عنه بالسعر للمستهلك النهائي مطروحاً منه كافة التكاليف بما في ذلك أرباح الشركات الوسيطة بين المنتج والمستهلك. لأن توزيع الريع النفطي كان وما زال يعتبر موضع الخلاف الرئيس بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له، إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المصدرة من ذلك الريع، والعكس صحيح.

وتستند حصة الدول المنتجة للنفط من ذلك الريع في مشروعيتها إلى أن النفط يعتبر مصدراً طبيعياً ناضباً، وما تحصل عليه كنصيب في الريع يعوضها جزئياً عن نضوب تلك الثروة، ويعتبر ثمناً لها مستقلاً عن تكلفة الإنتاج. ومن ناحية أخرى، فإن هذا النصيب يساعدها على توفير استثمارات تستخدم في البحث عن حقول جديدة وتنميتها لضمان تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين وخدمة لهم.

وقد ظلت الدول الصناعية الغربية إلى ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ تقتنص الجانب الأكبر من الريع النفطي، الذي بلغ في عام ١٩٦٧ نحو ٥,٩٥ دولاراً للبرميل (في صورته الاسمية)، موزعاً بنسبة ٨٦٪ (٥,١٠ دولار) في صورة ضرائب على استهلاك النفط، غذيت بها خزائن الدول الأوروبية المستوردة للنفط، بينما لم يتجاوز نصيب الدول المصدرة للنفط في صورة أتاوات وضرائب نحو ٨٥ سنتاً للبرميل، وهو ما يعادل نحو ١٤٪ من صافي الريع، وكان السعر لا يتجاوز ١,٨٠ دولاراً للبرميل، كما ذكرنا.

وكان أقصى ما توصلت إليه الدول المصدرة للنفط بالتفاوض مع الشركات العالمية في مستهل السبعينات أن ارتفع السعر _معبراً عنه بالدولارات الاسمية أو الجارية_ من ١,٨٠ دولار للبرميل في عام ١٩٧٠ إلى ٣ دولارات في أول أكتوبر ١٩٧٣، كما ارتفع نصيب الدول المصدرة للنفط خلال تلك الفترة من ٩١ سنتاً للبرميل إلى دولارين (ينظر الجدول المرفق). وحتى هذه الزيادة الهزيلة كانت عرضة للتآكل في قيمتها الحقيقية نتيجة لتعويم الدولار -الذي يستخدم في تسعير النفط- في ١٥ أغسطس ١٩٧١ وما تبعه من تخفيض قيمته رسمياً في ١٧ ديسمبر ١٩٧١، ثم تخفيض قيمته للمرة الثانية في ١٢ فبراير ١٩٧٣، وذلك بالإضافة إلى موجة التضخم العارمة التي سادت في مستهل السبعينات وعصفت بعائدات الدول المصدرة للنفط.

وفي خريف ١٩٧٣ عادت دول أوبك لتطالب الشركات العاملة في أراضيها بتصحيح الأسعار وتصحيح عائداتها التي تآكلت بفعل التضخم العارم وانخفاض قيمة الدولار، ولكن الشركات لم تستجب؛ ومع أن تلك المطالب كانت تنحصر في إطار العلاقات التجارية القائمة بين الدول المنتجة وبين الشركات الغربية، إلا أن نيكسون، رئيس الولايات المتحدة آنذاك، لم يتردد في تحذير القادة العرب بصورة علنية في المؤتمر الصحفي الذي عقد في البيت الأبيض يوم ٥ سبتمبر ١٩٧٣ بأنهم سيخسرون أسواقهم إذا استمروا في المطالبة بزيادة الأسعار ومذكراً إياهم بمصير دكتور مصدق الذي قام بتأميم النفط الإيراني وانتهى الأمر بعزله وسجنه.

هكذا كانت الغطرسة المقتنعة بأن إرادة العرب قد انكسرت إلى الأبد بهزيمة ١٩٦٧، وأن قدرتهم على المطالبة بزيادة أسعار النفط ونصيبهم منها لا يمكن أن تتجاوز الحدود التي تقدرها الدول الغربية المستهلكة للنفط بمعاونة شركاتها النفطية؛ وفي ذلك ما يؤكد على أن السيادة على الموارد الطبيعية وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها، إنما تعتمد على مدى ما تتمتع به الدولة من استقلال الإرادة وقدرتها على مقاومة الضغوط السياسية التي يمارسها الغرب بقيادة الولايات المتحدة لإبقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية. ولا يحتاج الأمر هنا لتوضيح الدور الإسرائيلي في كسر الإرادة العربية، وأن نيكسون ما كان ليجرؤ على المجاهرة بهذا التهديد الذي وجهه للعرب قبيل حرب أكتوبر بشهر واحد، دون اعتماده على حليفه القوي في المنطقة إسرائيل، التي استطاعت في غفلة من اليقظة العربية أن توجه إليهم ضربة قاسية في يونيو ١٩٦٧.

عقب التهديد الأمريكي بعشرة أيام قررت دول أوبك في اجتماعها يوم ١٥ سبتمبر ١٩٧٣ أن يتفاوض أعضاؤها من دول الخليج مع الشركات في فيينا يوم ٨ أكتوبر لرفع الأسعار. وكانت المعارك قد سبقت هذا الموعد بيومين (٦ أكتوبر)، ومع ذلك التقى مندوبو الطرفين في الموعد المحدد حيث عرض ممثلو الشركات رفع السعر من ٣ دولارات إلى ٣,٢٥ دولاراً للبرميل.

وكانت نتائج المعارك على الجبهة المصرية قد أخذت تؤكد أن الجانب العربي سوف يفلح في استرداد كرامته، ومع ما هو معروف من ارتباط أسعار النفط بالسيادة الوطنية وحرية الإرادة اشتدت عزيمة المفاوضين العرب، ومعهم إيران، فرفضوا مقترح الشركات. وأدركت الشركات حقيقة ما يجرى في ساحة القتال، وأن شوكة حليفهم القوي في المنطقة باتت مهددة بالانكسار،

فعادت تعرض رفع السعر إلى ٣,٤٦ دولاراً للبرميل. غير أن فريق الخليج -الذي عززت المعارك موقفه التفاوضي- رفض مرة أخرى اقتراح الشركات؛ عندئذ قام مفاوضو الشركات بالتشاور مع مجالس إداراتهم فجاءهم الرد بأن الشركات لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من ذلك بدون التشاور مع حكومات الدول المستهلكة للنفط.

وبعد أن توقفت المفاوضات ليومين (١٠ و١١ أكتوبر) استطلعت الشركات خلالهما آراء عدد من حكومات الدول الرئيسة المستهلكة للنفط بقيادة الولايات المتحدة، فيما إذا كان يجب عليهم تحسين الأسعار إلى الحد الذي يجعلها مقبولة من دول أوبك، جاء ردّ الحكومات سلبياً وبالإجماع تقريباً. عندئذ طلب ممثلو الشركات في فيينا من دول أوبك يوم ١٢ أكتوبر تأجيل المفاوضات لمدة أسبوعين لإجراء مشاورات أخرى مع الحكومات المستهلكة للنفط؛ وكانت بشائر الانتصار العربي في الحرب قد تأكدت، فرفض وزراء النفط في منطقة الخليج العربي ذلك الاقتراح وتوقفت المفاوضات.

وفي يوم ١٥ أكتوبر خرجت طائرة مصرية تحمل وفداً نفطياً مصرياً برئاسة وزير البترول المصري، ثم توقفت في الرياض لكي يصعد إليها وفد نفطي سعودي برئاسة وزير البترول السعودي، واتجهت بعد ذلك إلى الكويت حيث شهد فيها فندق شيراتون أخطر القرارات التي نقلت السيادة كاملة على صناعة النفط إلى أصحابها الشرعيين.

بدأ الاجتماع يوم ١٦ أكتوبر بمشاركة وزراء النفط في دول الخليج أعضاء أوبك، وهي السعودية والكويت والعراق والإمارات وقطر بالإضافة إلى إيران، حيث تقرر، من جانب منتجي النفط لأول مرة في تاريخ الصناعة، زيادة السعر من ٣ دولارات إلى ٥,١٢ دولار للبرميل. ولم تشارك مصر علناً في هذا الاجتماع لأنها لم تكن عضواً في منظمة أوبك، وكان القرار صادراً باسم المنظمة؛ ولكن مصر كانت تحمل المسؤولية الكاملة عن القرار بحكم انتصارها في المعارك التي استردت الكرامة العربية، التي استهانت بها الدول الغربية المستهلكة للنفط.

في اليوم التالي (١٧ أكتوبر) عقد اجتماع لوزراء الدول العشر الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وكانت مصر عضواً فيها؛ ولأن الاجتماع كان يتسم بالصفة السياسية فقد اجتمعت الوفود تحت عنوان "مؤتمر وزراء النفط العرب" بدلاً من الاجتماع العادي لمجلس وزراء المنظمة. وقد تقرر في ذلك الاجتماع خفض إنتاج النفط فوراً بنسبة ٥٪ شهرياً،

كما تلاه اجتماع ثان يوم ٤ نوفمبر حيث تقرر أثناءه أن يكون الحد الأدنى للخفض ٢٥٪، حتى ذلك التاريخ مع الاستمرار في الخفض الشهري بنسبة ٥٪. ولأن إنتاج دول أوبك كان عند الطاقة الإنتاجية القصوى خلال سبتمبر ١٩٧٣ لم يكن بمقدور الدول غير العربية تعويض الخفض في الإنتاج العربي، وبذلك انخفض إنتاج أوبك نتيجة لانخفاض إنتاج الدول العربية الأعضاء بها من نحو ٣٢,٦ مليون ب/ي إلى ٢٨,٤ مليون بنسبة ١٣٪.

وهكذا أعادت القدرة العربية على كسر شوكة إسرائيل في حرب أكتوبر، الثقة بالنفس لمنتجي النفط، وخاصة بعد أن قبلت الشركات صاغرة زيادة الأسعار. ولما طلبت الشركات عقد جلسة في فيينا في أواخر نوفمبر ١٩٧٣ مع ممثلي الدول المصدرة للنفط، من أجل "استيضاح" السياسة السعرية الجديدة، أصرت أوبك على أن لا تكون الجلسة بأية حال جلسة مفاوضات، وأنه مهما يكن هيكل الأسعار في المستقبل، فإنه سيتحدد بقرارات منفردة من المنظمة وليس من أية جهة أخرى.

وتأكيداً لهذا الموقف اجتمع وزراء الخليج أعضاء أوبك في طهران يومي ٢٢ و٢٣ ديسمبر١٩٧٣ حيث تقرر زيادة سعر النفط إلى ١١,٦٥ دولاراً للبرميل، سارياً من أول يناير ١٩٧٤، وهو ما يعادل تقريباً أربعة أمثال ما كان عليه قبيل حرب أكتوبر.

ومع ارتفاع سعر النفط الخام تحول توزيع الريع النفطي إلى صالح الدول المصدرة للنفط، ففي عام ١٩٧٥ بلغ سعر البرميل للمستهلك النهائي في المجموعة الأوروبية ٢٧,٩٠ دولاراً، وصافي الريع ١٨,٩٠ دولاراً موزعاً بنسبة ٥٢٪ للدول المصدرة وبنسبة ٤٨٪ للدول المستوردة. وفي عام ١٩٨٠ بلغ السعر للمستهلك النهائي في أوروبا نحو ٦٥,٥٠ دولاراً كما بلغ صافي الريع نحو ٥٣ دولاراً موزعاً بنسبة ٦٤ ٪ للدول المصدرة مقابل ٣٦٪ للدول الأوروبية.

بذلك ارتفعت أيضاً إيرادات تصدير النفط في الدول العربية المصدرة للنفط (بالدولارات الجارية) من نحو ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى نحو ٧٥ مليار دولار عام ١٩٧٤، ثم تصاعدت لتبلغ ٩١ مليار دولار عام ١٩٧٧، قبل أن تقفز إلى ١٤٦ مليار عام ١٩٧٩ وإلى ٢١٣ مليار عام ١٩٨٠ إثر قيام الثورة الإيرانية.

وهكذا توالت القرارات النابعة من السيادة الوطنية التي استردتها الدول النفطية تحت مظلة انتصارات أكتوبر وانكسار شوكة إسرائيل التي كانت وما زالت تمثل الشرطي الحارس لمصالح الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، في المنطقة. وجاءت المحصلة النهائية لتداعيات الحرب ممثلة في

إعادة هيكلة صناعة النفط بحيث انتقلت السيطرة الكاملة على مقدرات إنتاجه وتصديره إلى أصحابه الشرعيين.

لم تسلّم الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، بعودة الحق لأصحابه الشرعيين، بل عادت تنظم صفوفها _بدعوة من كسنجر وزير خارجية أمريكا عام ١٩٧٤_ لإجهاض الانتصار العربي في مجال النفط، ولكي تسترد سيطرتها على أسعاره وحجم إنتاجه. وقد استخدمت لتحقيق هذا الهدف حزمة من السياسات المتكاملة، من أهمها:

(١) ترشيد استهلاك الطاقة عموماً والنفط خاصة في إطار من السياسات الجماعية والفردية المتكاملة، وذلك تحت مظلة وكالة الطاقة الدولية IEA التي أنشئت عام ١٩٧٤ لوضع وتنفيذ تلك السياسات، وأيضاً لمحاصرة أوبك وإجهاض قدرتها التي اكتسبتها بكسر الشوكة الإسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣.

(٢) إثارة حروب إقليمية في منطقة الشرق الأوسط لاستنفاد مدخرات الدول المصدرة للنفط وإجهاض قدرتها على استخدام ما سمى "سلاح النفط" أثناء حرب أكتوبر، ومن ذلك الحرب الغبية بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨)، وهو ما استنفد مدخرات المنطقة لتحل محلها الاستدانة الباهظة من الدول الغربية. ومن تلك الحروب أيضاً الحرب الأهلية في لبنان وما اقترن بها من احتلال إسرائيلي، ومنها أيضاً تشجيع صدام حسين على احتلال الكويت وتداعياته التي اجتاحت المنطقة ويكتوي بها العرب يوماً يوماً في الوقت الحاضر.

(٣) إعادة تسليح إسرائيل وتزويدها بسلاح نووي لتنشيط دورها كشوكة في ظهر العرب وتفتيت قدراتهم وصرف أذهانهم عن حماية الحقوق المشروعة التي اكتسبوها في ظل حرب أكتوبر ١٩٧٣.

(٤) الضغط السياسي الغربي بقيادة الولايات المتحدة، الذي ارتفع في بعض الحالات إلى مستوى الابتزاز، لإجبار دول المنطقة على زيادة إنتاج النفط بقصد خفض أسعاره.

ولا يتسع المقام لسرد ما انتهى إليه تنفيذ تلك السياسة الغربية المتكاملة التي ما زالت إسرائيل تلعب فيها دوراً محورياً كشرطي للمصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة، ولكن يكفي أن نذكر أنَّ على امتداد الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٠ لم يتجاوز سعر النفط بالدولارات الجارية ١٨ دولاراً للبرميل في المتوسط، وهو ما لا يتجاوز في صورته الحقيقية ٥ خمسة دولارات معبراً عنها

بدولارات عام ١٩٧٣، الذي صححت خلاله الأسعار من ٣ إلى ١١,٦٥ دولاراً بفضل انتصار أكتوبر، كما شرحنا.

ويمكن الرجوع في تفصيلات تلك الحقبة إلى ما أوضحناه تفصيلاً في الدراسة الوافية التي نشرت في العدد السابق من مجلة "دراسات شرق أوسطية" (العدد ٣٤-٣٥) بعنوان "النفط العربي بين متطلبات التنمية وتطوير الدور الدولي للعرب سياسياً واقتصادياً".

تطور السعر الاسمي، والسعر الحقيقي، وحجم وعائدات صادرات أوبك النفطية

(الوحدة = السعر بالدولار، والعائدات بالمليار دولار، والصادرات بالمليون برميل يومياً)

التاريخ أو السنة	السعر الاسمي	السعر بدولار ١٩٧٣	نصيب الدولة بدولار اسمي	صادرات أوبك	العائدات مقومة بدولار ١٩٧٣
١٩٧٠	١,٨٠		٠,٩١	٢٢,١٠	٧,٣٤
أول أكتوبر ١٩٧٣	٣,٠١	٣,٠٥	٢,٠٠		
يناير ١٩٧٤	١١,٦٥	٩,٦٨	٩,٢١	٢٨,٨٠	٨٠,٤٤
أول يوليو ١٩٧٧	١٣,٦٦	٨,٦٧	١٢,١٦	٢٩,٠٦	٨١,٨٦
أول يونيو ١٩٧٩	١٨,٠٠	٩,٠٤	السعر ناقصاً التكلفة	٢٨,٥٨	٩٤,٣٠
١٩٨٠	٢٨,٦٤	١٣,٢٦	"	٢٤,٥١	١١٨,٦٣
١٩٨١	٣٢,٥١	١٥,٥٥	"	٢٠,٢١	١١٤,٧١
١٩٨٤	٢٨,٢٠	١٤,٦٦	"	١٣,٩٢	٧٤,٤٩
١٩٨٦	١٣,٥٣	٥,٥٠	"	١٥,٠٩	٣٠,٢٩
١٩٨٧	١٧,٧٣	٦,٢٥	"	١٤,٦٣	٣٣,٣٨
١٩٨٨	١٤,٢٤	٤,٧١	"	١٣,٢٦	٢٢,٨٠
١٩٩١	١٨,٦٢	٥,١٨	"	١٩,٩٢	٣٧,٦٦
١٩٩٤-١٩٩٩	١٦,٨٥	٤,٨٦	"	٢٣,٣٦	٤١,٤٤
٢٠٠٠	٢٧,٦٠	٧,٧٩	"	٢٥,٠٦	٧١,٢٥
٢٠٠١	٢٣,١٢	٦,٥٨	"	٢٣,٨٨	٥٧,٣٥
٢٠٠٣	٢٨,١٠	٦,٥١	"	٢٣,١٩	٥٥,١٠
٢٠٠٤	٣٦,٠٥	٧,٥٨	"	٢٥,٨٤	٧١,٤٩
٢٠٠٥	٥٠,٠	١٠,٥٠			

التخبط الاستراتيجي الأمريكي
واتجاهات الخروج من المستنقع العراقي *

مقدمة

لا يختلف اثنان على أن الإدارة الأمريكية تَمُرُّ بورطةٍ (Dilemma) حقيقيةٍ في العراق، فحجم الخسائر الأمريكية-البشرية والمادية- لم يتوقف أبداً. ففي كل يوم هناك جنود أمريكيّون يسقطون قتلى في العراق، ومزيد من الدبابات المدمرة، والعربات التي يتم تفجيرها على أيدي رجالِ المقاومةِ العراقية، الذين لا يَكلّون ولا يملّون، واضعين نُصْبَ أعينهم هدفاً مركزياً هو: إخراجِ المُحتلِّ من أرض العراق، بل هناك طائرات أمريكية تسقط بين الآونة والأخرى، تُعطي صورةً واضحةً عن إمكانيات هذه المقاومة وقدرتها الفائقة في التعامل مع قوات الاحتلال.

يوماً ما، قال المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، بول بريمر: (ليس هناك أيّة إشارةٍ لوجود مقاومة منظمة للاحتلال، وليس هناك أيّ دليل على وجود قيادةٍ وسيطرةٍ في أوساط حفنة العراقيين الذين يطلقون النار على قواتنا !)[1]، لكن بعد أربعة عشر شهراً، يعود بريمر إلى أمريكا، عن طريق عمان، وفي عمان يتصل بزوجته ليقول لها: (أنا في أمانٍ، وحُرٌّ، وعائدٌ إلى الوطن)[2].

فهل كانت –فعلاً- حفنةً من العراقيين الذين يطلقون النار على القوات الأمريكية، كما وصفهم بريمر، أم هي مقاومةٌ وطنيةٌ لا ترضى بالذل والهوان ولا تقبل أن يُدَنِّسَ المحتلُ أرض العراق الطاهرة ؟ من يقرأ عبارة بريمر الأخيرة يصل إلى الحقيقة، فتلك المقاومة أجبرته على أن يقول إنه في أمانٍ وحُرّ، وإنه _طيلة أربعة عشر شهراً قضاها في بغداد_ لم يكن في أمانٍ، ولم يكن حُراً، بل كانت خطواته محسوبة بدقة، خوفاً من يد المقاومة الطويلة.

---

* بهاء الدين الدين النقشبندي، كاتب وباحث عراقي.

[1]) بول بريمر، عام قضيته في العراق، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص ٣٤.

[2]) المصدر السابق، ص ٤٩٦.

بعد أكثر من سنة على مغادرة العراق يقول بريمر: (حركة التَّمرُّدِ العراقي كانت أكثر صلابةً مما اعتقدنا)[1]؛ وإلى هذا الوقت، وبعد كل ما حدث في العراق من فوضى ومآسٍ، لا زال بريمر يتحدث عن هزيمة التّمرُّد، ولا يرى حلاً للمشكلة العراقية في نظره إلا بهزيمة التمرد! يقول بريمر: (يجب أن يُهزَم التَّمَرُّد ليخرج العراق من أزمته)[2]. كيف أدارت هذه العقلية الجامدة شؤون العراق لأكثر من أربعة عشر شهراً ؟ لا نعلم!

الخطوات الأولى باتجاه المستنقع العراقي

كطفل غِرٍّ، كانت الإدارة الأمريكية تستمع إلى المعارضين العراقيين في الخارج، وعلى رأسهم أحمد الجلبي، الذي كان يرأس المؤتمر الوطني العراقي، الذي ضَمَّ مجموعةً غير متجانسة من المعارضين العراقيين لنظام صدام حسين.

فِرْيَةُ أسلحة الدمار الشامل التي أغرت بها المعارضةُ العراقية إدارةَ الرئيس بوش، وأوقعتها في حَرَجٍ كبير، فبعد البيان الشهير لوزير الخارجية كولن باول أمام مجلس الأمن الدولي قبل غزو العراق، الذي ادّعى فيه حصول الإدارة الأمريكية على تقارير استخبارية مؤكدة، تثبت امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل؛ ولكن بعد أكثرَ من عامٍ على احتلال العراق، خرجت فِرَقُ التفتيش الأمريكية بنتيجة مخيبة لآمالِ الإدارة الأمريكية، مفادها: إنَّ العراق لم يمتلك أسلحةً من هذا النوع قبل الغزو، وأن التقارير الاستخبارية لم تكن إلا "تلفيقات" سجلتها أقلام الـ(CIA)، بتأثير من بعض أطراف المعارضة العراقية آنذاك، وخصوصاً أحمد الجلبي!

لقد بَنَتْ إدارةُ بوش خطتها لغزو العراق على هذه المعلومات البائسة التي زودها بها الجلبي وأمثاله، مما شكل النُذُرَ الأولى للكارثة، تلك الكارثة التي أدت إلى:

- تدمير العراق كدولة عمرها أكثر من ٨٠ عاماً (أُسِّسَت الدولة العراقية عام ١٩٢١م).
- توريط الإدارة الأمريكية في غزوٍ فاشلٍ كلَّفها خسائر بشرية ومادية فادحة.
- فقدان مكانة الولايات المتحدة، باعتبارها القطبَ الأوحد في القرن الحادي والعشرين، وفقدانها للمصداقية في مشروعها الاستراتيجي، لنشر الحرية والديمقراطية في العالم، وازدراء دول

---

[1]) من لقاء مع بريمر أجرته قناة الحرة الفضائية في برنامج (الحرة تقدم)، وتم بثّه مساء الخميس ٦/ ٧/ ٢٠٠٦م.

[2]) المصدر نفسه.

العالم لها، وترسيخِ مفهوم اعتبارها "قوة غاشمة" خارجة عن مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية.

كلنا يذكر اعتراف كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، عندما قالت: (لقد ارتكبنا آلاف الأخطاء الاستراتيجية في العراق)[١].

في علم السياسة هناك مقولة نصها: توقع الأسوأ دائماً، (always expect the worst)، لكن ذلك كان بعيداً جداً عن تفكير الإدارة الأمريكية، التي تَمَيَّزَ سلوكها بالخفَّة، والطَّيْشِ منذ الولاية الأولى لبوش الابن.

مع الأشهر الأولى للاحتلال، توقع بعض المفكرين العرب تورطاً أمريكياً في مستنقع عراقيٍّ يلوح في الأفق القريب، وأنه سيكون على غِرار التورُّط الأمريكي في المستنقع الفيتنامي، الذي كَلّف الأمريكيين أكثر من ٥٥٠٠٠ قتيل أمريكي، وسمعةً سيئةً لل"يانكي الأمريكي"، وكراهيةً من العالم بأجمعه للأمريكيين، بسبب ما جرى على الساحة الفيتنامية، من مآسٍ وآلام.

وكما كانت البداية من الكونغرس الأمريكي في نَقْدِ الحربِ الفيتنامية، فقد بدأت الأصوات في الكونغرس ذاته تحتج على هذه الحرب، ففي إحدى شهادات بريمر أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، طالبت النائبة ديان. أ. واطسون من لوس انجلوس بمعرفة العددِ الدقيقِ للعراقيين، الذين قُتِلُوا منذ أن بدأت الحرب، وانتقدت بريمر بقسوة لعدم معرفته العدد[٢]. وفي إحدى جلسات الكونغرس ذكر أحد الأعضاء مصطلح المستنقع (Quake mere)، وتساءل هل الولايات المتحدة متورطة في "مستنقعٍ" في العراق؟ واستفسر عن كيفية الخروج من هذا "المستنقع".

الخسائر الأمريكية في العراق

اعتادت الإدارة الأمريكية على عدم الإعلان عن خسائرها في العراق بشكل دقيق، كما لم تسمح للإعلام بالتعرض لهذا الموضوع، بما يُظهِر فداحةَ هذه الخسائر. ففي كل يوم تتعرض هذه القوات لعشرات الهجمات على أيدي المقاومة العراقية، وفي آخر إحصائية للخسائر تجاوز عدد قتلى القوات الأمريكية الـ(٢٥٠٠) قتيل، والرقم في تصاعد، مما يسبب إرباكاً للإدارة الأمريكية

---

[1] مؤتمر صحفي لرايس بالاشتراك مع جاك سترو وزير الخارجية البريطاني السابق.

[2] بول بريمر، المصدر السابق، ص٢٢٣.

تجاه شعبها، هذا فضلاً عن الخسائر المادية غير المعلنة، التي يُقدِّرها بعضهم بأكثر من(٢٠٠) مليار دولار، وهذا عِبءٌ كبير على دافع الضرائب الأمريكية، مما يجعله يتساءل: لماذا لا يُسدِّد هذا المبلغ العجز في الموازنة الأمريكية، التي تعاني عجزاً مزمنا، منذ بَدْءِ الولاية الثانية للرئيس بوش وإلى الآن ؟!!

سيناريوهات الخروج المحتملة

مقدمة في فهم مصطلح السيناريو

عندما نسمع مصطلح الـ"سيناريو" ربما لا يتبادر إلى أفهامنا إلا المعنى الفني الدرامي له، فغالباً ما يقترن السيناريو بالمسرح والسينما. فلتحويل النصِّ إلى نصٍّ قابلٍ للتمثيل، يجب أن يكتب له "سيناريو".

وللسيناريو مفهوم آخر، يرتبط بالتخطيط الاستراتيجي، ويُعتَبَر هيرمان كاهان أول من أشار إلى استخدام السيناريو في التخطيط، عندما كان في مؤسسة راند RAND خلال عَقْدِ الخمسينات، كما استخدم السيناريو كمصطلح للربط بين الشؤون العسكرية والدراسات الاستراتيجية[1]. يرى كاهان أن السيناريو يمثل إجابة على سؤالين أساسيين هما:

- كيف يتطور موقفٌ مُفترَضٌ في المستقبل خطوةً خطوة؟
- ما البدائل في كل لحظة للقرارات؟ وما البدائل التي تحرف أو تسهل أو توقف العملية؟[2]

من خلال هذه المقاربة يبدو أن الإدارة الأمريكية لم يكن لديها –أصلاً– سيناريوهات دقيقة لعملية غزو العراق، وإذا كان لديها سيناريوهات فهي مما يطلق عليه كاهان مصطلح: "السيناريو الخالي من المفاجآت" (Surprise-free scenario)؛ وهي –بالتأكيد– غير دقيقة، مما أدى إلى حصول الفوضى في العراق. ربما وضع الأمريكيون سيناريو عسكرياً جيداً لعملية الغزو فقط، أما ما بعد الغزو، فقد خانتهم معلوماتهم، وخانتهم كفاءة أجهزتهم الاستخبارية، على الرغم من "الطنطنة" الكبيرة التي تحيط بها.

أظن أن هذه المقدمة ضرورية لفهم السيناريوهات المحتملة للخروج من المأزق العراقي، والسيناريوهات الأمريكية المحتملة لا تعدو أن تكون واحداً من السيناريوهات الآتية:

---

[1]) د. ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية، مركز الكتاب للنشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٤ ص ١١١.

[2]) المصدر نفسه، ص١١٣.

أ) السيناريو الأول: (الانسحاب الفوري)

يعلم الجميع أنّ هناك ضغطاً شعبياً متصاعداً على الإدارة الأمريكية، لما يخصُّ الحال في العراق ووضع القوات الأمريكية فيه، وضغطاً من الكونغرس الأمريكي، للسبب نفسه، حتى إن هذا الضغط يشارك فيه أعضاء من الحزب الجمهوري نفسه، حزب الرئيس بوش، لتسوية الملف العراقي والخروج منه بأقل الخسائر. وهناك كذلك أصوات من داخل الكونغرس تدعو إلى انسحاب أمريكي فوري من العراق، لأن بقاء القوات الأمريكية في العراق كل يوم إنما هو إضافةٌ على الفاتورة الأمريكية المثقلة بالخسائر على كلِّ الأصعدة، وليس هناك من فائدةٍ ترجى من الوجود على الأرض العراقية، إلا مزيداً من ضحايا الجيش الأمريكي، وتحميل دافع الضرائب مزيداً من الأعباء، في حربٍ لا ناقةَ له فيها ولا جمل، على بُعدِ أكثر من ٦٠٠٠ ميل عن التراب الأمريكي!

قد يكون احتمال حصول هذا السيناريو ضعيفاً لأسباب كثيرة منها:

إن الإدارة الأمريكية ستكون قد فشلت في حربها على الإرهاب، الذي تعتبر أنّ العراق هو الجبهة الأمامية له، كما صرح بذلك الرئيس بوش في أكثر من مناسبة.

كيف تبرر الإدارة الأمريكية لشعبها ما قامت به في غزو العراق، والخسائر البشرية والمادية الأمريكية، التي نتجت عن هذا الغزو؟!!

ستجد الولايات المتحدة نفسها في موقف مُزرٍ، يُسقِطُها من القِمَّة التي تتربع عليها، كونها القطب الأوحد للعالم، حيث إنها ستكون قد دمرت بلداً ودولةً عريقةً مؤسِّسَةً للأمم المتحدة.

ستجد الولايات المتحدة نفسها آنذاك غيرَ قادرة على التدخل في أي من الدول، لأن التجربة العراقية مَريرة إلى حدٍّ يصعب معه نسيانُ المجتمع الدولي لها.

ولكن بعد كل هذه الأسباب التي تمنع حصول هذا السيناريو، هل نتوقع أن يحدث؟

الجواب على هذا التساؤل يمكن استخلاصه من تجربة لإدارة أمريكية سابقة، هي إدارة كلينتون؛ فقد انسحبت هذه الإدارة من عملية (إعادة الأمل) في الصومال، بعد فترة قليلة عقب عملية قتل أحد الجنود الأمريكيين، وجَرِّه في شوارع مقاديشو على أيدي المسلحين الصوماليين، ومنذ ذلك الوقت والصومال بلد بلا دولة، يحكمه أمراء الحرب وميليشيا القبائل.

ب) السيناريو الثاني: (انسحاب القوات الأمريكية إلى معسكرات خارج المدن العراقية)

هذا السيناريو قديم ومطروح أكثر من مرة من جهات كثيرة، بينها جهات عراقية، وربما تطرح بعض جهات المقاومة العراقية هذا السيناريو كحلٍّ مؤقتٍ لحين الانسحاب الكامل من الأراضي العراقية. ويمكن أن يُقَلِّلَ هذا السيناريو من الخسائر الأمريكية، خصوصاً البشرية منها، لكنه في الوقت نفسه سيُحدث فراغاً أمنياً لا تستطيع القوات المسلحة العراقية مَلأَهُ، وبالتالي قد تحتل هذا الفراغ ميليشيا الأحزاب والتيارات السياسية، المستعدة تمام الاستعداد للتحرك في هذا المجال، وعندها نعود إلى نقطة الصفر من جديد، حيث القتل والفوضى والسلب والنهب على كل المستويات، مما يضع المسؤولية كاملة على عاتق قوات الاحتلال: قانونياً بموجب اتفاقيات جنيف، وأخلاقياً أمام دول العالم.

ج) السيناريو الثالث: سيناريو الانسحاب التدريجي (جدولة الانسحاب)

هذا السيناريو هو مطلب كثيرٍ من القوى الوطنية العراقية، ومن بينها جبهة التوافق العراقية، وهيئة علماء المسلمين، وجبهة الحوار الوطني، وقوى وطنية أخرى؛ إذ إن هذه القوى لا تترك فرصة أو مناسبة إلا طالبت فيها برحيل قوات الاحتلال، عبر جدول زمني للانسحاب، لتلافي حدوث فراغٍ أمني يمكن أن يؤدي إلى فوضى وحرب أهلية بين أبناء شعب العراق؛ لكن الإدارة الأمريكية تمتنع عن إعلان مثل هذا الجدول الزمني، مبررةً ذلك بما يأتي:

إن هذا الإجراء يمكن أن يشجع الجماعات المسلحة على تكثيف هجماتها على القوات الأمريكية مما يُلحِقُ بها خسائر أكبر.

لا يمكن إعلان مثل هذا الجدول إلا بعد التأكد من جاهزية القوات المسلحة العراقية على تَسلُّم كامل الملف الأمني بكفاءة، والوصول إلى وضع أمني مستقر في بغداد، وباقي المدن العراقية.

د) السيناريو الرابع : (سيناريو إنجاز المهمة)

صرّح كثير من أعضاء الإدارة الأمريكية، في مناسبات كثيرة: إن القوات الأمريكية باقيةٌ في العراق لحين إنجاز مهمتها؛ ولم يصرِّحْ هؤلاء بماهية هذه المهمة وطبيعتها وحدودها، ولكنهم حين يحاصَرُون بالسؤال عن ذلك، يُجيبون بأن مُهمة هذه القوات في العراق، هي بناء دولةٍ ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان. فمتى تتحقق هذه المهمة ؟ لا ندري!

لو رجعنا إلى الوراء قليلاً، أي إلى أيام ما قبل الغزو الأمريكي، لوجدنا الإدارة الأمريكية تتخبط في طروحاتها بشأن الملف العراقي، فتارة تدعي أنها تريد القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدام حسين، وتشكل خطرا محققاً على جيرانه والمنطقة، بل وصل أمر التلفيق الأمريكي إلى الادعاء أنها تهدد الأمن القومي الأمريكي، مما يدعو أيَّ مُراقب سياسي إلى الاستغراب الشديد!

بعد ذلك ادعت الإدارة الأمريكية أنها تريد إنقاذ شعب العراق من ديكتاتورية موغلةٍ في الوحشية، ومتجاوزةٍ لحقوق الإنسان، ومتورطةٍ في قتلٍ جماعي لأبناء العراق، وبعد دخول القوات الأمريكية إلى بغداد صرَّح قادة أمريكا أنهم جاؤوا محررين للعراق من الحكم الديكتاتوري.

إن هذا التخبط الأمريكي يدل بوضوح على وجود أجندة أمريكية أخرى غير معلنة، فما حقيقة هذه الأجندة؟ وما المهمة التي جاءت القوات الأمريكية لإنجازها في العراق، هذه المهمة التي لن تنسحب إلا بإتمامها على الوجه الذي خططت له؟

تكلَّم كثيرون عن النفط والسيطرة على منابعه، وتكلَّم آخرون عن حماية أمن إسرائيل، فهل كانت هذه هي حقيقة الأهداف الأمريكية ؟

إذا افترضنا جدلاً أن هذا صحيح، فمعنى ذلك أن الانسحاب الأمريكي سيتأخر إلى سنواتٍ طويلةٍ، لحين تحقيق الاستقرار والاطمئنان على مصادر الطاقة الموجودة في العراق، والتأكد من تحقيق أمن دائمٍ لإسرائيل؛ وكِلا الهدفين يتطلب وقتاً طويلاً لا يساعد على انسحابٍ عاجل للقوات الأمريكية من العراق.

في ٧ / ٧ / ٢٠٠٦م، صرّح متحدِّثٌ باسم الجيش الأمريكي: إن الملف الأمني في نِصفِ العراق -أي في ٩ محافظات من مجموع ١٨ محافظة عراقية- سيتم تسليمه إلى القوات العراقية المسلحة في نهاية العام الحالي ٢٠٠٦م، وستبقى القوات الأمريكية تراقب الأوضاع عن كَثَبٍ في هذه المحافظات التسع.

وفي تقرير رفعته الإدارة الأمريكية إلى الكونغرس، بينت أن٦٠٪ من محافظة بغداد و٧٨٠٠٠ كم٢ من الأراضي العراقية في عُهدة القوات المسلحة العراقية الآن، بعد تسليم الملف

الأمني في هذه المناطق إليها. كما بَيَّن التقرير أن محافظة المُثَنَّى التي تتركز فيها القوات اليابانية هي أولى المحافظات العراقية التي سيتم فيها تسليم كامل الملف الأمني إلى القوات العراقية[١].

اللافت للانتباه أن المتحدث باسم الجيش الأمريكي صرّح بأن هذا التسليم للملف الأمني لا يعني تقليصاً للقوات الأمريكية في العراق، وليس في النية انسحابُ هذه القوات من العراق في الوقت الحاضر!

وماذا بعد؟

في حزيران ٢٠٠٦م فشلت محاولة من الديمقراطيين في الكونغرس الأمريكي لجدولة الانسحاب الأمريكي في العراق، حيث خَسِرَ الديمقراطيون في التصويت على مشروع هذا القرار.

وتتلخص استراتيجية الديمقراطيين في ترشيح شخصية ذات قدرة على التعامل مع قرار خطير مثل قرار الانسحاب، هذه الشخصية التي يعدّها الديمقراطيون منذ الآن هي هيلاري كلنتون، زوجة الرئيس السابق بيل كلنتون، حيث يأملون أن ترتقي هيلاري سُدَّةَ الرئاسة في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩م، لتبدأ بعد ذلك خطة الانسحاب في ١ مارس ٢٠٠٩م؛ وكلنا يعلم أن القوات الأمريكية انسحبت من الصومال في عهد زوجها بل كلنتون، غير عابئة بما حصل بعد ذلك من فوضى وحرب أهلية.

سيناريوهات الانسحاب الأمريكي في استطلاعات الرأي

في آخر استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة، فيما يخص الانسحاب الأمريكي من العراق كانت النسب كالتالي:

- ٣١٪ من الشعب الأمريكي يؤيدون انسحاباً فورياً من العراق.
- ٣١٪ يؤيدون الانسحاب التدريجي.
- ٣٠٪ يؤيدون الانسحاب بعد إتمام المهمة[٢].

وكما هو واضح فإن سيناريوهات الانسحاب الثلاثة تحظى بنسب تأييد متساوية تقريباً من الشعب الأمريكي مما يعطي فرصاً متساوية لتحقيق أي منها.

---

[1]) قناة الحرة الفضائية، نشرة أخبار يوم السبت ٨/ ٧ / ٢٠٠٦م.

[2]) قناة الحرة، نشرة أخبار الجمعة ٧/ ٧/ ٢٠٠٦.

خاتمة ومقاربة حضارية

القابلية للاستعمار

بعد أكثر من ٣٠ سنة على تحقيق آخر قطر عربي لاستقلاله، يتعرض بلد عربي عريق، وأحد ركائز النظام العربي المعاصر، وأحد مؤسسي الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة أوبك، إلى احتلالٍ بغيضٍ من قِبَلِ القوات الأمريكية والبريطانية.. فمن السبب؟

في أوائل القرن السابع عشر، كتب سفير ملك أسبانيا، كارلوس الخامس، في مراكش، تقريراً لملكه يقول فيه: (مولاي.. إن الأمور تجري هنا في مراكش كأنما يريد الله أن يُهيئ لك السُّبُل). إن الاستعمار هو مجرد بذرة صغيرة حقيرة ماكان لها أن تنبت وتؤتي أُكُلَها لو لم تُهَيّأ لها التربة الخصبة في عقولنا ونفوسنا[١].

(لقد أضاع العالم العربي والإسلامي أكثر من قرن في معالجة مرض سماه: الاستعمار، إلا أن المرض الحقيقي لم يكن الاستعمارالقادم إلينا من خارج استعدادنا لاستقباله، بل من مكونات ذلك الاستعداد، والدليل على ذلك بسيط يُقدِّمُه لنا الواقع المؤلم اليوم، وهو أن الاستعمار غادَرَ هذه المساحة من الأوطان، ولكن هل نشعر أن الأوضاع الاجتماعية أو الخلقية أو الثقافية أو الإنسانية قد تغيرت بطريقة جوهرية ؟[٢]

ستضطر قوات الغزو الأمريكي -بالتأكيد- إلى الانسحاب من العراق عاجلاً أو آجلاً، لأن النبتة الفاسدة لا تستطيع العيش في الأرض الطيبة، ولكن المهم هو: هل تعلمنا الدرس؟!

* * *

[1]) مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، مجالس دمشق، دار الفكر دمشق، ط ٢، ٢٠٠٦ ص ٥٤.

[2]) المصدر نفسه، ص٥٢.

المصادر

١. بول.ل.بريمر، عام قضيته في العراق، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦م.
٢. د. ضياء الدين زاهر، مقدمة في الدراسات المستقبلية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.
٣. مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، مجالس دمشق، دار الفكر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٦م.

هل تنجح المحاكم الإسلامية الشرعية في إحكام سيطرتها على عموم الصومال؟*

بدءاً نقول: إن الملف الصومالي ملف شائك ومعقد، ومن يريد الإحاطة بجوانبه المتشعبة، تنبغي له العودة إلى جذوره التاريخية البعيدة والقريبة، لأن مقدمات تلك الجذور تُعِين على فهم نتائج المرحلة الراهنة، التي هي من دون شك نتائجُ مريرة ومؤلمة؛ وعلى الرغم من ذلك، فإننا -في هذه العجالة التي يلزمنا بها هذا التقرير العلمي- لا يمكن أن نعود إلى أدراج التاريخ أو أن نقبع في منحنياته، لأن ذلك يخرجنا عن سياق موضوعنا الذي يتعلق بالحاضر أولاً، وبالمستقبل -وهو الأهم- ثانياً، بَيْدَ أن الأمر لا يخلو من ضرورة مُلحِّة إلى التنويه بمفارقة تاريخية-وطنية في ذاكرة هذا البلد، الذي ولج بوابة الاستقلال عام ١٩٦٠م عَقِبَ تحرره من الاستعمارين البريطاني في الشمال، والإيطالي في الجنوب، ليعلن في العام ذاته وحدة الإقليميين في دولة واحدة عاصمتها مقديشو.

والمفارقة تكمن في إعلان قادة الاستقلال عن نيتهم توحيدَ بقية أقاليم أوغادين "الإثيوبي"، وإقليم عفر وعيسى "جيبوتي، حالياً"، وإقليم أنفدي "الكيني"، وعبَّروا عن ذلك باختيار علم وطني ذي نجمة خماسية، للتعبير عن وحدة الأقاليم الخمسة في كيان واحد، هو الصومال الكبير بحدوده الطبيعية والسكانية؛ وما دفعهم إلى ذلك، هو أن سكان جميع هذه الأقاليم أو معظمهم من المجموعة الصومالية التي تتحدث بلغة واحدة، هي الصومالية، وتدين جميعاً بالإسلام على المذهب المالكي، وتنتمي إلى عشائر وقبائل ترجع في نسبها إلى نسبٍ واحد، وتفخر بانتمائها إلى الثقافة العربية الإسلامية. ولكن -ونعود هنا إلى المفارقة- إن المجموعة الصومالية عوضاً عن الاتحاد اتجهت نحو التفكك والتجزئة، ففضلاً عن فشلها في ضَمِّ الأجزاء الثلاثة إلى الصومال -على الرغم من أنها خاضت حروباً دموية من أجل ذلك، أخطرها حرب الأوغادين مع إثيوبيا خلال عامي ١٩٧٧-١٩٧٨م- فإنها فشلت في الحفاظ على وحدة الإقليم الصومالي الموروث

* الأستاذ الدكتور عبد السلام إبراهيم بغدادي، رئيس قسم الدراسات الإفريقية، جامعة بغداد.

عن الاستعمارين الإيطالي والبريطاني. إذ انفصل الإقليم الذي كان تحت سيطرة إيطاليا ليعلن نفسه دولةً مستقلةً بعد سقوط نظام الرئيس محمد سيادبري عام ١٩٩١م، تحت اسم جمهورية أرض الصومال وعاصمتها هرجيسا، كما استقل جزءٌ من وسط البلاد تحت اسم جمهورية بونت، أما الجنوب فقد تفتت إلى أجزاء متناثرة بفعل أمراء وتجار الحروب الأهلية، الذين حولوا جنوب الصومال إلى إقليم تتوزعه سيطرة الميليشيات والعصابات وقطّاع الطرق، المدعومين بالسلاح والمال والإعلام من قوى إقليمية ودولية عديدة.

وكان نصيب العاصمة مقديشو أن أصبحت تحت سيطرة أكثر من ميلشيا وجماعة مسلحة، تتغذى على الأتاوى والنَّهب المنظم لمرافق وأموال الدولة المفككة والآيلة للزوال؛ وطوال المدة من عام ١٩٩١ وحتى بدايات العام ٢٠٠٦، لم تستطع أيّاً من الميلشيات أو القوى السياسية أن تنفرد بالسيطرة على العاصمة أو بقية الجنوب الصومالي، على الرغم من المحاولات التي بُذلت من منظمات إقليمية ودولية، ومن بعض دول الجوار، مثل جيبوتي أو كينيا، لإيجاد مخرج سياسي للوضع المزري الذي مرت به البلاد ولم تزل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض هذه المحاولات -مثل محاولة جيبوتي عام ٢٠٠٠- أفضت إلى تشكيل برلمان انتقالي، وحكومة انتقالية، ودستور انتقالي، ورئيس مؤقت هو عبد القاسم صلاد حسن، إلا أن هذه الحكومة ظلت في المنفى ولم تستطع السيطرة على شبر واحد من البلاد، لأسباب كثيرة، منها فقدان الدعم الدولي والعربي. والمحاولة الأخرى جاءت من كينيا ومنظمة التنمية ومكافحة الجفاف لدول القرن الإفريقي (الإيغاد) بدعم أوربي، لتأسيس حكومة انتقالية، هي الحكومة التي اتخذت -بعد أن مكثت في كينيا قرابة سنة ونصف- من مدينة بيدوة الصومالية مقرّاً مؤقتاً لها منذ شباط ٢٠٠٦، لتبدأ من هناك رحلة إعادة الاستقرار والأمن والسلام وإعادة الأعمار إلى ربوع الصومال، ونالت اعترافاً دولياً وإقليمياً واسعاً، بيد أن هذه الحكومة التي أصبح علي محمد جيدي رئيساً لها، وعبد الله يوسف أحمد رئيساً من خلالها على الصومال، لم توفّق -منذ إعلان تشكيلها خريف ٢٠٠٤ في كينيا، وحتى كتابة هذه السطور- في الانتشار خارج مدينة بيدوة التي تبعد قرابة ٢٥٠ كم شمال غرب مقديشو، وظلت قابعةً داخل حدود هذه المدينة القريبة من الحدود مع إثيوبيا، أسيرة إمكاناتها المالية والعسكرية المحدودة جداً.

وبدلاً من أن تلجأ القوى الدولية النافذة إلى دعمها ومساندتها بالمال والسلاح والإعلام، راحت تدعم أمراء الحرب وزعماء الميليشيات الذين انضم بعضٌ منهم للحكومة الانتقالية، بيد أن ولاءهم ودعمهم ظلَّ لميليشياتهم وانتماءاتهم العشائرية الضيقة.

وعند مطلع العام ٢٠٠٦ التقت مصالح هؤلاء الأمراء مع مصالح بعض القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان لها دور في تأسيس ما سمي (بالتحالف من أجل السلام ومكافحة الإرهاب)، وهو تحالف ضمَّ زعماء الميليشيات المسلحة في العاصمة وجوارها، المناهضين لاتحاد المحاكم الشرعية الإسلامية، القوة المسلحة الجديدة التي ظهرت بوضوح على الساحة الصومالية منذ أواخر العام ٢٠٠٤، مع أنَّ بدايات ظهورها تعود إلى العام ١٩٩١.

بيد أن ظهورها القوي والعلني، الذي فاجأ الكثيرين، كان مع بدايات العام ٢٠٠٦، وهذه المحاكم التي لا تتجاوز حتى الآن العدد١٤ إلى ١٧ محكمة، تشكلت بمبادرة من قبل بعض اللجان الشعبية وبعض رجال الدين ورجال الأعمال، في الأحياء والمناطق السكنية في العاصمة الصومالية وجوارها، لتقوم بدور القاضي الذي يساهم في تقديم بعض الحلول الطوعية وتوفير دعائم الأمن وعقد جلسات الصلح بين الأحياء والعشائر المختلفة، في ظل غياب سلطة الدولة المركزية والقانون والنظام وتمادي سطوة المليشيات.

ومع الأيام اتحدت هذه المحاكم لتشكّل هذا الاتحاد المعروف باتحاد المحاكم الشرعية الذي أصبح يعرف فيما بعد بـ(مجلس المحاكم الشرعية الإسلامية)، وليتحول أخيراً إلى (المجلس الإسلامي الأعلى في الصومال)، الذي شكّل مؤخراً مجلساً للشورى يضم ٩١ عضواً، اختير على رأسه حسن ظاهر عويس، الذي كان عقيداً سابقاً في الجيش الصومالي المنحل، وتتَّهمه الولايات المتحدة بالتشدد والتطرف، وأن له علاقة ما بتنظيم القاعدة، في حين ينفي (عويس) ذلك.

كما اختار هذا المجلس لجنة تنفيذية من ١٥ عضواً، عيّن الشيخ يوسف شيخ أحمد على رأسها، وهو شخص يوصف بالاعتدال والمرونة، كما أنه ينحدر من عشرية أبغال، أحد فروع قبيلة الهاوية التي يتشكل منها غالبية سكان العاصمة، مما يجعله وجهاً مقبولاً في الداخل

والخارج، لا سيما أنه ينحدر من أسرة برجوازية (متوسطة الثراء)، فضلاً عن استعداده للحوار مع الآخرين من دون شروط مسبقة. ويبدو أن المحاكم الشرعية، ومن خلال طبيعة القادة الذين يسيطرون على مقاليد تصريف الأمور فيها، تضمُّ تيارات معتدلة وأخرى متطرفة، ونسبة المتطرفين فيها أقل.

ولا تعتمد المحاكم الشرعية على مقاتليها الذين يتراوح عددهم بين خمسة إلى عشرة ألاف مقاتل فحسب، وإنما على الحاضنة الشعبية التي التفَّت حولها، ليس لأسباب إيديولوجية أو سياسية فحسب، وإنما للخلاص من حكم أمراء الحرب والمليشيات الذين أنهكوا العباد وخرّبوا البلاد وأشاعوا الفساد في عموم العاصمة والجنوب الصومالي كله.

وبعد سيطرة المحاكم الشرعية على العاصمة الصومالية والجزء الأكبر من الإقليم الجنوبي للصومال، ووصولها إلى مشارف العاصمة المؤقتة للحكومة الانتقالية في بيدوة، فإن الوضع يشير إلى قرب ساعة السيطرة على هذه المدينة التي يلوذ بها رموز الحكومة الانتقالية، برئاسة عبد الله يوسف أحمد، التي لا عاصم لهم فيها من قوات محلية، ولا نجاة لهم إلا بالاستعانة بإثيوبيا، الدولة المجاورة الكبرى، التي ترى في المحاكم الإسلامية الخطر الأكبر، ليس على الحكومة الانتقالية الصومالية، فهذا الأمر لا يعينها كثيراً، بل عليها نفسها، لأن صعود الإسلاميين إلى السلطة في مقاديشو وسيطرتهم على مقادير الأمور في الصومال، قد يشكل تهديداً مزدوجاً عليها: الأول، هو إثارة مشاعر المسلمين في إثيوبيا الذين يشكلون أكثر من ٦٠٪ من سكان إثيوبيا، والذين يشعرون بالاضطهاد والتهميش بسبب سيطرة الأقلية الأمهرية، ومن بعدها الأقلية التغرينية المسيحية القبطية الأرثوذكسية على السلطة السياسية في أديس أبابا، وحرمان المسلمين من فرصتهم الكاملة في العمل السياسي على الرغم من أنهم يشكّلون الأغلبية العددية في عموم إثيوبيا. والثاني، هو خشية حكومة (ميليس زيناوي) الإثيوبية من مطالبة الإسلاميين في الصومال -الذين لا يُكنُّون ودّاً للسلطة الإثيوبية، بسبب تدخلها المستمر بالشأن الصومالي- بإقليم أوغادين الصومالي الذي تحتله إثيوبيا منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن. ومن هنا نلاحظ تقارب إثيوبيا مع الحكومة الانتقالية الصومالية الضعيفة، وتعاطفها معها، لأن إثيوبيا لا ترى خطراً يهدد مصالحها من قبل هذه الحكومة، كما أن علاقة إثيوبيا الوثيقة مع واشنطن تُحتِّم عليها التنسيق مع السياسة الأمريكية تجاه الصومال؛ وهي سياسة تقوم على استبعاد الإسلاميين

الصوماليين عن السلطة، الذين تتهمهم واشنطن بإقامة نوع من العلاقة مع تنظيم القاعدة، واستقبال متطوعين عرب، وإيواء القائمين بعملية تفجير السفارتين الأميركيتين في تنزانيا وكينيا عام ١٩٩٨، وهو ما تنفيه هذه الجماعات تماماً.

ولذلك قامت الولايات المتحدة بدعم أمراء الحرب في الصومال، ومساعدتهم في تشكيل ما سمي بـ(التحالف من أجل السلام ومكافحة الإرهاب) ودعمه بالسلاح عبر إثيوبيا ومنافذ أخرى، ومساندته بالمال، الذي كان يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ دولار شهرياً، بحسب ما صرح به جون بريندار جاسست، الخبير الأمريكي بشؤون الصومال والعضو في مجموعة الأزمات الدولية، ودفعه نحو حسم المعركة مع المحاكم الإسلامية، وهو ما أشار إليه أحد موظفي السفارة الأمريكية في نيروبي.

بيد أن حسابات وتقديرات واشنطن لم تحقق النتيجة المرجوة هنا، إذ لم يتمكن (التحالف) من تحقيق أي مكاسب استراتيجية على الأرض، بل على العكس من ذلك، فإنه خيَّب ظنون وآمال واشنطن، إذ اندحر أمام زحف القوات المسلحة التابعة للمحاكم الإسلامية، ليس في مقديشو وحدها وإنما في مدنٍ بلعد وجوهر وقاليموي ومناطق أشبيلي وما حولها وميركا وغيرها؛ ولاذ زعماء التحالف بالفرار خارج الصومال، كما أن بعضهم استسلم لقوات المحاكم الإسلامية وأبدى استعداده للتعاون معها.

والآن، بعد خلوّ الساحة الصومالية تقريباً من أمراء الحرب، لم يبق على هذه الساحة سوى لاعبين أساسيين، هما: المحاكم الإسلامية، الآخذة قوتها بالنمو والتصاعد والانتشار، بيد أنها تفتقر إلى الدعم العربي الرسمي العلني، والإفريقي والدولي. والحكومة الانتقالية، الضعيفة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، لكنها تحظى بدعم إثيوبي سياسي وعسكري ((دخلت قوات إثيوبية الأرضَ الصومالية المحيطة بمدينة بيدوة لمناصرة ودعم الحكومة الانتقالية ومنع اندحارها أمام قوات المحاكم الإسلامية))، ودعم سياسي إفريقي من الاتحاد الإفريقي، الذي يتخذ من إثيوبيا مقراً دائماً له في العاصمة أديس أبابا، ومن منظمة (الإيغاد) لدول القرن الإفريقي، التي تتخذ من عاصمة كينيا، نيروبي، مقراً لها، كما أن الحكومة تنال دعماً سياسياً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكثير من الأنظمة العربية ومجموعة الاتصال الدولية التي شكلتها

الولايات المتحدة، وتتكون منها ومعها السويد والنرويج وايطاليا وبريطانيا وتنزانيا، كما أن الحكومة تحظى بدعمٍ معنوي من الأمم المتحدة.

وبذلك يمكن القول: إننا أمام لاعبَيْن على الساحة الصومالية، أحدهما يمتلك قوة عسكرية على الأرض، في الداخل الصومالي، والثاني يمتلك قوة سياسيةً خارج الحدود،وهي معادلة صعبة جداً للحكم على من ستكون الغلبة؟ لأن قيام المحاكم الإسلامية بهجوم أخير ونهائي على بيدوة سوف يؤدي إلى سيطرة قوات هذه المحاكم وهرب أو استسلام الحكومة الانتقالية! لكن في المقابل، لن تحصل المحاكم الإسلامية على الشرعية الإقليمية والدولية التي تتيح لها ممارسة السلطة والسيادة على إقليم الصومال الجنوبي وتوحيده مع الصومال الشمالي، وإعادة دولة الصومال إلى وضعها الطبيعي من جديد، ولذلك فإنها ستعاني من القطيعة والحصار، مما يؤدي إلى إثارة المشكلات المتعددة بوجهها، ويقود إلى سقوطها أو تحويلها –من جديد– إلى مجرد فصيلٍ مقاتل ضمن فصائل عديدة ستظهر لاحقاً عند انهيار سلطتها!

كما ينبغي أن نضع في الاعتبار أن إثيوبيا لن تدع المحاكم الإسلامية تحظى بوقت كافٍ للتمتع بالسلطة، إذ سوف تبادر إلى مهاجمتها ومحاولة إسقاطها، وستلقى في ذلك دعماً قوياً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الأنظمة العربية والأفريقية المتخوفة من صعود التيارات الإسلامية إلى السلطة، لا سيما المتشددة منها.

وفي المقابل، فإن قيام التحالف الدولي المناهض للمحاكم الإسلامية، المكوّن من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وبعض النظم العربية، بإجهاض النصر الذي حققته المحاكم الإسلامية على الأرض، سوف يثير مشكلات كثيرة أمام الحكومة الانتقالية، وهي مشكلات سوف تحول دون تحقيق أهدافها في السيطرة على عموم البلاد وتحقيق السلام والأمن والإعمار في بلد هدَّمته الحروب الأهلية والتدخلات الدولية والإقليمية وفساد رجال السلطة وأمراء الحرب.

ويبدو أن إيجاد مخرجٍ من الأزمة الصومالية ليس بالأمر السهل أو الهين! فنحن أمام مشهدٍ صعب، بل أمام تركة ثقيلة من ركام الاستبداد والفساد والنزاع طويل الأمد، إذ ليست هناك وصفة سحرية لمثل هذا المأزق؛ ولعل المسرب الوحيد الذي يمكن أن تلتقي عنده الروافد

والجداول الفرعية، هو إشراك الجميع: ((الحكومة الانتقالية، والمحاكم الشرعية، وزعماء المليشيات المدحورين في الحرب الأخيرة، وزعماء الإقليم الشمالي (جمهورية أرض الصومال) وإقليم بونت، ورجال الدين، ورجال الأعمال، ووجهاء المدن، وزعماء العشائر، ورموز المجتمع المدني رجالاً ونساءً))، في حوارٍ مفتوحٍ لبناء الصومال الجديد، مع استعداد المجتمع الدولي لإعادة بناء الصومال من جديد بشكل جدي وفاعل، ليأخذ دوره من جديد على الساحة العربية والإفريقية والدولية.

أما أن يُترَك الصومال لحاله، أو لدول الجوار أو لقوة عظمى تتدخل في شأنه، فإن ذلك لن يخدم أي طرف. كما ينبغي أن نضع في الحسبان، أنْ لا الحكومة الانتقالية ولا المحاكم الإسلامية ولا غيرهما تستطيع إحكام سيطرتها بمفردها على كل الصومال، لأن الآخرين -وهم كثر- لن يسمحوا بذلك!! وعليه فإن العمل على بناء الوحدة الوطنية والمصالحة بين الفرقاء الصوماليين لبناء دولة صومالية واحدة هو البناء الوحيد العملي والموضوعي الذي يحقق مصالح الصوماليين.

إسرائيل تُغطّي فشلها العسكري والأمني بارتكاب جرائم حربٍ ضدَّ الفلسطينيين*

يتناول هذا التقرير في ثناياه العملية النوعية "الوهم المتبدد" التي تمَّت بالقرب من معبر كرم أبو سالم، والإرهاصات التي سبقتها والتداعيات التي تمخَّضت عنها لاحقاً، حيث يعرِض التقرير للاعتداءات الإسرائيلية التي سبقت العملية، من اجتياحٍ لقطاع غزّة ومناطق من الضفة الغربية، واغتيالاتٍ لقادة المقاومة، فضلاً عن ارتكاب القوات الإسرائيلية للمجازر المتكررة ضدَّ الشعب الفلسطيني، التي كان آخرها مجزرة الشاطئ، مما حتَّم على المقاومة أن تردَّ على هذه الاعتداءات لكن بعملياتٍ نوعيةٍ مستحدَثة، بسبب شروع إسرائيل في تنفيذ خطة الانطواء؛ ومن هنا فإنه يمكن القول إن خطة الانسحاب الأحادي الجانب هذه كانت سبباً في تنفيذ عملية غير تقليدية كالتي تمّت صباح يوم الأحد ٢٥/٦/٢٠٠٦، التي نفذتها ثلاثة من فصائل المقاومة، وأسفرت عن مقتل جنديين إسرائيليين، وإصابة سبعةٍ آخرين بجراح، وتدمير دبابةٍ إسرائيلية واستشهادِ اثنين من المقاومين، وعودة الستة الباقين إلى قاعدتهم في غزة بالجندي الأسير "جلعاد شاليت".

كما يشير التقرير إلى محاولة الفصائل الاستفادة من الإنجاز العسكري الذي حققوه في هذه العلمية، عبر طرحهم لصفقةِ تبادلٍ واسعةٍ لعدد من الأسرى الفلسطينيين، الذين يُقارب عددهم العشرة آلاف أسير، مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي، ويعرض للتطورات الناجمة عن العملية كالاجتياح الإسرائيلي الشرس لغزة المسمّى بعملية "أمطار الصيف"، وقطع الكهرباء والمياه عن القطاع بأكمله، وخطف إسرائيل لأكثر من ٦٠ مسؤولاً فلسطينياً في الحكومة الفلسطينية، والظروف الصعبة التي يعيشها أهالي قطاع غزة؛ ثم يعرِّج التقرير على المواقف الدولية والعربية وأبرز ردود الأفعال الرسمية والشعبية، كما يتضمن التقرير في نهايته مُلحقاً خاصّاً حول عدد الأسرى الموجودين في السجون الإسرائيلية.

* يتناول هذا التقرير العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة حتى تاريخ ١٥/٧/٢٠٠٦، أعدت التقرير رائدة أبوعيد، مساعدة بحث في مركز دراسات الشرق الأوسط.

غزة تحت خط النار... الجرائم الصهيونية في القطاع

لا تنفك قوات الاحتلال الإسرائيلي تمارس أبشع أنواع جرائم الحرب ضدّ الشعب الفلسطيني بين الفينة والفينة، وكان منها في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ أن اجتاحت مدينةَ غزة ومخيَّماتها، وقامت باغتيال المقاومين والقادة، وخَطف المواطنين الفلسطينيين من بيوتهم، كما قامت القوات الإسرائيلية بارتكاب مجزرة بشعة يوم الجمعة ٢٠٠٦/٦/٩ على شاطئ مدينة غزة، مما أودى بحياة عدد من المدنيين الفلسطينيين، من ضمنهم سبعة أفراد من أسرة واحدة (أسرة الطفلة هدى غالية)، دون أن تتخذ الهيئات الدولية أي إجراء تجاه العدوان الإسرائيلي المتكرر؛ وقد ذكر المحقق الإسرائيلي الجنرال مير كليفي أن سبب الانفجار مجهول! كما نفى كليفي أن يتعلق الأمر بقصفٍ إسرائيلي! لكنه ألمح إلى أن الحادث قد يكون ناجماً عن لغمٍ زرعه فلسطينيون لإعاقة القوات الإسرائيلية، إلا أن منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية قد أصدرت تقريراً عقب الحادث شكّكت من خلاله في الرواية الإسرائيلية، واعتبر مارك جارلاسكو كبير المحللين العسكريين لدى "هيومان رايتس ووتش" أنَّ "المقاربة التي اعتمدها الجيش الإسرائيلي تبرز الحاجة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل"، مشيراً إلى أن هناك احتمالاً لكون الضحايا قتلوا نتيجة قصفٍ إسرائيلي[1].

كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بخطف مدنيين من بيوتهم بدون وجه حق، وهدمت الكثير من المنازل في قطاع غزة وما حوله، حيث كانت القوات الإسرائيلية تتصل بسكان المنزل وتطلب منهم إخلاءه خلال ٩ دقائق أو ١٥ دقيقة، وتأتي لتدكه قبل المدة المعطاة لسكّانه للإخلاء.

وقد جاءت هذه الجرائم على إثر قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الاستمرار في تطبيق خطة الانسحاب الأحادي الجانب من الضفة الغربية، على غرار ما تمَّ في قطاع غزة عام ٢٠٠٥، فتمَّ من خلالها عزل قطاع غزة تماماً عن الضفة الغربية وحصاره براً وبحراً وجواً، ويأمل أولمرت –من خلال مواصلة العمل في تنفيذ هذه الخطة– ضَمَّ أكثر من ٦٠٪ من الضفة الغربية والقدس إلى الكيان الصهيوني، وربما تبادل بعض الأراضي داخل الأراضي المحتلة عام

1 موقع بي بي سي على الإنترنت (بالعربية) ٢٠٠٦/٦/٢٢.
news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_5104000/5104720.stm

١٩٤٨ بأخرى خارجها، حتى يتمَّ ترسيم حدود الكيان الصهيوني المزعوم بشكل نهائي، وذلك استناداً إلى توصيات مؤتمر هرتسليا السنوي الذي عُقد في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦[١].

"عملية الوهم المتبدد"... النقلة النوعية في أساليب المقاومة

إن استمرار الجرائم الصهيونية بحقّ الشعب الفلسطيني دعت فصائل المقاومة إلى تنفيذ عملية عسكريةٍ نوعيةٍ بالقرب من معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، بدأت في تمام الساعة١٥:٠٥ من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٦/٠٦/٢٥م، حيث استهدفت العملية مواقع الإسناد والحماية التابعة للجيش الإسرائيلي على الحدود الشرقية لمدينة رفح، حيث تم إنزال المقاومين خلف خطوط العدو لاستهداف أهداف عسكرية واستخبارية بحتة؛ إذ تمّت مهاجمة مدرّعة صهيونية مما أدى إلى مقتل طاقمها بالكامل، كما تمَّ استهداف دبابة صهيونية من نوع (ميركافاه) فقُتل جميع من كانوا بداخلها، وأدت العملية إلى استشهاد اثنين من المقاومين، وعودة الستة الباقين إلى قاعدتهم في غزة وبحوزتهم جندي أسير يدعى "جلعاد شاليت"[٢]، وذلك بعد أن نجحوا في حفر نفق طوله ٨٠٠ متر، يبدأ من غزة ويتوغل ٣٠٠ متر في الأراضي المحتلة عام١٩٤٨؛ وأُطلِق على العملية اسم عملية "الوهم المتبدد"، أطلقته الفصائل الفلسطينية التي نفذتها، وهي: "كتائب الشهيد عز الدين القسّام" الجناح العسكري لحركة حماس، و"ألوية الناصر صلاح الدين" الجناح العسكري للجان المقاومة الشعبية، و"جيش الإسلام" وهو تنظيم لم يُعرَف من قبل[٣].

وقد جاءت العملية في وقت دقيق، ورسمت العديد من علامات الاستفهام على الكفاءة المزعومة للجيش الإسرائيلي؛ وقد اعتبر أسرُ الجندي الجريح وسحبه إلى قطاع غزة تنفيذاً عملياً لتهديدات فصائل المقاومة بأسرِ جنودٍ إسرائيليين ما دامت إسرائيل لا تقبل بفتح ملف الأسرى الفلسطينيين لديها؛ وهذه العملية تُعدُّ أول عملية أسر لجنود إسرائيليين بعد الانسحاب من قطاع غزة في أغسطس ٢٠٠٥، وكانت القيادة العسكرية الإسرائيلية قد اعترفت بأن الهجوم الفلسطيني

---

1 موقع مركز هرتسليا على الإنترنت (بالعبرية) / ورقة عمل مقدمة لمؤتمر هرتسليا السادس حول ميزان المناعة والأمن القومي.

2 موقع www.palestinechronicle.com (بالإنجليزية).

3 موقع المكتب الإعلامي لكتائب عز الدين القسّام، بيان صادر عن الكتائب بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ www.alqassam.ps/arabic/index.php?action=byanat

كان عمليةً عسكريةً نوعية، نفذها المقاومون كما لو أنهم جنود محترفون في جيشٍ منظَّم ومدرّب على أعلى المستويات[١].

وقد جاءت هذه العملية في الوقت المناسب ردّاً على جرائم الاحتلال الإسرائيلي وحربه المفتوحة على الشعب الفلسطيني قتلاً وتدميراً واغتيالاً في الضفة والقطاع، كاقتحامها غزة ونابلس وبلدات يطة وسعير وبيت أمر وكفر قدوم وطوباس.

وحول تفاصيل العملية أفادت مصادر إسرائيلية أنّ المهاجمين قسّموا أنفسهم إلى ثلاث مجموعات تنقّلت بين المواقع العسكرية الإسرائيلية والدبابات وناقلات الجند المنتشرة في المكان أثناء التنفيذ، في حين ذكر الناطق باسم القسّام أن العملية مصوّرة وسيتمّ بثّها لاحقاً، وأضاف موضحاً أن المهاجمين فجّروا آليتين عسكريتين إسرائيليتين، إحداهما دبابة من نوع ميركافاه، وأنه تم الإجهاز على جنود موقع الإسناد والحماية بالكامل، مشيراً إلى أنها كانت عملية إنزال خلف خطوط العدو.

وأكّد زئيف شيف، المعلّق العسكري لصحيفة "هآرتس"، أن الجوانب السياسية المعقّدة للعملية، وخصوصاً عملية اختطاف الجندي، ليس بمقدورها أن تغطّي على الإخفاق المتكرر للعمليات الذي لحق بالجيش الإسرائيلي، وينبغي الاعتراف بأن المهاجمين الذين أبدوا شجاعةً كبيرة نجحوا في مهمتهم[٢].

وفيما يتعلق بحياة الجندي الأسير، فقد أكّد دان حالوتس -رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية- أن الجندي حيٌّ يرزق، وهو ما أكّده الخاطفون بعد نحو عشر ساعات من العملية، وقد ذكرت مصادر مقرّبة منهم أنهم يعملون على إسعافه لمبادلته حياً بأسرى فلسطينيين، كما شدَّدت المجموعات الثلاث التي أعلنت عن خطفه أن إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من النساء والأطفال هو الثمن لإطلاقه، وقد ناشدت الحكومة الفلسطينية الفصائل الثلاثة الإبقاءَ على حياة الجندي الأسير وعدم المسّ بحياته، ومعاملته المعاملة الحسنة التي تنصُّ عليها قواعد التعامل مع الأسرى في الشريعة الإسلامية السمحة.

---

1 صحيفة الشرق الأوسط ٢٦/٦/٢٠٠٦

www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issue=10072&article=370135

2 مركز دراسات الشرق الأوسط، تقرير الشؤون الإسرائيلية في أسبوع العدد (١٦٥)، نقلاً عن صحيفة هآرتس ٢٦/٦/٢٠٠٦.

إجراءات مشددة.. وحياة مختلفة تحت الأرض

كشفت معلومات تمَّ تداولها في الجانب الفلسطيني، أنَّ خاطفي الجندي الأسير في غزة يتبعون إجراءات أمنية استثنائية؛ للحيلولة دون ظهور طرف خيطٍ يوصِل الوحدات العسكرية الإسرائيلية إلى أماكن وجودهم، ويُذكر أنَّ المقاومين قد عزلوا الجندي الأسير وحراسه عن العالم الخارجي، وأن فريق الحراسة يعتمد على نفسه فقط في كل ما يتعلق باحتياجاته اليومية من مأكل ومشرب وملبس، كما أنهم ألقوا هواتفهم النقالة بعيداً، ويوجد بينهم شخص مؤهل لتوفير العناية الطبية للجندي المصاب، ويتبعون طريقة خاصة لتمويه حركتهم لدى حصولهم على المواد الغذائية المحدودة والمتقشفة، ولا يتَّصلون بأي جهة أو شخص في القطاع، سوى في حالات الضرورة القصوى، ويجري ذلك بشكل شخصي ومن دون استخدام الهواتف الثابتة أو النقالة[1].

انطواء أولمرت في ميزان "الوهم المتبدد"

إن نجاح عملية عسكرية متكاملة بهذا الحجم والمستوى أثار كثيراً من الشكوك والأسئلة حول إمكانية نجاح خطة الانطواء المُزمَع إتمامها في تحقيق الأمن للإسرائيليين، سواء كانوا في معسكرات أو غيرها، وهذا الشكّ راود حتى الداخل الإسرائيلي، حيث كتب المراسل السياسي الإسرائيلي "ألوف بن" أن النتيجة السياسية لما أسماه "هجوم حماس" على إسرائيل هي السقوط المرحلي لخطة الانطواء عن جدول الأعمال، وأضاف: "لقد نجحت هذه العملية في إسقاط الانسحاب الأحادي الجانب الذي خطط له إيهود أولمرت في الضفة الغربية"[2].

ويمكن اعتبار النقلة النوعية التي حققتها المقاومة بهذه العملية نتيجةً لقرار الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب، الذي حتَّم على المقاومة أن تستنبط طُرقاً جديدةً، وتقوم بعمليات مستحدثة تتناسب والواقع الذي أضحت تواجهه، وفي الوقت نفسه سبباً لإسقاطه ولو بشكل

---

1 صحيفة الحياة اللندنية ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ www.alhayat.com

2 مركز دراسات الشرق الأوسط، تقرير شؤون إسرائيلية في أسبوع العدد(١٦٥)، نقلاً عن صحيفة هآرتس ٢٠٠٦/٦/٢٦.

مؤقت على الأقل، كما شككت العملية في نجاعة فكرة جدار الفصل العنصري[١]، فضلاً عن زعزعتها لقدرة إسرائيل الرَّدعية.

غزة تغرق في الظلام..

وعلى إثر تلك العملية قام المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر بعقدِ جلسات طارئة تناولت خطة الرد على عملية "الوهم المتبدد"، فتمّت المصادقة على عملية إسرائيلية لاجتياح قطاع غزة حملت اسم عملية "أمطار الصيف"، وقد صادق وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٦ على مواصلة العمليات العسكرية، التي أكدت مصادر عسكرية أنها ستستمر أياماً وأنها بمثابة عملية متدحرجة، بينما صرّح أولمرت أنه ليس لدى إسرائيل أية نيّة لإعادة احتلال القطاع أو البقاء فيه، وأن العملية العسكرية التي أُقرَّت وشنها الجيش فجر ٢٨/٦/٢٠٠٦ ليست نهايةَ المطاف، وسيضطر الجيش لمواصلتها لتحقيق الهدف الرئيس منها، وهو: إعادة "شاليت" إلى بيته، لأن سياسة إسرائيل كانت وستبقى عدم ترك جنودها في الميدان، كما شدد أولمرت على أن إسرائيل غير معنية بالمسِّ بالفلسطينيين الأبرياء، وحمَّل قادة حماس غزة وسورية مسؤولية اضطرار الجيش الإسرائيلي إلى ضرب غزة وبنيتها التحتية المدنية؛ وقد أطلقت إسرائيل على اليوم الأول من عدوانها اسم "شاليت جنوبي" (وتعني كلمة شاليت بالعبرية الحاكم)، واعتبرت ما قامت به أمس المرحلة الأولى من الخطة الكبرى "أمطار الصيف"[٢].

ونشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية إبّان عملية "أمطار الصيف" أن الغرض منها هو تجميع أوراقٍ للمساومة في مواجهة حماس، وممارسة ضغوط عسكرية على قادتها تؤدي في نهاية الأمر إلى تسويةٍ تقضي بإطلاق سراح الجندي مقابل وقف إسرائيل عدوانها، وأضافت إن المراحل المقبلة من العملية ستشمل بَترَ القطاع إلى ثلاثة أجزاء، وتشديد الحصار البحري والجوي، ومنع دخول المُؤن والبضائع؛ وذكرت يديعوت أحرونوت أن المرحلة الثالثة من أمطار الصيف ستشمل سلسلة عمليات اغتيالٍ ضدَّ قادة حماس، وفي مقدمتهم خالد مشعل ورئيس الحكومة

1 د. أحمد الطيبي (العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي) في لقاء تداعيات الحرب على لبنان داخل المجتمع الإسرائيلي الذي عقدته جمعية الشؤون الدولية تاريخ ٢٢/٨/٢٠٠٦.

2 صحيفة الحياة اللندنية ٢٩/٦/٢٠٠٦ www.alhayat.com

إسماعيل هنيّة[١]، أما على الأرض فإن يَدَ التدمير الإسرائيلية قد امتدت حتى وصلت إلى مكتب رئيس الوزراء إسماعيل هنية حيث تمَّ قصفه بالصواريخ.

وقد نفذت القوات الإسرائيلية فعلاً ما وعدت به، فبدلاً من أن تبحث إسرائيل في أسباب التقصير الأمني والاستخباري الذي مكّن المقاومين من اختراق جيشها بهذه الصورة المخزية، صبت جامّ غضبها على قطاع غزة، تحت وهم الاعتقاد بأن ذلك كفيل بالتغطية على الإهانة التي لحقت بجيشها، فقامت بضرب حصارٍ برّيٍ وبحري خانقٍ على قطاع غزة، وضربت محطة كهرباء غزة بتاريخ ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٦ التي تعود الحصة الكبرى فيها (الثلث تقريباً) لمستثمرين أمريكيين كما ذكر وليد سعد صايل المدير التنفيذي لشركة الكهرباء الفلسطينية[٢]، مما جعل غزة تغرق في الظلام وتعيش كارثةً إنسانية محققة؛ حيث أشار صائب عريقات خلال لقائه القنصل الأمريكي العام "جيك والاس" إلى أن ١,٣ مليون مواطن في قطاع غزة يحتاجون يومياً إلى ٤٥٨ طناً من الدقيق، و١١١ طناً من السكر، و٧٧ طناً من الأرز، و٤٥ طناً من الزيوت النباتية، و٢٤ طناً من المعلّبات، فضلاً عن أن ثلث الطعام يأتي من البحر المغلق تماماً _بسبب الحصار الإسرائيلي للقطاع_ كما هو حال المعابر مع إسرائيل والعالم؛ كما أن هناك نقصاً حاداً في المحروقات، إذ يحتاج قطاع غزة إلى ٥,٥ مليون لتر بنزين وسولار شهرياً، و٣٢٠٠ طن من الغاز للاستخدام المنزلي قد تنفد خلال الساعات المقبلة، مما يعني انعدام القدرة على تشغيل مولدات الكهرباء التي تزوّد البيوت في غزة بمياه الشرب، أو تلك التي توفّر الكهرباء حالياً للمستشفيات وباقي المنشآت والمؤسسات، فضلاً عن النقص الحادّ في المواد الطبية والدوائية بعد تدمير محطة توليد الكهرباء في القطاع البالغة قيمتها ١٥٠ مليون دولار[٣]، مما حدا بالعديد من المرضى الفلسطينيين للتداوي بالأعشاب الطبية والحِجامة للتغلب على الأمراض والآلام، بعدما ضاقت بهم الحال في ظلّ الحصار المفروض من قِبل الاحتلال[٤].

---

1 صحيفة الحياة ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٦ www.alhayat-j.com

2 صحيفة الشرق الأوسط ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٦

www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&issue=10075&article=370671

3 صحيفة الحياة ٤/ ٧/ ٢٠٠٦ www.alhayat.com

4 صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية ٤/ ٧/ ٢٠٠٦ www.alhayat-j.com

كما أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على اعتقال ٦٤ وزيراً ونائباً ومسؤولاً في الحكومة الفلسطينية منهم: رئيس المجلس التشريعي د.عزيز الدويك، ومحمد البرغوثي وزير العمل الفلسطيني، وخالد أبو عرفة وزير الشؤون القدس، ونايف الرجوب وزير الأوقاف والشؤون الدينية، وسبعة نوابٍ من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، فضلاً عن القياديَّين في حماس: المحامي فاضل بشناق، وخالد الحاج الناطق باسم الحركة في جنين؛ كما داهمت منزل السيد وصفي قبها وزير شؤون الأسرى غير أنه لم يتواجد في المكان، كما اعتقلت قوات الاحتلال عضو المجلس التشريعي عن مدينة القدس وائل الحسيني بعد اقتحام منزله في حيّ الضاحية شمال مدينة القدس، وأفاد شقيق النائب الحسيني، أن قوّةً كبيرةً من جيش الاحتلال اقتحمت منزل شقيقه وقامت بتفجير أبواب المنزل، ودخلته عنوةً واقتادت النائب الحسيني إلى جهة مجهولة، ولاحقاً اعتقلت قوات الاحتلال أيضاً النائبين عن مدينة القدس أحمد عطوان ومحمد أبو طير، وتم سحب هوياتهم المقدسية تمهيداً لإبعادهم مما يشكل سابقةً خطيرةً تهدد الوجود الفلسطيني في القدس، وفي مدينة بيت لحم تمَّ اعتقال النائب أنور الزبون، والنائب د.ناصر عبد الجواد، وكذلك اقتحمت مدينة سلفيت عشرات المصفحات والآليات التابعة للاحتلال، وقامت باعتقال الأستاذ إبراهيم سعادة أبو ماضي مدير المكتب التشريعي في محافظة سلفيت، واقتادته إلى جهة غير معلومة، كما قامت قوات الاحتلال باعتقال د.ناصر الدين الشاعر نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم، ود.عمر عبد الرازق وزير المالية، والسيد وصفي قبها وزير الأسرى والمحررين، وسمير أبو عيشة وزير التخطيط[١].

وأفاد موقع هآرتس الإلكترونيّ أن جيش الاحتلال خرج إلى حملةِ الاعتقالات الواسعة هذه وهو يحمل أوامر اعتقال موقّعة من قبل قضاة اسرائيليين، بعد سلسلة من الإجراءات أجرتها الشرطة الإسرائيلية بالتعاون مع النيابة الإسرائيلية العامة[٢].

وقد قرر المجلس التشريعي الفلسطيني عَقِب هذه الاعتقالات رفع دعوى قضائية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، كما قرر المجلس تشكيل لجنة قانونية للإعداد لهذه القضية.

1 موقع عرب ٤٨ على الإنترنت www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=37743&ar

2 موقع صحيفة هآرتس الإسرائيلية (بالإنجليزية) ٢٠٠٦/٦/٢٩ www.haaretz.com

أما الفصائل الفلسطينية فقد تصدت للعدوان الإسرائيلي الغاشم، حيث قام مقاومو كتائب القسّام خلال حملة سميت بحملة "وفاء الأحرار" بـ (١٦٧) عملية منها: (١٥٥) عملية قصف توزعت على النحو التالي:

(٩٥) عملية قصف بصواريخ القسام، و(١٣) عملية بقذائف الهاون، و(٥) عمليات بصواريخ البتار، و(٤٢) عملية بالقذائف المضادة للدروع (الياسين والآر.بي.جي)؛ كما تمَّت زراعة (١٠) عبوات ناسفة، فضلاً عن عملية قنصٍ واحدة وعملية اشتباك مسلّح.

وبلغ عدد قتلى العدو الإسرائيلي بالعمليات القسامية خلال حملة "وفاء الأحرار": قتيلاً صهيونياً من جنود الاحتلال، وتمّت إصابة نحو (١٨) صهيونياً معظمهم بالصدمة جراء القصف المستمر على المغتصبات والمواقع الصهيونية.

أما عدد الآليات العسكرية الصهيونية المعطوبة بفعل العمليات القسّامية فقد بلغ خلال حملة "وفاء الأحرار": (٤٣) آلية، حيث تم إعطاب (١٥) دبابة، و(١٩) جرافات عسكرية، و(٩) ناقلات جنود؛ من جانب آخر تمّت إصابة عدد من منازل الصهاينة بأضرار مختلفة جراء القصف القسامي، كما تمَّ استهداف عدّة مواقع عسكرية تحصَّنت فيها قوات الاحتلال.

أما على الجانب الفلسطيني فقد بلغ عدد شهداء كتائب القسام خلال حملة "وفاء الأحرار": (٢٨) شهيداً قسامياً، جميعهم من قطاع غزة، أثناء التصدي لقوات الاحتلال الغاشمة، ومن الجدير بالذكر أنه _ولأول مرة_ تمّ قصف مغتصبة ما يسمى بـ"نتفوت" داخل أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م بصاروخي قسام وذلك في تمام الساعة ٠٩:١٠ من صباح يوم الأحد الموافق ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦م[١].

وقد بلغت عدد مرات القصف بالقذائف والرشاشات الثقيلة والآلية ٣٦٧٢٤ مرة، منها ٧١٦ مرة خلال شهر تموز فقط، وأدت إلى سقوط ١٨٤ شهيداً، منهم ٣٤ طفل، وجرح ٩٤٠ مواطناً وإلحاق أضرار بـ ١٨٨ مبنى ومؤسسة ما بين ضرر كلي وجزئي، وتم إلحاق أضرار بـ ٣ مساجد ودار عبادة، بالإضافة إلى أعمال التجريف والهدم لمئات الوحدات السكنية[٢].

وقد أمر إيهود أولمرت في هذه الأثناء أن يتم تصعيد العدوان حتى إطلاق الجندي الأسير، وأمر في أحد تصريحاته بحرمان غزة من النوم.

---

1 موقع كتائب عز الدين القسام www.palestine-info.info/arabic/spfiles/2006/qassam/qassam_main.htm

2 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/viol_07-2006.html

وفي غضون ذلك طالب ممثّل الولايات المتّحدة لدى الأمم المتحدّة خلال كلمةٍ له أمام مجلس الأمن الدولي الحكومة السوريّة باعتقال خالد مشعل، بزعم أنّه "إرهابيٌّ عالميّ معروف، وأشار إلى أن الأمور لم تكن لتؤول إلى ما آلت إليه لو لم تكن سورية داعمة "للإرهاب"، وتؤوي "إرهابيين"[١].

مطالب التبادل... وجهود الوساطة

لقد حاولت الفصائل الفلسطينية التي قامت بعملية "الوهم المتبدد" الاستفادةَ من هذه العلمية في تحرير الأسرى الفلسطينيين، الذين يقارب عددهم العشرة آلاف أسير؛ ويعتبر ملف الأسرى في السجون الإسرائيلية عامل توترٍ رئيسٍ في الصراع القائم، حيث إنه لا تكاد تخلو أسرة فلسطينية من مرارة أسرِ أحد أبنائها، مما يجعل الإفراج عنهم ضرورةً وطنية لا يختلف عليها أحد، ويجعل أيَّة وسيلة مقبولة لدى الشارع الفلسطيني ما دامت تصبُّ في مصلحة الإفراج عن أبنائهم، وربما ارتأت المقاومة بهذه العملية الجريئة استخدام أسلوبٍ جديد في التعامل مع ملف الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، يتمثل في تبادل الجنود المخطوفين في عمليات مثل هذه مع أسرى في السجون الإسرائيلية، وقد رأينا التطبيق الناجح لهذا الأسلوب مع حزب الله، فهل يكون ناجحاً أيضاً مع المقاومة الفلسطينية؟ الأيام القادمة ستؤكد ذلك أو تنفيه[٢].

وقد أعلنت كتائب عز الدين القسّام في بيان صادر عنها بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٦ أن الاحتلال لن يحصل على أيّة معلومات حول جنديه المفقود إلا بعد أن يلتزم بالتالي:

أولاً: الإفراج الفوري عن كافة الأسيرات في السجون.

ثانياً: الإفراج الفوري عن كافة الأطفال في السجون دون سن الثامنة عشر، حيث يتنافى هذا الاعتقال مع كلّ القيم الإنسانية[٣].

وفي بيان آخر لها أعلنت الكتائب المطالب التالية لمبادلتها بالجندي الأسير:

١) الإفراج عن جميع الأسيرات والأطفال دون سن الـ١٨ كبادرة إثبات جدّية وحسن نوايا مقابل معلومات عن الجندي المفقود.

---

1 المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٠٦/٦/٣٠ www.palestine-info.info/arabic/index.shtm

2 انظر الملحق الخاص بأعداد الأسرى الفلسطينيين في نهاية التقرير.

3 موقع كتائب عز الدين القسام على الإنترنت www.alqassam.ps/arabic/index.php?action=byanat

٢) الإفراج عن ألف من الأسرى الفلسطينيين والعرب والمسلمين من أي جنسية كانوا شاملاً ذلك بالدرجة الأولى:

- جميع قادة الفصائل الفلسطينية.
- جميع ذوي الأحكام العالية.
- جميع المرضى ذوي الحالات الطبية الصعبة والإنسانية.

٣) وقف كل أشكال العدوان والحصار على الشعب الفلسطيني.

أما على الجانب الإسرائيلي فقد أُدلي بكثيرٍ من التصريحات تؤكد على أن إسرائيل لن تقوم بصفقة تبادل أسرى، وإنما يجب الإفراج عن الجندي الأسير دون أية شروط، على الرغم من أن أجهزة الأمن الإسرائيلية تفتقر إلى أية معلومات حول مكان تواجد الجندي الأسير أو مصيره، لكن رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية دان حلوتس استبعد أن يتمّ تحرير الجندي بعملية عسكرية فقط[1]، بينما اعتبر أولمرت القبول بشروط حماس مقدمة لعملية اختطاف جديدة وخضوعاً لابتزاز "الإرهاب".

إلا أن صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية تحدثت عن صفقة تبادل، فذكرت الصحيفة أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية "توافق على صفقة تبادل أسرى فلسطينيين بالجندي الإسرائيلي الأسير "جلعاد شاليت"، شريطة تحرير أسرى فلسطينيين أياديهم ليست ملطخة بالدماء ولا دور لهم في التخطيط لعمليات تفجيرية"، على حدِّ قول الجيش، وأضافت: إن الجيش الإسرائيلي مستعدٌّ لتحرير أسرى "جنائيين" فلسطينيين، أي بما معناه كل من تمّ اعتقالهم على خلفية عضويته في تنظيم "إرهابي" ومن ضمنهم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ووزراء حماس، الذين تمّ اعتقالهم إضافةً إلى أسرى أمنيين قاموا بمخالفات صغيرة نسبياً مثل الانتماء لتنظيم "إرهابي"، كما أشارت الصحيفة إلى "أن عدد الأسرى الذين سيحررون لا يهمّ الجيش الإسرائيلي كثيراً، لكنّ الجيش سيلفت نظر الحكومة إلى أنّ الكميّة أقلّ أهمية من الجودة".

وكان وزير الأمن الإسرائيلي عمير بيرتس، وقائد أركان الجيش دان حلوتس ورؤساء الأجهزة الأمنية قد عقدوا جلسات عديدة لبلورة مسار الصفقة الذي سيدعمه الجيش

1 مركز دراسات الشرق الأوسط، نشرة الرصد الإذاعي والتلفزيوني العبرية العدد(٤٠٩) نقلاً عن الإذاعة الإسرائيلية الثانية،٧صباحاً، ٣/ ٧/ ٢٠٠٦

الإسرائيلي في حال بروز اتفاق فلسطيني-إسرائيلي عليه، إلا أن حلوتس ذكر في جلسة الحكومة الأحد (٢/ ٧/ ٢٠٠٦) أن الجيش الإسرائيلي يعتقد أن "الاتفاق على صفقة كهذه يبدو بعيداً".

وأضافت صحيفة هآرتس: إن الجيش الإسرائيلي يريد ضمن صفقة تبادل الأسرى وقفاً لإطلاق الصواريخ من قِبل التنظيمات الفلسطينية بشكل نهائي، كما يطلب الامتناع عن ضرب مدنيين إسرائيليين ومنع الاختطاف، وفي حال موافقة الفلسطينيين على هذا فإن الجيش الإسرائيلي يوقف عملياته في غزة، "لكن مع حقه في إحباط عمليات تفجيرية"؛ وقد صرّح ناطق باسم الجيش الإسرائيلي أنه "في حال لم يَنَمْ أطفال سديروت، فإن إسرائيل ستقصف قطاع غزة"[1].

وفي الساعة السادسة من صباح يوم الثلاثاء ٤/ ٧/ ٢٠٠٦ انقضت المهلة التي حددتها الفصائل لمناقشة أمر الجندي الأسير والتوصل إلى اتفاق، وبانتهاء المُهلة عدَّت الفصائل ملف جلعاد ملفاً مطوياً إلى حين، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي رفضَ المهلة التي حددها المقاومون في تصريح له، واعتبرت فصائل المقاومة في بيان لها أن طيَّ ملف الجندي يعني وقف الاتصالات والمفاوضات من جانب المقاومين مع الوسطاء، وليس قتل الجندي كما اعتقد البعض، فهُم والشارع الفلسطيني حريصون على حياة الجندي؛ لأنها تشكِّل ورقةً تفاوضية ثمينة في أيديهم لانتزاع مطالبهم، وإرغام إسرائيل على الموافقة عليها[2].

وقد صرّحت دولٌ إقليمية عدة برغبتها في قيامها بدور وسيط بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لحلّ أزمة الجندي الأسير، من بينها إيران وسورية وتركيا والسعودية، كان أبرزها المحاولة المصرية التي بقيت متواصلة على الرغم من انتهاء المهلة؛ حيث ترددت أنباء عن دعوة مصرية لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل للحضور إلى القاهرة وبحث الأزمة معه، ومعلومات أخرى عن زيارة قصيرة سيقوم بها رئيس الاستخبارات المصرية عمر سليمان إلى دمشق للقاء مشعل وقادة حماس هناك، ثم زيارة أخرى للمسؤول المصري إلى كل من غزة وتل أبيب، لكن مشعل لم يحضر إلى القاهرة، ولم يذهب سليمان إلى دمشق أو غزة أو تل أبيب،

1 مركز دراسات الشرق الأوسط، تقرير شؤون إسرائيلية في أسبوع العدد(١٦٥)، نقلاً عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ٣/ ٧/ ٢٠٠٦

2 مركز دراسات الشرق الأوسط، نشرة الرصد العبرية العدد(٤١٠)، نقلاً عن الإذاعة الإسرائيلية الثانية، ٧صباحاً، ٤/ ٧/ ٢٠٠٦

ويعزى سبب عرقلة هذه الجهود إلى عدم وجود عنوان واضح لدى حماس يمكن التعامل معه في مسألة اتخاذ القرارات، إذ إن قيادة حماس السياسية في الخارج تقول إن القرار بيد الجناح العسكري للحركة داخل غزة، بينما يقول الجناح العسكري إن القرار بيد القيادة السياسية في الخارج[١].

وقد أعرب أولمرت عن تقديره العميق لجهود الرئيس مبارك من أجل إطلاق سراح الجندي، إلا أنه صرّح أن مفتاح إطلاق سراحه موجود في دمشق[٢]!

وقد ثمّن الوزير الإسرائيلي رافي إيتان _من حزب المتقاعدين وعضو المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية_ الجهودَ التي يقوم بها الرئيس مبارك، حيث يُجري اتصالات مع الآسرين، وصرّح بأن لا جدوى من الدخول في مفاوضات مباشرة مع الآسرين، مفضلاً أن يفعل ذلك الرئيس مبارك[٣].

وجاء في إعلانٍ لوزارة الخارجية الفلسطينية بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٦ أن الدول العربية قررت التقدم إلى مجلس الأمن الدولي بمشروع قرار يتضمن الوقف الفوري للاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، وإجراء تبادل أسرى بين الجانبين؛ وبينت الوزارة أن مجلس الجامعة العربية قد اتفق على مستوى المندوبين على إبلاغ المجموعة العربية في نيويورك بالموقف العربي، حتى تقوم بصياغته وفق ما تراه مناسباً في مشروع قرار عربي يُطرَح على مجلس الأمن. ويتضمن مشروع القرار تسعة بنود وهي كالتالي:

- الوقف الفوري للاعتداءات الإسرائيلية فوراً على قطاع غزة والضفة الغربية.
- سحب القوات الإسرائيلية فوراً من قطاع غزة والمناطق المحاصرة في الضفة الغربية.
- إطلاق سراح المسؤولين الفلسطينيين كافةً الذين تمَّ اعتقالهم من قِبل السلطات الإسرائيلية.
- عدم التعرض للمدنيين كافةً، وضرورة توفير الحماية الدولية لهم طبقاً للقرارات والاتفاقات الدولية ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي.
- تبادل الأسرى على الجانبين.

---

1 صحيفة الحياة ٢/ ٧/ ٢٠٠٦ www.alhayat-j.com

2 موقع عرب ٤٨ على الانترنت www.arabs48.com/cat.x?cid=6

3 مركز دراسات الشرق الأوسط، نشرة الرصد العبرية العدد(٤١٠)، الإذاعة الإسرائيلية الثانية،٧ صباحاً، ٤/ ٧/ ٢٠٠٦

- وقف إطلاق النار والعمليات العسكرية بكافة أشكالها.
- التأكيد على ضرورة تضافر الجهود الدولية، والتدخل الجدّي والفعّال من قِبَل الرباعية لإحياء عملية السلام واستئناف المفاوضات.
- وقف إجراءات الحصار الاقتصادي للأراضي الفلسطينية والتحذير من تداعياتها ومخاطرها الإنسانية.
- التأكيد على خطورة فتح جبهات جديدة والتحذير من مخاطرها على الأمن والاستقرار في المنطقة[1].

بينما أعلنت مصادر فلسطينية أن صفقةً للتبادل لإنهاء أزمة الجندي قد يتمُّ بموجبها تسليمه إلى دولة عربية أو أجنبية مقابل حصول الفصائل على ضمانات مؤكدة تضمن إطلاق أسرى فلسطينيين، إلا أن إسرائيل لم تُخفِ مخاوفها بشأن احتمال نقل الجندي الأسير عبر نفق من رفح إلى مصر، وعبر البحر إلى حزب الله، مما سيرفع الثمن مقابل الإفراج عنه، ويوتّر الجبهة الشمالية.

ردود الأفعال على العدوان الإسرائيلي

أولاً: على الجانب الفلسطيني

اعتبرت الرئاسة الفلسطينية العملية خرقاً للتفاهمات التي عبّرت عنها قيادات الفصائل الفلسطينية التي تمّ الاجتماع بها قبل يومين من العملية، وأعلنت أنها ستجري تحقيقاً شاملاً وسريعاً حول مُنفذي العملية، وفي الوقت ذاته أجرى الرئيس عباس اتصالاتٍ عاجلة مع الزعماء العرب والجهات الأوروبية والدولية في محاولة لاحتواء الموقف، ومنع إسرائيل من استغلال العملية لتصعيد عدوانها.

أما حركة المقاومة الفلسطينية حماس فقد صرحت أن العملية تأتي رداً على المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضدّ الشعب الفلسطيني، وأنها ما هي إلا ردّ طبيعي على العدوان الإسرائيلي السافر، وقد ذكرت مصادر مطلعة أن عباس التقى إسماعيل هنيّة في لقاء قصير ومتوتر، وأبلغه بشيء من الغضب أن إسرائيل تطالب برأسه ورأسي محمود الزهّار وسعيد صيام بدل الجندي المختطف، كما عقد أيضاً سلسلة اجتماعات أمنية، وأصدر أوامره لوزارة الداخلية وقادة الأمن ببحث جدي عن الجندي.

1 صحيفة الخليج الإماراتية ١٠/ ٧/ ٢٠٠٦ www.alkhaleej.ae/index.cfm

وفي هذه الأجواء، تراجع الحوار الوطني الفلسطيني، مفسحاً المجال أمام مساعي التهدئة، أما الطيب عبد الرحيم فقد أشار إلى نيّة منفذي الهجوم وضع السلطة والنظام السياسي في مأزق، وأشار إلى أنهم ربما يريدون تدمير النظام السياسي كله وتدمير السلطة، موضحاً أن عباس يعمل على محاولة وقف أي رَدٍّ فعل إسرائيلي وأي عدوان[١].

أما عن ردود الفعل تجاه التصعيد الإسرائيلي فإن الجانب الفلسطيني ممثلاً برئيس الحكومة إسماعيل هنيّة قد عبّر عن استيائه الشديد جراء الاجتياح العنيف لقطاع غزة، فقد وصف رئيس الوزراء الفلسطيني هذه العمليات العسكرية لجيش الاحتلال بأنها تصعيد جنوني، وقال: إن عمليات القتل المتعمدة وخاصة ضدّ الأسر والأطفال، واستمرار الحصار البري والبحري والجوي على الشعب الفلسطيني دليلٌ على أن منطق العقل والحكمة بدا غائباً عن صناع القرار في إسرائيل؛ كما حذّر هنية من حدوث كارثة إنسانية وصفها بالخطيرة في القطاع، لافتاً النظر إلى أن المخرج الوحيد من الأزمة الحالية هو اتباع الطرق السياسية والدبلوماسية للحل، كما أوضح أن قطاع غزة بشكل خاص باتَ على حافة كارثةٍ إنسانيةٍ خطيرة؛ بسبب نقص كل أساسيات الحياة الناتج عن الحصار الخانق المفروض على الشعب الفلسطيني، إلا أن الأخطر من ذلك هو استخدام الاحتلال أسلحةً حارقةً ومسمارية؛ تُمزّق الجثث وتهتك العظام، وهذه هي المرة الأولى التي تُستخدم فيها مثل هذه القنابل والصواريخ والمتفجرات في مواجهة الشعب الفلسطيني الأعزل، كما واظب رئيس الحكومة في خطاباته على مناشدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن، والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمات حقوق الإنسان، التدخلَ العاجل من أجل وقف التدهور الإنساني الذي تمرّ به الساحة الفلسطينية في قطاع غزة[٢].

أما على الجانب الشعبي فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز القدس للإعلام آراء الشارع الفلسطيني من العملية وما نَجَمَ عنها وكانت النتائج كما يلي: فقد عبرت أكثرية كبيرة من المستطلَعين بنسبة (٢, ٧٧٪) عن تأييدها للعملية العسكرية التي تضمنت اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت وذلك مقابل (٧, ٢١ ٪) فقط، قالوا إنهم يعارضونها، كما أيدت أكثرية المستطلَعين (٨, ٦٦٪) استمرار مثل هذه العمليات التي تهدف إلى خطف جنود

1 صحيفة الحياة ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٦ www.alhayat-j.com

2 صحيفة الخليج الإماراتية ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦ www.alkhaleej.ae/index.cfm

إسرائيليين كرد مناسب في الظروف السياسية الحالية، وذلك مقابل (٣٠,٧٪) عارضوها ورأوها ضارة بالمصلحة الوطنية، كذلك فقد اعتبرت أكثرية كبيرة من المستطلعين (٦٠,٤٪) أن استمرار إطلاق الصواريخ من الجانب الفلسطيني ضدّ أهداف إسرائيلية ردّ مناسب في الظروف السياسية الحالية، في حين قال فقط (٣٦٪) إنهم يعارضونها ويرونها ضارة بالمصلحة الوطنية؛ وتدل هذه النتائج السابقة على تأييد الشريحة الأكبر من الشعب الفلسطيني لعملية كرم أبو سالم وعمليات مشابهة تستهدف إسرائيل[١].

أما كتائب عز الدين القسّام -الجناح العسكري لحركة حماس- فقد استنكرت الصمت الدولي أمام جرائم إسرائيل في غزة، وأبدت استغرابها من الاهتمام الإعلامي باختطاف الجندي الإسرائيلي مع تجاهل العدوان على الفلسطينيين، وتناسي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، كما قامت الفصائل الفلسطينية بتكثيف ضرباتها الصاروخية -خاصة صواريخ القسام- حتى وصلت إلى مدينة عسقلان، مما أقَضَّ مضاجع القادة الإسرائيليين أكثر، وزادَ من تخوّفهم من الهجمات الفلسطينية، حيث أثّرت هذه الهجمات الصاروخية في أسعار الشقق في مدينة عسقلان، وقد تمَّ تأجير وبيع أكثر من ١٠٠ شقة في المدينة بمعدلات أقل من ٣٠٪ من قيمتها السوقية، فضلاً عن بدء المستثمرين والمستأجرين عملية نزوح عن المدينة، أما بالنسبة لباقي السكّان فيها فقد باتوا يفتقدون الشعور بالأمن لعدم وجود تحصين للمباني ضدّ هذه الصواريخ[٢].

ثانياً: على الجانب الإسرائيلي

صرّحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية "تسيبي لفني" أن اللجوء إلى القوة لاستعادة الجندي حقّ شرعي وطبيعي لإسرائيل، وعلى الرغم من توحّد الرأي الرسمي الإسرائيلي إزاء استمرار خيار الحرب والمواجهة العسكرية ومواصلة التصعيد، فإن الشارع الإسرائيلي قد انقسم على نفسه بين مؤيد ومعارض، وتشير دراسات إلى أن ٥٨٪ من المجتمع الإسرائيلي يعارضون عدوان

1 مركز القدس للإعلام، استطلاع، تموز ٢٠٠٦ www.jmcc.org/arabic/polls/06/no58arabic.pdf

2 صحيفة السبيل الأردنية ١١/ ٧/ ٢٠٠٦ www.assabeel.net/

حكومتهم على الفلسطينيين[١]، وبناءً على هذا الرفض الشعبي نشأت حركة تدعى "الجرأة على التمرد" أي التمرد على الخدمة العسكرية في الضفة والقطاع.

كما أدت علمية "الوهم المتبدد" وتداعياتها إلى بروز خطة طرحتها قيادة الجيش الإسرائيلي على طاولة الحكومة الإسرائيلية -حسب ما ذكرت مصادر صحفية إسرائيلية- حول خطةٍ تفصيليةٍ لشنّ حرب استنزاف ضد الفلسطينيين تتواصل لأسابيع وحتى لأشهر، بغض النظر عما ستؤول إليه قضية أسر الجندي، وذلك بهدف إسقاط الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس، بحيث تعتمد تصعيداً تدريجياً يهدِف إلى إنشاء واقعٍ أمنيٍ جديدٍ في المنطقة، وتهدف الخطة بالدرجة الأولى إلى ردع المنظمات الفلسطينية من القيام بعمليات اختطاف جديدة، وستشمل العمليات العسكرية في هذه الخطة اجتياحات برّية للقطاع، واعتقالات، وعمليات جوية، وقصفاً مدفعياً، وضرب مكاتب لحماس وملاحقة قادتها، وهَدم مواقعها العسكرية، فضلاً عن عمليات اغتيال تعتمد على القائمة التي أعدتها إسرائيل بأسماء القياديين المُراد تصفيتهم، وتضمّ القائمة ١٣ شخصاً يتصدر المركز الأول فيها خالد مشعل ثم إسماعيل هنيّة ثم محمود الزهّار؛ وقد ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن الخطة تقضي أيضاً بمواصلة تفعيل ضغط دولي على سورية لإرغام رئيسها على طرد خالد مشعل، وتقضي كمرحلةٍ ثانية إلى توسيع توغل الجيش في القطاع من خلال احتلال المناطق التي تطلق منها قذائف القسام، وتشير الخطة إلى أن الجيش لن يتردد في قصف مناطق مأهولة مثل بيت حانون إذا تواصل إطلاق القذائف منها، وصولاً إلى تحطيم البنى التحتية لحماس، ومصادرة الأموال التابعة لها في المصارف الفلسطينية فضلاً عن اعتقال قادتها[٢].

ثالثاً: ردود الفعل الدولية

أما بالنسبة للولايات المتحدة فلم تُدِن العمليات الإسرائيلية المفرطة في العنف على قطاع غزة بل صرحت على لسان وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس أن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها، كما قامت بعرقلة سير قرار يدين العمليات الإسرائيلية في لبنان وقطاع غزة بواسطة حق النقض (الفيتو)، وجمّدت اقتراحاً قدمته قطر باسم المجموعة العربية إلى مجلس الأمن.

---

1 صحيفة الشرق القطرية ١١/ ٧/ ٢٠٠٦ www.al-sharq.com

2 صحيفة القبس الكويتية، ٤/ ٧/ ٢٠٠٦ www.alqabas.com.kw/Final/NewspaperWebsite/NewspaperPublic

إن الرفض الأميركي للمبادرة القطرية يقدِّم إشارةً أخرى إلى أن موضوع الجندي الإسرائيلي ليس سوى ذريعةً تجاوزتها الأحداث على الأرض، لتصل إلى حدّ الرغبة في إخضاع الفلسطينيين لعقوباتٍ قاسيةٍ بسبب خيارهم الديمقراطي، ولتعطيل هذا الخيار بوضع الفلسطينيين أمام خيارين، فإما تلقي المزيد من العقوبات حتى لو أدى ذلك إلى وقوع كارثة إنسانية _وهو ما يحصل فعلياً_ وإما التخلي عن حركة حماس التي عليها أن ترحل عن السلطة، ما لم تستجب للشروط التي سبق وطرحتها دول الرباعية الدولية وإسرائيل[١].

وأكد مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة جون بولتون، أنه يجب على سورية وقف دعمها للمسلحين الفلسطينيين ووقف دعمهم على أراضيها، وعدم تمويل نشاطاتهم، والامتناع عن التعاون مع دول أخرى تساندهم، مثل إيران، كما حثّ المندوب الأمريكي الرئيس بشار الأسد على تسليم مسؤول المكتب السياسي خالد مشعل المقيم في دمشق إلى العدالة، بسبب تورطه في اعتداءات مسلحة، وإلغاء القواعد التي تأوي المسلحين[٢].

وقد لاقى استخدام الولايات المتحدة لحقّ الفيتو في مجس الأمن إدانةً من حركة حماس، وقد حمّلت الحركة في بيان أصدرته آنذاك الإدارة الأمريكية مسؤولية استمرار الإرهاب الصهيوني على الشعب الفلسطيني[٣].

أما الناطق باسم الخارجية الروسية فقد دعا الحركات والمنظمات الفلسطينية، إلى أن تقوم بكل ما في وسعها لوقف "الأنشطة الإرهابية" وقصف المدن الإسرائيلية، وأشار إلى ضرورة الإفراج عن الجندي الأسير، مؤكداً على حق إسرائيل في الدفاع عن حياة وأمن مواطنيها الذي لا يُعدّ موضع جدل، إلا أنه استدرك بالقول إنه يجب عدم القيام بذلك على حساب أرواح العديد من الفلسطينيين المسالمين[٤].

---

1 صحيفة البيان الإماراتية ١٥/ ٧/ ٢٠٠٦ www.albayan.ae/servlet/Satellite

2 مركز دراسات الشرق الأوسط، نشرة الرصد العبرية العدد(٤٠٨)، الإذاعة الإسرائيلية الثانية، ٧ صباحاً، ٢/ ٧/ ٢٠٠٦

3 صحيفة الوطن القطرية ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦

www.al-watan.com/data/20060713/index.asp?page=alwatanmain.htm

4 صحيفة الشرق الأوسط،٣٠/ ٦/ ٢٠٠٦

www.aawsat.com/details.asp?section=4&issue=10076&article=370801

كما انتقد الناطق الروسي قيام الطائرات الإسرائيلية بالتحليق فوق قصر الرئيس السوري، وأكد على أنه من غير المقبول على الإطلاق انتهاك حدود أي دولة أو مجالها الجوي. وبالمقابل أكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، إمكانيةَ أن تطلب الولايات المتحدة وساطة روسية لدى دمشق لحل الأزمة، على اعتبار أنها طرف في المسألة، لكنّ المتحدث الأمريكي رفض التعليق على خرق إسرائيل للأجواء السورية[1].

رابعاً : ردود الفعل العربية (الرسمية والشعبية)

أما الرد العربي الرسمي فقد كان كالعادة ضعيفاً هزيلاً لا يرقى إلى مستوى الردِّ الشعبي، فالتزمت الدول العربية الصمتَ باستثناء بعضها الذي أدان العدوان الإسرائيلي على غزة، وبعضها الآخر الذي عرض مساعدته للوساطة بين إسرائيل وحماس في مسألة الجندي الأسير مثل مصر، وقد خصص مجلس الشعب المصري جلسةً له لمناقشة الأوضاع في فلسطين، وأصدرت كتلة النواب المسلمين في المجلس بياناً أعربت فيه عن قلقها مما يحدث على الأراضي الفلسطينية، وانتقدت فيه الموقف الدولي والعربي واصفةً إياه بالمخزي، ودعت الكتلة الحكومة المصرية إلى اتخاذ خطوات عاجلة لسحب السفير المصري من تل أبيب، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة.

ومن جانبه أدان الرئيس اللبناني إميل لحود الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة، واعتبر أن العدوان الجديد على الفلسطينيين يكشف عن حقيقة إسرائيل القائمة على العنف والظلم، وانتهاك المواثيق والأعراف والقوانين الدولية.

أما جماعة الأخوان المسلمين التي يُعدُّ أنصارها بالملايين في العالم العربي فقد أعربت عن استيائها من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ودعت الأنظمة العربية إلى اتخاذ مواقف جادّة لدعم القضية الفلسطينية، كما ناشدت جماعةُ الإخوان المسلمين في نداء لها أبناءَ الأمة جميعاً أن يقفوا مع شعب فلسطين الذي يتعرض لجريمة استئصال تستهدف تهجيره، وخاصةً بعد محاصرته الظالمة التي بلغت حداً لا يطاق.

ومن جانبها فقد انتفضت الشعوب العربية بمظاهرات واعتصامات تؤكّد على عدالة قضية الشعب الفلسطيني وتحثّ الأنظمة العربية والدولية على التحرك من أجل إيقاف العدوان

1 صحيفة السفير اللبنانية ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٦ www.assafir.com/iso/today/front/summary.html

الإسرائيلي عليه، كما طالبت الحشود العربية باستخدام سلاح المقاطعة وقطع العلاقات الدبلوماسية واتفاقات السلام بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني.

أما جامعة الدول العربية فقد قامت بتحركات دبلوماسية سريعة، بهدف وقف العدوان على قطاع غزة، حيث أجرى رئيسها السيد عمرو موسى سلسة من الاتصالات مع عدد من الأطراف الدولية المعنية من أجل تدارك الوضع المتأزم، وذكر المتحدث الرسمي للجامعة أن موسى أجرى اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان طالباً منه التدخل السريع من قبل الأمم المتحدة لوقف هذا العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، كما وجّه الطلب نفسه إلى الإدارة الأمريكية خلال لقائه مع ديفيد ولش، ودعا الشعوب العربية والإسلامية إلى التعبئة لمساندة الشعبين اللبناني والفلسطيني[1].

كما أدت العمليات العسكرية في غزة ولبنان إلى عقد اجتماع طارئ مساء يوم الجمعة ١٥/ ٧، واتخذ وزراء الخارجية العرب ثلاثةَ قرارات تتعلق بالعدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، والوضع في المنطقة ومستجداته، وموضوع عقد قمة عربية غير عادية دعت إليها اليمن، وقد قرر المجلس العمل عبر الآليات الدولية لوقف العدوان الإسرائيلي فوراً وانسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق التي احتلها مؤخراً، وطالب المجلس بإطلاق سراح الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي والمسؤولين الفلسطينيين المعتقلين لدى إسرائيل منذ بدء عمليتها العسكرية، وتبادل الأسرى والمعتقلين في إطار الأمم المتحدة أو عبر طرف ثالث؛ كما أكد المجلس التصميم على عدم التعرّض للمدنيين كافة وحمايتهم، طبقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وإنشاء قوة مراقبين دوليين لحماية الشعب الفلسطيني.

واليوم ثمة أسئلة تطرح نفسها بقوة على الساحة السياسية كسؤالنا: هل ستكلل عملية "الوهم المتبدد" بنجاح آخر في ملف الأسرى بعد أن حققت نجاحها الباهر عسكرياً؟ وهل ستسهم الجهود العربية في رفع المُعاناة عن الشعب الفلسطيني؟ هذا ما ستثبته الأيام...

1 موقع جامعة الدول العربية ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦ www.arableagueonline.org/las/index.jsp

الأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون الإسرائيلية[١]

وبالنسبة لعمليات الاعتقال فقد بلغ عدد المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧م وحتى اليوم قرابة (٧٠٠ ألف مواطن فلسطيني)، أي ما يُقارب ٢٥ ٪ من إجمالي عدد السكان المقيمين في فلسطين، منهم قرابة (٥٠) ألفاً تم اعتقالهم خلال انتفاضة الأقصى، أما العدد الحالي للأسرى فهو (٩٨٥٠) أسيراً تقريباً، وهؤلاء الأسرى موزّعين على قرابة ٣٠ سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف، منهم (٤٤٣٠) أسيراً محكوماً، و(٨٤٥) أسيراً إدارياً (دون تهمة)، و(٤٥٧٥) أسيراً موقوفاً.

أما عن الأسيرات الفلسطينيات فقد اعتقلت قوات الاحتلال خلال انتفاضة الأقصى أكثر من (٥٠٠) مواطنة، منهن (١٠٥) أسيرة لا يزلن رهن الاعتقال، منهن (٣) أسيرات لم تتجاوز أعمارهن الـ ١٨ عاماً؛ ووضعت كلٌّ من (٣) أسيرات مولدها الأول داخل الأسر خلال انتفاضة الأقصى، منهن (٦٤) أسيرة محكومة، و(٥٠) أسيرة موقوفة، و(٦) أسيرات موقوفات توقيفاً إدارياً.

أما بالنسبة للأطفال الأسرى في السجون الإسرائيلية فإن هناك أكثر من (٤٠٠٠) طفل اعتقلوا منذ بداية انتفاضة الأقصى، (٣٥٩) طفلاً منهم لا زالوا في الأسر، و(٣٥٦) منهم ذكور و(٣) إناث، و(٩٠) طفلاً _أي ما نسبته ٢٥ ٪ من الأطفال الأسرى_ مرضى يعانون أمراضاً مختلفة؛ وتبلغ نسبة الأطفال الذين اعتقلوا وتعرضوا للتعذيب، وعلى الأخصّ وضع الكيس في الرأس و"الشَّبْح" (التعليق) والضرب ٩٩ ٪ من الأطفال المعتقلين، وجميع الأطفال موزعون على سجون ومعتقلات مختلفة كسجن الشارون والجلمة وعتصيون والمسكوبية والتلموند وعوفر ومجدو والنقب وغيرها، ولا يحظون بمعاملة خاصة كونهم أطفال بل هم محرومون من أبسط حقوق الطفولة، التي تنصّ عليها اتفاقية حقوق الطفل.

وحتى نهاية العام الحالي يكون قد وصل عدد الأسرى القدامى الذين أمضوا أكثر من عشرين عاماً إلى (٦٤) أسيراً، (٢٧) منهم من الضفة الغربية، و(٩) من قطاع غزة، و(١٢) من القدس، و(١١) من مناطق الـ ٤٨، و(٤) من الجولان، ولبناني واحد، أمضى من بينهم (٧) أسرى أكثر من ربع قرن ولا زالوا في الأسر.

---

1 آخر إحصائية لعدد الأسرى في السجون الإسرائيلية، تموز/ ٢٠٠٦، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/7-2006.html

حركة فتح والبوصلة الجديدة بعد خسارة السلطة*

إن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، في قمة القاهرة عام ١٩٦٤ يمثل حدثاً مهماً في مسيرة القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من الانتقادات التي لاحقت المنظمة في بداياتها الأولى، برئاسة أحمد الشقيري، بأنها مجرّد أداة بيد الدول العربية لاحتواء الشعب الفلسطيني ونضاله، إلاّ أن دخول الحركات الوطنية الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة فتح، منح المنظمة زَخَماً شعبياً ونضالياً ساهم في تغيير تلك الصورة، وما لبثت حركة فتح أن سيطرت على المنظمة، وأصبحت أكبر فصيل داخل كيانها، والمحدّد الأساسي في برامجها، إلى أن حصلت المنظمة بقيادة حركة فتح عام ١٩٧٤ في مؤتمر الرباط على الاعتراف العربي "الجماعي" بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

وإذا كان المنطق السياسي يؤكد على أن التفرّد في القرار، وأحادية الرؤية، يقودان بالضرورة إلى التخبط وعشوائية الأهداف، فإن منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح وصلت إلى هذه النتيجة، وفي ظل عمليات المقاومة الفلسطينية منذ عام ١٩٦٥ تنامى داخل حركة فتح تيار يؤمن بما يسمى "الواقعية السياسية"، حمل بين ثناياه بوادر الاعتراف بالكيان القائم، على إقامة سلطة فلسطينية على أي جزء من فلسطين المحتلة، وانتهاءً باتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وتداعياته المختلفة على الشعب الفلسطيني حتى الآن.

في ضوء هذه الحقائق، فإن الانتخابات الفلسطينية النيابية الأخيرة في ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦، التي حققت فيها حركة حماس فوزاً كبيراً مقابل هزيمة غير متوقعة لحركة فتح، هذه الانتخابات وما ترتب عليها، فتح الباب على مصراعيه أمام مجموعة من التساؤلات حول حركة فتح ومسيرتها، وإلى أي مدى فقدت حركة فتح الرؤية السياسية الثاقبة التي أوصلتها إلى مرحلة متقدمة من الشعبية والمصداقية أمام الشعب الفلسطيني على الأقل؟ كما يجب التمييز بين هزيمة فتح نتيجة معطيات مختلفة منذ الخروج من بيروت في أعقاب اجتياحها عام ١٩٨٢، وبين انتصار حماس وفق برنامج عبّرت فيه عن رؤيتها للصراع مع الإسرائيليين!!.

* إعداد: محمد عبد الفتاح، كاتب وباحث أردني.

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية بين التهميش والاكتشاف

يمكن القول إن الأهداف الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسب قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية بدوراتها المختلفة حتى عام ١٩٧٤، إضافة إلى الميثاق القومي الفلسطيني[1]، تتمثل بالعمل من أجل عودة الشعب الفلسطيني إلى أراضيه المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية على جميع الأراضي المعروفة في عهد الانتداب البريطاني على أن تكون القدس عاصمتها، وعدم الإقرار أو الاعتراف بالكيان الإسرائيلي باعتباره حالةً استعماريةً يجب مقاومتها ورفضها. ولكن هذه الثوابت وغيرها تمّ التراجع عنها في اجتماعات المجلس الوطني ١٩٦٨ – ١٩٧١ بذريعة كسب تأييد الرأي العام العالمي، من خلال القبول بدولة وديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود.

في الإطار ذاته، أقر المجلس الوطني الفلسطيني في حزيران ١٩٧٤ ما عُرف ببرنامج النقاط العشر، الذي قَبِل بفكرة قيام سلطة فلسطينية على أيّ جزء من الأراضي الفلسطينية، ومن الإنصاف الحديث عن المعارضة الشديدة التي لقيتها هذه المشاريع آنذاك لمخالفتها الميثاق الوطني الفلسطيني، إلا أن أشدّ المتفائلين بهذه التحولات وأشد المعارضين لها لم يتوقع ما حدث في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨، حينما أقر المجلس "مبادرة السلام الفلسطينية" وقبول قراري مجلس الأمن (٢٤٢، ٣٣٨)، إضافةً إلى وثيقة الاستقلال الفلسطيني التي تجاهلت بشكل صارخ الميثاق الوطني الفلسطيني.

وفي عام ١٩٩١ أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني الدخول في عملية السلام، والتفاوض المباشر مع ممثلي الدولة الإسرائيلية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وما نتج عنه من تشكيل للسلطة الفلسطينية على أمل أن تؤدي مفاوضات الحل النهائي إلى "دولة فلسطينية" عاصمتها القدس الشرقية، وبهذا تكون منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة حركة فتح قد تراجعت عن أهم أهدافها، وبلغ الأمر ارتباط الأهداف بعملية المفاوضات السياسية مع الاحتلال

[1] استعمل مصطلح الميثاق القومي الفلسطيني منذ تأسيس المنظمة حتى أواخر الستينيات حيث بُدّل إلى "الميثاق الوطني الفلسطيني" بعد سيطرة حركة فتح على أجهزة المنظمة المختلفة.

الإسرائيلي، وتوفير مستلزمات قبول الإسرائيليين لتوسيع نطاق الحكم الذاتي، بما في ذلك تعديلات جوهرية وأساسية على الميثاق الوطني الفلسطيني.

تأسيساً على هذه الشواهد، فإن حركة فتح التي تزعّمت منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٩ حتى الآن هي التي عملت على تقويض أركان المنظمة وتهميشها، وفي عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات فقد جمع بين رئاسة حركة فتح ومنظمة التحرير، ولكن بعد رحيله برزت معادلة جديدة، إذ تحولت زعامة حركة فتح إلى فاروق القدومي، وقيادة السلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير إلى محمود عباس، حيث لم تتغير أوضاع المنظمة وبقيت شبه معطّله إلى أن فازت حركة حماس بالانتخابات التشريعية وشكّلت حكومةً جديدة وفق مشروعها القائم على إمكانية الجمع بين المقاومة والعمل السياسي، وعندما خرج معظم قادة وكوادر فتح من دائرة صنع القرار المباشرة اكتشفوا فجأة أن هنالك منظمة تحرير فلسطينية تمثّل المرجعية العليا للشعب الفلسطيني بعد سنوات من غيابها أو تغييبها، مما يطرح تساؤلاً محورياً حول إمكانية تغييب المنظمة من جديد في حالة عودة فتح إلى الحكومة والمجلس التشريعي مرة أخرى في المستقبل؟ وهو تساؤل يحمل بين طياته السؤال الأهم: لماذا تكون مصلحة الشعب الفلسطيني وحقوقه ومنظمته ضحية المصالح الحزبية والشخصية الضيقة؟!

من زاوية أخرى، لقد رفضت حركة فتح منذ سنوات طويلة إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية وفق التطورات الحقيقية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، فمنذ عام ١٩٨٧ برزت المقاومة الإسلامية من خلال حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وجرت محاولات ونقاشات كثيرة حول دخولها إلى منظمة التحرير ولكنها فشلت، نتيجة إرادة حركة فتح دمج حماس تحديداً على ذات القاعدة التي تتعامل من خلالها مع قوى اليسار، مع بعض التعديلات، على الرغم من أن كل الانتخابات الطلابية والنقابية والبلدية وأخيراً التشريعية أظهرت إلى حدٍ ما وجود تعادل أو تفوق في قوة حركة حماس السياسية والجماهيرية على حركة فتح، ووصلت الأمور إلى السيطرة المطلقة لحركة فتح، وبتعبير أدق لفئة معينة من حركة فتح التي باتت منقسمة على نفسها بصورة مريعة.

إن منظمة التحرير الفلسطينية التي أعاد بعض أعضاء حركة فتح اكتشافها بُعيْد الانتخابات التشريعية بحاجة إلى إعادة تشكيل وهيكلة بصورة جوهرية، وهذا مطلب للقوى الإسلامية

والوطنية بمختلف مسمياتها منذ سنوات طويلة سبقت بروز المصالح والأهواء الشخصية لبعض قادة وكوادر فتح، وتكمن أهمية إعادة تشكيل المنظمة في النتائج التي وصل إليها الشعب الفلسطيني الذي تمثّله المنظمة جرّاء طريق المفاوضات منذ عام ١٩٩١ حتى الآن، إذ إن مجموع التنازلات التي قدمتها قيادة المنظمة للإسرائيليين لم يحصل الفلسطينيون مقابلها على الحد الأدنى من حقوقهم الوطنية المشروعة، بل إن أبجديات العمل السياسي والنضالي تمّ تجاوزها أو كان ممكناً تجاوزها وفق أطر معينة على الرغم من أنها تمسّ أغلب أبناء الشعب الفلسطيني كقضية اللاجئين في مفاوضات قمة كامب ديفيد عام ٢٠٠٠.

يمكن القول: إن منظمة التحرير الفلسطينية تعرضت لحالة اختطاف سياسي منذ عودة قادة وكوادر فتح إلى فلسطين وتأسيس السلطة الفلسطينية، إذ إن المنظمة بالأساس تمثل الفلسطينيين في الشتات، وكان المأمول عند العودة تكريس التواصل بين الفلسطينيين في الشتات والداخل، وصولاً إلى حالة نضالية للشعب الفلسطيني، ولكن ما قامت به بعض قيادات حركة فتح كان هو استبعاد فلسطيني الشتات، وتهميش الداخل، وقد تمخّض عن كل هذا غياب المرجعية الممثلة بالمنظمة، التي كانت -لعقود أربعة- الإطار الذي يجمع الفلسطينيين على الرغم من الملاحظات والانتقادات هنا أو هناك، ويفسّر بعض المتابعين هذا السلوك من فتح بأنه ردّ فعل على تنامي وتعاظم قوة المقاومة الإسلامية في الداخل وحجم التأييد لها في الخارج، وهو ما كرّسته الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أبرزت التراجع الكبير لحركة فتح قياساً مع الماضي، فضلاً عن هامشية كافة القوى الوطنية واليسارية الأخرى مع استثناء الجبهة الشعبية نسبياً.

وإن العقلاء من حركة فتح ومعهم كافة القوى الإسلامية والوطنية لا يطالبون بتهميش حركة فتح في منظمة التحرير تبعاً لتراجع شعبيتها أو ما شابه ذلك، إنما يطالبون بإعادة النظر في التشكيل الحالي للمنظمة بشكل يعبر عن الواقع الحقيقي والحالي للإرادة الفلسطينية. وإن مسألة وجود حالة إجماع وطني تضمّ جميع الفصائل والقوى في إطار المنظمة بشكل يُحقق المطالب الشرعية للفلسطينيين ليست مستحيلة، بل وتتطلب الانسجام الوطني لا الاصطفاف، والوحدة المصيرية لا الاقتتال. وللتوضيح يمكن التساؤل: لم لا يتم التعامل مع السلطة الفلسطينية كأداة قد يتفق أو يختلف حولها، مع بقاء المرجعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد إصلاحها؟ كي لا تظل المنظمة هي الأداة، بخلاف السلطة، وقد بات واضحاً أن السلطة واستمرارية وجودها بالشكل

الضعيف الحالي غاية إسرائيلية بامتياز، لأنها وسيلة تخفيف على الاحتلال بشتى المجالات السياسية والأمنية، وتُعفي الاحتلال من تحمل مسؤولياته القانونية حسب الاتفاقات الدولية.

ثانياً: حركة فتح... جذور الأزمة والآفاق

لا يمكن لأي باحث في مسيرة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي أن يتجاوز الدور المحوري الذي قدمته حركة فتح منذ تأسيسها عام ١٩٥٧ حتى أواسط سبعينات القرن الماضي، فقد كانت حركة فتح هي البديل الموضوعي لحالة الهزيمة والإحباط التي سيطرت على الوطن العربي. فضلاً عن كونها إحدى أهم مكونات الهوية النضالية للشعب الفلسطيني، والمعبرة عن طموحاته، والوسيلة الفلسطينية ذات الوجه واليد واللسان الفلسطيني بشكل كامل، ولأول مرة منذ اقتناع أهل القضية بأن الاعتماد على الدول العربية لن يحقق الأهداف المنشودة للفلسطينيين، ناهيك عن الشهداء والتضحيات التي قدمها أبناء حركة فتح خلال مسيرتها الطويلة، وكانت معركة حركة فتح الأهم هي صنع القرار السياسي الفلسطيني المستقل!!

ولقد خاضت حركة فتح، ومعها الكثير من الحركات الفلسطينية، تجارب مريرة في سبيل ذلك القرار المستقل في هذا البلد العربي أو ذاك، مما أوقع الحركة في أخطاء قاتلة فسّرها البعض بأنها نتيجة عدم اعتماد حركة فتح على رؤى عقائدية أو أيديولوجية أو فكرية عميقة وواضحة، فضلاً عن عدم التمييز أحياناً بين ما هو استراتيجي وتكتيكي، مما جعل البراغماتية التي تعاملت بها حركة فتح دون النظر إلى العواقب المتوقعة، ودراسة المخاطر بعناية، تقع في المزيد من الأخطاء التي ارتكبت وكانت ضحيتها الأولى الحقوق الفلسطينية، وهدر الطاقات في معارك جانبية وخاسرة بدلاً من التركيز على الاحتلال الإسرائيلي.

إن المعارك الثانوية التي خاضتها حركة فتح -وللإنصاف فقد أُجبرت أحياناً على دخولها- كان لها انعكاسات سلبية وخطيرة على الحركة ذاتها، وعلى العلاقة بين القادة والقاعدة، حيث دخلت الأطر التنظيمية للحركة في أتون تناقضات لا تنتهي من قبل القيادة بين الفكرة والممارسة، نتج عنه أحياناً حدوث انقسامات عديدة، ولم يكن متاحاً للكثيرين أن يقدموا رؤاهم النقدية لهذه التوجهات السياسية لحركة فتح التي تقود منظمة التحرير، لأن تهمة الخيانة وخدمة المشاريع الإسرائيلية كانت جاهزة لهم.

وكانت المعضلة الحقيقية التي واجهت حركة فتح هي ظهور السلطة الفلسطينية، إذ سَعَى بعض كبار قيادات الحركة إلى تحويل فتح إلى السلطة ذاتها، وبدلاً من الفصل بين السلطة وحركة فتح قائدة منظمة التحرير لأهداف سياسية واستراتيجية تصون مرجعيات الشعب الفلسطيني، فقد تحولت حركة فتح إلى حزب السلطة الحاكم بكل ما تعنيه الكلمة من معاني ترتبط بتراجع الالتزام التنظيمي للحركة، ودخول الأعضاء في صراعات على المناصب والامتيازات فضلاً عن تلازم ذلك كله مع الفساد الإداري والمالي، وذهول الشعب الفلسطيني من ممارسات بعض الذين كانوا حتى الأمس القريب قادة ثوريين وإذا بهم يفقدون الاحترام الشعبي والتنظيمي في آنٍ واحدٍ معاً.

وفي السياق ذاته، لم تحاول حركة فتح أن تطور ذاتها، وهياكلها التنظيمية، وطروحها الفكرية، من خلال الوسائل الديمقراطية التي تقدّم صاحب التاريخ النضالي والانتماء والتضحية للوطن والحركة، بل على العكس برزت "الشللية" والقَبَلِيّة في المؤتمرات التي عقدت للأقاليم في الحركة داخل فلسطين. ونتج عنها لجان تنظيمية تكرّس الواقع القائم على الفساد أكثر مما تسعى إلى محاربته وصيانة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وما حادثة حلّ حركة فتح لنفسها في مدينة جنين بسبب سوء تعامل اللجنة المركزية مع إقليم جنين سوى مؤشر على استمرارية الحركة في استبعاد الروح النقدية والوطنية وتقريب أصحاب المصالح.

كما برزت الفجوة السياسية بين القيادات التاريخية (الخارجية) للحركة التي عادت مع تأسيس السلطة الفلسطينية، والقيادات الشابة (الداخلية) حيث يرى كل طرف أن الآخرين لا يمكن أن يحققوا أهداف الشعب الفلسطيني بصورة كاملة، مع الإقرار بوجود تقاطعات عديدة في الرؤى السياسية حيناً، والمصالح الشخصية أحياناً، وقد دفعت هذه الأوضاع أبناء حركة فتح إلى دعوة جميع الأطراف إلى اتخاذ مواقف موحدة وحازمة تجاه القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني، لأن المسائل غير المحسوبة داخل حركة فتح (اللاجئون وحق العودة مثلاً) هي مسائل واضحة ومحسوبة لدى القوى الفلسطينية الأخرى أو معظمها، ناهيك عن مطالبة هؤلاء لحركة فتح بضرورة التمييز بين مرحلة الحركة والثورة ومرحلة السلطة وتداعياتها، وتجد حركة فتح نفسها اليوم في مرحلة تشابه البدايات الأولى لتأسيسها من حيث المطالبة بالوحدة في الأهداف والرؤى

والبرامج والأعضاء، وليس سراً أن حركة فتح لم تعقد مؤتمرها السادس على الرغم من مرور ١٥ عاماً على آخر مؤتمراتها.

ولعل إحدى الايجابيات التي برزت من داخل حركة فتح منذ انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ وساهمت في الحفاظ علي امتدادها الجماهيري بشكل نسبي هو وجود كتائب شهداء الأقصى، التي أسسها أبناء حركة فتح قادة انتفاضة عام ١٩٨٧ من الداخل الفلسطيني، وعلى الرغم من عدم رضا هذه الكتائب وقادتها عن قادة الحركة إلا أن تمسّكهم ظلّ واضحاً بشرعية ورمزية الحركة بصورة خاصة زمن الرئيس الراحل ياسر عرفات، وما تزال المحاولات جارية من أجل كسب هذه الكتائب إلى جانب هذا الطرف من حركة فتح أو ذاك، ويأمل العقلاء من أبناء الحركة أن تستمر هذه الكتائب في مقاومتها بعيداً عن محاولات توظيفها سياسياً لأهداف شخصية، أو إبعادها عن منطلقاتها الأساسية.

ثالثاً: العلاقة بين حركتي فتح وحماس

شكّلت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة ذروة الصراع السياسي بين حركتي فتح وحماس، ففي الوقت الذي أصاب حركة فتح الذهول نتيجة الفوز الكبير لحركة حماس، كانت التحليلات تتجه نحو المخاوف من الصدام والاقتتال بين الطرفين حتى لو كان أحدهما لا يسعى إلى ذلك، وما جرى حتى (تموز ٢٠٠٦) يعبّر عن استعراض للقوة بين الطرفين على الرغم من أن قطاع غزة مثلاً لا تصل مساحته إلى أكثر ٦٪ من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بمعنى أن الخلاف الحاصل هو اعتراف شكلي من قبل بعض القيادات الكبرى لحركة فتح، يتضمن رفضاً كاملاً وضمنيّاً لأي نجاح ممكن لحكومة تقودها حركة حماس، دون نسيان وجود أتباع لهذا القائد أو ذاك ممن يساهمون في الفلتان الأمني، والتشويش على سير الحياة السياسية الفلسطينية التي لم يكن كافياً لها وجود الاحتلال الإسرائيلي كما يرى بعض مَنْ ذهبت صلاحياتهم.

وبالقراءة الموضوعية للمشهد السياسي الفلسطيني، يبدو واضحاً أن المسيطرين على حركة فتح من كبار القادة لا يمكن أن يسمحوا لحكومة حماس أن تنجح في برنامجها، بغض النظر عن هذا البرنامج، حتى إن وصل الأمر إلى حَدّ الاقتتال، يترافق مع هذا تعقيدات الأوضاع العربية والدولية التي ترفض التعامل مع الحركة وحكومتها التي نادت بالجمع بين الحكم والمقاومة وفق رؤيتها الخاصة للصراع، إنها سياسة محفوفة بالمخاطر، وإن المرونة التي قد تبديها حكومة حماس

نحو التعامل بصورة ما مع الاحتلال سيتم تضخيمها من قبل حركة فتح بصورة كبيرة تمثل مقتلاً وخدشاً في تاريخ الحركة ومقاومتها.

مرة أخرى، إذا كانت حركة وحكومة حماس فازت في الانتخابات وفق برنامج معين، قد يُتفَق معه أو يختلف عليه، فلماذا تسعى حركة فتح إلى إفشالها بشتى الأساليب؟ ومن ذلك أنه عندما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باختطاف مجموعة من الوزراء والقيادات التابعة لحركة وحكومة حماس خرجت مباشرة تصريحات لقادة فتح تطالب بسدّ الفراغ القانوني وتشكيل حكومة طوارئ (من حركة فتح طبعاً) لمواصلة الحياة اليومية للشعب الفلسطيني الذي قامت حركة فتح ذاتها بالتضييق على الحكومة الشرعية وبالتالي التضييق على الشعب الفلسطيني دون اكتراث بالقانون أو المرجعية الوطنية أو أصول القواعد الديمقراطية.

وتواصل بعض قيادات حركة فتح تدمير الحياة السياسية الفلسطينية من خلال الخلط المقصود بين صلاحيات محمود عباس كرئيس للسلطة، وصلاحياته كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أصبحت الفردوس المفقود للعمل الوطني بعد أن تم تغييبها منذ أوسلو عام ١٩٩٣ وحتى ما قبل ذلك بكثير، وتكمن الخطورة هنا ليس في الحصار الاقتصادي الفلسطيني التي تساهم به السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي وأطراف عربية ودولية أخرى، وليس كذلك في العصيان الذي يقوم به بعض أبناء فتح ممن يسيطرون على معظم الأجهزة الأمنية والوزارات بقصد إفشال الحكومة، وإنما الخوف من قتل الخيار الشعبي الديمقراطي الفلسطيني، وإعادة عقارب الزمن إلى الوراء والموافقة على ما لم يكن ممكناً الاتفاق عليه مع الاحتلال الإسرائيلي، مع ملاحظة أن هنالك ضحية جاهزة ودائمة هي الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

إذا كان لنا أن نضرب مثلاً واضحاً على التناقض وفقدان البوصلة السياسية لدى بعض قيادات حركة فتح والسلطة الفلسطينية، فإن في المشكلة التي ظهرت حول مدى دستورية قرار رئيس السلطة الفلسطينية بعرض وثيقة الأسرى الفلسطيني للاستفتاء الشعبي، وهي محاولة من حركة فتح لعرض برنامجٍ معينٍ بعد خسارتها لاحتكار المناصب، وذلك بعد اكتشاف خلو القانون الأساسي الفلسطيني من أي مرجعية لمنظمة التحرير التي تسيطر عليها، فضلاً عن كون

الكثير من القرارات الرئاسية ذاتها ليس لها في معظم الأحيان سندٌ قانوني كما هو الحال مع قرار إدارة معبر رفح مثلاً.

ويبدو في الأفق أن الحوار الوطني الفلسطيني أو بالأحرى محاولات التقاء حركة فتح مع حكومة وحركة حماس على قواسم مشتركة مجرد كسب للوقت من الطرفين بصورة متفاوتة، فحركة حماس تريد إثبات قدرتها على قيادة الشعب الفلسطيني، في حين تسعى حركة فتح إلى بيان تداعيات خروجها من قيادة السلطة، حيث يظهر أن هنالك مجموعة من الخيارات والبدائل للطرفين من أبرزها:

-السيناريو الأول

ويتمثل هذا الطريق باستمرار الحصار الاقتصادي بشكل متصاعد، مع استمرار النزاع بين حكومة حماس والرئاسة (حركة فتح)، وسعي الأخيرة بتنسيق أو بدونه مع الاحتلال الإسرائيلي لإفشال برنامج الحكومة من خلال الاعتقال والاختطاف لقيادات الحكومة والحركة (وهو ما حدث خلال هذه الفترة)، أو تنفيذ الاغتيالات للقيادات البارزة، مما قد يمنح الرئيس محمود عباس فرصة إقالة الحكومة وإدخال الجميع في أزمة دستورية.

وفي حال حدث هذا بصورة ما فقد يكون لصالح الحكومة نتيجة وقوف المزيد من الفصائل الفلسطينية إلى جانب الحكومة، وفشل الحصار الاقتصادي، وإحداث الخروقات السياسية مع مرور الوقت على الصعيدين العربي والدولي، بالمقابل هذه الممارسات لها نتائج مدمرة في حال استمر هذا السيناريو مثل انهيار السلطة بشكل كامل، وخسارة حكومة، وحركة حماس لجزءٍ من جماهيرها نتيجة الضغوط الهائلة اقتصادياً ونفسياً، مع إمكانية إشعال غزة تحديداً باقتتال داخلي ليس له بداية أو نهاية، وبالطبع فإن حركة فتح ستكون حاضرة هنا وهناك.

-السيناريو الثاني

رهان حركة فتح وقوى عديدة داخل وخارج فلسطين على أن حكومة وحركة حماس ستقبل تدريجياً الاتفاقات السابقة والمبادرة العربية وحتى وثيقة الأسرى، وأنها _أي حماس_ ستضع مجموعةً كبيرةً من الملاحظات على هذه الاتفاقيات، ولكنها بالمحصلة النهائية سوف تتعامل معها بصورة ما، وبالتالي يمكن لهذه الحكومة الحصول علي دعم عربي مالي وسياسي،

يتبعه بالضرورة تأييد دولي خاصة في أوروبا، مما يعطي الحكومة الإسرائيلية نوعاً من المسؤولية عن بقاء الأوضاع كما هي.

ولكن هذه الرؤى تحتاج إلى براغماتية مفرطة لا يمكن تصور حركة أيديولوجية مثل حركة حماس لديها القدرة أو الرغبة في تحقيها، إضافة إلى خسارة جماهيرها -مرة أخرى- في داخل فلسطين وخارجها نتيجة شروط تلك الاتفاقيات الدولية والعربية المجحفة بحق الشعب الفلسطيني، مما يعني بصورة أدق نقل الأزمة من الأطراف الدولية والحكومة الإسرائيلية وحتى حركة فتح إلى حكومة وحركة حماس التي ستغرق مع نفسها أولاً وجماهيرها ثانياً في سبيل توضيح رؤاها ومنطلقاتها وآفاق تصورها لهذه الخطوة إن حدثت، وهو سيناريو يريد أن يدمّر الحكومة والحركة ولكن بشكل بطيء وداخلي، ومن يتابع تصريحات المسؤولين في السلطة الفلسطينية يلمس هذه الخطوات.

-السيناريو الثالث

وهو رغبة حركة حماس في إنقاذ الشعب الفلسطيني من حالة الحصار والقتل اليومية، وذلك من خلال تقديم الحكومة استقالتها، وتشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة خبراء، وهذا الخيار يمنح حماس فرصة الحفاظ على جماهيرها وثوابها، فضلاً عن كونه يُبقي الحركة في دائرة الحدث والتأثير من خلال المجلس التشريعي، ولكن حركة فتح والرئاسة الفلسطينية لن تجداً حرجاً في تصوير الاستقالة على أنها فشل كان واضحاً منذ البداية، لكن حكومة حماس رفضت الاعترف به، والمخاوف الأكبر من هذه الحرب الإعلامية المتوقعة -والحاصلة على أرض الواقع- هي عودة بعض الفاسدين إلى مقاليد الحكم ولكن بصورة أشدّ شراسة وتصوير المعركة على أنها صراع داخلي ونسيان العدو الحقيقي المتمثل بالاحتلال الإسرائيلي.

وفي حال حدوث ذلك في ظل هشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية داخل السلطة الفلسطينية، فليس مستبعداً انهيار السلطة ذاتها داخلياً أو إسرائيلياً مما يعني دخول الجميع بما فيهم فتح وحماس في ألوان معركة غير محسوبة النتائج، سوف تزيد من آلام وإحباط الشعب الفلسطيني، وعودة الأمور إلى المربع الأول من خلال المواجهة الشاملة مع الاحتلال بكل ما تعنيه هذه الخيارات من تداعيات سياسية وعسكرية واقتصادية داخلياً وخارجياً.

رابعاً: خلاصة وآفاق ... ماذا تريد فتح؟

إن مسيرة حركة فتح منذ سنوات طويلة، وعبر استعراض دقيق للممارسات أغلب قيادات الحركة يؤكد أنها فقدت البوصلة السياسية، واستمرت في تطبيق سياسة القفز من اتفاقية إلى أخرى أو إلى مؤتمر بدلاً من التمسك بالمرجعية الوطنية والشرعية الدولية، حيث تحولت المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي من أرادة ووسيلة إلى هدف بحد ذاتها. ولعل ما يؤلم الكثير من أبناء وجماهير الحركة منذ تأسيسها الوصول إلى هذه المرحلة بعد التضحيات التي قدمها شهداء وأسرى وجرحى الحركة عبر العقود الماضية.

إن الحالة التي تعيشها حركة فتح قسمت أبناء الحركة إلى ثلاث فئات، الأولى وهي الأكثرية (بحسب مذكرات وكتابات أبناء فتح) قد انعزلت وأُحبِطت، وتمّ تعطيل طاقاتها الوطنية الهائلة، والثانية: انحازت للمقاومة والصمود وهي أقلية ومتعاونة مع غيرها من الفصائل، والثالثة: وهي أقلية كذلك، راهنت على التسوية، وقدمت كل التنازلات دون جدوى. وللخروج من هذه الأزمة الحقيقية لهذه الحركة ذات التاريخ النضالي، يمكن الخروج بالمقترحات التالية:

- ❖ عقد مؤتمر وطني شامل للحركة تراجع فيه مسيرتها، وتضع برنامجاً واضح المعالم للحركة على جميع المستويات التنظيمية، تكون فيه المرجعية الوطنية هي الأساس.
- ❖ تنقية صفوف الحركة من جميع من تثبت عليهم مساندة الاحتلال، أو التفريط بالحقوق الفلسطينية، أو ممن تلاحقهم بالفساد المالي والإداري.
- ❖ قبول حركة فتح بجميع مستوياتها بقيادة جماعية فلسطينية في إطار استعادة وانتزاع الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.
- ❖ إعادة بناء الثقة من جديد بين الحركة والجماهير الفلسطينية عملاً لا قولاً، بما يضمن استعادة الحركة لموقعها المتقدّم في النضال وخدمة الشعب الفلسطيني.

إيران: عواقب اندلاع الحرب *

بول روجيرز**

نُشِرَ تقرير مثير للاهتمام يتناول تحليلاً لطبيعة أيِّ عملٍ عسكري أمريكيٍّ أو إسرائيلي مفترَض على إيران، ولا تمثل هذه الدراسة وما ورد فيها من وجهات نظر المجلة وهيئة تحريرها، وتنشرها المجلة للاستفادة منها من قبل المختصين والخبراء العرب ..

* * *

قبل أربعة أشهر من اندلاع الحرب على العراق، وفي تشرين أوّل من العام ٢٠٠٢م تحديداً، نشرت مجموعة أكسفورد تقريراً بعنوان: "العراق: عواقب اندلاع الحرب"، وقد عرض هذا التقرير آنذاك النتائج المحتملة للعمل العسكري الهادف إلى القضاء على نظام صدّام حسين. وفي اثنين من هذه النتائج التي توصّل إليها التقرير، ذُكر أنّ القضاء على نظام صدّام حسين أمر ممكن بالتأكيد، لكنّ احتلال العراق بجنود التحالف سيزيد من دعم العناصر الراديكالية في المنطقة ويحفّز اندلاع تمرّد أيضاً.

"الولايات المتّحدة تمتلك قوّات كافية لتحطيم النظام بشكل مؤكّد، لكّن استبدال النظام عبر قوات احتلال أو عبر نظام تابع، سيزيد من المعارضة للوجود الأمريكي في المنطقة، حتى لو لم تكن الحرب مدمّرة بشكل كبير، كما سيزيد بشكل خاص من الدعم لمنظماتٍ مثل القاعدة، وهو ما سينعكس بشكل سلبي على الأمن والسلام في المنطقة".

"ومن الممكن أيضاً أن يتطوّر عمل شبه عسكري في الداخل العراقي، فبينما هناك دليل كبير على عدم شعبية نظام صدّام حسين، إلاّ أنّه من الممكن جداً أن تُولّد المعارضة الداخلية

---

* إصدار مجموعة أكسفورد البحثية، شباط ٢٠٠٦، والمجموعة مركز أبحاث مستقل تأسّس عام ١٩٨٢م، يعمل على تطوير وسائل فعّالة لإحداث تغيير إيجابي في مسائل ومواضيع الأمن القومي والعالمي؛ ترجمة الأستاذ علي باكير الباحث في العلاقات الدولية.

** خبير ومستشار في مركز أبحاث أكسفورد.

للاحتلال الأمريكي وللنظام التابع فيما بعد تمرّداً، فالمعارضة الداخلية للنظام الحالي لا تعني قَبول الاحتلال الأجنبي في المستقبل".

وبينما كنّا نكتب ذلك التقرير، بَدَت الحرب على العراق وشيكةً؛ وبالمقارنة، فإنّ الحرب المحتملة على إيران، بسبب طموحها لامتلاك الأسلحة النووية المفترضة، تبدو أقلّ احتمالاً، لكنّ هذا قد يتغيّر في المستقبل. إنّ طرح حلٍّ دبلوماسي للاختلافات العميقة بين طهران وواشنطن مازال ممكناً، لكنّه يتّجه إلى التحول؛ فعلى الرغم من تكاثف الصعوبات وازديادها، إلا أنَّ احتمال قيام أمريكا أو إسرائيل بعمل عسكري ضدّ إيران آخذ في الازدياد. وحتى لو لم يَحِن وقت الحرب بعد، إلاّ أنّ من المناسب تحليل نوع العمل العسكري الذي قد يتم ونتائجه المتوقّعة. إذا كان هناك نقاشات بأنّ أيَّ عمل عسكري ستكون له عواقب وخيمة جداً، وربما أسوء بكثير من المشاكل التي تسود العراق، فإنّ استنتاجاً كهذا يعني أنّه يجب أن يتم الدفع باتّجاه التأكيد بشكل أكبر على أنّ الحلول البديلة للعمل العسكري ضرورية وعاجلة.

تفترض هذه الدراسة أنّ الهدف من العمل العسكري الأمريكي أو الإسرائيلي سيكون إحداث ضرر كبير وخطير في المنشآت النووية الإيرانية وبرامج صواريخها المتوسطة المدى، بالإضافة إلى احتواءِ ومنعِ أي ردٍّ إيراني في حال كان الهجوم أمريكيا. ولا تخوض هذه الدراسة في مسألة قيام الولايات المتّحدة بعمل عسكري لإنهاء النظام الحالي في طهران، لأنّ ذلك يتطلّب على الأقل ١٠٠ ألف جندي مشاة، إمّا من قِبَل الولايات المتّحدة منفردة أو بالتحالف مع دول أخرى؛ وفي الوقت الحالي، ليس لدى الولايات المتّحدة القدرة الكافية على ذلك، والسبب الأساسي لذلك هو حاجتها إلى إبقاء حوالي ١٥٠ ألف جندي في العراق بشكل دائم، وحوالي ٣٠ ألف جندي في دول الخليج، وما يقرب من ١٨ ألف جندي في أفغانستان؛ وليس لأيّة دولة أخرى -باستثناء الولايات المتّحدة- القدرة على توفير هذا العدد من الجنود، ولا الدعم البعيد من مراكز قيادة متعددة المستويات؛ لذلك، فإنّ القضاء على النظام الإيراني كهدف عسكري، لن يتم التباحث به في هذا التقرير.

السياق الأمريكي

بالرغم من أنّ العمليات العسكرية للجيش الأمريكي تواجه صعوبات كبيرة في العراق، إلاّ أنّه لا زال هناك شعور مسيطر وطاغي لدى دوائر المحافظين الجدد في واشنطن، من أنّ إيران

كانت -ولا تزال- تشكّل خطراً كبيراً على مصالح أمريكا الإقليمية والعالمية، أكثر ممّا كان يشكله العراق. لقد سادت وجهة نظرٍ قبل الحرب على العراق في آذار من العام ٢٠٠٣م مفادها: "إذا تمّ التعامل مع العراق بشكل صحيح، فإنه لا قلق بشأن إيران"، بمعنى آخر: إنّه إذا استطاعت القوات العسكرية الأمريكية إزالة نظام صدّام والقضاء عليه، أو استبداله بنظامٍ وسيطرةٍ حكومةٍ مستقرة مدعومة بقواعد عسكرية أمريكية دائمة، فإنّ إيران ستُذعن للسياسة الأمريكية في المنطقة، ولن تُسبب الكثير من المشاكل. لكن حقيقة أنّ العراق لم يتم التعامل معه بشكل صحيح، وأنّ هناك تأثيراً ونفوذاً معتبراً لإيران في العراق، هو نتيجة لقرار الإطاحة بنظام صدّام حسين.

إنّ النظرة إلى إيران كتهديد كبير للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، تعود في جزء منها إلى نتيجة التداعيات الطويلة الأمد لرؤية نظام الشاه السلطوي الموالي لأمريكا والمستقر نسبياً يتم خلعه بسهولة في ظرف أسابيع في عام ١٩٧٩م. فإيران الشّاه كان يُنظر إليها على أنّها الضامن لمصالح الولايات المتّحدة في الخليج، وعلى أنّها -في الوقت نفسه- حصنٌ منيع ضدّ التدخل السوفيتي؛ لكنّ الانهيار المفاجئ للنظام، الذي تلاه العجز الكبير للولايات المتّحدة في مسألة الرهائن، والعداوة القاسية للولايات المتحدة التي ظهرت عبر الجمهورية الإسلامية، في ظل آية الله الخميني، كل ذلك كان يعني أنّ إيران كانت عَقَبةً رئيسة ودائمة في وجه المصالح الإقليمية الأمريكية.

هذه المصالح كانت ولا تزال متركزة في مناطق الخليج الغنيّة بالاحتياطات النفطية الهائلة، وتتّجه الولايات المتّحدة إلى الاعتماد بشكل كبير ومتزايد على النفط المستورد. فإذا كان العامل النفطي مُهمّاً في بداية التسعينات، فإنّه سيكون أكثر أهميةً في الخمس عشرة سنة المقبلة، خاصة مع ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد سنة تلو أخرى، ومع وجود الصين صاحبة التوجّه نفسه في الإطار النفطي، ولا سيما أنّ مصادر الطاقة المستخرجة ستجعل المنطقة منطقةً جيوسياسية بالغةَ الأهمية في السنوات الثلاثين القادمة على الأرجح، أو أكثر.

في مثل هذه الظروف، فإنّه من غير المقبول على الإطلاق، وفق المنظور الأمريكي، أن يتم السَّماح لدولة "شريرة" كإيران بامتلاك قدراتها النووية الخاصة، التي ستمكّنها من زيادة نفوذها بشكل أكبر ممّا هو عليه. ورادع كهذا من شأنه أن يَحُدَّ من الخيارات الأمريكية في المنطقة بشكل

كبير، ويشكّل تهديداً أيضاً لحليفها الأقرب: إسرائيل. لذلك، فقد لا تمانع أمريكا بالخيارات الدبلوماسية طالما أنّها ستتضمّن مَنْعَ إيران من المُضيِّ في طريق استكمال البنيّة التحتيّة النووية اللازمة لها؛ لكن إذا فشلت هذه الخيارات، فإنّه يجب أخذ العلم بأنّ قراراً بتدمير البنية التحتيّة الإيرانية المشكوك بها للأسلحة النووية، وبالمباني التابعة لها، سيتم اتّخاذه في مرحلة ما.

العامل الإسرائيلي

لقد احتفظت إسرائيل بقدرة نووية منذ أواخر فترة الستينات، ويُعتقد أنّ لديها حوالي ٢٠٠ رأس حربي نووي، يمكن استخدامها عبر طائراتها أو عبر صواريخ أرض-أرض؛ ويُعتقد أيضاً أنّها تقوم بتطوير رؤوس حربية لصواريخ "كروز" يتم إطلاقها من الغواصات، فهي تعتبرها ضرورية لأمنها الذاتي، ولذلك فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك قدرات نووية في المنطقة؛ ومنذ اندلاع الثورة الإيرانية في نهاية السبعينات، والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تعتبر إيران أكبر خطر إقليمي على المدى البعيد.

في العام ١٩٨١م، قامت وحدات من سلاح الجو الإسرائيلي بتدمير المفاعل النووي العراقي "أوزيراك" بالقرب من بغداد، وقد حَدّت بذلك من قدرات العراق على استكمال دورة البلوتونيوم لتصنيع أسلحة نووية. لقد كانت بغداد ضمن مدى الطائرات الإسرائيلية، بينما لم تكن المنشآت الإيرانية حتى وقت قريب ضمن مدى قدرات سلاح الجو الإسرائيلي. لكنّ هذا الوضع قد تغيّر الآن بعد أن قامت إسرائيل باستيراد النُّسخ المعدلّة لطائرات "إف ١٥ وإف ١٦" القاذفة الأمريكية الصنع بعيدة المدى وهي "إف ١٥ آي وإف ١٦ آي". وتوجد الآن في إسرائيل ٢٥ طائرة من هذه الطائرات المعدلّة من الـ"إف ١٥ آي" موضوعة في الخدمة، وهي تبني أيضاً قوّة مؤلّفة من ١٠٢ طائرة "إف ١٦ آي"، بدأ تسليمها إليها منذ العام ٢٠٠٣م، وقد حصل سلاح الجو الإسرائيلي أيضاً على ٥٠٠ قنبلة خارقة للأرض من الولايات المتّحدة، وتُستَخْدَم ضدّ التحصينات والمنشآت الواقعة تحت الأرض.

وقد اشتركت الوحدات العسكرية الإسرائيلية أيضاً في عدد من العمليات في العراق، خاصّةً في مناطق الأكراد شمال شرق البلاد، ومن بين النشاطات الأخرى التي كانوا يمارسونها هناك، تدريب القوات الخاصّة. بشكل أوسع، فإنّ العلاقات القريبة عادةً بين الجيش الأمريكي وقوات الدفاع الإسرائيلية قد أصبحت وثيقة بشكل كبير جدّاً في السنتين الماضيتين، كنتيجة

للخبرات الأمريكية في العراق، فكان هناك تبادل خبرات كبير، خاصة بين جيش الدفاع الإسرائيلي وبين قيادة التخطيط والتدريب في الجيش الأمريكي. وقد زوّدت شركات السلاح الإسرائيلية القوات المسلّحة الأمريكية بمجموعة واسعة من الأسلحة والتجهيزات الخاصّة لصدِّ ومحاربة المتمردين، قسمٌ كبيرٌ منها تمّ تطويره كنتيجة لخبرة إسرائيل في السيطرة على المناطق الفلسطينية المحتلّة. وعلى الرغم من أنّ هذه العلاقة ليست مغطاة في الإعلام الغربي بشكل عام، إلا أنّ هذه العلاقة معروفة جيداً عبر الشرق الأوسط، وستساهم على افتراض أنّ أي هجوم إسرائيلي على إيران سيكون بمعرفة وموافقة ومساعدة الولايات المتّحدة. وفي حكم المؤكّد أنّ هجوماً جوياً إسرائيلياً على إيران لا بدّ وأن يتم عبر مجالات جويّة تسيطر عليها الولايات المتّحدة حالياً.

في إطار أهداف الورقة البحثيّة هذه، تمّ افتراض أنّه: إذا كان جيش الدفاع الإسرائيلي سينخرط في أعمال تضرّ بشكل كبير في قدرات إيران على تطوير أسلحة نووية، فإنّ ذلك سيتم بموافقة ضمنية ودعم تكتيكي من قِبَل الولايات المتّحدة، وقد يُسمح لها باستخدام قواعدَ في شمال شرق العراق إذا لزم الأمر، وذلك بهدف تأخير أي برنامج نووي إيراني لمدّة خمس سنوات أو أكثر، وستستهدف ضرب قدرات إيران على تطوير الصواريخ، ولن تمتد أهداف هذه الضربة إلى أكثر ممّا تمّ ذكره، بينما قد يكون العمل الأمريكي بحاجة إلى القيام بأكثر من ذلك لأسباب ستتمّ مناقشتها لاحقاً.

العلاقات الوثيقة بين إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكية معروفة في الشرق الأوسط بشكل أكبر بكثير ممّا هي عليه في أمريكا أو أوروبا؛ وعليه، فإنّ أي عمل إسرائيلي ضدّ إيران سيتم اعتباره كعملية مشتركة تنوب فيها إسرائيل عن غيرها وتتم بدعم أمريكي.

السياق الإيراني

السياق الإيراني يتضمّن إدراكاً ذاتياً لإيران بأنهّا واحدة من القوى العالمية تاريخياً، وإيماناً بأنّ مستقبل التكنولوجيا المتطورة يجب أن يلعب دوراً ضرورياً لمكانتها في العالم، معزّزة هذا الإدراك والفهم الذاتي لنفسها بشعور قوي بإمكانية تعرضها لهجوم؛ وكما هو الحال بالنسبة إلى الصين، فإنّ إيران تنظر عدّة آلاف من السنين إلى الوراء حيث تاريخها المميز، وتؤمن أنّ عودتها كقوة تاريخية أمر ممكن ومحتمل، آخذةً بعين الاعتبار امتلاكها لكل العناصر المطلوبة، من كميات

هائلة من النفط، وشعب فتيٍّ مُعظمه من الشباب، ودولة كبيرة مأهولة بالسكان، وموقع جغرافي يضعها في قلب أهم منطقة على الإطلاق.

وعلى الرغم من أنّ البيئة الاجتماعيّة-السياسية الإيرانية معقّدة وتتّسم بالتغيير، إلاّ أنّه يوجد إيمان بقيمة التكنولوجيا المتقدّمة، ونظرة للقوّة النووية على أنّها رمز للتطوّر والحداثة. وعندما تمّ مواجهة إيران بالحجّة القائلة: إنّ الدولة التي تمتلك كميّات كبيرة من النفط والغاز لا تحتاج إلى القوّة النووية، كان الرد السريع بالإشارة إلى أنّ خُمس كميّات الكهرباء يتمّ توليدها أصلا بالطاقة الكهرومائيّة، وإنّ النفط والغاز ثمين جداً ليتم استعماله لتوليد الكهرباء، وإيران دولة غنيّة بطبيعتها بمناجم اليورانيوم الخام.

فيما يتعلّق بالتوقّعات العامّة، فمن الواضح أنّ عدداً من آراء المسؤولين من مختلف الأطياف السياسية والدينية تعتقد أنّ لإيران كلَّ الحقِّ في تطوير دورة الوقود النووي. كما أنّ هناك وجهة نظر متداولة على نطاق واسع، وهي أنّ لإيران الحق في تطوير أسلحة نووية إذا اقتضى أمنُ البلاد ذلك.

وعلى الرغم من أنّ إيران كانت قد خرقت بعض بنود معاهدة منع الانتشار النووي في التسعينات، إلاّ أنّها كانت تلتزم بشروط المعاهدة بعد تلك الفترة وحتى كتابة هذا التقرير. وبالتالي، فمن المسموح لها أن تطوّر برنامجاً سلمياً للطاقة النووية وللأغراض المدنيّة، بما فيه من نشاطات تخصيب اليورانيوم، وهي بذلك تكون ضمن إطار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلى حين اتّخاذها أيَّ قرارٍ بتطوير أسلحة نووية، إذ يكون باستطاعتها حينئذٍ الانسحاب كما في حال كوريا الشمالية.

آخذين بعين الاعتبار وجهة النظر الأمريكية التي ترى إيران كجزء من "محور الشر"، فإنّ قيام إيران بهذه الخطوة أمر لا يمكن قبوله من الإدارة الأمريكية الحالية في واشنطن على الإطلاق، ومن الممكن لواشنطن أن تفكّر مثلاً بقبول الإبقاء على عملية تطوير برنامجٍ نوويٍّ إيرانيٍّ للطاقة السلمية والأغراض المدنيّة، على أن لا يشمل تخصيب اليورانيوم محليّاً، لكن حتى هذا الطرح غيرُ مؤكّد.

فيما يتعلّق بمسألة التصورات الإيرانية لأمن البلاد، فبينما نجد أنّ هناك إيماناً ذاتيّاً بقدرات إيران، نرى أيضاً أنّ هناك شعوراً قويّاً بعدم الأمان، فقد رأت إيران في السنوات الأربع الماضية

أنظمةً يتم إسقاطها على الشرق والغرب، منها بعمل عسكري كبير للقوّة الخارقة "أمريكا" التي كانت قد أشارت إلى أنّ إسقاط النظام الإيراني "خيار مفضّل".

مباشرة إلى الغرب من إيران، تمتلك الولايات المتّحدة ما يقرب من ١٥٠ ألف جندي في العراق، وهي تقوم ببناء قواعد دائمة هناك، وللولايات المتّحدة تواجد كثيف في الكويت، والبحرين، وقطر، ولديها أسطولها الخامس الذي يسيطر على المياه في الخليج الفارسي (الخليج العربي) وبحر العرب، وهو بالغ القوّة مقارنة بالبحرية الإيرانية الصغيرة. إلى الشرق، ترى إيران أنّ أمريكا قد استقرّت بشكل مؤكّد في أفغانستان مع قاعدتين عسكريتين دائمتين يتم بناؤهما الآن في باغرام قرب كابول وقندهار (انظر الملحق). وأكثر من ذلك، حيث يتم الآن تطوير قاعدة عسكرية جديدة كبيرة بالقرب من الجهة الغربية لمدينة هيرات الأفغانية القريبة بدورها من حدود إيران الشرقية مع أفغانستان.

أخيراً: كانت الولايات المتّحدة قد طوّرت علاقات عسكرية وثيقة، وفي بعض الحالات اتّخذت بعض المرافق كقواعد في عدد من البلدان إلى الشمال والشرق من إيران، خاصةً تلك الدول القريبة من حقول النفط على بحيرة قزوين أو الأنابيب التي تنقل النفط عبر البحر الأسود أو موانئ المتوسط.

الظروف الحالية في إيران

كل هذه العوامل التي سبق ذكرها، تجعل من المنطقي افتراضَ وجودِ دافعٍ قوي لإيران، إمّا لتطوير أسلحة نووية، أو للحصول على القدرة التي تمكّنها من القيام بذلك خلال وقت قصير، إذا ما شعرت أنّ أمنها القومي يجعل مسألة اتّخاذ مثل هذا القرار ضرورياً؛ لكنَّ وجود دوافع لا يعني بالضرورة حتميّة اتّخاذ مثل هذا القرار، وأكثر من ذلك، فإنّ هذا السياق سيكون معقّداً للغاية بسبب طبيعة البيئة السياسية، فالحكومة الإصلاحية نسبياً للرئيس خاتمي فشلت في إحداث قَدْرٍ كافٍ من الإصلاح لإرضاء الشباب الطامح والشعب اليائس غالباً، وذلك بسبب قدرة الثيوقراطية المحافظة على صَدِّ أيّة محاولات للقيام بذلك دون صعوبة. لقد فشلت حكومة خاتمي أيضاً في تمثيل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير، وفشلها المزدوج جاء مصاحبا لصَدِّ الإصلاحيين الذين يتصدّون للسلطة الثيوقراطية، ممّا أدّى إلى حَصْر الخيارات في

انتخابات ٢٠٠٥م للمجلس والرئاسة، والانتخاب المفاجئ للسيد أحمدي نجاد وبدعمٍ كبيرٍ من الحرس الثوري جاء لأنّه يُعتقد أنّه يتكلّم باسم الفقراء.

لقد كانت سياسات الرئيس أحمدي نجاد منذ تولّيه الحكم غير متوقّعةٍ إلى حدّ كبير، فقد تضمّنت هجوماً عامّاً وشديداً على إسرائيل، فقد تسبّبت خطوات من قبيل استبدال المعتدلين والتكنوقراطيين والوزارات الأساسية والبعثات الدبلوماسية، بالإضافة إلى تسريح المفاوضين السابقين في المواضيع النووية مع الاتّحاد الأوروبي، إلى ازدياد الضغوط والتوترات مع واشنطن؛ هذه السياسات قد لا تكون بالضرورة مقبولة من الطيف السياسي كلّه في إيران، لذلك فإن من الممكن أن تواجه إدارة أحمدي نجاد مشاكل خطيرة تتعلّق بمدى استقرارها، لكن هذا قد يؤدّي –فضلاً عن ذلك– إلى التشدّد في سياساتها، ممّا يعجّل بالأزمة مع الولايات المتّحدة الأمريكية.

إضافة إلى هذا، فإنّ الظروف الحاليّة في العراق مواتية لإيران، وليست لمصلحة الولايات المتّحدة الأمريكية؛ والاتجاه نحو توسيع التمثيل في العراق يعني قوّةً أكبر للطائفة الشيعية، التي يرتبط العديد من رموزها وعناصرها بعلاقات وطيدة مع إيران؛ وعلى الرغم من وجود ادّعاءات دائمة بخصوص دعم إيران للميليشيات الشيعية في العراق، إلاّ أنّه لم تظهر أيّة دلائل إلى الآن تشير إلى تورّطٍ إيراني رسمي كبير، لكنّ الإمكانيات موجودة بالتأكيد.

لقد قدّمت المملكة المتّحدة ادّعاءات أكثر تحديداً ودقّةً فيما يتعلّق بالتورط الإيراني في نشر بعض تقنيات الأسلحة، لكنّ إيران قامت بالمقابل بإلقاء اللوم على بريطانيا والولايات المتّحدة لدعمهم انفصاليين ومنشقّين، وبتورطهم إلى درجةٍ ما في بعض الأحداث الأخيرة التي حصلت فيها تفجيرات داخل إيران.

طبيعة العمل العسكري الأمريكي

من منظورٍ أمريكي، فإنّ هناك هدفَين أساسيّين للقيام بعملٍ عسكري ضدّ المنشآت النووية الإيرانية، الأوّل: التخريب الكلّي للبرنامج النووي الإيراني، بحيث تتأخر أيّة خطّة لإنتاج أسلحة نووية إيرانية –نتيجة للضربة– خمس سنوات على الأقل. أمّا الثاني فهو: إظهار أنّ الولايات المتّحدة مستعدّة بشكل واضح للقيام بعملٍ عسكريٍّ وقائي كبير في هذا الإطار،

وستلجأ إلى تطبيق ذلك ضدّ أية نشاطات أو أعمال إيرانية أخرى تراها غير مقبولة، وليس أقلّها التدخلُ الإيراني في العراق.

المشكلة الأساسية في هذا الإطار تكمن في أنّ أي هجوم عسكري سيتطلّب عملياً القيام بأكثر من مجرّد سلسلة هجمات على مساحة صغيرة حيث تتواجد المواقع النووية بشكل مباشر، أضف إلى هذا، أنّه بمجرّد البدء بعمل كهذا، سيكون من المستحيل عملياً الإبقاء على أيّة علاقات مع إيران، باستثناء العلاقات القائمة على العنف.

كل الدلائل المتوافرة تشير إلى أنّ أيَّ عمل عسكري ضدّ إيران سيكون له تأثير في الداخل الإيراني، إذ سيحشد ذلك قوى مجموعةٍ واسعة من الآراء السياسية والدينية خلف الإدارة الإيرانية، مما سيزيد من قوّتها واستقرارها.

وعلى الرغم من أنّ الولايات المتّحدة تعاني من مشكلة رئيسة تتمثّل بانتشارها العسكري الواسع، الذي يؤثّر على جيشها وقوّاتها البحريّة، فإنّ الهجوم على المنشآت النووية سيتم تنفيذه بشكل شبه كامل عبر القوّة الجوّية والبحريّة؛ وليكونَ لهذا الهجوم تأثيرٌ كبير، فإنّه سيتم بشكل مفاجئ وسريع، عبر استخدام مطارات القواعد العسكرية في المنطقة. ضرباتٌ جويّةٌ بعيدةٌ تتم إدارتها من الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة وديبغوغارسيا، فضلاً عن ضرباتٍ بحرية عبر حاملات الطائرات وصواريخ كروز المنطلقة من البحر.

في جميع الأحوال، تُبقي البحرية الأمريكية مجموعةً واحدة من حاملات الطائرات المقاتلة على أهبة الاستعداد في الخليج الفارسي (الخليج العربي) أو بالقرب منه، ومثل هذه المجموعات تدور، وهناك بعض الفترات التي تلتقي فيها مجموعتان في محطّة التوقّف نفسها، مما يوفّر أكثر من ٥٠ طائرة مقاتلة مع عدّة مئات من صواريخ كروز. إن أعداداً كهذه من المقاتلات المتركزة في قواعد أرضيّة يمكن أن يتم حشدها من المناطق القريبة، فيما تقوم قاذفات الـ"بي ١ بي" والـ"بي ٢" بعيدة المدى بالانطلاق من قواعد متواجدة خارج المنطقة، فالقواعد المتخصّصة والمُجهّزة للتحكم بطائرات شبح "بي ٢" موجودة في قاعدة "فيرفورد" إنكلترا.

الهجمات الجوّية على المنشآت النووية الإيرانية ستتضمّن تدمير المنشآت في مفاعل طهران للأبحاث، ومنشآت إنتاج النظائر المشعّة، وعدداً من المختبرات ذات العلاقة بالأنشطة النووية، وشركة كايالا للكهرباء، وكلّها في طهران. كما سيكون مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية هدفاً

أساسياً للضربات الجويّة، إلى جانب سلسلة من المفاعلات الاختبارية، ومنشآت تحويل اليورانيوم، ومختبرات صنع الوقود؛ فضلاً عن ذلك، ستستهدف الضربات الجويّة محطّات تخصيب اليورانيوم في ناتانز وآراك، ومفاعل بوشهر النووي الجديد البالغة قوّته حوالي ١٠٠٠ ميغاوات، الذي سينتهي العمل به قريباً، الأمر الذي سيسبب مشكلةً حالما يتم تزويد المفاعل بالوقود بشكل كامل في وقت ما من العام ٢٠٠٦م، وذلك لأنّ أي تدمير لمنشآت الاحتواء ومنع الانتشار من الممكن أن يؤدي إلى مشاكل حقيقية فيما يتعلق بانتشار الإشعاعات التي لن تصيب ساحل الخليج الإيراني فقط، وإنما سواحل غرب الخليج في الكويت، والعربية السعودية، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن الآثار السلبية والنتائج الكارثية على الصعيد البشري، لاحتواء المنطقة على أضخم منشآت إنتاج النفط في العالم؛ وعليه، فإنّ النتائج قد تكون بالغة الخطورة.

كل هذه الهجمات الأوّلية ستتم تقريباً في وقت واحد، وذلك لقتل أكبر عدد ممكن من الموظفين التقنيين المحتملين، لإحداث أكبر ضررٍ ممكن على المدى البعيد. هذا الإجراء سيكون جزءاً ضرورياً من أي عمل عسكري، ومن المحتمل أن يَطال تدمير مختبرات الجامعات، والمراكز التقنية التي تدعم بشكل غير مباشر البنية التحتيّة النووية الإيرانية التقنيّة والعلمية.

هذه الطريقة في الهجوم ليست منتشرة بشكل كبير خارج إطار دوائر التخطيط العسكري، لكنّها ستكون عنصراً مهماً في هذه العملية، آخذين بعين الاعتبار أنّ الهدف هو: إرجاع قدرات إيران النووية إلى الخلف قدر الإمكان، فإنّه سيكون من الضروري الذهاب إلى ما هو أبعد من مجرّد تدمير المنشآت المادّية، التي من الممكن استبدالها بسرعة؛ لذلك فإنّ تدميرها مع قتل أكبر عدد ممكن من الخبراء والتقنيين سيكون له تأثير أكبر بكثير على أيّة جهود لإعادة تطوير القدرات النووية. وأكثر من ذلك، فبما أنّ هؤلاء الخبراء سيكون من بينهم العديد من الأجانب من جنسيات مختلفة، فإنّ قتلهم سيكون بمثابة رادعٍ يمنع انخراط آخرين أمثالهم في المستقبل.

تعتبر الدفاعات الجويّة الإيرانية حالياً محدودة القدرات وقديمة في معظمها، وهي تمتلك قوّات جويّة صغيرة، لكن على الرغم من ذلك، فإنّ القضاء على الدفاعات سيكون خطوةً أساسية في العمل العسكري ضدّ إيران، وذلك لتقليل المخاطر المتعلّقة بإمكانيّة القبض على طاقم طائرة أمريكية أو حتى قتلهم من قِبَل إيران. سيتم استهداف مواقع الرادارات ومراكز

القيادة والتحكّم في طهران، وتبريز، وهمدان، ودزفل، وأوميديا، وشيراز، وأصفهان، فضلاً عن استهداف مراكز القواعد الجوّية الجنوبية في بوشهر، وبندر عبّاس وشاهبهار. وأكثر ما يثير قلق القوّات الأمريكية بشكل خاص هو: نشر إيران المستمر لحوالي ٤٥ طائرة أو أكثر من نوع "إف ١٤ آيه" -توم كات- الاعتراضية الأمريكية مع راداراتها طويلة المدى AGW-9 ومعدّاتها، وذلك من أصل ٧٩ طائرة كانت إيران حصلت عليهم قبل سقوط الشاه، مع توفّر ٣٠ طائرة عاملة حالياً وجاهزة في أي وقت عدا عن الـ٤٥ طائرة المذكورة سابقاً.

استهداف منشآت إيران للأبحاث، وتلك التي تعمل على تطوير وإنتاج برامج الصواريخ البالستيّة متوسّطة المدى سيكون أولويةً في الهجوم، كما هو الأمر أيضاً بالنسبة إلى القواعد، حيث تنتشر هذه الصواريخ المتحرّكة؛ وبطبيعة الحال، وبسبب القدرة على نقل تلك الصواريخ وقواعد إطلاقها، فإنّ عنصر المباغتة والمفاجأة سيكون ضرورياً مرّة أخرى هنا.

لقد استخدمت القوّات الأمريكية طائرات الاستطلاع بدون طيّارٍ لتحديد مواقع المنشآت الإيرانية، وقد وفّرت هذه الطريقة إلى جانب صور الأقمار الاصطناعيّة ووسائل الاستطلاع الإلكترونية الأخرى معلومات مهمّة وخاصّة عن البنية التحتيّة النووية الإيرانية وقوات الدفاع العامّة.

الهجمات التي تحدّثنا عنها إلى الآن تتضمّن عنصراً قويّاً من المباغتة والمفاجأة، فيما يتعلّق باستهداف البنى التحتيّة النووية الإيرانية الرئيسة، ونظام الدفاع الجوي خلال ساعات، وذلك عبر مئات التشكيلات الجوّية المدعومة بغارات صاروخيّة جوّية أخرى، وطائرات استطلاع لإخماد الدفاعات وذلك عبر هجمات وغارات بحوالي أكثر من ٢٠٠ صاروخ كروز.

بعد إجراء تقويمٍ سريع للأضرار الناجمة عن القصف، سيتم تحديد أهداف رئيسة أخرى في الأيام القادمة، بالتوازي مع الهجمات على الأهداف الأقل أهميّة. وقد تحتاج القوات الأمريكية إلى فترة ٤ أو٥ أيام من هذا العمل العسكري المكثّف، وقد يمتد إلى عدّة أيام أخرى اعتماداً على الردود الإيرانية.

امتصاص الردود الإيرانية

فضلاً عن هذا البرنامج الضخم من الضربات الجوّية والهجمات الصاروخية على المرافق النووية والصاروخية والدفاعية الإيرانية، فإنّ العمليات العسكرية الأمريكية ستهدف إلى منع أي

رَدٍّ إيراني سريع؛ وأهم تلك الردود الممكنة، هو قيام إيران بعمل انتقامي للتأثير على عمليات نقل البترول والغاز السائل عبر مضيق هرمز؛ وعلى افتراض أنّ هذا العمل الانتقامي الواضح سيتم بهذا الشكل، فإنّه سيكون من الضروري تدمير بطاريات الصواريخ المضادة للسفن والمنتشرة على الساحل الإيراني، وتدمير قوّة إيران البحريّة الصغيرة، والقاعدة الأساسية، ومرسى السفن في بوشهر. أمّا المركز الرئيس لإدارة العمليات فيقع في بندر عبّاس الذي هو في الوقت نفسه قاعدة لأسطول إيران الصغير من الغوّاصات نوع "كيلو" روسية الصنع، مع العلم أنّ من المنتظر أن تصبح "شاهبهار" القاعدة الجديدة، أمّا القواعد الأخرى للقوات البحرية الخفيفة فهي تتضمن جزيرة "خرج" على رأس الخليج، والجزر في أبو موسى جنوب غرب مضيق هرمز، وهي جميعاً مجهّزة بدفاعات كثيفة ومزوّدة بشكل جيد.

لقد عانت القوات البحرية الإيرانيّة الصغيرة الكثير من الخسائر الفادحة في مواجهتها مع البحرية الأمريكية في نهاية حرب الناقلات في نيسان من العام ١٩٨٨م، ولذلك فمن المحتمل أن يكون الاعتماد الأساسي على القوّات السريعة الخفيفة بما فيها القوارب السريعة المحمّلة بالمستعدّين للموت. هؤلاء هم الحرس الثوري (IRG) الذين سيكون تركيزهم الأكبر -على الأرجح- مهاجمة خطوط سير ناقلات النفط بدلاً من مهاجمة الوحدات البحرية الأمريكية، لذلك فاستهداف قواعد القيادة لدى هذه القوات سيكون من أولويات الهجوم.

قد تكون هناك تحركات أيضاً لعناصر الحرس الثوري باتّجاه بعض المناطق داخل العراق، وذلك لإقامة روابط مع الميليشيات المتعاطفة، لذلك فمن الأرجح أن تكون القواعد العسكرية للجيش الإيراني والحرس أهدافاً مفضّلة لاسيما تلك الموجودة إلى جانب الحدود مع العراق في عبدان، وخرمشهر، وأهواز، وذزفولاند، ومهاباد؛ كما سيتم استهداف عدد من مرافق الدعم اللوجستية ومن بينها تدمير الجسور. وعلى الرغم من ذلك، فإنّه وبسبب طبيعة الحدود التي يوجد فيها الكثير من المنافذ والثغرات، فإنّ هذا العمل الأخير سيكون أوّلياً ومحدود التأثير.

الخسائر والإصابات

من الصعب جداً التنبؤ بحجم الخسائر من المدنيين والعسكريين الإيرانيين، ولكن يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى نقطتين، النقطة الأولى، هي: كما حصل في العراق في الأسابيع الثلاث الأولى من الحرب المكثّفة، فإنّ التقارير عن الخسائر في صفوف المدنيين ستكون ناقصة، لأن من

المنتظر أن ترى التقارير الكاملة عن الخسائر النورَ في غضون عدّة أشهر؛ لكنّ التقارير الأوّلية عن الخسائر في صفوف المدنيين سيتم نقلها بصورة واسعة عبر الإعلام الإيراني وعبر شبكات الإعلام التجاري الأخرى في المنطقة كالجزيرة على سبيل المثال. النقطة الثانية هي: إنّ أي هجوم مفاجئ لا بدّ أن يطال العديد من الأشخاص، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، خاصّة أنّهم غير محميين لأنّ الهجوم مفاجئ، ولن يكون هناك فرصة للناس للابتعاد عن المواقع التي سيتم استهدافها كما كان الأمر بالنسبة للعراق، حيث كان أُخطِرَ الناس قبل أيّام وأسابيع من بداية الحرب.

من المتوقع أن تكون الخسائر العسكرية الإيرانية خلال الموجة الأولى من الهجمات بالآلاف خاصّة بعد القيام بالغارات على القواعد الجويّة ومراكز الحرس الثوري. أمّا الخسائر المدنيّة البشريّة فستكون بالمئات على الأقل، خاصّةً عند استهداف أماكن الدعم التقني للمنشآت الصاروخية والنووية الإيرانية، مع وجود العديد من المصانع في هذه المناطق، أمّا في حال امتدّ النزاع واتّسعت المواجهة لتشمل ردّاً إيرانيّاً على الهجمات الأمريكية، فإنّ الخسائر ستكون بالتأكيد أكبر من ذلك بكثير.

الردود الإيرانية

آخذين بعين الاعتبار صِغَر حجم القوّة الجويّة الإيرانية وأنظمة الدفع الجوي، فإنّ القدرة على مقاومة الهجمة الأمريكية المُشار إليها ستكون ضعيفة ومحدودة، خاصّة أنّ العمل العسكري الأمريكي سيكون قد تمّ تخطيطه لتدمير أي عوامل مقاومة محدودة يمكن أن تكون لدى إيران.

إذا نجحت أمريكا في إلحاق دمار بالغ في قدرات إيران على تطوير قدرات تسلّحية نووية، وفي احتواء أيّة ردود إيرانية خاصّة فيما يتعلّق بمضيق هرمز والحرس الثوري، فقد يعني ذلك نجاحاً سريعاً وباهراً للعمل العسكري الأمريكي.

لكنّ هذا الواقع قد ينقلب ليكون مُضلِّلاً، كما بدا النجاح المبكر في العراق مع إسقاط النظام خلال ٣ أسابيع من بدء الحرب في آذار من العام ٢٠٠٣م. في الحقيقة، تمتلك إيران العديد من الخيارات المتاحة للرد حتى ولو لم يكن لهذه الردود وهذه الخيارات تأثير سريع على مجريات الأحداث.

- **إعادة تطوير البرنامج النووي:** في حال تضرّرت البنية التحتيّة النووية الإيرانية بشكل كبير في الهجوم المرتقب، فإنّ ردّة فعل إيران السريعة قد تتمثّل بإعادة بناء هذه البنية التحتيّة بسرعة كبيرة، والعمل سرّاً للحصول على قدرات الأسلحة النووية. ولا شكّ أنّ هذا العمل سيتضمّن على الأرجح إشعاراً رسمياً بالانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي، يتبعه عَمَلٌ دؤوبٌ لإعادة بناء البنية التحتيّة وتطويرها قدر الإمكان لتكون قادرة على الصمود بشكل أفضل، وهذا يتطلّب توفير أنظمة، ونشر أبحاث، وقابليةً للإنتاج والتطوير، فضلاً عن استخدام منشآت تقع عميقاً تحت الأرض، وذلك للعمل المستقبلي وحيثما كان ذلك ممكناً.

ومن المحتمل أن تكون إيران قد فصلت بعض العناصر الموجودة في برنامجها النووي السلمي حالياً وأخفتها، ومن المحتمل أيضاً أن تكون هناك عناصر قد أغفلتها الولايات المتّحدة الأمريكية، وفي هذه الحالة فإنّ من شأن ذلك أن يدعم ويسعف إيران في إعادة بناء قدراتها، وبمعنى أوضح، فإنّ الآمال بالتفاوض من أجل برنامج إيران النووي التسلّحي في السنوات التي تلي الهجمة الأمريكية ستزول كليّاً، وهو ما سيقوّض الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي. وبدلاً من التعايش مع واقع أن إيران تمتلك القدرة على إنتاج أسلحة نووية، فإنّ الهجوم الأمريكي سيضمن بشكل شبه أكيد وجود إيران مسلّحةٍ نووياً بشكل صريح في العقود القادمة، أو المزيد من الأعمال العسكرية الأمريكية ضدّ إيران.

- **حزب الله:** ستقوم إيران بتشجيع العمل الميليشي لحزب الله في جنوب لبنان، على اعتبار أنّ حزب الله يمتلك الآن كمّيات كبيرة من صواريخ أرض-أرض بمدى كاف ليصل إلى حيفا والمراكز السكنيّة الأخرى في شمال إسرائيل، مع توقّع إمكانيّة قيام إسرائيل برد عنيف وهو الأمر الذي سيزيد من تعقيدات الأزمة. صحيح أنّ حزب الله يمر حالياً بفترة تحوّل سياسي كبير تدفعه بحزمٍ أكثر إلى الميدان السياسي والاجتماعي، لكنّ أي عمل عسكري كبير ضدّ إسرائيل سيكون بلا شك ارتداداً عن الأنماط السابقة، فيجب أخذ ذلك بعين الاعتبار، خاصّة أنّ العمل العسكري الأمريكي سيؤدي إلى زيادة الدعم الشعبي لإيران.

بطبيعة الحال، فإنّ أي عمل عسكري لحزب الله سيؤدي إلى ردود عسكرية إسرائيلية ضخمة، وستتضمّن هذه الردود على أقل تقدير ضربات جوّية، وقذائف مدفعية على ساحة المعركة، وقصف جوي، وقد تمتد هذه العمليات عبر الحدود وتتدخّل الوحدات المدرّعة والمشاة.

- **مضيق هرمز:** بينما سيكون هدف الولايات المتحدّة الرئيس إحباط أيّة محاولات إيرانية لإعاقة صادرات نفط الخليج، فإنّ هذا العمل سيكون إنجازه بشكل كامل صعباً جدّاً، إن لم يكن مستحيلا، الأمر الذي سيخلق بدوره مخاوف من وقوع هجمات، وهذا لوحده كفيل بأن يكون له تأثير هائل على أسواق النقط.
- **المنشآت النفطية غرب الخليج:** سيكون من الممكن للوحدات شبه العسكرية المرتبطة بإيران أن تطوّر قدراتها على تخريب منشآتِ ومرافق تصدير النفط في دول غرب الخليج، مثل الكويت، والعربية السعودية، والإمارات العربيّة المتّحدة؛ ولا شك أنّ هذه الدول ستّتخذ أعلى درجات الحيطة والحذر فيما يتعلّق بالإجراءات الأمنيّة، لكن ومع ذلك، فسيكون من الصعب السيطرة على المجموعات شبه العسكرية المصمّمة على إحداث أضرار دون أدنى شك، وقد يكون لحادثة أو حادثتين أثر كبير على أسواق النفط وعلى رفع حالة التوتر.
- **الحرس الثوري:** قد تتضرّر العديد من قواعد ومنشآت الحرس الثوري خاصّة تلك الواقعة على ساحل الخليج وقريباً من الحدود مع العراق، خلال الغارات الأولى للهجوم الأمريكي، لكن الحرس الثوري سيكون لديه أيضاً الكثير من الدعم الذي سيشكل قاعدة له، الأمر الذي سيعزز الروح المعنوية لديه ويزيد من قدرته على التجنيد بشكل واسع والتصميم على الرد؛ وعلى الرغم من أنّ العمل العسكري الأمريكي ضدّ منشآت الحرس الثوري قد تتخّذ كتحذير له من التدخل في العراق، فإنّ التأثير سيكون بالتأكيد قصير المدى، إذ إنّ الميليشيات الشيعية العراقية، التي لها علاقات ضخمة مع وحدات الحرس الثوري، ستتحرّك حينها بشكل سريع. ومثل هذا التدخل والتحرك الإيراني في العراق والتمرد العراقي سيؤدي إلى ردّ عسكري أمريكي أكبر يتضمن هجمات على الحدود الإيرانية وخطوط التموين، وهو ما سيزيد من عدد الإصابات والخسائر في صفوف المدنيين

الإيرانيين، بسبب عزلة إيران والعقوبات الاقتصادية عليها، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الدعم الداخلي الإيراني للنظام الحالي.

على أيّة حال، وآخذين بعين الاعتبار طبيعة الحدود العراقية-الإيرانية، فإنّ إيران ستكون في موقف قويٍّ جداً لدعم عناصر التمرّد العراقي بطرق مختلفة ومتعدّدة، بما فيها مدّهم بتشكيلة واسعة من الأسلحة كما من المتطوعين، الأمر الذي من شأنه أن يؤجّجَ التمرّد حتى بعد مرور ٣ سنوات على إنهاء النظام القديم.

- **الدعم الدولي:** آخذين بعين الاعتبار الاتّفاقات الاقتصادية طويلة الأجل بين إيران من جهة وكل من الصين، والهند وروسيا من جهة أخرى، فإنّ أي هجوم أمريكي على إيران ستصحبه انتقادات كثيرة، من ضمنها انتقادات عضوين (من أصل ٥) من الأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن، وهما الصين وروسيا. والإدارة الروسية الحاليّة بشكل خاص تفضّل أن يتمّ تجنب أي عمل عسكري أمريكي، لكنّها ستكون في موقف حرج وصعب للغاية، خاصّة في علاقاتها مع حلفائها المجاورين، إذا لم تُدِنْ بشكل قويٍّ العمل العسكري الأمريكي ضدّ إيران، خاصّة إذا تصاعد هذا الوضع وتحوّل إلى نزاع طويل.

ردود أوسع

التداعيات التي تناولناها سابقاً تتعلّق بالردود الفورية والسريعة من قِبَل إيران أو مناصريها وحلفائها في لبنان؛ أمّا فيما يتعلّق بتوقّع تداعيات المواجهة العسكرية مع إيران على توجّهات وردود أفعال الشارع الإسلامي الأوسع، فستكون الأكثر صعوبة على الأرجح؛ وعلى الرغم من وجود اضطرابات في العلاقة بين إيران وتنظيم القاعدة وبين إيران والعالم العربي، فإنّ أي هجوم عليها سيزيد من المناخ المعادي لأمريكا في المنطقة وخارجها معطياً بذلك دفعة أكبر من المعنويات لحركةٍ أصحبت ظاهرة عالمية.

إحدى أهم التطورات التي حصلت في السنوات الأربع الماضية، هي قدرة تنظيم القاعدة ومناصريه على البقاء، والصراع في بيئة معادية تماماً. فمنذ ١١ أيلول، فَقَدَ التنظيم العديد من عناصره القيادية الأساسية، فمنهم من قُتل ومنهم من أُسر؛ وفَقَد أيضاً قواعده ومراكز عملياته الأساسية في أفغانستان وتمّ احتجاز ٧٠ ألفَ شخصٍ منه على فترات طويلة، وعلى الرغم من

ذلك، فإنّ مستوى عملياته خلال السنوات الأربع الماضية كانت ضخمة للغاية، وأكبر بكثير من مستواها في السنوات الأربع التي سبقت ١١ أيلول.

وشهدت هذه الفترة صعود نجم التفجيرات الانتحارية؛ وتاريخياً، كانت هذه الظاهرة منتشرة على نطاق واسع ولم تكن حِكراً على الراديكاليين الإسلاميين، فقد لجأت إليها أطراف عديدة، مثل نمور التاميل في سريلانكا، والانفصاليين الأكراد في تركيا، وأنصار حزب الله في جنوب لبنان، والفلسطينيين الراديكاليين في إسرائيل/ فلسطين. كل هؤلاء قاموا بالرَّدِّ المباشر على الاحتلال أو القمع في هذه المناطق المحليّة بهذه الطريقة.

لكن لأوّل مرّة -وعلى الأقل بشكلها الضخم- أصبحت التفجيرات الانتحارية ظاهرة عالمية، غالباً ما تتم عبر أفراد مثقفين جيداً، يتم تزويدهم بالمعلومات وتحفيزهم عبر الأخبار الواردة في محطّات الأخبار الفضائية والإنترنت، وهم مستعدون ربما للذهاب إلى مسافات بعيدة لتنفيذ وإنجاز أعمالهم هذه.

إذا كانت أمريكا مستعدّة لتوسيع دائرة عملياتها، ونقلها من العراق وأفغانستان إلى إيران، فسيكون عليها تحمّل النتائج الكارثيّة التي يصعب التكهّن بها، وستكون بالتأكيد مثالاً آخر على ردّة الفعل التي لا تؤدي إلاّ إلى الإضرار بالمصالح الأمنية الأمريكية في المنطقة، بل وأبعد منها أيضاً.

العمل العسكري الإسرائيلي

إذا قامت إسرائيل بشنّ هجمات على المنشآت النووية الإيرانية، بدلاً من أن تقوم الولايات المتّحدة بذلك، فإنّ هذا العمل سيكون على مقياس مصغّر لما كانت ستقوم به الولايات المتّحدة، ولكنّها ستكون بكل تأكيد أضخم من الهجمة التي شنّتها على مفاعل "أوزايرك" النووي العراقي في العام ١٩٨١م. والعمل العسكري الإسرائيلي سيركّز على مراكز الأبحاث والتطوير والدعم النووية وملحقاتها، خاصّة فيما يتعلّق بالقدرات الصاروخية الإيرانية (التطوير والإنتاج)، وسيكون اهتمامها بالحرس الثوري أو المنشآت النفطية في الخليج أقل.

من ناحية أخرى، فإنّ إيران ستنظر إلى أي هجوم إسرائيلي عليها على أنّه قد تمّ بالتعاون الوثيق مع الولايات المتّحدة، وسترد على هذا التصرّف باستهداف مصالح الولايات المتّحدة وأماكن تواجدها بالطريقة نفسها التي كانت سترد بها لو أنّ أمريكا نفسها هاجمتها، وهذا من

شأنه أن يُدخِل القوات الأمريكية في المواجهة كَـرَدٍّ على هـذه التحرّكـات؛ وأي تـصعيد مماثـل للحرب سيصب في مصلحة إسرائيل، لأنّه سيضعف من قدرات إيران على الرد بـشكل واسـع على كل الجبهات، وهكذا يكون العمل العسكري الإسرائيلي قد أتلف القـدرات والإمكانيـات النووية الإيرانية، لكنّه أدخل الولايات المتّحدة في النزاع.

وقد يتمثّل الردُّ الإيراني المباشر على العمل العسكري الإسرائيلي بتشجيع حزب الله على القيام بأعمال ضدّ إسرائيل بشكل كـبير وضـخم، وهـذا الأمـر سيـصبُّ في مـصلحة الحكومـة الإسرائيلية بغض النظر عن التعقيدات، لا سيما أنّها تمتلك قوات عسكرية تخوّلها القيـام بعمـل كبير جداً ضدّ حزب الله خاصّة عبر الضربات الجويّة على جنوب لبنان، التي ستستهدف بـشكل خاص مخازن صواريخ كاتيوشا بعيدة المدى التي حصل عليها حزب الله مؤخراً.

وبينما ستكون المكاسب جراء العمل العسكري الإسرائيلي لصالح إسرائيل على إيران في المدى القصير، فإنّ التداعيات طويلة الأجل سيكون أقل إيجابيـةً بكـثير، فبالإضـافة إلى المـشاكل التي ستواجهها أمريكا في العراق، فإنّ إسرائيل سيكون عليها واجهة عزم وإصـرار إيـران علـى تطوير قدراتها في الحصول على أسلحة نووية في أقصر وقت ممكن، في ظل جـو إقليمـي تكـون المعارضة فيه لدولة إسرائيل في أوْجِها.

خلاصة

الهجوم الأمريكي على البينة التحتيّة النوويـة الإيرانيـة سـيكون بدايـة مواجهـة عـسكرية مطوّلة ستشمل على الأرجح، العراق، وإسرائيل، ولبنـان أيـضاً. كمـا أنّ أي هجـوم إسـرائيلي -على الرغم من أنّه سيكون نسخة مـصغّرة عـن العمـل الأمريكـي- سـيتم تـصعيده بالتأكيـد ليشمل الولايات المتّحدة، وليكون بمثابة إعلان بدء نزاع طويل.

وعلى الرغم من أنّه من الممكن للهجوم الذي ستشنّه أيٌّ من الـدولتين أن يُتلِـف قـدرات إيران في مجال التطوير بصورة كبيرة، فإنّ الردود الضخمة على ذلك ستجعل بالتأكيد من إمكانية اندلاع نزاع طويل الأمد أمراً ممكناً، فمن المتوقـع أن تنـسحب إيـران مـن معاهـدة منـع انتـشار الأسلحة النووية أيضاً في أسرع وقـت ممكـن، وهـو الأمـر الـذي سـيؤدي إلى قيـام مزيـد مـن العمليات العسكرية الأخرى ضدّها، مُؤسِّساً بذلك لدورة شديدة الخطورة من العنف.

القضاء على نظام صدّام كان من المفترض أن يؤدي إلى قيام دولة متحررة ومفتوحة الأسواق، ولكنّه بدلاً من هذا أنتج نزاعاً مُكلِفاً للغاية وغير مستقر بدون أي حل على المدى المنظور. وربمّا لن يمنع هذا الولايات المتّحدة أو إسرائيل من مهاجمة إيران، على الرغم من أنّه سيساهم طبعاً في جعل النتائج والتداعيات لمثل هذا الهجوم أكبر بكثير.

ما تتوصل إليه هذه الدراسة باختصار هو: إنّ العمل العسكري المعتمد كَرَدٍّ على هذه الأزمة في العلاقة مع إيران خيارٌ خطير للغاية ولا يجب اعتماده، ولذلك فيجب البحث عن البدائل المتاحة على الرغم من المصاعب التي ستلقاها.

ملحق١

خارطة تبين القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ومواقع المنشآت النووية الإيرانية

"ما بعد حيفا" حرب المقاومة اللبنانية مع إسرائيل*

بغض النظر عن نتائج الحرب على لبنان، فإن هناك سوابق استراتيجية ومعادلات استراتيجية قد وضعت ويجري وضعها فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. إن الحرب التي شنتها إسرائيل على حزب الله، اللاعب على الأرض اللبنانية، تؤسس لقواعد جديدة ومبادئ جديدة لم تعد إسرائيل تستطيع معها أن تكون القوة الأمنية الكبرى الوحيدة في المنطقة، وأصبح هناك بموجبها دول أقل قوة ولاعبون آخرون ليسوا بدول، وهم كذلك أقل قوة من إسرائيل، لكن هذه الدول واللاعبين الآخرين يستطيعون الوقوف في وجهها، يواجهونها بجرأة ويدمون أنفها. إن ما يحدث لإسرائيل الآن، يجب أن يكون بمثابة دعوة "تنبيه" لها لكي تعتبر نفسها دول يتحتم عليها العمل ضمن نطاق النظام السياسي الإقليمي، وأن تحترم قيم ومعتقدات الشرق الأوسط، وتزيل المظالم التي أوقعتها على شعوبه، وأن تتخلى عن احتلالها لمختلف المناطق العربية، إذا أرادت العيش في سلام.

إن إحدى أهم دروس هذه الحرب أنها برهنت على أن إسرائيل لم تعد قادرة على عزل نفسها بعيداً عن مشكلات المنطقة التي خلقتها منذ إنشائها عام ١٩٤٨. ذلك أن منظمة أصغر منها بكثير، وهي حزب الله، تقدر الآن على إثبات أنها تستطيع الوصول إلى إسرائيل وضربها في موضع القلب منها وفي عمقها الاستراتيجي، وأن توقع فيها قدراً كبيراً من الاضطراب، عبر حدود دولة عربية شمال فلسطين وليس في الداخل الفلسطيني.

وعلى الرغم من القصف الإسرائيلي اليومي للبنان، وبخاصة جنوبه ووسطه ووادي البقاع، يقول الخبراء العسكريون الإسرائيليون طيلة الحرب: إن إسرائيل وبنيتها العسكرية الضخمة غير قادرة على إيقاف الصواريخ التي تمطر مدنها الشمالية وودیانها ومستوطناتها. ويعترف هؤلاء الخبراء بأن حزب الله قادر على ضرب إسرائيل بشكل مستمر، وعلى أساس يومي، وعلى النطاق الحالي طيلة الأشهر الستة القادمة.

* إعداد د. مروان الأسمر، دكتوراة علوم سياسية.

ففي كل يوم منذ بداية الحرب في ١٢ تموز ٢٠٠٦، تتعرض إسرائيل للقصف بأعداد من الصواريخ، ما بين (٥٠ –٣٠٠) صاروخ يومياً. وكان القصف في البداية يصيب أماكن قريبة من الحدود مع لبنان، ثم توغل داخل إسرائيل ليصل إلى أماكن مثل نهاريا ونتانيا وحيفا وطبريا والناصرة والعفولة وبيسان ومرج ابن عامر (ويعتبر كلاهما في عمق المناطق الإسرائيلية). وفي ذلك إشارة لإسرائيل بأن الأطراف واللاعبين وكل دولة في العالم العربي تغير المعادلة العسكرية الإستراتيجية من خلال التموضع العسكري والأعمال الدفاعية والهجومية.

ويتكرر إطلاق الصواريخ على المستوطنات والمستوطنين، ويقال إن ثلاثين إصابة وقعت عندما تم إطلاق الثلاثمئة صاروخ. وقد أصاب إسرائيل الذهول والوهن، ولا تعرف ما يجري على وجه الدقة، وكان في هذه الصواريخ رسائل للدولة الصهيونية مفادها أنها لا تستطيع في المستقبل تعزيز ذاتها عسكرياً واقتصادياً. واليوم، تكلفها أعمالها العدائية ٢٠٠ مليون دولار يومياً.

ولا يعرف الاستراتيجيون على وجه الدقة من أين تأتي الصواريخ، أو أي مكان تضرب من البلد، لكن الذي يفعلونه هو مجرد التخمين في توجيه قدراتهم من القصف، مما ينجم عنه أعداد كبيرة من الإصابات والقتلى في فوف المدينين. ويقولون إن هذا الوضع من الأحداث الذي يواجهونه هو الأول من نوعه، وبخاصة على هذا النطاق، ومن المؤكد أنه سيكون مقدمة لإمالة التوازن العسكري الاستراتيجي لصالح لاعبين ليسوا دولاً، مثل حزب الله، ولصالح الدول القومية المحيطة بإسرائيل في المنطقة. وهناك أيضاً عنصر قوي من الحرب النفسية في هجمات حزب الله، ففي حادثة واحدة تم إطلاق مئة صاروخ على شمال إسرائيل خلال نصف ساعة وفي حادثة أخرى أطلق مئتا صاروخ خلال ساعتين من الزمن.

وهناك مدن مثل حيفا، المدينة الثانية، وقلب إسرائيل الصناعي–العسكري، تتعرض للقصف اليومي، مما يصيبها بالشلل، حيث تقضي القوى العاملة والكوادر الماهرة فيها أياما وليالي في الملاجئ تحت الأرض.

ولكن إسرائيل في الرد على ذلك، تصرفت بأقسى الأساليب، فضربت وقصفت كل شيء يتحرك في لبنان، أهدافاً لا تعد بالضرورة قواعد لحزب الله، ولكنها مجرد مراكز مدنية. وكانت أعمال حزب الله مجرد رد فعل منذ بداية الصراع، ورداً على إطلاق الصواريخ والغارات الجوية الإسرائيلية على بيروت الجنوبية وشمال لبنان.

وقد بدأت إسرائيل حربها بتوجيه ضربات قوية وضخمة للبنان من البحر والجو. وكان الضربات أشبه بخيمة تغطي الجو، وقامت الطائرات العسكرية الإسرائيلية بثلاثة آلاف طلعة جوية خلال الأيام العشرة الأولى وقصفت فيها أكثر من ١٥٠٠ هدف.

وكانت المواجهات قد اندلعت إثر قيام المقاومة اللبنانية بأسر جنديين إسرائيليين. وبدأت إسرائيل بتوجيه الصواريخ وتدمير مقار المقاومة من سفينتها العسكرية قبالة ساحل بيروت. ويتواصل تدحرج الكرة... وبالرغم من ضرب صواريخ المقاومة للسفينة فيما بعد، واضطرار إسرائيل إلى سحبها. وكانت أولى المفاجآت لإسرائيل، من بين مفاجآت عدة. وجهت إسرائيل آلتها العسكرية بشكل رئيس نحو المراكز السكانية والبنية التحتية.

لقد حطمت إسرائيل البلاد... فقصفت الطرق والجسور، ودمرت المباني السكنية، وضربت محطات الوقود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وعطلتها عن العمل، ونالت حتى بعض المستشفيات نصيبها من القصف وتعرض مطار بيروت الدولي للقصف عدة مرات، وتعطلت ممرات ومهابط الطائرات. ومع نهاية شهر تموز قدرت خسائر الدمار بنحو ملياري دولار، وما زال الرقم في ازدياد.

وفي اليوم السابع عشر من الحرب، بلغ وزن القنابل التي أُلقيت على لبنان ٦٣٣٠ طناً. كانت تلك حرباً مجنونة! لقد دمرت أجزاء من لبنان تدميراً كاملاً بأسلوب همجي. وكان المدنيون هم أشد من عانى، حيث قتل مئة في الأيام الثلاثة الأولى من الحرب، ووصل العدد إلى ٢٠٠ في اليوم التاسع عشر، ثم ٣٥٠ و ٨٦٠ بعد أسبوع واحد من ذلك، وكانت الغالبية العظمى من المدنيين منهم ٣٠٪ من الأطفال دون سن الثانية عشرة، حسب التقارير الرسمية، وذلك حتى الرابع من آب.

ومع مواصلة الحرب في الأسبوع الثاني، أصبح واضحاً بأن أحد الأهداف العسكرية لإسرائيل هي إخلاءا لجنوب من سكانه، ووصل العدد إلى ٤٠٠ ألف مهجر قبل يوم ١٢ تموز. فمع تواصل الغارات، بدأ السكان في النزوح، شجعهم على ذلك المنشورات الإسرائيلية التي تتساقط من السماء كخبرهم بقصف المنطقة وأن عليهم مغادرتها. وقد بدؤوا، خوفاً على حياتهم، شقّ طريقهم إلى مدن الشمال، مثل صور والنبطية وصيدا، في طريقهم إلى بيروت.

والذين حالفهم الحظ في الوصول إلى بيروت، بعد أن تعرض الكثيرون منهم للقصف في الطريق، ناموا في المنتزهات والمدارس. ومع نهاية الأسبوع الأول، وصل عدد المهجرين إلى ٥٠٠

ألف، وفي الأسبوعين الثاني والثالث، ارتفع العدد إلى ٧٠٠ ألف ثم إلى ٩٠٠ ألف، وبلغ حتى المليون.

ولكن، بينما كان السكان يغادرون منازلهم، ظل رجال المقاومة يخوضون معارك ضارية. وبعد الأيام العشرة الأولى، بدأت الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية القصف من الجو، بالإضافة إلى إنزال القوات التي حاولت التغلغل داخل الحدود في لبنان.

ورأى الخبراء العسكريون أن إسرائيل كانت في البداية تستخدم إستراتيجية ثنائية من القصف الجوي ونشر القوات لكي تتمكن من زيادة نجاها، ولكن المراقبين من العالم العربي رأوا خلاف ذلك، لأن قصفها الجوي لم يلاقِ النجاح. ولذلك كانت القوات الإسرائيلية تدخل الأراضي اللبنانية، أولاً بالآلاف قال البعض إنها بلغت ستة آلاف، ومع نهاية تموز كان هناك سبعة آلاف آخرون ينتظرون على الحدود للدخول في جنوب لبنان.

وللإبقاء على رفع المعنويات الإسرائيلية، وعلى الدعم الشعبي للحرب من الانهيار – كان ٩٠ ٪ يساندون العمل العسكري – كان رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، يقول للإسرائيليين بعد الأسبوع الأول من الحرب إن ٥٠٪ من البنية التحتية والقدرة العسكرية لحزب الله قد دمرت في ذلك نتيجة للقصف الإسرائيلي.

ولكن المسؤولين في حزب الله أنكروا ذلك تماما في الأيام القليلة التالية لإعلان أولمرت، ومع تباطؤ الهجوم البري. والواقع أن الشيخ حسن نصر الله ظهر في نفسه على التلفاز ليقول للإسرائيليين "هذه هي مجرد البداية" وسوف نستخدم الآن صواريخ جديدة أكثر تطوراً وأبعد مدى، لضرب المدن والبلدات فيما وراء حيفا"، مبتدئاً مرحلة جديدة من الحرب. وأثبت نصر الله بأنه رجل يفي بوعده، وفي اليوم التالي ضربت الصواريخ مناطق على بعد ١١ كيلومتراً جنوبي حيفا.

في البداية كان أداء القوات الإسرائيلية سيئاً في جنوب لبنان. كان هدفها في البداية، لا أن تحتل البلد كما ادعت، بل إقامة منطقة أمنية تمتد حتى نهر الليطاني، ودفع مقاتلي حزب الله فيما وراءه، أي على بعد نحو ٢٠ كيلومتراً عن الحدود اللبنانية الإسرائيلية.

ولكن الخبراء العسكريين أوضحوا مدى تدني الخبرة العسكرية للقيادة الإسرائيلية، لأن الصواريخ التي يمتلكها حزب الله الآن تلغي الفاعلية الجغرافية، إذ إن هذه الصواريخ تستطيع الوصول إلى إسرائيل من أي مكان في لبنان.

ولكن الوصول إلى الليطاني، بالرغم من ذلك، أصبح هدفاً إسرائيلياً متكرراً، الغرض الرئيس منه رفع الروح المعنوية للجيش، وذلك لأن حقيقة الأمور كانت تتغير على الأرض لصالح المقاومة، ولأن مفاهيم وتوقعات جديدة كانت تتشكل وكان على رجال الجيش والسياسيين الإسرائيليين إدراكها. كان الإسرائيليون يتلقون قدراً كبيراً من المفاجئات بسبب الزخات اليومية من الصواريخ القريبة وبعيدة المدى.

وسرعان ما نزلت الضربات المفاجئة على وحدات وألوية الجيش الإسرائيلية وأوقفتها في الكيلومتر الأول داخل الأراضي اللبنانية وعجزت عن التقدم الذي وعدت بتحقيقه. وكانت النقطة الأولى للمقاومة هي مارون الراس حيث تلقت القوات الإسرائيلية الضربة الأولى غير المتوقعة من المقاومة المشكّلة بشكل رئيس من مقاتلي حزب الله.

لقد خاضوا مع الإسرائيليين أربعة أيام من القتال العنيف. ووقع مأزق عسكري.. وحسمت إسرائيل القتال بعد أربعة أيام ولياليها وأحرزت نصراً مؤقتاً وسيطرت على المدينة الصغيرة، والتي كانت في الواقع لا تعدو كونها مجرد "قوية".

في الأيام الأولى كان يبدو أن الاستراتيجية الإسرائيلية هي القتال والنصر والسيطرة على مواقع، ثم التحرك ببطء صوب الشمال. وكانت تهدف إلى تمشيط المنطقة من مقاتلي حزب الله في مسعى لطردهم خارج الجنوب.. لكن الإسرائيليين أصبحوا يغوصون في مستنقع، كما اضطروا إلى الاعتراف بسرعة بعد ذلك.

وكان موقع المقاومة التالي هو بنت جبيل التي ربما ستدخل التاريخ كمعركة بطولية تاريخية للمقاومة.

ودامت المعارك سبعة أيام قبل انسحاب الإسرائيليين، معترفين بالهزيمة، ووصف بعضهم مقاتلة حزب الله بأنها "الجحيم على الأرض" حيث دخلت القوات في صدام مباشر. وقال الجنود الإسرائيليون: إن مقاتلي حزب الله كانوا مؤثرين في أساليبهم واستراتيجيتهم، كانوا يعرفون ما يفعلون، وكيف يهاجمون مستخدمين أساليب القتال المفاجئة والمقاومة والمواجهة.

وكان تبادل النيران والمدفعية من الشدة إلى درجة أن القتلى والجرحى الإسرائيليين ظلوا في العراء ساعات قبل أن يتمكن رفاقهم من الوصول إليهم ونقلهم. وقد قتل تسعة جنود إسرائيليين على الأقل، واستخدمت دباباتهم لنقل الجرحى.

ظهرت تقارير في بعض الأوقات بأن القوات الإسرائيلية سيطرت على أجزاء مختلفة من بنت جبيل، لكنها لم تتمكن من الاستمرار فيها. وفي النهاية، انسحبت القوات مدعية بأن ذلك كان مجرد إعادة انتشار تكتيكي، لكن الأطراف الأخرى كلها قالت: إن وحداتها عانت من هزيمة ساحقة. ولكنها حتى أثناء انسحابها، وهي في طريق عودتها إلى مارون الراس، عانت من الإصابات حيث لقيت باستمرار المزيد من المقاومة.

لم تنسحب القوات الإسرائيلية إلى خلف الحدود، وظلت داخل مدى ١,٥ كليو متر تنتظر الدعم من القصف الجوي. وفي أثناء انسحاب الوحدات الإسرائيلية، بدأت طائراتهم تدمير بنت جبيل، حيث سويت بالأرض، ووصف الكثيرون ذلك بأنه انتقام لهزيمتهم الساحقة.

لقد أظهرت معركة بنت جبيل ضعف الإسرائيليين، وكانت قواتهم مصممة على تدميرها من الجو، لكن تكن المعارك أوجدت المزيد من الانتفاضات في أماكن مختلفة من الجنوب حيث بدأ الناس في الوقوف ومقاومة الغارات الإسرائيلية.

وبغض النظر عمن ينتصر في الحرب، وإذا ما تمت تسوية سياسية دولية، فقد أظهر حزب الله أنه قادر على مقاتلة جيش كلاسيكي كالجيش الإسرائيلي، وأن بمقدرته أداء مقاومة عنيفة. فمثلاً، قالت مجلة الدفاع "جين ويكلي" الصادرة في لندن: إن التكتيكات والأساليب العسكرية التي استخدمها حزب الله كانت هي نفسها التي استخدمها مقاتلو فيتنام ضد الاحتلال الأمريكي لبلدهم في الستينات وفي مطلع السبعينات.

وعلى الرغم من الحقيقة بأن لحزب الله أمانة عامة وتنظيم إداري، فإنه يعمل وفق مفهوم اللامركزية، بما يسمح لقادته على الأرض وفي مختلف المناطق في لبنان، حرية العمل والمناورة. و لهذا السبب فإن الصواريخ تمطر إسرائيل باستمرار، ويتصرف المقاتلون على الأرض في الجنوب حسب تعليمات القادة المحليين، لا من القادة المركزيين.

ولهذا السبب أيضاً، لم يتمكن الإسرائيليون من تحديد مكان انطلاق الصواريخ، لأنه يمكن نقلها من منطقة لأخرى بسهولة قصوى وبدرجة عالية من السرية.

وتدعي إسرائيل مرة بعد أخرى بأن حزب الله يطلق الصواريخ من مراكز سكانية في مختلف المناطق، لكن هذا الادّعاء ثبت بطلانه. فعندما قصفت إسرائيل قانا مرة ثانية، مما أدى إلى قتل ستين شخصاً على الأقل، منهم ٣٧ طفلاً، كان المبرر لذلك أن هذا المكان استخدم لإطلاق

الصواريخ على إسرائيل، لكن هذا الإدعاء أنكرته باستمرار منظمات دولية ومراقبة حقوق الإنسان والعفو الدولية.

أما وقد أعمت القوة العسكرية أبصار الطيارين الإسرائيليين، فإنهم يقصفون بدون أدنى اعتبار لعناصر الدقة في التصويب على الأهداف. وتبرهن الغارات على مقر قوات اليونفيل وقتل أربعة من مراقبي الأمم المتحدة، قبل أيام قليلة من مذبحة قانا، على أن الطيارين الإسرائيليين مقاتلين يظلون على الخط في الضغط على الزناد وإلقاء المتفجرات والصواريخ، وليسوا عسكريين على قدر كاف من التدريب. ومما أقلق المسؤولين الدوليين أن الطيارين الإسرائيليين تجاهلوا عشرة رسائل أرسلتها فرق الأمم المتحدة تفيد بأنهم كانوا يقصفون تسهيلات دولية.

إن المذبحة التي راح ضحيتها ٣٧ عاملاً يقطفون الثمار في بلدة القاع في وادي البقاع، بفعل القنابل الإسرائيلية، تحكي العجائب عن العقلية التي تهيمن على إسرائيل، على قادتها وسياسييها ومستوطنيها، وحتى على شعبها.

لقد أسفرت هذه الحرب عن أهداف عدة ومن وجوه مختلفة. فالولايات المتحدة تنظر إلى الحرب باعتبارها فرصة لإعادة خلق نظام عالمي جديد في الشرق الأوسط مبني على هيمنتها ويجبر دولة على قبول إسرائيل كعضو في المنطقة.

وهي تعد قصف قواعد حزب الله فرصة أخرى لتدمير هذه المنظمة في جولة واحدة وإلى الأبد، وهو أمر لا يبدو أنه يتحقق، كما يظهر من الشواهد السابقة، بل يُبدي أن واشنطن راغبة في رؤية لبنان (البلد) مدمراً لصالح أهدافها العالمية المخططة في محاربة "الإرهاب"، وحسب فكر الحرب الباردة القديم.

أما الدول العربية فقد نأت بنفسها إلى حد كبير بعيداً عن هذه الحرب، وفضل الكثير منها موقف المراقبة والانتظار، وعدم الانغماس فيما سمته واحدة أو اثنتان منها بالمغامرة. ومرة أخرى، لوّت رؤوسها مفضّلة النظر إلى النزاعات الإقليمية لدولها القومية وإلى تعقيدات تحالفاتها.

لقد تُرك لبنان شديد الفقر، ومدمراً، وتُرك وحيداً ينجرّ إلى حرب ليست من صنعه أو اختياره، وفرضت عليه من إملاءات دولية، ومن ظروف ومصالح تفرضها سياسات قوى عظمى منفردة، جعلت من منظمات كالأمم المتحدة منظمات عاجزة إلى حد كبير.

غير أن هناك سوابق قد وضعت وتشكلت، ومن المرجح أن تتطور علاقات سياسية جديدة واستراتيجيات عسكرية جديدة، لن تكون على المدى البعيد في صالح إسرائيل أو الولايات المتحدة، ويتوقع لها أن تحكم اتجاهات العمل السياسي العربي وسياسة المقاومة العربية فيما بعد انتهاء الحرب.

قراءة في وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني: الكاسبون والخاسرون*

المناخ الذي ولدت فيه الوثيقة

جاءت التطورات الداخلية على الساحة الفلسطينية في السنوات الأخيرة لتترك بصمات واضحة على الخريطة السياسية وعلى المسار السياسي أيضاً؛ فظهور حركة حماس، وكذلك حركة الجهاد الإسلامي، في بداية الانتفاضة الأولى، وما تلا ذلك من دور فاعل لهاتين الحركتين، وبخاصة حركة حماس، أدى إلى تجاذبات سياسية واضحة بينها وبين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة حركة فتح، التي احتكرت القرار السياسي، وكذلك التأثير المباشر على الواقع الفلسطيني.

وقد بدأ التنافس، أو إن شئت قل الصراع، يتبلور ويأخذ شكلاً دراماتيكياً بين هذين الفصيلين مع تصاعد حضور حماس في الشارع الفلسطيني، وتزايد تأثيرها في مسار القضية، ومع إصرار فتح، في الوقت ذاته، على الاستمرار في احتكار القرار السياسي، ولكن بالتزامن مع تراجع شعبيتها وتقلّص نفوذها في العديد من المؤسسات النقابية.

الصراع استمر سنوات طويلة، ولكن لم يظهر في معظم الأحيان على السطح، فاستمرت حماس في عمليات المقاومة، وفي سعيها لإثبات أن مشروع فتح الذي تجلّى في اتفاقيات أوسلو، مشروعٌ فاشلٌ، ولن يؤدي إلا إلى المزيد من الضعف والتراجع في القضية الفلسطينية، ومزيد من التكريس للاحتلال وسياساته على الأرض. ومن ناحية أخرى استمرت فتح في نهجها لترجمة أوسلو على الأرض، لدرجة أنها قامت بخطوات جريئة وقاسية بحق كل من وقف في وجه اتفاق أوسلو، فقامت باعتقال قادة وأعضاء من حماس، وأغلقت عدداً من مؤسساتها، وغير ذلك من الإجراءات. كل ذلك كان بهدف إنجاح المشروع السلمي الذي تمحور حول فكرة الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام؛ ولكن فتح، وسلطتها، اصطدمت بواقع مرير تمثل في عدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات، وسعيها إلى فرض سياسة الأمر الواقع وفق مصالحها هي، ودون الالتفات إلى مصالح الشعب الفلسطيني أو حقوقه المشروعة.

* د. فريد أبو ضهير، قسم الصحافة – جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

بدأ تهديد حماس للسيطرة "الفتحاوية" على القرار الفلسطيني يظهر بشكل جليّ في الانتخابات البلدية في الضفة وغزة، حيث فازت حماس بعدد كبير من المجالس، وخاصة في المدن الرئيسة، وتزايدت المخاوف من هذا التهديد عندما أعلنت حماس عن نيتها خوض انتخابات المجلس التشريعي، في مناخ لم يكن مواتياً لفتح لكي تفوز، وبفوز حماس في الانتخابات، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، تأكد لفتح أن حماس لاعبٌ أساسي في الساحة الفلسطينية لا يمكن تجاوزها بأي شكل من الأشكال.

ولكن، لم يكن في الوقت ذاته من السهل على فتح أن تقبل بالهزيمة، وأن تستسلم لنتائج الانتخابات، على الرغم من تصريحات قادتها المتعلقة باحترام العملية الديمقراطية، وإقرارها بمبدأ التداول السلمي للسلطة؛ لم يكن من السهل التخلي عن سُدة الحكم، وتصدّر قيادة الشعب الفلسطيني التي استمرت أكثر من أربعين عاماً. ولم تكن اتفاقيات أوسلو، وقوانين السلطة، وهيكليتها وسياساتها، قد صُمِّمت في الأصل على أساس أن حركة معارضة يمكن أن تصل إلى الحكم، الأمر الذي زاد من هول المفاجأة وتداعياتها على مستقبل الوضع الفلسطيني للجميع.

راهنت فتح على فشل حماس في قيادة السلطة الفلسطينية، وكان من الواضح، بل من المؤكد، أن إسرائيل والولايات المتحدة لن تعطي المجال لحكومة تقودها حماس لكي تستمر وتنجح، وكذلك الحال بالنسبة للحكومات العربية التي تخوّفت من انتقال التجربة إلى بلدانها. ومن هنا بدأ الحصار السياسي والمالي على الحكومة.

هذا الوضع أتاح المجال بالطبع لخلخلة داخلية ذات جوانب متعددة. فمن ناحية، تتبع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فعليّاً، لحركة فتح وقياداتها الأمنية؛ ومن ناحية أخرى هناك مؤسسة الرئاسة الفلسطينية التي تستمد الكثير من الصلاحيات من القانون الأساسي، والرئاسة تمتلك الكثير من الأوراق التي يمكن من خلالها الحد من سلطات الحكومة. وقد بدا واضحاً أن فتح انسحبت من الحكومة، وتجمعت تحت مظلة الرئاسة، بحيث يمكن من خلالها التحكم في الكثير من جوانب الحكم والسلطة. ومن ناحية ثالثة، فهناك منظمة التحرير الفلسطينية، التي رأت فتح بعد انتخابات ٢٥ يناير أنه لا بد من إعادة إحيائها، والعودة إلى مظلتها، من أجل إدارة الأوضاع الفلسطينية بالطريقة التي كانت تدار بها قبل أوسلو[1]. ثم فوق كل ذلك، بدأ التململ الداخلي

[1] نشرت صحيفة القدس في عددها الصادر في القدس ١٦/ ٢/ ٢٠٠٦ أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتمعت في رام الله بتاريخ ١٥/ ٢/ ٢٠٠٦، وأكدت في بيان لها على ضرورة تفعيل منظمة

في المؤسسات الرسمية بسبب توقف صرف الرواتب، وكانت الأجواء مواتية تماماً لفتح لقيادة -أو على الأقل توجيه- الضغط الشعبي ضد الحكومة[٢]. وبالطبع، لعب الإعلام الذي توجهه حركة فتح دوراً كبيراً في تأليب الرأي العام على الحكومة التي تقودها حماس.

التحدي الأكبر الذي واجهته حماس في هذه الأوضاع هو الوضع الأمني الداخلي، الذي بدأ يتفجر في عدد من المواقع في غزة، وبدرجة أقل في الضفة؛ فعمليات المواجهة بين القوة الأمنية المساندة التي شكلها وزير الداخلية سعيد صيام[٣]، وبين عناصر من الأجهزة الأمنية التي تقودها فتح من جهة، ومع مجموعات مسلحة غير معروفة من جهة أخرى، أدى إلى تفاقم الأوضاع، وتدهورها، بشكل يهدد بوقوع حرب أهلية.

الوثيقة ... المخرج من الأزمة

كان على حماس، والحكومة بالطبع، أن تجد مخرجاً من هذا الوضع، وكان على فتح أن تثبت أن حماس عاجزة عن السيطرة على الأوضاع لوحدها، وعاجزة كذلك عن إدارة دفّة الحكم. هذا المخرج لم يكن متوفراً لدى أيٍّ من الطرفين، فظهرت وثيقة الأسرى التي تزامنت مع دعوة المجلس التشريعي إلى حوار وطني للخروج من الأزمة.

مبادرة الأسرى كانت واحدة من عدد من المبادرات التي استندت إلى مبدأ التوافق الوطني بين القوى الفلسطينية، وبخاصة فتح وحماس، على اعتبار أن هذا هو المخرج الوحيد من الأزمة. مبدأ التوافق من شأنه أن يوحد الشعب الفلسطيني على قواسم مشتركة تمثل برنامجاً سياسياً يجبر العالم على احترامه، ويمثل أداة لفكّ الحصار، وإطاراً عاماً للتحرك السياسي في مواجهة المشروع الإسرائيلي.

التحرير ودوائرها. كما أكدت على التزامها بخريطة الطريق والمبادرة العربية. وتوالت بعد ذلك التصريحات بأن المنظمة هي المخولة بالتفاوض، وهي مرجعية السلطة الوطنية الفلسطينية، في محاولة لسحب البساط من تحت أي حكومة فلسطينية تقودها حماس.

[2] الأزعر، محمد خالد، انتخابات وحوارات واستفتاء.. ثم ماذا بعد؟، موقع القدس أون لاين، www.al-qudsonline.com/show_article.asp?topic_id=2087&mcat=49&scat=0&sscat=0&lang=0

[3] أشار وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام إلى وجود غرفة عمليات مشتركة من الأجهزة الأمنية والفصائل الفلسطينية في خطبة الجمعة بتاريخ ٥/ ٥/ ٢٠٠٦. ولكنه أعلن بتاريخ ١٧/ ٥/ ٢٠٠٦ عن بدء عمل القوة الخاصة المساندة للشرطة الفلسطينية، والمكونة من عناصر من الأجنحة العسكرية الفلسطينية.

وقد اعتبرت وثيقة الأسرى مهمة لعدة اعتبارات، أهمها أن الأسرى هم قادة الشعب الفلسطيني الذين ضحّوا بحريتهم في سبيل القضية، وهم الأقدر على التفكير والحوار بسبب وجودهم داخل السجن بعيداً عن معترك الحياة، ومن المفترض أن ليس لهم أية مصلحة مباشرة في ما يجري على الساحة الفلسطينية الداخلية، فضلاً عن أن الوثيقة كانت شاملة إلى أبعد الحدود، ولذلك نُظر إليها على أنها مخرج لجميع الأطراف، وليس للحكومة وحدها، أو لفتح وحدها.

وفي الوقت ذاته اعتبر البعض أن وثيقة الأسرى تعتبر إحدى الأوراق المقدمة للمشاركين في مؤتمر الحوار الوطني، وأن هناك أوراقاً أخرى يجب أن تستثنى، وهي أولاً تمثل آراء عدد من الأسرى في معتقل هدريم، ولا تعبر عن مجموع الأسرى الفلسطينيين، وثانياً تعتبر أرضية مهمة وصالحة للنقاش، وليست إجماعاً وطنياً يجب أن يقبل به الجميع[٤].

وإذا استغرب البعض أن تطالب بعض الجهات بفتح الوثيقة ومناقشتها، وإخضاعها للحوار والدراسة، فإن المستغرب أكثر هو إصرار البعض الآخر على وضع الوثيقة في درجة القداسة بحيث إن عدم القبول بها كما هي إنما يمثل تنكّراً للأسرى، وتحايلاً على الوثيقة من أجل التهرب من الإجماع الوطني، أو إفراغاً للوثيقة من مضمونها والسعي لفرض رؤية واحدة على الواقع الفلسطيني تجسيداً لمبدأ التفرد في القرار.

هذا الوضع المتأزم بين الطرفين: فتح والرئاسة التي لا تريد مناقشة الوثيقة من جهة، وحماس والحكومة التي تريد إدخال بعض التعديلات عليها من جهة أخرى، تزايد مع تلويح الرئيس أبو مازن بالاستفتاء، وتأزم أكثر عندما تم تحديد موعد للاستفتاء. ويبدو أن جميع الأطراف أدركوا أن الحوار أمرٌ حتمي، وأن الاتفاق أمر أكثر من ممكن إذا خلصت النوايا. ومن هنا، استُؤنِف الحوار في غزة، وتمَّ الاتفاق على الصيغة المعدلة للوثيقة.

الاتفاق على الوثيقة

[4] نزال، نزار، وثيقة الأسرى بين الثوابت والحقوق، المركز الفلسطيني للإعلام، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦،
www.palestine-info.info/arabic/palestoday/press/2006_2/24_6_06_9.htm

من المعلوم أن الوثيقة (بصيغتها النهائية) تضمنت مقدمة وثماني عشرة نقطة، شملت الأمور والقضايا الأساسية التي تمسّ الواقع الفلسطيني؛ فقد عالجت قضية اللاجئين، والأسرى، والأرض، والقدس، والاستيطان، والسلطة (رئاسة وحكومة)، والانتخابات، ومنظمة التحرير، والعلاقة بين الفصائل، والمقاومة، والعمل السياسي (بما في ذلك المفاوضات)، والعلاقات العربية والدولية، والمؤسسة الأمنية الفلسطيني.. إلخ.

وعلى الرغم من أن التعديلات شملت معظم النقاط، بما فيها المقدمة، إلا أن الأمور الخلافية في الوثيقة (التي تم تعديلها في الصيغة النهائية) محدودة جداً. ويُعتبر البند الرابع من أهم البنود التي جرت عليها التعديلات، وينصُّ هذا البند على ما يلي: "وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته تنفذها قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة، من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية دعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم".

كما يعتبر البند الثالث، المتعلق بحق المقاومة، وتركيزها في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، من البنود المهمة أيضاً، حيث إنها تشرع للمقاومة، وتدعو إلى عدم توسيعها إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. وينص البند الثالث على ما يلي: " حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي، والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضدّ الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية".

أما البند الثاني، الذي يتعلق بمنظمة التحرير، فيعتبر من البنود التي تسعى لحسم مسألة منظمة التحرير، التي اعتبرتها فصائل المنظمة مسألة ليست محل جدال، فكان لا بد من حسم هذه المسألة من خلال التأكيد على التمثيل وشروطه. وقد نص البند على ما يلي: "الإسراع في إنجاز

ما تمّ الاتفاق عليه في القاهرة آذار ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي، وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة، وأن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام ٢٠٠٦ بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي".

هذه البنود الثلاثة تعتبر أساسية لأنها تمس المقاومة، وحرص حركتي حماس والجهاد على تأكيدها، وعلى تحقيق إجماع فلسطيني عليها. كما تمسّ مسألة الحل السياسي والمرجعية لهذا الحل، حيث تعتبر حركة فتح، ومعها معظم الفصائل التي توافق على مبدأ الاعتراف المتبادل، أن الشرعية الدولية والعربية هي المرجعية لأي تسوية سياسية. فيما ترفض حماس والجهاد الإسلامي هذا الأمر، على اعتبار أن الشرعية الدولية لم تكن منصفة في القضية الفلسطينية منذ بداية الصراع، وكانت دوماً منحازة لإسرائيل، بسبب خضوع هذه الشرعية لمنطق القوي. ولذلك، جاءت الصيغة لتقيِّد هذه الشرعية، وتجعلها محصورةً في القرارات التي تنصف الشعب الفلسطيني، ولا تفرّط بحقوقه الثابتة.

أما فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، فتعتبر فصائل المنظمة، وعلى رأسها فتح، أنه لا يمكن تجاوز مبدأ تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، ولذلك جاء البند الثاني لكي يجمع بين تمثيل المنظمة وبين ضرورة تفعيلها وتطويرها، وتمثيل كافة القوى السياسية الفلسطينية فيها، حتى تتعزز قدرتها على القيام بمسؤولياتها.

هذه هي البنود الأساسية للوثيقة. ولكن هل يمكن القول إن التعديلات والإضافات التي أجريت على الوثيقة هي انتصار لأصحاب الرأي القائل بأن الوثيقة في شكلها الأصلي كانت

بحاجة إلى تطوير؟ أم أنها انتصار لأصحاب الرأي القائل بأن الوثيقة لم تكن بحاجة إلى أي تعديل، وأن التعديلات التي أجريت لم تغير شيئاً من جوهرها؟

بصرف النظر عن الجواب، إلا أن الحقيقة التي يمكن التأكيد عليها هنا هي أن إخضاع الوثيقة للمناقشة كان أمراً لا بد منه بهدف تقريب وجهات النظر، وبهدف عدم المساس بأي من ثوابت الأطراف المتحاورة. وكان الحوار ضرورة من أجل تحديد التقاطعات والقواسم المشتركة بين تلك الأطراف.

ويبدو أن الوثيقة المعدلة قد حملت في طياتها مكاسب لجميع الأطراف، ولكن يمكن أن ينظر البعض إلى عدد الجوانب التي تعتبر في غير صالح موقف أنصار نهج التفاوض غير المشروط، وأولئك الذين يرون أن المقاومة عبثٌ ولا يمكن أن تؤدي إلى نتيجة في ظل الخلل في توازن القوى دولياً وإقليمياً[٥].

ولذلك، يرى البعض أن الوثيقة قد أدت إلى تكريس منهج المقاومة كخيار استراتيجي في الصراع، وأدت كذلك إلى رفع السقف السياسي، وتصليب الموقف الفلسطيني من الصراع مع إسرائيل، ويظهر ذلك بوضوح في البند الثالث الذي نص على: "حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل". وكذلك البند العاشر الذي نص على: "العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضدّ الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها".

ومن جهة أخرى، سعت الوثيقة إلى فتح المجال أمام العملية التفاوضية، وهو مشروع حركة فتح، لتحقيق أي إنجاز على صعيد الحقوق الفلسطينية. فقد نص البند الثالث أيضاً، بعد تأكيده على حق المقاومة، على: "تركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي". فقد سعت الوثيقة من خلال هذا البند إلى الجمع بين

---

[5] عرض د. عصام عدوان في مقاله "تعديلات حماس على وثيقة الأسرى ودلالاتها" التعديلات والإضافات التي أصرت حركة حماس على إدخالها إلى وثيقة الأسرى. والمقال يقدم عرضاً تحليلياً موجزاً لتلك التعديلات ودلالاتها وأهميتها بالنسبة لحركة حماس، وبالنسبة للمبادئ التي تعتقد أن لا بد من التأكيد عليها. ويشير المقال إلى أن التعديلات تعتبر غاية في الأهمية، وتجعل من الوثيقة إطاراً متيناً للتوافق الوطني.
www.palestinianforum.net/forum/showthread.php?t=70680

برنامجي حماس وفتح من خلال التأكيد على المقاومة (برنامج حماس)، والعمل السياسي والتفاوضي (برنامج فتح). أما مسألة تركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، فقد جاءت إرضاء للدول العربية والمجتمع الدولي الذي يعترف فقط باحتلال إسرائيل لعام ٦٧، وبما ينسجم مع برنامج فتح (حلّ الدولتين)، وبما لا يتناقض مع برنامج حماس (القبول بدولة فلسطينية مؤقتة على أراضي ٦٧).

ومن المعلوم أن مسألة المقاومة والتفاوض تعتبر من أهم النقاط التي يثور حولها الخلاف بين فتح وحماس، لأنها تمثل جوهر الخلاف بين البرنامجين، لذلك، فقد جاءت الصيغة توفيقية إلى أبعد الحدود.

أما الأمر الآخر، والذي لا ينفصل عن مسألة المقاومة والتفاوض، فهو البند الرابع، والمتمثل في الاعتراف بالشرعية الدولية. فالشرعية الدولية هي التي أنشأت دولة إسرائيل[٦]، وهي التي تسلب الفلسطينيين الكثير من الحقوق، وهي التي صاغها الأقوياء، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتبنى بشكل كامل المواقف الإسرائيلية وتتبنى رؤيتها. ولذلك، فقد وقفت حماس بصلابة في وجه البند الذي يجعل الشرعية الدولية مرجعاً للحقوق الفلسطينية، وأصرت على تغيير عبارة: "توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا"، لتصبح: " توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة، والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته". فحماس ترى أن تعبير: "الإجماع الوطني الفلسطيني" قد يفسر على أنه يمثل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، وبخاصة إعلان الاستقلال الذي يعترف بإسرائيل. ولذلك تم استبدال العبارة بـ"الأهداف الوطنية الفلسطيني كما وردت في هذه الوثيقة"، مما يشير إلى أن "الإجماع" المشار إليه لا يمثل موقف كافة القوى السياسية الفلسطينية. كذلك أضافت عبارة: "بما يحفظ حقوقه وثوابته" إلى قرارات الشرعية الدولية، بحيث يتم الاعتراف فقط بالقرارات التي تنصف الشعب الفلسطيني، التي تحفظ حقوقه وثوابته.

[6] شفيق، منير، وثيقة الأسرى والاستفتاء وسحبهما، صحيفة الشرق القطرية، ١١/٦/٢٠٠٦.

هذه الصيغ تعتبر من أهم ما ورد في الوثيقة؛ ونحن نوردها هنا كمثال على الخلاف والتوافق بين فتح وحماس أولاً، ولأهميتها البالغة، وباعتبارها جوهر الحوار ثانياً، وحتى نلقي الضوء على المكاسب التي حققها كل طرف من خلال الوثيقة ثالثاً.

حماس ... والشراكة السياسية

من الواضح أن فوز حماس في انتخابات الخامس والعشرين من كانون الثاني الماضي، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، أدى، كما أشرنا، إلى حدوث زلزال سياسي هائل، هذا الزلزال ليس سببه فقط فوز حماس، القوة الإسلامية المقاومة في فلسطين، التي تواجه عداء إسرائيلياً وأمريكياً مباشراً، ومنافسة حادة من حركة فتح، وعداء مبطنا من عدد من الأنظمة العربية، وليس فقط بسبب إمكانية تأثير هذا الفوز على الواقع الداخلي للدول العربية والإسلامية، وبالذات الدول المجاورة، وإنما الأهم بسبب دخول حماس، وبقوة، على التأثير، والسعي للمشاركة في صياغة القرار السياسي الفلسطيني، وبروزها كلاعب أساس في أي عملية سياسية مستقبلية. وقد أدركت إسرائيل والولايات المتحدة ذلك حين قالت إنه لا يوجد شريك فلسطيني للسلام، وإن أبو مازن غير ذي صلة بالعملية السلمية بعد فوز حماس.

الحقيقة أن فوز حماس لم يكن كافياً لدخولها إلى المطبخ السياسي الفلسطيني، وإن كان يشكل مقدمة أساسية لذلك. فكان لا بد من إيجاد أرضية مشتركة مع الفصائل الأخرى لتحقيق هذا الهدف، وبما يضمن توفير مناخ ملائم، وقبول من قبل القادة التقليديين لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذين تفردوا بالقرار السياسي منذ استلمت فتح قيادة المنظمة.

وقد مثلت وثيقة الأسرى هذه المقدمة، فتميزت عن اتفاق القاهرة بأنها جاءت كحتمية فرضتها حقيقة فوز حماس في انتخابات حرة ونزيهة، وتراجع القوى الفلسطينية كافة في تلك الانتخابات؛ وجاءت العملية الفدائية الجريئة التي نفذها مقاومون تابعون لحركة حماس في الخامس والعشرين من حزيران، وأسفرت عن قتل جنود إسرائيليين وأسر جندي آخر، لتضيف بعداً جديداً لحضور حماس السياسي على الساحة الفلسطينية.

لقد توفرت لحماس ثلاثة عناصر مهمة، هي الفوز في الانتخابات، ووثيقة الأسرى، وعملية أسر الجندي الإسرائيلي، لتخلق واقعاً جديداً لا يمكن لأحد إغفاله، هذا الواقع يتمثل في الإقرار بدور حماس المركزي في أي تحرك سياسي قادم، وهذا الأمر الذي قد يكون هو الهدف

الذي سعت إليه حماس منذ اليوم الأول لقرارها خوض الانتخابات التشريعية. فقد كان من الصعب على المحللين أن يفهموا لماذا تريد حماس دخول السلطة؟ وهو الأمر الذي يمكن أن يعزلها عن المقاومة، ويدخلها في مستنقع أوسلو. ولكن يبدو أن حماس أرادت بهذه الانتخابات تحقيق هدفين: الأول، كشف حقيقة الصراع مع إسرائيل، وبالتالي هشاشة السلطة الفلسطينية ووهم الكيان السياسي الذي لم يقم إلا لتحقيق أهداف إسرائيلية. وثانياً، لتحقيق مبدأ الشراكة السياسية، والعمل على الدخول بقوة إلى مركز صناعة القرار السياسي الفلسطيني.

ولكن حماس اصطدمت بعدة أمور، أهمها الحصار الدولي، والوضع الداخلي الذي أخذ بالتأزم نتيجة خروج فتح من السلطة، ومن هنا أتت أهمية الحوار الوطني، التي تركزت على وثيقة الأسرى، لتظهر بوضوح كمخرج لحماس وفتح من الأزمة.

فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي وتشكيلها للحكومة وضعها أمام استحقاق سياسي، وهو ضرورة بلورة رؤية سياسية واقعية، تجعلها قادرة على التعامل مع عناصر المعادلة ومع المجتمع الدولي. وبالطبع، لم تكن حماس جاهزةً لهذا الواقع الجديد كحكومة، وإن كانت قادرة على ممارسته كمعارضة، وكحركة مقاومة. فقد أصبح مطلوباً من حماس الآن أكثر مما كان مطلوباً منها في السابق، وتصاعدت الضغوط الداخلية والعربية والدولية، وبالطبع الإسرائيلية، عليها لكي تعترف بإسرائيل، أو على أقل تقدير، لكي تتنازل عن المقاومة لصالح الحلول السلمية.

فتح بدورها وجدت نفسها بعد الانتخابات أمام واقع جديد، برز في اختيار الناخب الفلسطيني لحماس، معبراً عن حالة من الإحباط والرفض لأوسلو وإفرازاته، وهذا يعني بالطبع نهاية مشروع التسوية، على الأقل من وجهة نظر المواطن الذي رأى أن أوسلو قد أدخلت القضية في طريق مسدود. وكان من الصعب، في ظل هذا الواقع الجديد، أن تتخلى فتح وقيادة منظمة التحرير عن مشروع التسوية بعد أن قطعت فيه شوطاً طويلاً، ولكنها كانت على استعداد منذ بداية انتفاضة الأقصى أن تزاوج بين المقاومة والتسوية.

هذا الواقع فرض على كافة الأطراف ضرورة البحث عن صيغة تعطي لحماس إمكانية التعاطي السياسي مع الواقع المعقد، الذي كان لأوسلو أثر كبير في إحداثه، وفي الوقت نفسه المحافظة على الثوابت التي بدا من المستحيل على حماس التخلي عنها. وفي الوقت ذاته، فإن فتح كانت بحاجة إلى صيغة تحفظ لها مواقفها التي تعتبرها واقعية، وبخاصة فيما يتعلق بإقامة الدولة

المستقلة على حدود عام ٦٧، وصيانة الإنجازات المتمثلة في مشروع إقامة السلطة الفلسطينية، وبما يجمعها مع حماس وبقية فصائل المقاومة في ساحة المقاومة.

وثيقة الأسرى وفّرت كل ذلك، بل زادت عليه أن وضعت محددات لأي تحرك سياسي قادم، بحيث يمثل هذا التحرك إجماعاً وطنياً، وبحيث يضمن حق الجميع في المشاركة في صنع القرار، فالوثيقة أكدت على أن جميع الموقعين هم شركاء في القرار، وأن المرجعية يجب أن تكون ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن يتم إصلاح وضعها، ودخول حركتي حماس والجهاد إليها.

إسرائيل لا تعترف بالوثيقة

صحيح أن إسرائيل لا تعترف بالوثيقة، وصحيح أيضاً أن الوثيقة ربما تبدو وكأنها شأن فلسطيني داخلي، ولكن من المهم، في الوقت ذاته، النظر إليها على أنها تشكل أرضية لأي تحرك سياسي فلسطيني في المستقبل. أي أن المقاومة والمفاوضات، وكذلك العلاقات مع الدول العربية والمجتمع الدولي، يجب أن تستند إلى الوثيقة كإطار عام لهذا التحرك. ولا يعني هذا الأمر أن عدم اعتراف إسرائيل بالوثيقة أمر غير مهم، بل على العكس من ذلك، فقد سعت أطراف فلسطينية وعربية عديدة إلى الدفع باتجاه فرض وثيقة الأسرى على حماس من خلال الاستفتاء أو التوقيع عليها قبل التعديل، بهدف إعطاء غطاء ومبرر للتفاوض مع إسرائيل. وقد أدركت حماس هذا الأمر، وتمسكت بموقفها في ضرورة تعديل الوثيقة بما يضمن لها الاحتفاظ بمواقفها من مجمل القضايا المتعلقة بالتفاوض والمقاومة ورسم العلاقات الفلسطينية الداخلية وتحديد شكل وطبيعة الصراع.

من هنا، فإن القيمة الحقيقية للوثيقة تتمثل في ترجمتها إلى واقع ملموس، وبخاصة في جعلها قاعدة لأي تفاوض مستقبلي مع إسرائيل (الأمر الذي لا يسقط خيار فتح في نهج التسوية، ويحفظ خيار حماس في عدم التفريط وتقديم التنازلات المجانية). وتبدأ ترجمة الوثيقة بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وغير ذلك من الخطوات؛ وتنتهي بوضع إسرائيل والعالم أمام موقف فلسطيني إجماعي موحد من الصراع، يتلخص في بنود الوثيقة[٧].

[7] اسكندر، عبد الله، "أمطار الصيف" و"الوثيقة"، دار الحياة، ٢/ ٧/ ٢٠٠٦،

وبالتالي، فإنه لا يجوز أن تصبح الوثيقة عبارة عن ورقة ذات قيمة تاريخية فقط، بل لا بد من تحويلها إلى برامج عمل، وآليات، وقاعدة انطلاق في تطوير الوضع الفلسطيني الداخلي، وفي الموقف الفلسطيني الإجماعي.

الكاسبون والخاسرون من الوثيقة

يمكن القول إن الوثيقة قبل التعديل كانت لغير صالح حماس، بل كانت لصالح فتح والرئيس أبو مازن بشكل قاطع، ومن الواضح أن الوثيقة المعدلة جعلت فتح لا تخسر شيئاً، وحماس لا تتنازل عن شيء من ثوابتها. ويمكن القول أيضاً إن الوثيقة بعد التعديل فتحت الباب أمام فتح للعودة إلى السلطة من بوابة حكومة الوحدة الوطنية التي نصت عليها الوثيقة[٨]، ومن شأنها في الوقت ذاته أن تخرج حماس من الحصار الدولي المفروض عليها وعلى حكومتها. ويمكن إجمال المكاسب والمخاسر من الوثيقة في النقاط التالية:

لقد شكلت الوثيقة نقطة البداية لرسم الخريطة السياسية الفلسطينية الداخلية، فبعد فوز حماس في الانتخابات، برزت الفروق بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى. وكذلك ظهرت على السطح الخلافات بين مؤسسة الرئاسة، والحكومة، وثار الجدل حول صلاحيات كل منهما. وعلى الرغم من أن هذا الأمر لم يكن ظاهراً قبل الانتخابات، بسبب سيطرة فتح على المجلس التشريعي، وعلى الحكومة، وعلى الرئاسة، وعلى منظمة التحرير، فإن فوز حماس جعل فتح تثير قضايا عدة، أبرزها صلاحيات الرئاسة الفلسطينية، وكذلك أهمية تفعيل دور منظمة التحرير كمرجعية سياسية للسلطة، وكجهة تمثيلية لجميع الفلسطينيين، وهذا يعني بالطبع تحديد وحصر صلاحيات الحكومة والمجلس التشريعي اللذين سيطرت عليهما حماس.

الجدل الذي أثارته هذه المسألة زاد من حدة الأزمة، ودفع باتجاه ضرورة إيجاد صيغة لرسم العلاقات الفلسطينية الداخلية، وفق ما أفرزته الانتخابات، وبما يحافظ على وجود المؤسسات الوطنية الفلسطينية (أي منظمة التحرير، والسلطة حكومة ورئاسة ومجلس تشريعي). وهذا

---

www.daralhayat.com/opinion/07-2006/Item-20060701-2b36636f-c0a8-10ed-0186-f41e08c98e13/story.html

[8] المبارك، محمود، وثيقة الأسرى بين قبضة عباس وعباءة حماس، صحيفة الحياة اللندنية، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٦.

مكسب لحركة حماس بالدرجة الأولى، لأنها بذلك حققت أحد أهم أهدافها، وهو الشراكة السياسية ودخول مركز صنع القرار السياسي.

وثيقة الأسرى ضمنت عدم إسقاط الحكومة التي شكلتها حماس، وخاصة بعد المواجهات التي حدثت بين حماس وفتح، التي هددت بإمكانية وقوع حرب أهلية. وكذلك قطعت الطريق على إمكانية تشكيل حكومة طوارئ، أو حل المجلس التشريعي، وهو الأمر الذي لوح به الرئيس أبو مازن.

وثيقة الأسرى أعادت القضية الفلسطينية إلى وضعها الطبيعي، الذي يتمثل بأن الاحتلال ما زال قائماً، وأن على القوى الفلسطينية أن تعمل مجتمعة لمواجهة هذا الاحتلال بكافة الوسائل، بما فيها المقاومة، وبما لا يسقط خيار المفاوضات السياسية.

وثيقة الأسرى ضمنت لفتح أن تبقى لاعباً أساسياً في الساحة الفلسطينية، وأكدت على فكرة أن فوز حماس في الانتخابات لا يعني انقلاباً، ولا يعني استثناءً لفتح من التأثير على المسار السياسي للقضية، على الرغم من أن تلك الانتخابات أخرجت فتح من دائرة الاستئثار بالقرار السياسي.

وثيقة الأسرى ضمنت للقوى الفلسطينية الأخرى: الجبهة الشعبية، الجهاد الإسلامي، الجبهة الديمقراطية، والفصائل الأخرى، المشاركة في القرار السياسي وفي تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وأعطت الوثيقة تلك القوى الحجم والدور الذي ينبغي أن تتبوأه في هذا الصراع.

المراجع

- وثيقة الأسرى (قبل التعديل)، موقع الجزيرة
www.aljazeera.net/NR/exeresA60B3501-9128-4E13-8EFA-798A91221AD5.htm.
- وثيقة الأسرى المعدلة النهائية، موقع عرب ٤٨
www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=19&id=37631.
- ورشة عمل "التصعيد العسكري والسلام المفقود". المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات، نابلس، ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦، وبخاصة ورقة "وثيقة الوفاق الوطني وأثرها على القدرة التفاوضية للطرف الفلسطيني" التي أعدها تيسير نصر الله.
- الحسن، بلال، إقصاء حماس الهدف الثابت للحوار الفلسطيني، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٦.
- الأزعر، محمد خالد، انتخابات وحوارات واستفتاء.. ثم ماذا بعد؟، موقع القدس أون لاين
www.al-qudsonline.com/show_article.asp?
topic_id=2087&mcat=49&scat=0&sscat=0&lang=0
- اسكندر، عبد الله، "أمطار الصيف" و"الوثيقة"، دار الحياة
www.daralhayat.com/opinion/07-2006
/Item-20060701-2b36636f-c0a8-10ed-0186-f41e08c98e13/story.html
- الأزعر، محمد خالد، الاستفتاء الفلسطيني يضيف إلى أسباب النزاع، دار الحياة، ٢١/ ٦/ ٢٠٠٦
www.daralhayat.com/opinion/06-2006
/Item-20060620-f1e5acf5-c0a8-10ed-0101-76434bb56c1f/story.html
- نزال، نزار، وثيقة الأسرى بين الثوابت والحقوق، المركز الفلسطيني للإعلام، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٦
www.palestine-info.info/arabic/palestoday/press/2006_2/24_6_06_9.htm
- شفيق، منير، وثيقة الأسرى والاستفتاء وسحبهما، صحيفة الشرق القطرية، ١١/ ٦/ ٢٠٠٦.
- المبارك، محمود، وثيقة الأسرى بين قبضة عباس وعباءة حماس، صحيفة الحياة اللندنية، ١٧/ ٦/ ٢٠٠٦.
- عدوان، عصام، تعديلات حماس على وثيقة الأسرى ودلالاتها،
www.palestinianforum.net/forum/showthread.php?t=70680

المراجعات

مراجعات

دراسات حول الإسلام السياسي

مراجعة نقدية *

بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، سرعان ما أغرقت العالم كتب حول العلاقة بين الإسلام والغرب. وفجأة شعر الكتّاب ومستطلعو الآراء وكتبة الأعمدة والصحفيون والباحثون والأكاديميون، بأن الناس في البلدان الغربية يريدون المعرفة والقراءة عن الإسلام وعما يفكر المسلمون فيه.

وقد ذكرتُ الأكاديميين في آخر القائمة لأن قدراً كبيراً مما كتب كان ينحو إلى المعالجة المثيرة لهذا الموضوع، ينظر إلى الإسلام كدين يتاجر بالحروب. ولكن قدراً كبيراً من الكتابات كان ذا طبيعة جادة. وركز بعض الكتب على العلاقة بين الإسلام والغرب، بينما ناقشت كتب أخرى ما قيل من خرافة وحقيقة عن الحركات الإسلامية المعاصرة، وعن الإسلام في العصر الرقمي، وإعادة التفكير في الإسلام في العالم المعاصر، وأهمية الثقافة والعقيدة الإسلامية. ويظهر تنوع العناوين أن بعضها كان يعيد حقاً تقويم الآراء الماضية ويحاول الخروج بتحليل ذي معنى.

وعلى الرغم من حقيقة أن إدارة بوش كانت تركز على جلب الديمقراطية للعالم العربي، أو على الأقل هذا هو ما كان يقوله بوش بعد الحرب على العراق وأفغانستان، ركز القليل من الكتب على هذا المظهر من السياسات الإسلامية. غير أن بعضها تناول فعلاً هذا الجانب، مثل كتاب ((الإسلام وتحدي الديمقراطية)) لمؤلفه خالد أبو الفضل، الذي عالج الضغوط التي تواجه المسلمين اليوم.

وهذا الجانب هو الذي عولج من خلال ما سُمّي بالنهضة الإسلامية والأصولية الإسلامية، والسياسات الإسلامية، والإسلام في العلاقات الدولية. وقد أصبح بعض الكتّاب متمكنين من الموضوع بشكل جيد وإلى درجة سهلت لهم تأليف عدة كتب حول الموضوع، ومن

* إعداد الدكتور د. مروان الأسمر، دكتوراة في العلوم سياسية.

أولهم بيتر ماندفيل (Peter Mandaville). فقد ألف كتابه "سياسات المسلمين المتخطية للحدود القومية"، وأردفه بكتاب ثان بعنوان "الإسلام السياسي العالمي، العلاقات الدولية للعالم الإسلامي"، الذي من المقرر أن ينشر في منتصف عام ٢٠٠٧.

ويناقش هذا الكتاب ما يسميه الإسلام السياسي في أبعاده الدولية، مركزاً على علاقة معقدة وسلسة بين الإسلام السياسي والقومية والعولمة، بينما يقلل من أهمية نظرية التسعينات حول صراع الحضارات.

ولكن يبدو أن الكاتب يؤسس لموضوع عندما يتحدث عن القاعدة كشبكة تتعدى الحدود القومية في العلاقات الدولية، شبكة يرجح أن تؤثر على وجهة العلاقات في المنطقة. غير أن الكتاب موجه بشكل واضح إلى دارسي نظرية العلاقات الدولية الذين ينشدون فهم التفاعلات بين مختلف اللاعبين العالميين في النظام الدولي.

ويلي هذا الكتاب، إصدار آخر يحاول فهم نظريات التغير في الإسلام كما تستخلصها التفسيرات المختلفة للجهاد. ولذلك نرى كتاب "العدو البعيد: لماذا امتد الجهاد عالمياً"، لمؤلفه فواز جرجس، (مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٥)، يدرس هذا الموضوع بالتحديد، ويرى أن المفهوم تروج له القاعدة وتمارسه، باعتباره وجهة نظر أقلية من المسلمين.

يقول جرجس: إن "جهاديي" التيار السائد يركزون على البعد الداخلي لتغيير العالم الإسلامي من الداخل، ويتبنون نظرة قومية في تحقيق الإصلاح السياسي. ويتناقض هذا التوجه مع الآراء التي تعتنقها منظمات مثل القاعدة التي تتبنى فلسفة مختلفة في ضرب قلب النظام الدولي.

ويقول الناقدون: إن هذا الكتاب يستقصي الأساليب التي يستخدمها "الجهاديون" في مسعى لنيل السلطة والزهو بجمهورهم ورفع شأنهم. لكن المؤلف يثير تساؤلات مختلفة، مثل: هل يستطيع "الجهاديون" البقاء إذا تمسكوا بالأساليب العنيفة كالتي تستخدمها القاعدة.

لقد جرى استقصاء قضية السياسات المتخطية للحدود القومية في الإسلام من نواح وزوايا مختلفة. وفي مرات عديدة، رأى باحثون أن المظهر المحلي للنزعة الإسلامية يتجاوز البعد الخارجي. ويعتبر مفهوم الدولة والأيديولوجية والقومية والمجتمع المدني وحتى التقوى

والإصلاح الإسلامي بمثابة مدخلات في التحليل حول الإسلام والسلوك السياسي للمسلمين والقادة الإسلاميين والسياسيين، بالإضافة إلى الناشطين. ويقال إن هذه العوامل تستخدمها السياسات الإسلامية وهي بالتالي تتأثر بها.

وكانت هناك مزاعم بأن هذه الأفكار والمعتقدات العملية تتبدى في طرق مختلفة عند معالجة مفاهيم الإسلام على المستويات الدولية وتخطي الحدود القومية لتنتج أراء وتحليلات ممتعة عقلياً وبينما يمكن أن تظهر قضايا مثل "الإرهاب" والعنف والتهديد في أدبيات معينة، أصبح هذا الاتجاه أقل بروزاً.

وفي كتاب فرانسيس بورغات، "وجهاً لوجه مع الإسلام السياسي" (٢٠٠٣)، يبدو البعد أكثر دقة. تقول بورغان، الأكاديمية الفرنسية، إن من التبسيط الشديد القول: إن الإسلام ينكر الديمقراطية، وأنه غير متسامح مع الآخر، لأن ذلك بعيد عن الحقيقة. وتقول بورغان: إن الإسلام يسعى للتعبير عن ذاتيته في نظام دولي تهيمن عليه الدول الغربية والأيديولوجية الغربية.

من هذا المنظور يسعى الإسلام السياسي لإعادة تأكيد أصالته في النظام العالمي الذي تهيمن عليه قوى خارجية، من ناحية، ويخضع للسيطرة الداخلية من نظام الدولة، من ناحية أخرى، وهي السيطرة المدعومة من الغرب، كما ترى المؤلفة.

ولكن تحليلها يمضي لأبعد من ذلك عندما تقول: إن الإسلاميين ربما لا يعترفون بعالمية الحقوق الديمقراطية بسبب حقيقة أنهم ربما لم يستفيدوا من هذه العالمية هم أنفسهم، ويعود ذلك إلى طبيعة الحكم السياسي الذي يكبت المعارضة والنظام متعدد الأحزاب والفكر الحر، الذي دعمه الغرب الذي يزعم المطالبة بنشر الديمقراطية العالمية وهو يحمي هذه الأنظمة الدكتاتورية.

ويرى هذا الكتاب، الذي وصف بأنه من أفضل التحليلات حول الإسلام بأن الدين، من ناحية، يسعى لاستعادة ثقافته التي هيمن عليها الاستعمار، وأنه من ناحية أخرى، وسيلة للتحرير، لا للأصولية. وهي تدرس بالتفصيل النظرة الإسلامية للحداثة وتفاعله معها، ونظرته للمرأة وقضايا العنف.

وفي تعارض مع هذا التحليل، يقدّم كل من راي تاكيه ونيكولاس غفوسديف تفسيراً مختلفاً للإسلام السياسي. ففي كتابهما "انحسار ظل النبي: صعود وسقوط الإسلام السياسي

المتطرف" (٢٠٠٤)، يرسم الكتاب صورة قاتمة لمستقبل الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، قائلاً إنها فشلت بشكل تعيس لأنها عجزت عن إنتاج نموذج عملي للحكم في دولة قومية.

ويذكر المؤلفان أن ما يسمونه "الإسلام المتشدد" هو أكثر مهارة في التحطيم بدلاً من الخلق والإبداع، وأنه ينجح في إثارة التمرد وتوجيه الاضطرابات بدلاً من بناء مجتمعات مستقرة متوازنة.

لكن الكثيرين يرون أن هذا المنحى يعد تفسيراً شديد التبسيط للإسلام. ومن الأمثلة الواضحة لذلك الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ وإقامة حكومة إسلامية مبنية على التمثيل القوي، والتي حكمت إيران من خلال الانتخابات والبرلمان.

والمثال الثاني لذلك هو حماس، عندما شاركت لأول مرة في انتخابات ٢٠٠٦ للبرلمان الفلسطيني ونالت غالبية المقاعد فيه. ومن الواضح أن تجربة حماس تدحض آراء تاكيه وغفوسديف بسبب حجم شعبية الإسلام السياسي عند الجماهير التي سئمت سياسات التيار السائد الذين لم يفوا بوعودهم.

في كل من فلسطين وإيران، بنى الإسلاميون على مدى الثمانينات والتسعينات مؤسسات شعبية، ومدوا أيديهم للجماهير والفقراء والمعوزين وللطبقات الوسطى لكسب الدعم لآرائهم حول الإسلام السياسي ولكي يحظوا باحترام المجتمع.

ففي إيران، بنى الإسلاميون نظاماً إسلامياً تشاركياً قوياً، وفي فلسطين، أصبحت حركة حماس نشيطة ومتفاعلة، ولبت حاجات الفلسطينيين في الضفة الغربية وبشكل أوسع في غزة. وبذلك، فإن تاكيه وغفو سديف، وبناء على النموذجين في إيران وفلسطين، يعتبران قد فشلا في دعم وجهة نظرهما، وقدما تحليلاً يكشف عن بصيرة حسيرة عندهما.

ولما كانت الأصولية تبدو على أنها نظرية موضوع نقد فإن هناك دائماً آراء مختلفة حولها. ويحاول البرفسور بسام الطيبي، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة غوتنجن في ألمانيا، أن يحلل ويشرح الفرق بين روحانية الإسلام التي لا تشكل خطراً على النظام الدولي، والأصولية الإسلامية التي يعتبرها إجابة ورداً سياسياً على الهيمنة الغربية. وفي كتابه "تحدي الأصولية:

الإسلام السياسي وفوضى العالم الجديد" (مطبعة جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٢)، يقول الطيبي: إن هناك ثورة أصولية، لا على السلطة السياسية الغربية وحسب، بل كذلك على ثقافة الغرب وعلى قيمه، فهي تتحدى المفهوم الغربي للنظام العالمي للدولة القومية، لأن الإسلام يرفض هذه الحدود ويعتبر نفسه القوة المنظمة المشروعة للعالم.

غير أن الطيبي يرى بأن الإسلام ينبغي أن يُفهم على نحو أفضل باعتباره قوة ثقافية ينبغي تشجيعها والإفادة منها، وليس خطراً يخشاه الآخرون. ويدعو هذا الكتاب القادة السياسيين والدينيين لتشجيع ورعاية التسامح الديني عند الديانات العالمية.

ورغم العديد الكبير من الكتب التي وضعت، يرى النقاد بأن معظم هذه الكتب قد شوهته الرؤى الغربية السطحية للمفاهيم والقيم والمعتقدات الموجودة في الغرب والتي ليس من الضرورة أن يكون لها التأثير نفسه في العالم العربي أو العالم الإسلامي.

هناك من يقول: إن الآراء حول الديمقراطية، والنظم السياسية، وحرية التعبير، وقضية القيادة، يجب صياغتها ضمن المفاهيم المحلية السائدة وعمليات الفكر المحلية. ولكن بغض النظر عن ذلك، فإن إحدى الأمور الملفتة للنظر التي تبدو غائبة عن أي كتاب حول السياسات الإسلامية والعلاقات الدولية، هي الوجوه القرينية للقرآن ومدركاته الحسية العقدية.

وهناك تقليل من أهمية الآراء حول نظم المجتمع، وقضية النظام، والعلاقات البينية، والعلاقات مع الآخر، بينما هناك تسليط للضوء من جانب عدد من الكتّاب، مثل برنارد لويس، على ما يسميه الآراء العدائية في الإسلام، مثل الحرب، وقضايا إخضاع غير المسلمين.

ولكن هذه الآراء تعتبر خارج السياق. إن السمات السلمية للإسلام، وموقفه من العدوان، ما لم يجري الاعتداء على المسلمين، والحاجة إلى معاملة أسرى الحرب معاملة طيبة، هي سمات لا يؤكد المؤلفون عليها كثيراً، وبالتالي لا يعرف القرّاء عنها ولا يهتم الغربيون المتخصصون بقضايا الشرق الأوسط بالاعتراف بها على وجه العموم.

ولكن كتباً معينة تسعى من وقت لآخر لإعادة قراءة الصورة فهناك مثلاً، كتاب غراهام فوللر، "مستقبل الإسلام السياسي" (ماكميلان، ٢٠٠٤). ويعتبر الأسلوب السلس ميزة تجعل من هذا الكتاب مرجعاً جيداً لموضوع على قدر كبير من الأهمية للقارئ الغربي.

وهو يقول ببساطة شديدة إن الإسلام هنا ليبقى، وهو يصلح كبديل واقعي للأنظمة القمعية في العالم الإسلامي، الأمر الذي يحتاج الغرب إلى الاعتياد عليه.

ويبتعد موللر عن الآراء الغربية التقليدية عن الإسلام التي تعود إلى القرون الوسطى، ويرسم صورة نضرة عصرية للإسلام وهو يدخل القرن الحادي والعشرين. ويقول المؤلف، وهو من رجال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية سابقاً: إن الإسلام ديانة قابلة للتكيّف، قادرة على العمل داخل المؤسسات الحديثة، سواء كانت ديمقراطية أو شبه ديمقراطية. وللإسلام قدرة فائقة على المشاركة في النظم الحديثة في العالم وقبول مبادئ مثل الديمقراطية التعددية، ويمتاز بشموليته في العالم الحديث.

وهناك العديد العديد من الأفكار، والعديد من المعتقدات. ويرى الكثيرون بأن الإسلام ليس نظام معتقدات متماثلة، فهناك الكثير من الاتجاهات والحركات داخل الديانة، مما يشير إلى بنيته الثرية والطريقة التي يشارك فيها في البنى المعقدة في أنحاء العالم. وهو، على وجه الإجمال، ديانة داخل النظام العالمي، وليس بديانة تسعر للعمل من خارجه، أو حتى لتدميره.

هذه بعض الأدبيات التي تبين رؤية الدراسات والحوارات المختلفة في النظرة الغربية خاصة، ولبعض المفكرين العرب المتغربين، حول الإسلام السياسي ومفاهيمه وحركته ومستقبله، مما يثري قراءنا ويفتح لهم المجال للكتابة والرد على هذه الأفكار في الأعداد القادمة.

The document was also regarded as a way out for Fateh, which found itself out of government after 40 years of monopolizing policy-making. It opened the door for Fateh to return to "Authority" through a "national government". However, Hamas will stay as the largest bloc in the PLC, and will reserve the right to be the head of such a government.

The document came after a strong struggle by Hamas to institute reforms in the PLO, and enable it and other factions like Islamic Jihad to enter the Organization. Moreover, the document sets a general framework for future political and resistance movements. On the one hand, it attempted to make a balance between resistance and political compromise by stressing on the right of the Palestinians to resist the occupation and leave the door open for future negotiations and diplomacy to solve the conflict. It asserts any political move should not relinquish any of the basic rights of the Palestinians.

One can argue this document has undermined Hamas' victory in the legislative elections while at the same time subordinated Fateh's defeat in the elections, given the fact that this shift of power was difficult to accept by Fateh, the USA, Europe, Israel, and even Arab governments.

The document was regarded by some people as a tool to kick Hamas out of power through the referendum which was suggested, and then decided, by President Abbas. The alternative, however, was to push Hamas to, implicitly, recognize Israel. Hamas was aware of these objectives, and thus dealt responsibly with the document. It was difficult for Fateh to return to government through the document, or through the referendum which would never form an alternative to the democratic and impartial elections.

The 'Prisoners Document' can be regarded as an achievement by all, especially Hamas which began to form a base for its new role as a major player in Palestinian policy-making. Moreover, the document is prudent for the Palestinian cause, given it will form a political reference for any future moves, a reference that is composed of all factions to reserve Palestinian national rights.

"Beyond Haifa", Hizbollah's war with Israel

This paper provides a factual background of the war on Lebanon and Hizbollah in its early days. Through concrete developments and happenings on the ground demonstrated by different aspects of the war, the paper argues that new strategic realities and equations are being built that daily show Israel is no longer the awesome military power that it once was in the Middle East. The paper shows Israel's destructive capabilities on a defenseless country like Lebanon but also examines the ability of a non-state actor like Hizbollah to put up stiff resistance, hold the Israeli army at bay, and hit Israel in its strategic depth. The conflict should be called the war on Israel but Lebanon took much destruction in this war.

National Accord Document: Winners and Losers

After the Palestinian Legislative Election on 25th January 2006, in which Hamas won a great victory, there have been dramatic developments in the internal Palestinian arena. One of the challenges was the international and financial siege, which imposed a great deal of pressure on the new Hamas government. Another problem was the anarchy in Gaza, and to some extent the West Bank, as a result of the defeat of Fateh and removal from government after becoming a minority in the Palestinian Legislative Council (PLC).

The Palestinians felt that there must be a way out of this crisis. The PLC and Palestinian President Mahmood Abbas called for a national dialogue to establish a common ground for the factions, especially Fateh and Hamas. The dialogue was inaugurated on 25th May, and a number of initiatives were presented. Among those was what is known as the "Prisoners' Document".

The document is one of the most important initiatives that aim at achieving Palestinian unity to face the Israeli convergence plan, and seek an end to the international siege on the Palestinian territories.

The document was considered important because it was drafted by the prisoners who were active leaders of the Palestinian national movement, and who have the reputation and experience as political leaders. Moreover, the document came to redraw the Palestinian political map after the dramatic win of Hamas in which it is expected to become a major player in the political life of the Palestinians in the future.

The Prisoners Document can be seen as a way out of the crisis, marked by confrontations between Hamas and Fateh in Gaza, and the rise of protests calling for salaries and the stalemate in the political horizon. This document offers Hamas a national programme for a breakthrough in the international position imposing a fierce siege on the Palestinians.

changing especially in regard to the justness of the Palestinian rights and negotiations with Israel, the occupier.

The development of the Palestinian cause and the increase of international and regional pressure on the Palestinian people and its national leaders require all factions and movements, especially Fatah, to put its own personal interests aside and stress on the democratic approach rather than adopt conflict-ridden measures as a way of applying pressure on Hamas. Such is not in the higher interests of the Palestinian people.

Iran: Consequences of a War

An air attack on Iran by Israeli or US forces would aim at setting back Iran's nuclear program by at least five years. A ground offensive by the United States to terminate the Iranian regime is not feasible given America's other commitments in Iraq and Afghanistan, and would not be attempted.

However, an air attack would involve the systematic destruction of research, development, support and training centres for nuclear and missile programs and the killing of as many technically competent people as possible.

A US attack, which would be larger than anything Israel could mount, involve comprehensive destruction of Iranian air defence capabilities, and offensives to pre-empt Iranian retaliation. This would require destruction of Iranian Revolutionary Guard facilities close to Iraq and of regular or irregular naval forces that could disrupt oil transit routes in the Gulf.

Although US or Israeli attacks would severely damage Iranian nuclear and missile programmes, Iran would have many military methods at its disposal of response in the coming months and years to use.

These would include the disruption of Gulf oil production and exports in spite of American pre-emptive strikes, systematic support for insurgents in Iraq, and encouraging associates in southern Lebanon to attack Israel. There would certainly be considerable national unity in Iran in the face of military action by the United States or Israel against it, including the formation of a revitalized Revolutionary Guard.

One key response from Iran would be the determination to reconstruct a nuclear programme and develop it rapidly into a nuclear weapons capability and a withdrawal from the Non-Proliferation Treaty which Iran is a signatory to. This would mean further attacks. A military operation against Iran would not, therefore, be a short-term matter but would set in motion a complex and long-lasting confrontation. It follows therefore that military action should be firmly ruled out and alternative strategies developed.

its support for the provisional government. Muslims constitute the majority among Ethiopia's people who suffer under the rule of an authoritative minority.

The conflict in Somalia, now, is mainly between two players, 'Sharieh Courts' with no foreign support, and the poor provisional power which enjoys international backing for all parties to share in an open dialogue under Arab-African and UN auspices, in addition to serious world community support to reconstruct Somalia.

Israel's Crimes Hides its Military and Security Failure[٢]

This report discusses "Operation Scattering Illusion" that was orchestrated near the Abu Salem Vine Crossing, while analyzing its results, consequences and motives. It further highlights the Israeli aggression in the West Bank and Gaza before the operation that included assassinating resistance leaders, and the different massacres carried out against the Palestinian people with the one on the Gaza beach getting prominence. The resistance faced the aggression by carrying out a new operation on 25 June 2006.

It was carried out by three Palestinian factions and lead to the killing of two Israeli soldiers, wounding seven others and destroying an Israeli tank. In turn, two resistance leaders were killed while six others returned to Gaza with an Israeli prisoner, Jlaad Shaleet. The report points out the factions were willing to exchange the Israeli soldiers in turn for 1000 Palestinian prisoners held in Israeli jails.

The report also outlined the consequences of the Israeli invasion of Gaza called Operation Summer Rains in which Israel kidnapped more than 60 Palestinian government officials and cut off electricity and water of the people living in the Strip.

The report highlighted the fact that many in the Gaza Strip are suffering because of such Israeli action, discussing the Arab and international reactions on the formal and popular levels. The report has an appendix of the number of Palestinian prisoners held in Israeli jails.

Fatah Needs a New Compass

After the big win of Hamas in the last Palestinian Legislative Election in January, 2006, all political parties and factions, especially in Palestine, have been surprised at the Fatah position in seeking to frustrate all of Hamas's programs as an elected government. Observers are now saying Fatah has lost its political direction and compass as a result.

In a review of its perspectives since dominating the Palestinian political scene since the 1960s, we find that Fatah positions and policies have been retreating and

[2] This report addresses the Israeli aggression against the Gaza Strip until 15 July, 2006 and prepared by Raada Abu Eid, research assistant in the Middle East Studies Center

4. If it withdraws, America will not be able to intervene in the affairs of any other country in the world.

B. Second Scenario: Withdrawal outside Iraqi cities:

This is an old scenario. It may reduce American losses, but it will clear the way for sectarian militias to enter the field which may lead to a more devastating civil war.

C. Third Scenario: Gradual Withdrawal (Scheduled Withdrawal)

This scenario is adopted by several sides including Iraq's Tawafuq Front, the Board of Muslims Scholars, the National Dialogue Front, and others. The Americans are refusing this scenario for the following reasons:

1. The withdrawal scheduling may encourage the Iraqi resistance to intensify their attacks against American troops; and

2. The scheduling could not be announced unless the Iraqi armed forces are ready to take over the security task.

D. Fourth Scenario: (Achieving Task)

This is the scenario that the American administration has adopted. American officials always emphasize that they will not leave Iraq until they achieve their task in establishing a democratic, secure and a stable country.

Will Sharieh Courts Control all Somalia?

The report talks about Somalia's complicated issue, its unity and independence from British and Italian colonization, and its aspiration to unify all of the country's five provinces where one people of the same language and religion live. Somalia was divided into zones ruled by militias, cliques and even bandits, suffering from a seething and bleedy civil war.

No one party was able to control the capital, Mogadishu, during the 1990s and until the early 2006, in spite of efforts by international and regional organizations, and neighboring countries.

As a result of those efforts, however, a provisional government, a parliament and a constitution were set up and created, but both institutions remained in exile for reasons stated in the report.

The report reveals international support for the Somali warlords and the so-called Coalition for Peace and Fighting Terrorism against the emerging power of the 'Sharieh Courts' movement which was established as an initiative by some popular committees, religious scholars and businessmen. Those efforts and powers united to form the Sharieh Courts Union which has been able to win popular support and now control most of Somalia.

In addition, the report talks about the nature of Ethiopia's role and intervention in Somali affairs, its occupation of the Ogadin province since the 19th century, and

the Zionist entity, the development of oil prices, and the region's wars which have become a source of exhaustion of oil revenues invested in banks in the West.

The report reviews the history of this issue after World War II, the changes in oil prices in a power game between western states and their oil companies operating in the Arab world. Low oil prices were used for the benefit of industrial firms and the game reached such a stage the U.S., threatened Arab countries if they sought to raise oil prices.

Israeli existence in the region and the role it plays represents a strong bulwark for America in the region. Israel strives to foster a strong and extending entity while weakening the other countries in the region; and at the same time, the US would utilize the area's huge wealth and keep its states weak and unable to protest against low oil prices.

The report cites important steps taken by West's industrialized countries, notably the US, to siege the region, and recontrol its oil prices, production and revenues.

The Iraqi Quagmire
American Confusion and Withdrawal Scenarios from Iraq

There is no doubt that the American administration is now in a serious dilemma in Iraq as their human and economic losses mount. Every day, American soldiers are killed, and their tanks and military vehicles are subject to destruction. It seems the hand of the Iraqi resistance is taller from what the American administration expected.

First US Administrator in Iraq Paul l. Bremer says in his book "My Year in Iraq": "It seems that the Iraqi insurgency movement is harder than what we thought."

Now many Americans are asking the Bush administration to withdraw American soldiers from Iraq. Democrats in the U.S. Congress are pressing heavily to legislate a resolution for withdrawal from Iraq.

Now, after more than three years into the invasion, more than 2500 Americans soldiers have lost their lives in Iraq and more than $200 billion have been spent, but after all that what are the scenarios of withdrawal?

A. First Scenario: Prompt withdrawal:

This scenario faces many objections:

1. Prompt withdrawal means the American administration loses its war against terrorism since it considers Iraq as the main front for terrorist activity.

2. And also how would the American administration explain the invasion and its losses?

3. The USA would lose its position as leader in what is seen as a unipolar world.

Finally, the dialogue dealt with the international side of the confrontation, international policies to the Israeli aggression, and of possible American retreat in the face of strategic change in the Arab-Israeli balance.

- **Reports**

External Challenges Facing Jordan

The external environment affects the internal policy of any state. Because of her location, Jordan is greatly affected by the surrounding political events which have a great impact on its internal decision-making process. The Kingdom serves as a role model for the small state surrounded by an environment of regional instability.

During the course of debate on the dangers facing Jordan and Egypt it was suggested Israel poses the greatest danger to these states because of her ambitions and expansionist plans in the region despite the many agreements and conventions signed between it and a number of Arab states but which it has failed to commit to.

On the Palestinian issue, Israel tries to exploit the existing special relationship between Jordan and Palestine to execute its expansionist plans for it wants to take the land and establish a state on all of the territory of Palestine.

As to the American occupation of Iraq, the embargo on that country which lasted for 10 years turned it from a politically, economically and militarily strong state into a weak one. The American occupation that started in 2003 is leading to the pilfering of Iraq's resources, the weakening of its people and the dissipation of its national resolve. Israel is taking advantage of this to create greater sectarian strife especially regarding the Kurdish issue.

The report addresses the American intervention in Arab countries, the opening of different files and projects such as the "The Greater Middle East Project", political and economic reform, and the fighting of terrorism to try to redraw the region's map in favor of American and Israel's interests which will have tremendous political and economic impact on Jordan.

The report shows Jordan faces different external challenges; it is the most affected country by the surrounding threats needing the activation of joint Arab action and the creation of a new framework for greater Arab cooperation. In the last decades the Kingdom always believed in strengthening Arab relations as elements of its own strength for an integrated society that has the ability to faces external challenges and stand steadfast against them.

Israel, the Police Keeping US interests in the Arab Region

The report discusses the strong relationship between the United States and Israel, based on American interests in the Arab region, especially those related to oil. The report clarifies this relationship since the establishment of

Participants discussed the nature of the European role and the extent of US influence upon it; the Arab role in creating an environment to win European support; effective components, such as power (of various parties), interests and international bias towards Israel.

It was asserted by participants that the main role should be played by the Arabs themselves. They suggested some important factors that should be reinforced such as the prevailing ideological and geographic factors; the idea of a united European stand, especially that of the leading European states and their partial detachment from some unified positions; possible Arab switching of their investments to the Euro Area, away from the dollar; and Arab offers for Arab-European partnerships.

Finally, participants came to a conclusion that changing the European position is possible through Arab pressure on Europe itself and on the USA by pointing out to the foreign interest issue in the Arab world, and through defining a unified Arab vision and position towards the Palestinian issue.

• Interview

Strategic Dimensions of Resistance Programs in Palestine and Lebanon on the Israeli Military and Security Strategy

Director of the Middle East Studies Center, Mr. Jawad Al-Hamad conducted a telephone interview with Egyptian strategic military expert, General Tal'at Musalam on 17, July, 2006.

The interview dealt with nature of the confrontation between Israel and HizbAllah in the north, and between Israel and Hamas and other Palestinian resistance factions, in the south; and whether such confrontation was tactical or had a strategic dimension. The extended dialogue investigated the reasons for the escalation and its impact on Israel itself and its new government.

Other questions dealt with the potentials of both parties in the war and the extensive use of aerial bombardment by Israel in the light of international and regional dismay, of the issue of widening the so-called land war and of other military considerations. The issue of people's endurance in the confrontation and role of the resistance and performance proved very topical for analytical debate.

The dialogue, also a discussed a possible widening of the confrontation, its regional extent, and impact of surprises Israel met in Gaza and south Lebanon. It was believed that the spiraling confrontation will now force Israel to reconsider its strategies and its ability to open a wider regional front would be hindered.

In addition, the telephone encounter focused on the nature of the present confrontation within the Arab-Israeli context, future prospects, its regional dimensions and a review of military strategies by Israel.

and political flexibility than its outside leadership. Indeed, insiders remain strongly committed to the Hamas charter, regarding all of Palestine as their homeland, just as outsiders do.

What are the prospects for the Israeli peace movement?

The Israeli peace movement seems ready to support talking to a Hamas government. Israeli society is becoming less militaristic, more supportive of ending conflict and of a unilateral formula.

What would be the US standing in the region if Olmert proceeds with his "Final borders" plan?

If he does so, with US support—as the plan includes East Jerusalem in the final borders–Washington would face a tough dilemma, and its standing in the Middle East would be harmed at a time of its bad days in Iraq.

Is there a way to solve the thorny issues of Jerusalem, boarders and refugees?

Jerusalem is the most problematic aspect of the Olmert Plan, it is a central issue in the hearts of Palestinians and Arabs. Meanwhile the region remains plagued by considerable uncertainty. There seems no intention by Israel or the US to resolve the conflict in the near future.

• Seminar

Europe and the Palestinian Issue: Between the Independent Historical Position and US, Israeli Pressures[1]

The symposium dealt with four main topics:

1) The European determinant position and its main components towards the Palestinian issue (1990-2006).

2) The importance of the European position among international policies concerning the Palestinian issue and its impact on Palestinian people rights;

3) The American and Israeli pressures on Europe to form its position towards the Palestinian issue (2000-2006); and

4) Trends of change and firmness in the European position and possible factors of impact at the Palestinian, Arab, international and Israeli levels (2006-2007).

[1] The symposium was held at the Middle East Studies Center (MESC) on 16 June 2006. Participants were: Dr Abdulfattah Al-Rashdan, Profossor of Political Science at Mu'ta university, Dr. Ahmad Burssan, Lecturer in Political Science at Al-Hussein University; Dr. Mahmood. Meqdadi, Lecturer in Political Science at Al Al-Bait University; and Mr. Jawad Al-Hamad, director of MESC. The dialogue was coordinated by Dr Ahmad Saeed Nofal, Professor of Political Science at Yarmouk University.

The Hamas government now speaks of taking Gaza out of the Paris Agreement and opening trade links with Egypt. The movement and its leaders do not expect holding talks with Israel in the near future as something that will achieve balanced power equation for Palestinians who do not find any real differences between Israeli leftists and rightists. But they do paint a confident picture of Hamas's political standing in the Middle East with support from many prominent political figures in the Arab world. At the international level, Hamas believes in cooperation with other peoples that are not in conflict. Some of the questions answered by Hamas leaders:

Palestinian-Israeli relations have never been worse based on hard line policies and raising vital questions: Will the Hamas government be able to exert its control over the whole of West Bank and Gaza?

This would not be easy for the Fateh movement felt humiliated by the election results. A confrontation between Fateh and Hamas would not be easily won by the former, as the latter have 5000 trained fighters and the support of about a third of the Fateh-led security forces of 60000. But in addition to Fateh's weak political position and internal divisions, Hamas may face a problem in the West Bank because of weaker support and the presence of Israeli forces.

How would Israel and the international community react to Hamas's attempt to establish a PA government?

The Kadima-led government in Israel and US might be happy with such an attempt. The European Union may prefer for Gaza to have direct and strong links with Egypt and EU itself. Olmert may give Hamas a chance and let aid come from non-Western countries, and leave the Paris Agreement aside.

Will Hamas be able to cooperate with Egypt and other Arab and world countries?

Egypt and Jordan are some of the few Arab states that have peace agreements with Israel. At the political level, Egypt may be more ready than Jordan to support and work with Hamas leaders.

What would happen to relations between the residents of Gaza and the West Bank if a Hamas government pursues a Gaza-First course?

Such a move would have broad ramifications. Gaza's economy might be more linked to Egypt than to Israel. Gaza's politics might become more attuned with Cairo than with Ramallah or Jerusalem. Ties with the West Bank would be left for future.

What are the prospects of Palestinian women and Christians?

Hamas is quite different from the Taliban and Al Qaeda, including that of its attitude to women. Hamas pays a lot of attention to women's affairs and their role in social activities, including education. Hamas leaders have assured Christians they do not seek to curtail or impose any restrictions on their lifestyles including the availability of alchohol.

Are Hamas "insiders" more flexible than the Diaspora-based leadership?

When Hamas decided to enter "tahdi'eh", then elections, outside analysts began speculating that Hamas inside Palestine was ready for greater pragmatism

be able to prevent any party from getting control of the oil revenues or oilfields or arms, and prevent the Arab regions from becoming a safe haven for Al Qaeda.

Military disengagements require a serious military and diplomatic strategy, starting with a campaign to remind other nations of US interest in Iraq and the Gulf. American military planners should develop strategies to defend Iraq. With 18 months to withdraw, the US military should train an Iraqi army capable of large-scale operations. If needed, small US special force contingents can be attached to principal Iraqi units.

Once US ground forces leave Iraq, many Sunni Arabs may no longer tolerate the presence of foreign fighters. America should be able to buy allies among the Sunnis. Shiite and Kurds may also see that they have interest in Sunni Arab cooperation. Neighboring countries will have strong interest in strictly controlling their borders to prevent insurgents from flowing into Iraq.

During an 18 month interval, Iraqi government and security forces will be able to focus on improving their capability and take defensive and offensive measures and American forces may not need to withdraw during the first 12 months. However, and after leaving, their presence will still be in the Gulf to offer any assistance.

Hamas's Next Step
Finding the Road to Palestine

Hamas achieved an overwhelming victory in the last Palestinian parliamentary polls in January 2006. Soon afterwards the U.S., and its allies confronted Hamas with "three demands" to recognize Israel's right to exist, affirm commitment to all international agreements made by Fateh, and renounce violence.

Interviewing key leaders in the Hamas movement, they asserted Israel should recognize Palestinian rights and right to all territories occupied in 1967 to pave the way for an agreement with Israel. Foreign Minister Mahmood Al Zahaar put domestic issues rather than international affairs at the top of the Hamas agenda. He and Palestinian Prime Minister Ismael Hania are among the remaining few Hamas leaders after Israeli missiles assassinated many of them including the spiritual leader of the movement Sheikh Ahmed Yassin.

Strong religious faith is helping Hamas remain focused on its goals in spite of Israel's lethal attacks. Hamas's unilateral cessation of attacks against Israel since March 2005 as the movement saw Israel's withdrawal from Gaza as a victory to the steadfastness of the resistance should be noted.

Although the Paris Agreement delineated a single "customs envelop" and gave complete freedom of trade between Israel and PA controlled areas, in practice Israel continues to maintain tight control on such trade, and destroying key elements of the Palestinian economy.

But among the external challenges is Arab national security which is affected by US and Israel's influence and ownership of weapons of mass destruction.

Internal economic and social challenges include foreign debt as Arab economies, beginning from the 1990s, started to suffer from strong foreign pressures and challenges that negatively effected moves towards Arab economic integration. Such pressures and challenges worsened as globalization became the name of the game for the U.S., and its hegemony over both the developed and developing countries.

This new international environment posed much challenges to the Arab world to start its own institutional and economic reform to avoid the negative impacts of globalization and harvest the expected benefits from such changes and contribute to their merger in the world economy. But decision-makers have to be careful of such a trend because it leads to short-comings in Arab economy performance and to exhaustion of Arab funds in favor of foreign laborers working in the Arab countries.

Exit Strategy
How to disengage form Iraq in 18 months

The United States needs a new strategy to remove most of the American and allied army units out of Iraq within 18 months, based on US interest, and with the least military, economic and political costs.

The US army faces much insurgence, mainly from the remnants of the Ba'th regime and Iraqi fundamentalist Islamists in league with foreign terrorists and support of some of the Sunni Arab community in the country. Their strength is now three or four times what it was in the Autumn of 2003 (just after the war on Iraq), and increasing.

The American presence is invoking resistance and reducing Iraqi government incentives to take steps to combat it. The situation becomes worse because of Iraqi political leaders of Sunnis, Kurds and Shiites, who are unwilling to reach hard compromises as long as America remains in Iraq. Neighboring countries are appearing to be looking the other way as some of their young people are traveling to Iraq where they may die.

A civil war may brake out in that country which the US must try to end as soon as possible to deflect the possibility of Al Qaeda sympathizers from coming to power in the country. If a civil war escalates as US forces withdraw, it is likely to come to a political stalemate, and this is what Washington should aim at.

This outcome should be a starting point for a political compromise by the three Iraqi parties, Kurds, Shiites and Arab Sunnis, based on the creation of a loose federal structure in which the three parties may be induced to support a weak central state whose principal purpose would be to defend Iraq diplomatically from its neighbors while the US ensures the country remain independent. The US should

- **Research**

New challenges Face the Arab World

This study presents the many internal and external challenges facing the Arab world, which have clearly affected performance of this regional system. These challenges may be summarized as follows:

The Arab world faces many internal and external challenges which, among other things, clearly affect the internal stability of the Arab countries and their institutions. Internal challenges include political, security, economic and social dimensions. Issues of political reform, democratization, human rights and dealing with extremism and violence, are among the most salient of the internal challenges, but varying in degrees among Arab states.

A clear conflicting relationship is noted between the effects of extremism and violence, on the one hand, and the paths of democratic change and the preservation of human rights on the other. Political reform and democracy are the only way out. Both guarantee peaceful development of society and state in most Arab countries, as communities have there lived for more than half a century under emergency rules, deprivation of rights and freedoms, weak partnerships, and the lack of mechanisms for organization.

Food security and water security are among the most important of the Arab economic and social challenges. The water crisis, especially, has become a critical issue in the political and economic sphere in the Arab region, and may constitute a crisis for regional conflicts. Other issues include poverty, and mal-distribution of national income, where more than two-thirds of the population are in countries with low-income, and more than 70 million Arabs live under the poverty line.

Unemployment is a serious problem in the Arab world, relating to weak economic performance, bad development orientation and weak educational training programs, and a situation requiring deep economic reform and open market paths.

Among external challenges are security and political threats which constitute the gravest of issues in the Arab regional system. No individual Arab country can confront such challenges or have remedies for them, as they require collective Arab effort and potentials. Arab governments have adopted positive attitudes towards the international war on terrorism, but also call for a distinction with legitimate resistance against occupation and state terrorism.

By the end of the cold war, and upon US participation as main sponsor in the Middle East peace process, and according to the 1991 Madrid Conference, Washington began raising the democratic motto in the region as the new guarantee against threats of imbalance, and dangers of Islamic fundamentalism. Democracy is seen as a guarantee to peace, and aims at a new Middle East with Israel as a regional party to with normalized relations with the rest of the Arab countries.

operations. Of special importance was the fighters success in persistently launching missiles and rockets on Israel in spite of the enemy's continuous air raids and artillery shelling, guided by satellites and other advanced technologies.

By their rockets and missiles, the resistance accomplished a great victory in penetrating Israel's air security shields as it failed to stop these objects from landing on their cities, towns, settlements and villages. Such rockets and missiles consistently broke through enemy lines.

The resistance, also, relatively succeeded in neutralizing helicopters by firing wing developed missiles against them. Six Israeli helicopters were brought down, and, as a result, such planes were lightly used on the Lebanese front.

The success of the resistance also lay in deterring the Israelis from achieving an upper hand in their invasion of Lebanese and Palestinian territories, and in foiling their attempted redeployments to resistance lines, a situation that happened in both settings.

The resistance problematic on both fronts lay in the imbalance in the political processes and land military confrontation. This came as a result of UN resolutions imposed by the United States; pressure by Arab officials who feared confrontation with Israel; and/or through local powers which, for political, economic or intellectual reasons, do not support the programs of the resistance.

Thus victory is minimized and the enemy's material and human losses are mostly kept largely unreported especially by the Israeli censors. They give no significance to the resistance movement's main role in gaining freedom, dignity and independence, and for forcing the enemy's withdrawal as a result of accumulating losses, as happened in south Lebanon in the year 2000, and Gaza, in 2005.

Both on the Lebanese and Palestinian fronts, the resistance accomplished military victories over the Israelis. Their gains were accumulated, forcing the Israelis to withdraw and review their policies of occupation. These resistance movements, thus, made it inevitable for Arab politicians to gain a political victory over their Israeli counterpart. And such accomplishments created new balance of forces and deterrence and impelling Israelis to review their strategies.

The resistance and political leaders in Palestine and Lebanon, therefore, have to perceive these facts and act accordingly when dealing with their countries' issues. They should ignore agitation and false rumors spread by people who have different orientations or goals incompatible with the objectives of the resistance. The future will reinforce the outcome of the resistance victory and its accumulated struggles no matter how hard the realities are obscured.

- **Editorial**

Confrontation with Israel and the Victory of the Resistance

On Israel's southern and northern fronts, recent confrontations between its armed forces with the Lebanese and Palestinian resistance fighters, have created qualitative jumps in the dynamics of the balance of forces and deterrence in the Arab-Israeli conflict.

The stiff resistance surprised the Israeli occupation forces that previously had a reputation for great field combat capabilities, diverse tactical methods, military skill and high morale. The recent field war operations have called for revision of the military equations as the Lebanese resistance won an exceptional victory over Israelis while the Palestinians aborted Zionist plans of continuous aggression.

The victory of the resistance does not necessarily mean gaining an overwhelming triumph and inflecting a direct Israeli military defeat however it clarifies two points:

- The resistance fighters have proved successful in their steadfastness and confrontation, particularly in tactical mobile combat operations against a huge enemy, armed with the most up-to-date and sophisticated technologies. Resistance fighters were able to apply guerilla warfare to continue the battle and thwart the enemy through different tactics to destroy their capabilities, and force them to surrender and even flee from battle.

- The development of the resistance ability to inflict great losses among Israeli forces, penetrating their strong defenses, and hitting Israel's vital civil, military and industrial sites, a first time development on such a scale that is having a great deal of psychological impact.

How the Resistance Won

In Lebanon and Palestine, victory against Israel was achieved on many levels. Resistance fighters' military operations against enemy forces, particularly on land were far more superior. The triumph was realized through the Palestinian "scattered Illusion" operation on 25 June 2006, east of Gaza, and the Lebanese "True Promise" operation, on 12 July 2006, in north Palestine where Israeli forces suffered many causalities and including the capture of two of its soldiers by Lebanese resistance fighters. The resistance in Palestine and Lebanon was able to absorb the enemy's land and air bombing, and succeeded in mobilizing popular support in spite of the war crimes by the enemy.

Resistance fighters, too, showed their potentials in using all their available weapons during battles, and were able to thwart the enemy plans and military

139	***The Iraqi Quagmire*** ***The American confusion and the scenarios of withdrawal from Iraq*** *Ehab Al-Dien Al-Naqshabandy*
149	***Will shar'eya Courts Control all Somalia?*** *Abdussalam Baghdadi*
157	***Israel's Crimes Hides its Military and Security Failure*** *Rae;da Abo Eyd*
179	***Fatah Needs a New Compass*** *Mohd. Abdulfattah*
191	***IRAN: CONSEQUENCES OF A WAR*** *Pawl Rogers*
211	***"Beyond Haifa", Hizbollah's war with Israel*** *Marwan Al-Asmar*
219	***The National Accord Document:*** ***Winners and Losers*** *Faried Abo Dhair*
235	**Reviews** *Marwan Al-Asmar*
242	**English Abstracts**

Contents

Opening Article

7 ***Confrontations with Israel and the Resistance Victory***
Editor

Research & Studies

13 ***New challenges Facing the Arab World***
Wala' Al-Behery

47 ***Exit Strategy***
How to disengage form Iraq in 18 months
Barry r.Bosen

63 ***Hamas's Next Step***
Finding the road to Palestine
Helena Copan

Seminar

89 ***Europe and the Palestinian Issue***
Between Independent Historical Position and US, Israeli Pressures

Interview

113 ***Strategic Dimensions of Resistance Programs in Palestine and Lebanon on Israeli Military Security Strategy***
With General Tala't Musallam

Reports and Articles

121 ***The External Challenges Facing Jordan***
Abdul Fattah Al-Rashdan

129 ***Israel, the Police Keeping US interests in the Arab Region***
Husien Abullah

The views of the contributors do not necessarily represent
the positions of the MESJ

First Edition

Amman – Summer & Autumn-2006

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan
Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesj@mesj.com.jo
http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center
Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad El- Hamad

Editorial Board
Ahmad Al-Bursan ***Abdul Fattah Al-Rashdan***

Volume 10 **Nos. 36-37** **Summer & Autumn-2006**